الثقة السياسية

بين المواطن و الحكومة و تداعيات قيام الثورات



تأليف

وفاء على على داود

مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية

جامعة بنى سويف

تقديم

أ.د كمال المنوفى

الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية

والعميد الأسبق لكلية الإقتصاد و العلوم السياسية

ومدير برنامج الديمقراطية و حقوق الإنسان

جامعة القاهرة



٠٠٢٠١٠٠٢٧٣٨٨٢٢


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر

الثقـــة السياســـية

بـين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات

تأليف

وفاء على على داود

مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة بني سويف

تقديم

أ.د كمال المنوفي

الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية

والعميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

2014م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية

تقديـــم

بين أيدي القارئ الكريم أول كتاب ينشر باللغة العربية يتناول مسألة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وعلاقة ذلك بالظاهرة الثورة، فعلى الرغم من انتشار مفهوم الثقة السياسية في البحوث الأجنبية ميزال الاهتما محدوداً من جانب الباحثين المصريين والعرب بهذا الأمر. ولاشك أن موضوع الكتاب يساعد على تحديد عناصر الإستمرار والتغير في توجهات المواطنين إزاء الحكومة، والعوامل المؤثرة في ذلك وعلاقة هذا كله بتحسن أداء الحكومات وزيادة فاعليتها. فضلاً عن تعزيز عملية التحول الديمقراطي بما تتضمنه من بناء الثقة السياسية فيما بين الفاعلين السياسيين بعضهم البعض.

ومن بين الأسباب التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع ليكون محلاً للبحث أن الساحة السياسية شهدت جدلاً واسعاً حول شرعية وجود رجال الأعمال في الحكومة وتزاوج السلطة بالمال وتداعيات ذلك على مناخ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة. كما شهد العديد من المجتمعات خلال السنوات القليلة الماضية إندلاع الثورات وغيرها من أعمال الاحتجاج الجمعي كالاضرابات والاعتصامات التي تعكس حالة من ضعف الثقة السياسية. إضافةً إلى ذلك، ثمة مؤشرات عديدة على شيوع علاقات الريبة والشك المتبادل سواء على الصعيد الداخلي للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو على صعيد تفاعلاتها البينية أو بينها وبين المواطنين.

وانطلاقاً من هذا، عمدت الباحثة إلى بيان معنى وأبعاد ومؤشرات الثقة السياسية، ومداخل قياسها، ومعرفة ما إذا كانت هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة في مصر؟ وإذا كانت هناك أزمة فما هي أبعادها ومظاهرها؟ وكيفية معالجتها؟، وذلك بالتركيز على الحالة المصرية في ظل حكومة الدكتور أحمد نظيف خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009). وفي محاولة الإجابة عن تلك التساؤلات، استخدمت الدراسة منهجية إمبيريقية تمثلت في تحليل مضمون البيانات الحكومة أمام البرلمان، وتصميم وتطبيق استبيان على عينة من المجتمع الجامعي، والمزاوجة بين التحليل الكمي والكيفي لإجابات المبحوثين.

ويستدعي الانتباه أن الإستنتاجات ما خلص إليها الكتاب توحي باحتمال تفجر ثورة الشعب المصري ضد الإستبداد والفساد والظلم الاجتماعي، وهو ما حدث بالفعل في الخامس والعشرين من يناير 2011.

وقد جسد الشباب طليعة هذه الثورة، وإنضم إليهم الشعب بفئاته المختلفة على إمتداد ربوع الوطن، وكذا القوى السياسية على اختلاف توجهاتها. كل ذلك من أجل إسقاط النظام القائم والتأسيس لنظام سياسي جديد يحقق شعار الثورة: عيش، حرية، عدالة اجتماعية.

هذا وقد نجحت ثورة الشعب المصري بدرجة ما في تحقيق أهدافها حيث تمت الإطاحة برأس النظام السابق وبعض مكوناته مع الشروع في التأسيس لنظام جديد بإجراء استفتاء على تعديلات دستورية محدودة يوم 19 مارس عام 2011، واكبها انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وانتخابات رئاسية، واستفتاء على الدستور الجديد.

وقد عكفت على إعداد هذا الكتاب، والذي كان في الأصل أطروحة ماجستير، باحثة واعدة هي الإستاذة وفاء داود مدرس العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة بني سويف، والتي تتميز بميلها إلى حرث الأراضي البكر في مجال البحث السياسي. مع الدأب الشديد على المعرفة والتحصيل وتقديم الجديد.

أ.د كمال المنوفي
الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية
والعميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان
جامعة القاهرة

أولاً- مقدمة:

تنشأ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من خلال ما تحققه الحكومة من تلبية احتياجات مواطنيها، وإذا عجزت الحكومة عن ذلك تفقد مصداقيتها لدي المواطنين.

ويرى غالبية الباحثين أن أزمة الثقة بين المواطن والحكومة تكمن في عدم الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في برامجها وشعاراتها من توفير الاحتياجات الاقتصادية والخدمية الأساسية التي يحتاجها المواطن، حيث أن انتماء المواطن وولائه لدولته مرهوناً بتحقيق هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى أن المواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي إن لم يتحقق الكثير منها تخلق أزمة ثقة سياسية لأن المواطن لا ينظر برؤية إيجابية مستقبلية طويلة الأمد، بل يتطلع برؤية تحقق إشباع حاجاته ورغباته الضرورية في أقرب وقت ممكن.

وقد تناول العديد من المفكرين موضوع الثقة ومن أبرز هؤلاء المفكرين "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama صاحب كتاب "الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار الاقتصادي"[1]، حيث أوضح أن المجتمعات الإنسانية لا تتأسس فقط على رأس المال المادي مثل الأرض والمصانع والمعادن والآلات، لكنها تتأسس أيضاً على رأس المال الاجتماعي القائم على العلاقات بين الأفراد وقدراتهم على التواصل فيما بينهم، حيث يتكون رأس المال الاجتماعي من مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد، ومن قلب هذه القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد تنشأ الثقة المتبادلة بينهم على كافة مستويات وأنشطة الحياة

---

(1) أنظر: F.Fukuyama, "Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity", New York: Free Press,1995.

بدءاً بممارسات الحياة اليومية الفردية وحتى الممارسات السياسية على مستوى الدولة، وكلما زاد مخزون القيم والأعراف المشتركة زاد رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد، والثقة التي يمنحونها لمؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية تؤدي في النهاية إلى تحقيق التطور والازدهار الاقتصادي.

ونتيجة للعديد من الأزمات والتحديات التي ظهرت على الساحة العالمية والمحلية ظهرت وتعمقت العديد من المستجدات على الساحة السياسية المصرية كظاهرة الاضرابات والاعتصامات وغيرها من المظاهر التي أشار لها بعض الباحثين على أنها تمثل حالة من ضعف الثقة السياسية، ولا يتوقف الأمر فقط عند مستوى العلاقات الهرمية، بل يتعداها إلى مستوى الجماعات حيث يفقد الأفراد ثقتهم في الانضمام للمؤسسات والنقابات الرسمية من ناحية، ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وتبرز مسألة العزوف عن العمل الجماعي التطوعي، انطلاقاً من ضعف الثقة في هذه المؤسسات المدنية من جانب، وشبهة ارتباطها بالعمل السياسي من جانب آخر، وأوضح هؤلاء الباحثين أن ضعف الثقة السياسية يظهر في ممارسات العمل السياسي، وأن معظم الأفراد لا يثقون في تنظيماتهم السياسية الرسمية، كما لا يثقون في المؤسسات السياسية المعارضة. بالإضافة إلى عدم ثقتهم في حكوماتهم وتصريحات المسئولين.

وانطلاقاً من هذه الآراء، وفي ظل التطورات الراهنة وتعدد الاحتياجات ومحدودية الإمكانيات، إلى جانب تفعيل حركات الإصلاح السياسي والاقتصادي، فضلاً عن الانفتاح العالمي واختراق الثقافات استجدت العديد من الظواهر والموضوعات الجدلية لاسيما جدلية الثقة

السياسية والشرعية بين الحاكم والمحكوم. وبناءاً على ذلك بدأت بعض الدول والحكومات تراجع نفسها، وتقيم أدائها لمواجهة هذا التحدي من أجل تعميق الثقة بينها وبين مواطنيها وإزالة الفجوة بينهما. وانطلاقاً من ذلك يتناول هذا البحث بالدراسة موضوع "الثقة السياسية بين المواطن والحكومة"، وذلك بالتركيز على الحالة المصرية فى ظل حكومة الدكتور أحمد نظيف خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، حيث تعتبر الثقة السياسية من أهم القيم التي لابد لأي حكومة أن تتمتع بها في نظامها السياسي حتى تتمتع بشرعية أمام مواطنيها، وذلك في مختلف الدول سواء المتقدمة أو غير المتقدمة، وتستطيع حكومة الدولة أن تتمتع بهذه الثقة من خلال تلبيتها لاحتياجات المواطن، وتنفيذ ما وعدت به من خلال تطبيق برامجها ورصد انجازاتها.

ومن هنا تسعى الدراسة إلى معرفة معنى وأبعاد مفهوم الثقة السياسية، وأهم المعايير والمؤشرات التي تدعم الثقة بين المواطن والحكومة، والتعرف على مداخل قياس الثقة السياسية، ومعرفة هل هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة في مصر؟ وإذا كان هناك أزمة فما هي أبعادها؟ وهل الحكومة تقوم بالدور المنوط بها؟ بالإضافة إلى كيفية تقييم ذلك الدور.

ثانيا ـ أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، وهي على النحو التالي:-

1. الأهمية العلمية:

ترجع أهمية موضوع البحث من الناحية الأكاديمية إلى محاولة وضع تعريف لمفهوم الثقة السياسية، والتعرف على أهم مؤشراتها،

والتوصل إلى معايير وأسس تعزيز الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية، لاسيما في ظل ندرة الدراسات التي تناولت موضوع "الثقة السياسية" باللغة العربية، ومن ثم فإن الدراسة يمكن أن تمثل إضافة في هذا الإطار.

2. الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية للدراسة إلى أن البحث يتناول بالدراسة والتحليل العناصر البحثية الآتية:

- مسألة الثقة السياسية فى النظام السياسي وبخاصة تجاه السلطة التنفيذية.
- طبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة؟ ومدى ثقة المواطنين فى الحكومة محل الدراسة.
- محاولة طرح رؤية مستقبلية لتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.

ويتحصل هدف الدراسة في بيان وتمحيص العلاقة بين المواطن والحكومة في مصر، والتعرف على درجة الثقة بين الطرفين، وتقييم هذه العلاقة من خلال رصد وتحليل برنامج الحكومة المصرية، والتعرف على انجازات الحكومة وقياس درجة رضاء المواطن حول هذه الانجازات.

ثالثا ـ الدراسات السابقة:

لم تتعرض الدراسات باللغة العربية لموضوع الدراسة إلا فيما ندر، وأغلب الدراسات باللغة الإنجليزية لم تتناول الموضوع بصورة شاملة، ولكن بعض الدراسات تناولت جزئيات من البحث بصورة متناثرة من خلال عرض استطلاعات رأي المواطن عن إنجازات بعض

الحكومات، ورصد رأي المواطن تجاه بعض القضايا، وفي هذا الإطار يتم تصنيف الدراسات السابقة على النحو التالي:

أ- دراسات تناولت مفهوم الثقة وركزت على الجانب النظري:

(1) دراسة "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama، بعنوان

""Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity

أوضح "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama [1]، أن المجتمعات الإنسانية لا تتأسس فقط على رأس المال المادي مثل الأرض والمصانع والمعادن والآلات، لكنها تتأسس أيضاً على رأس المال الاجتماعي القائم على العلاقات بين الأفراد وقدراتهم على التواصل فيما بينهم، حيث يتكون رأس المال الاجتماعي من مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد، ومن قلب هذه القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد تنشأ الثقة المتبادلة بينهم على كافة مستويات وأنشطة الحياة المختلفة بدءاً بممارسات الحياة اليومية الفردية وحتى الممارسات السياسية على مستوى الدولة، وكلما زاد مخزون القيم والأعراف المشتركة زاد رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يعزز ويدعم الثقة المتبادلة بين الأفراد، وأن الثقة التي يمنحونها لمؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية تؤدي في النهاية إلى تحقيق التطور والازدهار الاقتصادي. وقد أكد أن رأس المال الاجتماعي والثقة يعزز كل منهما الآخر؛ على الرغم من أن رأس المال الاجتماعي له تأثير أقوى على الثقة من تأثير الثقة على رأس المال الاجتماعي. كما أوضح أن الثقة تمثل قيمة اجتماعية تضمن التماسك في جماعات، وأنشطة مدنية ترتكز على التبادلية. وأن الثقة

---

1) أنظر: F.Fukuyama, OP.Cit.

تأخذ موقفاً هاماً في تطوير التواصلات الإجتماعية وتجعل الناس يشعرون أنذذهم أجزاء في كيان مجتمعي يحميهم ويرفع من إشباعاتهم الرمزية والمادية، وتصير نتائج التفاعل داخل الجماعات مسألة قابلة للتوقع والقبول والرضا. وتعتبر الثقة أحد أهم الشروط الحاكمة لتطور رأس المال الاجتماعي حيث أنه يتأسس على فضائل اجتماعية لا فردية. وأن رأس المال الاجتماعى يولد الثقة بين الأفراد، وقد ربط" فرانسيس فوكوياما"، بين الثقة السياسية والأداء الاقتصادي، حيث يرى أن المجتمعات التى تسود فيها الثقة بدرجة مرتفعة هى المجتمعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الانجاز الاقتصادى؛ وأن المستويات العالية من الثقة فى المجتمع مرتبطة بالرفاه الوطنى، والازدهار الاقتصادى، وانخفاض تكاليف المعاملات فى التبادلات الاقتصادية.

(2) دراسة "روبرت بوتنام" Robert Putnam، بعنوان "Making Democracy work"

عرف "بوتنام" الثقة على أنها الظاهرة التي تنشأ من خلال التعاون بين الأفراد والتي ينتج عنها التبادل الاقتصادي، ونظر إلى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص التي تكون رصيد داخل التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير، والشبكات الاجتماعية، مع التأكيد على الفكرة القائلة بأن إمتلاك الجوانب الإيجابية من هذه الخصائص - الثقة البناءة، والمعايير الإيجابية، والشبكات الاجتماعية- تُمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ، حيث تسهل التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة[1]. وأوضح "بوتنام" أن الثقة الاجتماعية

---

1) أنظر: Robert D. Putnam, "Making Democracy work", Princeton: Princeton University Press, 1993.

"Social Trust" ، تُعد المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي، وأن الثقة تعتبر مؤشراً لقياس رأس المال الاجتماعي، حيث تمثل ميكانيزماً سوسيوسيكولوجية تؤثر على دوافعنا، ومعتقداتنا، وتوجهاتنا داخل شبكة التفاعلات الاجتماعية، وقد ربط " بوتنام" انخفاض درجة الثقة الاجتماعية والتفاعلات المجتمعية بدور الحكومة، ووسائل الإعلام ودرجة إنخراط المواطن بالحياة العامة. حيث يرى "بوتنام"، أن المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل، وأكثر احتمالاً أن يساهموا فى جمعيات خيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الأخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع، والاهتمام بالتصويت، وهم أكثر تسامحاً مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وأكثر قبولاً لاختلاف أنماط الحياة. وقد أشار "بوتنام"، إلى أن المشاركة المدنية هي نتيجة للثقة، ولها آثار إيجابية مهمة فى العرض والطلب الخاصين بالحكومة. ففيما يخص جانب الطلب؛ فإن الأشخاص الذين يشاركون فى الثقافة المدنية لمجتمعهم لديهم توقعات مرتفعة فيما يتعلق بالمسئولين الحكوميين والنواب المنتخبين. وفيما يخص جانب العرض؛ فإن الساسة والمسئولين الحكوميين يتم حثهم ليكونوا أكثر إستجابة للمصلحة العامة وفعالية فى ممارسة سلطاتهم، لأنهم يدركون أن الأفراد تتوقع منهم أن يكونوا مسئولين عما يفعلونه.

ب- دراسات تناولت الثقة السياسية في الدول المتقدمة:

(1) دراسة ماري كامبل Mary Campbell بعنوان

" Restoring Trust in Government: A Cost-Effective Approach"

تناولت الدراسة[1] بالبحث والتحليل أزمة الثقة السياسية في واشنطن، وأكدت على ضرورة الشفافية والمصداقية بين أطراف العملية السياسية، وإمكانية استرجاع الثقة السياسية من خلال تنفيذ الوعود التى تعهدت بها الحكومة، بالإضافة إلى مشاركة المواطنين فى تنفيذ وتقييم السياسات العامة، وأن تقوم الحكومة بتلبية هذه الاحتياجات وتقييم رضاء المواطن على الخدمات المقدمة من خلال تقارير متابعة التنفيذ واستطلاع رأي المواطن حولها والأخذ فى الاعتبار الإضافات التى يريد المواطن تطبقها أو تعديلها على هذه الخدمات وتنفيذها، وأوضحت الدراسة أن التعرف على احتياجات المواطن ومشاركته يساعد على إعادة وتعميق الثقة حيث يشعر المواطن بأهميته من جانب المسئولين وبالتالي تكون هذه الطريقة الأكثر نظامية لبناء القدرات والفهم الصحيح لاحتياجات المواطنين وبالتالي بناء الثقة بينهم وبين الحكومة، وعدم مشاركته وتهميشه يزيد من فجوة عدم الثقة بينهم، واقترحت الدراسة نموذجاً لبناء الثقة السياسية يقوم على التعرف على احتياجات المواطن وتقييم السياسات المتبعة من خلال التغذية العكسية، بالإضافة إلى تحسين السياسات التى تم تنفيذها وإدخال تعديلات المواطنين عليها والتى أشاروا إليها من خلال استطلاع أرائهم، إلى جانب قياس الأداء ورضا المواطن تجاه السياسات بعد التعديل، وأن تقوم الحكومة بإعداد تقرير نهائي عن السياسات التى تم تنفيذها وإخبار المواطن بها بشفافية ومصداقية، وضرورة أن يكون هناك تقرير سنوي للحكومة عن انجازاتها وتقييم السياسات السلبية والإيجابية.

---

1) أنظر: Mary Campbell, "Restoring Trust in Government: A Cost-Effective Approach", Journal for Quality & Participation, Vol. 26, Issue 3, Fall 2003, PP.44:47.

(2) دراسة تيسا جويل **Tessa Jowell** بعنوان

"New Statesman: We can't demand trust, we must earn it"

تناولت الدراسة[1] وضع المجتمع البريطاني وأزمة الثقة بداخله بين المواطن والحكومة، وأكدت على ضرورة مكافحة عدم المساواة، وانخراط المواطن والمجتمعات المحلية فى العملية السياسية، وأكدت أن انخفاض الثقة السياسية لا يرجع للمشكلات التى تواجه الحكومة فحسب لكن هناك أزمة ثقافة وقيم فى الحكومة أيضاً، بالإضافة إلى تلهف رجال الأعمال وسيطرتهم على المؤسسات السياسية وسيطرة الحكومة على المؤسسات الإعلامية، وتشابه المبادرات والتصريحات اللفظية للقيادات السياسية بعيداً عن التنفيذ الفعلي لهذه الوعود، وأكدت الدراسة على أن قناعة القيادة السياسية ورغبتها فى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات من خلال الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمواطنين ورصد درجة الرضاء العام من خلال استطلاعات أراء المواطنين من أهم متطلبات بناء الثقة بين المواطن والحكومة، وأوصت الدراسة بضرورة استرجاع ثقة المواطن في المؤسسات وذلك من خلال التنفيذ الفعلي لأهداف المؤسسات وليس الاقتصار على الأقاويل.

(3) دراسة كريستوف شالتيجر **Christoph A. Schaltegger** بعنوان

"Trust in Government And Public Debt: An Emperical Analsis"

---

1) أنظر: Tessa Jowell,"New Statesman: We can't demand trust, we must earn it", Journal for Quality & Participation,Vol. 132, Issue 4657, 9/29/2003,PP.36:37.

ركزت هذه الدراسة[1] على العلاقة بين الدين العام والثقة في الدولة السويسرية في الفترة 1981- 2001، وقد تناولت الدراسة مفهوم الثقة على أنه يمثل رأس المال الاجتماعي للمجتمع، وأكد على أن الثقة تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات العامة، وتساعد على تلاشى حالات القصور في السوق، وأوصت الدارسة بشفافية المعلومات لاسيما المعلومات والقرارات المالية للمواطنين، واعتمدت الدراسة في قياسها لمؤشر الثقة على رصد أراء وتفصيلات المواطنين من خلال استطلاع الرأي، وأكدت الدراسة على أن الاستطلاعات تعكس زيادة المشاركة السياسية للمواطنين ودرجة الاهتمام بمساءلة الحكومة عن سياساتها التنفيذية مما يدفعها للاستجابة لاحتياجات المواطنين، الأمر الذى يعكس تماسك جدار الثقة بينهما. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين زيادة ثقة المواطنين بالحكومة والانضباط المالى، حيث أوضحت الدراسة أن مستوى أعلى من ثقة المواطنين في الدولة يؤدي إلى الانضباط المالي، وبالتالي انخفاض الدين العام، كما أشارت إلى ثلاثة طرق للتأثر على الثقة السياسية، هي: توسيع نطاق مساءلة الحكومة الموضوعية لأن الحكومة ستعرف أن المواطنين يتتبعوا أداءها وبالتالى ستقوم الحكومة على تنفيذ برامجها بكفاءة وفعالية، إلى جانب أن تكون القرارات الحكومية استجابة لتفصيلات غالبية المواطنين، بالإضافة إلى تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع حيث يساعد على خلق أرض خصبة للابتكارات في مجال السياسة.

---

1) أنظر: A . Christoph Schaltegger, "Trust in Government And Public Debt: An Emperical Analsis", Benno Torgler, 98th Annual Conference on Taxation, National Tax Association Proceeding, Yale University and CREMA, Switzerland,2005, PP1:7.

(4) دراسة جي يونج كيم **JI- Young Kim** بعنوان

"Bowling Together" isn't a Cure-All: The Relationship between Social Capital and Political Trust in South Korea"

تناولت الدراسة[1] العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والثقة السياسية فى كوريا الجنوبية، وأوضحت الدراسة أن أهم أسباب ضعف الثقة السياسية في المؤسسات العامة يرجع إلى العديد من المظاهر السلبية التي يتمثل أهمها في انتشار الفساد السياسي، وأكدت الدراسة على أن الأداء المؤسسي من أهم العوامل الحاسمة التي تحدد المشاركة السياسية، وأن الثقة الاجتماعية تؤثر في الثقة السياسية.

(5) دراسة يانج كيفنج **Yang Kaifeng**، بعنوان

"Public Administrators' Trust in Citizens: Missing Link in Citizen Involvement Efforts"

أشارت الدراسة[2] إلى أن الثقة مفهوم غامض تعددت معانيه وأبعاده وأنواعه، إلا أنه يمكن تمييز الثقة عن طريق شكل العلاقات وعمقها، كما أبرزت الدراسة أن أهم العناصر التى تساعد على تعزيز درجة الثقة بين المواطن والحكومة تتم من خلال تفعيل حلقة الاتصال الاجتماعي بينهما، كما يُعد تحقيق المساواة والتسامح من أهم القيم

---

1) أنظر: JI-Young kim,"Bowling Together" isn't a Cure-All: The Relationship between Social Capital and Political Trust in South Korea", International Political Science Review, Vol 26, No. 2,2005, PP.193:213.

2) أنظر: Kaifeng Yang, "Public Administration Review: Public Administrators' Trust in Citizens: A Missing Link in Citizen Involvement Efforts", Journal for Quality & Participation,Vol. 65 Issue 3,May/Jun2005,PP.273:285.

التي لابد أن تلتزم بها الحكومة من خلال تفاعلها مع المواطنين، وأن قيام الحكومة بمهامها والإعدادات الجيدة لسياساتها القائمة على تلبية احتياجات المواطن ومشاركته في تنفيذ السياسات يؤدى إلى فعالية المواطنة والسلوك والقيادة وبالتالي الرضا العام، وأكدت الدراسة على أن الثقة عنصر هام لدعم الديمقراطية في الحكم، وعامل رئيسي لإنشاء وصيانة شبكة التفاعل الاجتماعي وشرط ضروري للعمل الجماعي والتعلم المجتمعية.

(6) دراسة كريستين سبرينجر Christine Springer بعنوان

"Taking the Time to Rebuild Trust in Government"

أكدت الدراسة[1] على ضرورة إيجاد السياسات المرنة التى تتبناها الحكومة لإعادة الثقة داخل المؤسسات السياسية، وذلك من خلال تمكين المواطنين، وتحديد احتياجات المواطن وصياغة الأهداف ودراسة التفاصيل التنفيذية وتبنى المبادرات وتقديم النتائج بشفافية ومصداقية، وتحديد الإستراتيجية والأولويات بصورة واضحة، وأن يكون هناك خطط وجدول أعمال مفتوح للجميع حيث يستطيع المواطن تتبعه وتقييمه، وإقامة حوار بين الأفراد داخل المؤسسات وبين الحكومة والمواطنين، وأوضحت الدراسة أن الطاقة والمال يعتبر كل منهما مبدآ أساسياً لتعزيز الثقة، بالإضافة إلى تكريس المواطنة والمسؤولية الاجتماعية للحكومة، وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن المحافظة على الثقة من خلال التعلم من الأخطاء واتخاذ القرارات الحاسمة، والعمل

---

1) أنظر: Christine Springer, "Taking the Time to Rebuild Trust in Government", Journal for Quality & Participation, Vol. 30 Issue 3, Mar2007, PP.6:62.

على تصحيح الأخطاء، والتركيزعلى تحقيق النتائج، إلى جانب تمديد الثقة للمجتمعات المحلية، والمنظمات وبعضها البعض.

ت- دراسات تناولت الثقة السياسية في الدول النامية:

(1)دراسة " محمد المصري" بعنوان "استطلاع للرأي العام حول تشكيل حكومة دولة المهندس نادر الذهبي"

رصدت الدراسة مؤشرات ومحددات الثقة السياسية للمواطن الأردني، وكشفت نتائج الدراسة أن تقييم الرأي العام لمدى قدرة كل من الحكومة والفريق الوزاري- باستثناء الرئيس- على تحمل مسؤوليات المرحلة بعد مرور عامين على التشكيل(1)، قد انخفض مقارنة بتقييم الرأي العام في استطلاعات الأخرى، كما كان منخفضاً مقارنةً بتوقعات المستجيبين في الاستطلاع التشكيل، أما تقييم الرئيس بعد مرور عامين، فهو أقل بشكل طفيف من تقييمه في الاستطلاعات السابقة. وأن تقييم الرأي العام للحكومات، يرتبط بمدى ملاحظة المواطنين لجدية الحكومة في التعامل مع القضايا الرئيسية التي تمس حياتهم اليومية من ناحية. ووجود جو عام مريح يخفف من حدية التعامل مع الموضوعات العامة. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض تقييم الحكومة بشكل جوهري بعد عامين على تشكيل الحكومة، حيث ظهر انقساماً في الرأي العام نحو قدرة الحكومة على القيام بمسؤولياتها، وعلى الرغم من أن حكومة "الذهبي"، قد حافظت على التقييم نفسه في استطلاعي العام والعام ونصف العام، إلا أنها ما لبثت وأن انخفضت

1) محمد المصري، "استطلاع للرأي العام حول تشكيل حكومة دولة المهندس نادر الذهبي"، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية كانون الأول 2007، ص ص12:1.

بشكل جوهري في استطلاع العامين، مما يعني أن فجوة الثقة بين مؤسسة الحكومة والمواطنين ما زالت قائمة ومهيأة لمزيد من التراجع ما لم تقم الحكومة بعمل جاد على صعيد أولويات المواطنين.

(2)استطلاع " مركز استطلاع الرأي العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري" بعنوان "رأى المواطن المصري وتقييمه للأداء الحكومي".

أشار الاستطلاع[1] إلى أن غالبية المبحوثين يرون أن كل القرارات فى المجال التشريعى كانت جيدة، فى حين يرى أكثر من نصف المبحوثين أن القرار الخاص بمد العمل بقانون الطوارئ كان قراراً سيّئاً من وجهة نظر المبحوثين، كما يرى أغلبية المبحوثين أن كل القرارات والسياسات المتعلقة بتقديم الخدمات كانت جيدة، في حين اعتبر غالبية المبحوثين أن كل القرارات المتعلقة برفع أسعار السلع والخدمات قرارات سيّئة، وكانت أكثر الخدمات التى حدث فيها تغير للأحسن خلال العام الماضى - من وجهة نظر المبحوثين - هى خدمة التليفون المحمول 92٪، يليها خدمات الكهرباء 70٪، ثم خدمات الصرف الصحى والتأمينات والمعاشات 65٪ لكل منهما، هذا بالإضافة إلى أن 22٪ من المبحوثين يرون أن أداء حكومة د. أحمد نظيف خلال العام الماضي كان جيداً جداً، و36٪ منهم يرون أنه جيد، و31٪ يرون أنه مقبول و11٪ أنه سيئ، فضلاً عن أن نسبة الرضا عن الأداء تقل بين الشباب وبين الإناث وفي المناطق الحضرية وبين الفئات الأعلى دخلاً، وفيما يتعلق بنوعية المجالات التي استطاعت حكومة د. أحمد نظيف

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري، "استطلاع رأى المواطن المصري وتقييمه للأداء الحكومي"،2009.

تحسين أدائها رأى 13٪ من المبحوثين أن الاهتمام بتطوير المرافق العامة يُعتبر من أفضل إنجازات الحكومة خلال العام الماضي، بينما اعتبر 24٪ من المبحوثين أن عدم السيطرة على ارتفاع الأسعار كان أول ما يؤخذ على الحكومة خلال العام الماضي.

(3)دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري بعنوان " هل الإحصاءات والمؤشرات لغة تواصل جيدة بين المواطنين والحكومات؟ "

أشارت الدراسة[1] إلى أهمية البيانات والمعلومات لكافة فئات المجتمع، وأكدت على أن حجب المعلومات عن المواطنين يؤدي لفقدان ثقة المواطنين في حكوماتهم، حيث أكدت على أن تعزيز الثقة السياسية يتم من خلال مصداقية البيانات والإحصاءات ومدى الشفافية والموضوعية التي يعكسها تقييم الأداء الحكومي، وأشارت الدراسة إلى نتائج استطلاع رأي المواطن المصري حول ثقته في الإحصاءات والبيانات الرسمية، وقد توجه الاستطلاع بسؤال للمبحوثين حول مدى اهتمامهم بمعرفة البيانات والإحصاءات الرسمية المنشورة وأوضحت نتائج الاستطلاع أن 64٪ من المبحوثين يهتمون بمعرفة البيانات والإحصاءات، بينما 29٪ لا يهتمون، وعن ثقة المبحوثين في البيانات والإحصاءات التي تصدرها الحكومة أشار 67٪ منهم إلى أنهم يثقون في البيانات والإحصاءات، بينما 21٪ لا يثقون بها على الإطلاق، وأوصت الدراسة

1) محمد رمضان، "هل الإحصاءات والمؤشرات لغة تواصل جيدة بين المواطنين والحكومات؟"، بحث مقدم لمؤتمر أثر المعلومات والنظم الإحصائية المتكاملة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سبتمبر 2008.

بأهمية توافر الثقة بين المواطن والحكومة واندماج المواطن في عمليات التنمية باعتباره جوهر التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

(4)دراسة مركز العقد الاجتماعي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بعنوان " العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"

أشارت الدراسة[1] إلى ارتباط الثقة بشرعية النظام السياسي وبتأيده من قبل المواطنين، الأمر الذي يتوقف على درجة استجابة الحكومة لمطالب المواطنين، وأشارت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الثقة السياسية والتي تتضح من خلال أراء المواطنين تجاه مخرجات الحكومة ومدى توافق هذه المخرجات – القرارات والسياسات الحكومة – مع رغباتهم، والثقة المؤسسية والتي تعني الثقة في السلطة التشريعية – البرلمان- وذلك من خلال قيام هذه السلطة بالمهام التشريعية والرقابية الموكلة إليها وفقاً للقانون، وخلصت الدراسة إلى أن تصرفات القادة السياسيين وتوقعات أداء الحكومة، وتقييم أداء المؤسسات الحكومية تعتبر من العوامل المحددة لمستوى الثقة بين المواطن والحكومة، بالإضافة إلى أن الأوضاع الاقتصادية تلعب دوراً جوهرياً في تحديد مستوى الثقة بينهما، حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وارتفاع ثقتهم في الحكومة والعكس صحيح.

---

1) صدفة محمد محمود، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، موجز سياسات رقم (3)، 2009.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة كثيراً لاسيما فيما يتعلق بمفهوم الثقة السياسية، ومناقشة قضية دخول رجال الأعمال في تشكيل حكومة الدولة، الأمر الذي يساعد على اتساع فجوة الثقة السياسية بين المواطن وحكومته، إلى جانب التعرف على مقترحات بعض الدراسة عن نموذج بناء الثقة القائم على رصد احتياجات المواطن وقيام الحكومة بتبني السياسات وتحسين الخطط لتحقيق إشباع هذه الاحتياجات وتقييم السياسات بشفافية وإتاحتها للمواطنين وقياس رأي المواطن تجاه هذه السياسات، الأمر الذي يعكس درجة رضاء المواطن وثقته في حكومته، فضلاً عن التعرف على آليات بعض الدراسات في قياسها للثقة والتي كانت تعتمد على تقييم الأداء المؤسسي للحكومة إلا أنه بذلك يقيس فقط ثقة المواطن في أحد أبعاد الثقة وليس أبعادها الثلاثة، حيث لم تهتم بعض الدراسات بدراسة ثقة المواطن في السياسات العامة وفي أشخاص النخبة السياسية، كذلك تناولت بعض الدراسات الثقة في العديد من المجتمعات المتقدمة والنامية. وبالتالي يجب الوقوف على دراسة ورصد درجة ومستوى الثقة السياسية في ظل الظروف المحيط بهذه الدول فلا نستطيع القول أن أسباب انخفاض الثقة في المجتمعات المتقدمة هي نفس الأسباب في المجتمعات النامية، الأمر الذي يشكل أحد أهم أهداف الدراسة بأن تحاول وضع تعريف لمفهوم الثقة السياسية والتعرف على الأبعاد المختلفة لمفهوم الثقة السياسية ومداخل قياسها وطرق تعززها في المجتمع المصري.

كما أنه من خلال الرصد والتحليل لمستويات الثقة في الدول النامية والدول المتقدمة يتضح أن درجة الثقة السياسية لا ترتبط بالضرورة بمستوى تقدم الدول، إلا أنه أتضح أن هناك علاقة بشكل أو

بآخر بين الثقة السياسية ومستوى الأداء الاقتصادي للدولة، والثقافة السياسية، ومعدلات المشاركة الجماهيرية في صنع السياسات. كما استفادت الباحثة من الدراسات السالفة الذكر في إمكانية الوقوف على عدد من المؤشرات والمحددات التي من خلالها يستطيع الباحثون رصد وقياس الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، والتي تتمثل في رصد درجة رضاء المواطن تجاه عدد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والسيادية التي ركزت عليها أغلب دراسات استطلاعات الرأي، ورصد الوضع الاقتصادي للمواطن والدولة، والتطرق إلى القضايا التي إنشغلت بها النخبة السياسية ومعرفة مدى توافقها مع احتياجات ومطالب الجماهير وقياس درجة رضاء المواطن تجاه هذه السياسات، وإتاحة فرصة للجماهير للإشارة إلى القضايا التي تشغل فكرهم مستقبلاً. الأمر الذي ساعد الباحثة في إمكانية وضع مؤشرات لقياس الثقة السياسية **والتي تتمثل في خمسة مستويات أساسية هي:**

<u>أولاً:</u> قياس عدد من المؤشرات التي تهتم برصد وقياس درجة المعرفة السياسية للمواطنين، وقياس درجة اهتمامهم بمتابعة التطورات الخياة السياسية المستجدة على الساحة.

<u>ثانياً:</u> قياس عدد من المؤشرات التي توضح درجة إنخراط المواطن في الحياة السياسية لاسيما فيما يتعلق بإنتماءاته الحزبية، ومشاركته في الانتخابات، ورؤيته تجاه العملية الانتخابية، ومسيرة الديمقراطية في دولته.

<u>ثالثاً:</u> قياس رضا المواطن حول أهم المؤسسات العامة السياسية والاقتصادية والسياسية لاسيما السلطات التشريعية والقضائية

والتنفيذية، والمؤسسات المالية، والجيش والشرطة، والتي تمثل جوهر النظام السياسي لأي دولة.

رابعاً: التعرف على تقييم المواطن للسياسات العامة وأسلوب صنع القرار في الدولة، ومدى ملاءمة هذه السياسات لمطالب المواطنين، وتوقعاتهم حول إمكانية نجاح أو فشل هذه السياسات.

خامساً: قياس درجة ثقة المواطنين في أعضاء النخبة السياسية والوزارية، لاسيما في تلك الدول القائمة على الأشخاص لا على المؤسسات والتي تتمركز في دول العالم الثالث، وهناك بعض الدراسات ترى أنه من الضروري، قياس درجة ثقة المواطن في رأس النظام السياسي نفسه والذي يتمثل في رئيس الدولة.

رابعا – مشكلة وتساؤلات البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على بناء الثقة بين المواطن والحكومة في النظم السياسية على اختلافها مع التطبيق على الحكومة المصرية في الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009).

وهناك تساؤل رئيسي تحاول الدراسة الإجابة عليه وهو ما هي أبعاد ومستويات ومحددات الثقة السياسية في مصر خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، **وهذا التساؤل الرئيسي ينبثق عنه العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:-**

1. ما المقصود بمفهوم الثقة السياسية؟ وما هي أهم أبعادها؟
2. ما هي المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثقة السياسية؟
3. ما هي مداخل ومؤشرات قياس الثقة السياسية؟

4. كيف يمكن تفسير تآكل الثقة السياسية بين المواطن والحكومة؟ وما هي تداعيات ذلك؟

5. ما الأسس التي تُمكن من إعادة بناء الثقة السياسية؟

خامساً- الإطار الزمني للدراسة:

يتناول النطاق الزمني للدراسة الفترة من يوليو 2004 إلى يوليو 2009، وهي الفترة التي بدأت بتعيين الدكتور أحمد نظيف رئيساً للحكومة المصرية، وقد شهدت هذه الفترة جدلاً اجتماعيةً واسعاً حول أداء حكومة الدكتور أحمد نظيف، ومدى ما تتمتع به من ثقة لدى المواطنين لاسيما في ضوء وجود عدد من الوزراء من رجال الأعمال في الحكومة محل الدراسة، فضلاً عما وقع من أحداث يظهر فيها تزاوج السلطة بالمال، وما لهذا من تداعيات على مناخ الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتنتهي الفترة الزمنية بشهر يوليو عام 2009، وذلك يتفق مع آخر تعديل وزاري أدخل على الحكومة، ومع آخر بيان حكومي لها أمام مجلس الشعب قبل الانتخابات البرلمانية عام 2010.

سادسا – مفاهيم الدراسة:

تعددت وتنوعت اجتهادات المفكرين تجاه مفهوم الثقة السياسية، حيث يرى البعض أن الثقة السياسية هي نتاج الأداء الحكومي خلال فترة معينة، وإنعكاس لاستجابة الحكومة لاحتياجات مواطنيها[1].

---

1) أنظر: Simon Atbrecht And Anthony Travaglione, "Trust in public-sector senior management", Journal. of Human Resoures Management, VOI .i4, NO.1, 2003,PP.76:92.

وتعتبر الثقة السياسية العامل الرئيسي لشيوع الاستقرار والشرعية في أي نظام سياسي لأي دولة لإرساء قواعد الديمقراطية[1]، وتعتبر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المؤثرة في الثقة الجماهيرية بالحكومة[2].

وعلى صعيد متصل بمفهوم الثقة أضاف البعض[3]، في تعريف

---

1) أنظر:

- Pamela D. Gibson, "Improving Performance and Accountability in Local Government with Citizen Participation", The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Vol.10, NO.1,2005,PP.1:12.

2) أنظر كل من:

- Jillian Evans And Thomas J .Rudolph ,"Political Trust, Ideology, and Public Support for Government Spending", American Journal of Political Science, Vol. 49, No. 3, Jul. 2005, pp.660:671 .
- Timothy W. Guinnane, "Trust: A concept too many", Center Discussion Paper, NO. 907, economic growth center, Yale University, February 2005, available at. http://www.econ.yale.edu/growth_pdf/cdp907.pdf
- N. Venkatraman And Akbar Zaheer, "Relational Governance as an Interorganizational Strategy: An Empirical Test of the Role of Trust in Economic Exchange", Strategic Management Journal, Vol. 16, No. 5, Jun.1995, pp. 373:392.
- Luke Keele, "Social Capital and the Dynamics of Trust in Government", American Journal of Political Science, Vol. 51, No. 2, Apr. 2007, pp. 241:254
- Jacek Sójka, "The Impact of Trust on Employee Participation in Poland", Journal of Business Ethics, Vol. 21, No. 2/3, Sep.1999, pp. 229:236.

3) أنظر إلى:

- R. L.Panyne And M. C. Clark,"Dispositional and situational determinants of trust in two types of managers", International journal of human resource management, Vol.14, No.1, 2003, PP.128:138.

الثقة بأنها عملية إرتباطية مع الهياكل المجتمعية(1) مثل التشريعات والقواعد – بالإضافة إلى ضمانات وتأكيدات من الطرف الآخر ومقرها المؤسسة التي ستجعل الناس يعتقدون بأن المؤسسة جديرة بالثقة، حيث تعتبر الضمانات المؤسسية نتاج الاحساس بالأمن الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في الآخرين في طرف معين، وتأتي أهمية الضمان في أنه تقييم لدرجة الثقة على أساس المبادئ التوجيهية القانونية والإجراءات الوقائية(2).

وأشار البعض إلى أن الديمقراطية تعتبر محاولة لتوليد الثقة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل الحكومة(3). وأن الثقة السياسية أمر ضروري لحسن سير الديمقراطية، لأنها تعبر عن ارتياح المواطنين تجاه نواتج الحكومة وأداء السلطات السياسية(4). وقد بين

---

1) أنظر إلى:

- Strobe Talbott, "Democracy and the National Interest", Foreign Affairs, Vol. 75, No. 6 Nov./Dec. 1996, P.47.

2) أنظر إلى:

- Weiquan Wang And Izak Benbasat,"Attributions of Trust in Decision Support Technologies: A Study of Recommendation Agents for E-commerce", Journal of Management Information Systems, Vol. 24, No. 4, Spring 2008,pp. 249:273 .

3) أنظر إلى:

- Anke Goroskop,"Explaining The Democratic Trust Conundrum: The Sources of Institutional Trust in The Reunited Germany", International Social Science Review, VOL.83, NOs.1 & 2,2008, P1:9.

4) أنظر:

- Marc J. Hetherington, "The Political Relevance of Political Trust", The American Political Science Review, Vol. 92, No. 4, Dec.1998, pp. 791:808.

بعض الباحثين أن الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة عالية من الثقة يتوقعون أن الآخرين سوف يتبعونهم ويحذون حذوهم[1].

وفي هذا السياق يجدر الأشارة إلى أن الثقة تتوقف على إدراك المخاطر، والتحيزات الثقافية والمواقف السياسية، للمسئولين، إلى جانب توافر المعرفة حيث توجد علاقة تبادلية بين الثقة والمعرفة[2]. كما أن الثقة بمثابة الدعم السياسي للحكومة، والذي يضفي جانباً من الشرعية على النظام السياسي، وتتوقف الثقة السياسية على أحكام وتوقعات تؤثر في سلوك ومواقف الأفراد تجاه هذه المؤسسات. وفي هذا الإطار تبرز أهمية دور كلٍ من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بالإضافة إلى الدور الاقتصادي للدولة في تدعيم الثقة السياسية للمؤسسات العامة، حيث يعتبر تقييم المواطن للأداء الاقتصادي للدولة مصدراً حاسماً تجاه الرضاء عن هذه الدولة وعن مصداقيتها في تحقيق احتياجات المواطن وشرعيتها. كما تعتبر نظرية ارتباط الثقة بالأداء الاقتصادي معبرة عن الأيديولوجيات اليسارية التي تعتبر أن زيادة تركيز الحكومة على توجيه الاقتصاد يُعد من أهم آليات تعزيز الثقة السياسية فيها[3]. بالإضافة إلى ما سبق فإن الثقة بين الأفراد هي نتاج مجتمع مدني قوي يمتد إلى

---

1) أنظر:

- J. Brehm And W.Rahn, "Individual-Level Evidence for the Causes and Consequences of Social Capital", American Journal of Political Science, Vol. 41, No. 3,1997, Jul. 1997, PP.41: 103.

2) أنظر:

- Susanna Hornig Priest And Maria Rusanen,"The Trust Gap Hypothesis: Predicting Support for Biotechnology Across National Cultures as a Function of Trust in Actors", Risk Analysis, Vol 23, No. 4, 2003,PP.20-22.

3) أنظر: Anke Goroskop, OP. Cit, pp. 1:9.

المؤسسات السياسية[1]. ويؤكد هذا المنظور المؤسسي على أن كفاءة العملية التشريعية تتوقف على ثقة المواطن في البرلمان واهتمامه بالعملية التشريعية ، الأمر الذي يوضح أن عزوف المواطن عن الإنخراط في العملية السياسية والمشاركة الفاعلية يعتبر مؤشراً على عدم الثقة في الانتخابات ويعطي دلالات عن عدم رضائه عن السياسات العامة في الدولة ، وأنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات تظهر ثقة جزئية في العملية الانتخابية[2].

وعن أبعاد وروافد الثقة السياسية خمسة هي: الرافد الاقتصادي، والذي يتمثل في تأثير الأداء الحكومي في القطاع الاقتصادي والمالي على درجة ثقة المواطن، ورافد سياسي، يتمثل في التقييم الشعبي للسياسات الحكومية التي تتعلق بالشأن السياسي لاسيما في مجال الإطر التشريعية والقانونية أو ما يتعلق بالإصلاحات السياسية، ويتمثل الرافد الثالث في الرافد الاجتماعي، والذي يعتمد بدرجة أساسية على طبيعة ومدى إتساع منظومة التفاعلات الاجتماعية لمواطني الدولة ، ومدى إطلاق حرياتهم في المشاركة في منظمات المجتمع المدني وتعدد وتنوع مجالاته واهتماماته، والرافد الرابع للثقة هو الرافد المعرفي، وهو ما يميز التقييم عن معرفة ودراية عن غيره من التقييمات القائمة على الجهل أو السذاجة ، وتؤكد الباحثة على أهمية هذا

---

4) أنظر:

- Dora Gyorffy,"Governance in a Low-Trust Environment: The Difficulties of Fiscal Adjustment in Hungary", Europe-Asia Studies, Vol. 58, No. 2, March 2006,PP.239:259.

5) السيد على موسي، "العملية التشريعية في الدول العربية الخبرات المقارنة والدروس المستفادة"، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت 3-6 فبراير 2003.

الرافد، والذي يحدد أهم الحجج والأسس التي انطلق منها المواطن في تقييمه وتحديده لدرجة ثقته تجاه الحكومة، ويتمثل الرافد الخامس في الرافد القيمي، والذي يعني القيم والمثل العليا التي تشكل الركائز الأساسية للحكم على أي سلوك سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً، والذي يتفاعل بشكل غير مباشر مع الرافد المعرفي، حيث أن البُعدين يكمل بعضهما البعض، فعلى سبيل المثال إذا تم إتاحة معلومات وبيانات معرفية وثقافية عن أمور تدعم البُعد القيمي يعزز هذا من التوجهات والتقييمات الإيجابية تجاه هذه الأمور والعكس صحيح، حيث إذا توافرت جوانب معرفية تظهر جوانب سلبية تتعارض مع البُعد القيمي يؤدي ذلك إلى تراجع التقييمات والتوجهات الإيجابية لصالح التوجهات والمواقف السلبية.

وفيما يتعلق بمستويات الثقة لاحظ تعددها وتنوعها فهناك الثقة الشخصية أو الذاتية وهي بين الفرد ونفسه، والثقة المجتمعية أو الاجتماعية والتي تتعلق بثقة الفرد بمجتمعه سواء أسرته أو محيطه المجتمعي، والثقة في البرلمان، والثقة في المؤسسات. وقد ذهب بعض الباحثين[1] إلى تقسيم مستويات الثقة إلى مستويين: المستوى الاجتماعي ويدخل في إطاره المستوى الفردي أو الذاتي، والمستوى السياسي ويدخل في إطاره المستوى المؤسسي، والذي يتمثل في المؤسسات السياسية مثل البرلمان، والحكومة، القضاء[2]. وهناك من يرى أن الفئة الأولى من الثقة

---

1) أنظر:

- Alfonso J. Damico,"Patterns of Political Trust and Mistrust: Three Moments in the Lives of Democratic Citizens", Polity , Vol. XXXII, NO.3 , Spring 2000.

2) أنظر:

- Christopher J. Anderson And Andrew J. Lotempio,"Winning, Losing and Political Trust", United Kingdom, 2002.

السياسية تتمثل في المستوى الكلي والتي تعرف بالثقة المؤسسية أو التنظيمية والتي تتوجه نحو المؤسسات، وتتوقف درجة الثقة السياسية على أداء هذه المؤسسات، ومدى رضاء المواطنين تجاه هذه السياسات[1].

ويعرف المستوى الثاني للثقة السياسية بالمستوى الجزئي أو الفردي، حيث يتوجه تقييم المواطنين وثقتهم نحو القادة السياسيين وليس السياسات أو المؤسسات، وتتحدد درجة الثقة السياسية بناءً على مواقف القادة السياسيين[2] ومن خلال هذا التصنيف لمستويات الثقة ما بين تنظيمية وفردية وتعتمد بشكل أساسي على الهدف من هذه الثقة، يوجد العديد من المستويات الأخرى للثقة السياسية، مثل ثقة المواطن في السياسات العامة بعيداً عن المؤسسات، وهناك مستوى آخر للثقة السياسية والذي يكمل مستوى الثقة الجزئي وهو ثقة القادة السياسين في المواطنين[□].

وتتفق هذه الرؤية مع رؤية Pre K. Blind ، والتي تقوم على تشريح الثقة إلى نوعين الاجتماعية والسياسية، وأن هناك مستويين للثقة السياسية والتي تتمثل في المستوى الكلي والجزئي[4]، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (1).

---

1) أنظر:

- H.Miller,"Political Issues and Trust in Government, 1964-1970", American Political Science Review, VOL. 68, NO. 3, September 1974, PP. 951:972.

2) أنظر:

- J.Citrin,"Comment: The Political Relevance of Trust in Government", American Political Science Review, VOL. 68, NO. 3, September 1974,PP. 973:988.

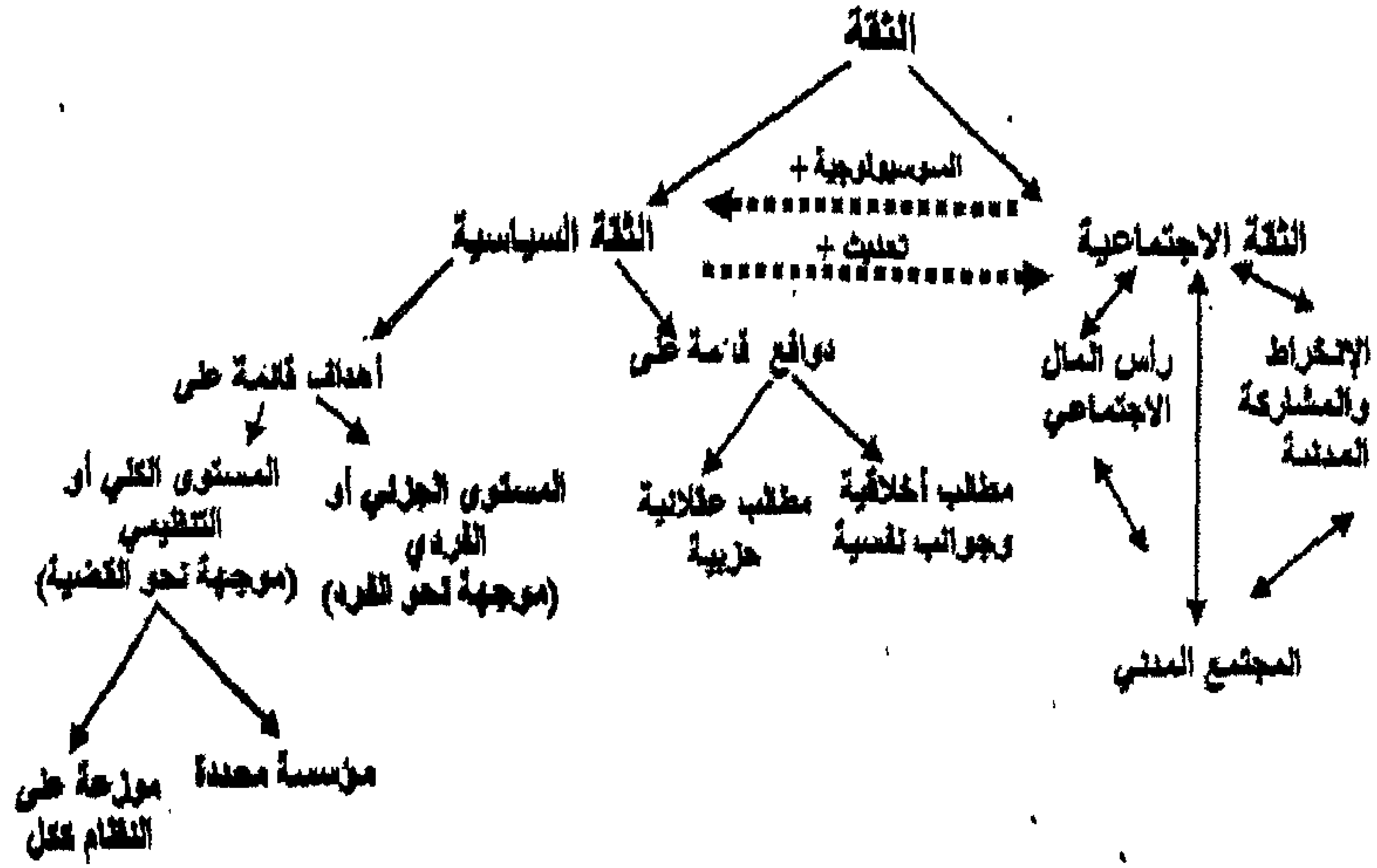
3) أنظر:

- Jenny Job,"How is Trust in Government Created? It Begins at Home, but Ends in the Parliament", Australian Review of Public Affairs, VOL. 6, NO. 1, November 2005, PP.1:23

4) أنظر:

- Peri K. Blind, "Building Trust in Government in The Wenty-First Century: Review of Literature and Emerging Issues", 7th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Vienna, Austria, 26-29 June 2007,P6.

شكل رقم (1) يوضح أنواع ومستويات الثقة



Source: Pre K. Blind,"Building Trust in Government in The Wenty-First Century: Review of Literature and Emerging Issues", 7th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Vienna, Austria, 26-29 June 2007, P6.

وأكد البعض أن للثقة السياسية مستويين الأول وهو الثقة كفعل، والآخر الثقة كرد الفعل، حيث تعتبر الثقة كرد فعل متغير تابع للثقة كفعل والتي تمثل في المتغير المستقل، ويوجد علاقة ديناميكية بين هذين المستويين(1).

وفي هذا الإطار، تتفق الباحثة مع التوجه الذي يشير إلى وجود أربعة مستويات للثقة السياسية، والتي تتمثل في ثقة المواطن في المواطنين

---

1) أنظر:

- Sue Vaux Halliday,"Which trust and when? Conceptualizing trust in business relationships based on context and contingency", <u>The International Review of Retail, Distribution and Consumer Research</u>,Vol.13, Issue 4, 2003, PP.405:421.

المحيطين به حيث تتعمق درجة الثقة بين الأفراد من خلال التواصل[1]، ويتمثل المستوى الآخر للثقة السياسية في ثقة المواطنين في النخبة، والتي تتركز في ثقة المواطن في الحكومة من خلال تقييم المواطن لأداء حكومته، وتتأثر درجة الثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما تعهدت به، بالإضافة إلى ثقة النخب السياسية في النخب الأخرى، وثقة النخب السياسية في المواطنين. وتضيف الباحثة المستوى المؤسسي للثقة السياسية، والذي يتمثل في ثقة المواطن تجاه المؤسسات السياسية، والمستوى السياسي، والذي يعتبر مستوي تكميلي لمستوى ثقة المواطن في النخبة، والذي يتمثل في مستوى ثقة المواطن في سياسات النخبة.

وفي سياق أنواع الثقة نجد أن الثقة الشخصية أحد أنواع الثقة، والتي تعني الأمان، وتعبر عن علاقات أولية تنطوي على التفاهم والمشاعر المتبادل، بالإضافة إلى ذلك الثقة في المواطنين الآخرين - الثقة الاجتماعية- والثقة في المؤسسات السياسية[2]، ويرى "بريم"، و"ران"، أن الثقة الشخصية، والمشاركة المدنية، والثقة فى الحكومة. عناصر مرتبطة ببعضها البعض[3]. وفي هذا الإطار يرى بعض المفكرين، أن هناك ثلاثة أنوع شائعة للثقة السياسية المرتبطة بالاعتقاد، والتي تتمثل

---

1) أنظر:

- Paul Andrew Bourne,"Modelling Political Trust in a Developing Country", Current Research Journal of Social Sciences, VOL.2, NO.2,2010,PP.84:98.

2) أنظر:

- John O'Loughlint,"Social and political trust in Istanbul and Moscow: a comparative analysis of individual and neighbourhood effects", Royal Geographical Society (with The Institute of British Geographers), NO.30, Issue1, March 2005, PP.66:82.

3) أنظر: J.Brehm And W. Rahn,OP.Cit,PP.41:1002.

في الثقة المعتقدة "trusting belief"، التي تعني الثقة في الإعتقاد في شخص أو شي معين بأنه مفيد للشخص الحامل للثقة "trustor"، إلى جانب نية الثقة "trusting intention"، والتي تعني أن الشخص الحامل للثقة "trustor " لدية رغبة ونية في الثقة في الطرف الأخر أو شيء ما. بالإضافة إلى التصرف اعتماداً على الثقة "disposition to trust"، والتي تعنى مدى استعداد الشخص الحامل للثقة في الاعتماد على تصرفات ومواقف الأخرين. كما أشار إلى أن مفهومي الثقة المعتقدة "trusting belief"، والثقة المعرفية "Cognitive Trust"، يعتمد على توقعات عقلانية تجاه سلوكيات الآخر. وأوضح أنواع أخرى للثقة تتمثل في الثقة العاطفية"Emotional Trust"، والتي تعبر عن مدى ما يشعر به الشخص الحامل للثقة trustor من أمن وارتياح تجاه الشخص أو الشيء الذي يثق فيه، والثقة المعرفية"Cognitive Trust "، والتي تعتمد على إدراك الفرد الحامل للثقة trustor لسلوكيات الآخر ومواقفه من خلال معلومات معينة. وهناك الثقة العقلانية - في علم الاقتصاد - والتي تشير إلى التصرف على نحو عقلاني والأخذ في الإعتبار التكلفة المتوقعة والفوائد عندما يقرر الفرد الثقة أو عدم الثقة، إلى جانب الثقة الأخلاقية والتي تعني أن القيم والمبادئ والمواقف نماذج من التوجيهات المشتركة والتي يتم نقلها ثقافياً خلال عمليات التأهيل الاجتماعي والتثقيف وتبقى ثابتة بشكل نسبي عبر الوقت، حيث تساعد المبادئ العامة والقيم والمواقف الفرد في إدراك الغايات لدى الآخرين، وتقوم بتنظيم التوقعات[1].

---

1) أنظر:

- Sherrie Y. X. Komiak And Izak Benbasat,"The Effects of Personaliztion And Famillarity on Trust And Adoption of Recommendation Agents", MIS Quarterly,Vol. 30 No. 4, December 2006, pp. 941:960.

سابعاً- منهجية الدراسة:

1- الاقترابات:

تفرض طبيعة الدراسة ومشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه الاستفادة من اقترابين هما:

أ-اقتراب تحليل النظم، لـ"ديفيد إيستون"، والذي يقوم على فروض أساسية[1] أهمها:-

- النظام السياسي وحدة للتحليل الرئيسية ويضم وحدات فرعية وما يشهده من عملية التحولات بمعنى التفاعلات والأنشطة التي تتحول خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام وأنسجتها إلى مخرجات وقرارات سياسية.
- المدخلات والمخرجات للنظام والذي يقع ضمن البيئة، يفصله عنها وعن النظم الأخرى "حدودا" وإن كان هذا لا يحول دون القيام بعلاقات تأثير وتأثر بين الأنظمة المختلفة.
- التغذية الراجعة كعملية تربط المكونات الثلاثة المدخلات والمخرجات والبيئة من جهة، وتقوم بعملية الإبقاء على النظام وحفظ وجوده واستمراريته من جهة أخرى.

ب- المنهج المؤسسي الجديد، والذي يقوم على أربعة عناصر أساسية[2]، هي:-

---

1) عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول (التحليل السياسي)، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 153.

2) أنظر:

- Hawad J. Warda, "Introdution to comparative politics (concepts and process)", Washintgon D.C, center for stratgegic and international studies (CSIS), Second edtitions,1999,PP9:97.

- البنـاء: والـذي يشير إلى أن الحكومـة تتكـون مـن رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء.
- العمليـة: والـتي تتعلـق باختـصاصات الحكومـة والـتي تتمثـل في تنفيذ السياسات العامة.
- العناصـر غير الرسمية التي تؤثر على المؤسسة: والـتي تتمثل في تـأثير المـواطنين، ودور البرلمـان والأحـزاب الـسياسية ومؤسـسات المجتمع المدني.
- التماسك: والذي يظهر في تماسك مكونات الحكومة.

2- أدوات الدراسة:

أ- **أداة تحليل المضمون** بهـدف رصـد وتحليـل بيـان الحكومـة المـصرية خلال فترة الدراسة، والتعرف على انجازات الحكومة وقياس درجة رضاء المواطن حول هذه الانجازات، بالإضافة إلى رصد نقاط القوى والـضعف ورصـد الأبعـاد الـسياسية والاجتماعيـة والاقتـصادية في السياسات العامة، والمعيار الذي ستعتمد عليـه الباحثة يتمثـل في هـل بيان الحكومة يحتوي علـى الإيجابيـات دون الـسلبيات؟ حيـث يعتبر بيـان الحكومـة أداء لمراقبـة أداء الحكومـة وقيـاس قـدرتها علـى الوفاء بتعهداتها، حيث يتضمن البيـان الأول للحكومـة أهـم الوعـود الحكومية، في حين يعرض البيان الثاني لها أهم الإنجازات ومـن ثـم يعتبر البيان الثاني بمثابة مرآه عاكسة لقدرة هـذه الحكومـة تجـاه تحقيق مـا تعهـدت بـه من قبـل، ومـن خـلال اسـتخدام الباحثـة لمنهج تحليل الإتجاه Trend Analysis، تسعى الدراسـة إلى التعـرف علـى طبيعـة المجـالات الفرعيـة التي يستمر التأكيـد عليهـا، وتلـك الـتي

يتوارى ذكرها بين الحين والآخر. إلى جانب التعرف على خريطة التغير والاستمرارية في طرح القضايا في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البيانات والوقوف على الموضوعات التي تم طرحها في البيان.

ب- "أداة الاستبيان" وذلك من خلال صياغة صحيفة استبيان لاستطلاع رأي المواطن في حكومته، وتطبقها على عينة تستهدف 200 مفردة من مجتمع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة كمواطنين للتعرف على مدى ثقتهم السياسية في الحكومة المصرية ومدى ما تتمتع به من شرعية من وجهة نظرهم، بحيث تكون العينة عمدية لصعوبة العينات العشوائية في الجامعة، وسيراعى في العينة تمثيل متغير النوع والإقامة — ريف أم حضر- وتقوم محاور أداء الاستبيان على تقييم درجة وعي المواطنين بالسياسات العامة، وتقييم المبحوثين للأعضاء النخبة الوزارية، وتقييم أداء المبحوثين لأداء المؤسسات السياسية، إلى جانب الأداء الخدمي للحكومة[1].

ثامنا. تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة من خلال رصد ودراسة وتحليل مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها في المبحث الأول، وتستعرض الباحثة في المبحث الثاني النظريات المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية، كما يتناول المبحث الثالث مداخل قياس الثقة السياسية، بينما يركز الفصل

---

1) كمال المنوفي، "مقدمة في المناهج وطرق البحث في العلوم السياسية"،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 36.

الثاني من الدراسة على الثقة السياسية في الحكومة المصرية وذلك من خلال رصد وتحليل الإطار الدستوري والسياسي لدور الحكومة في المبحث الأول، ودراسة وتحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيان الحكومة محل الدراسة في المبحث الثاني، ويركز المبحث الثالث على تقييم أداء الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، في حين تتطرق الباحثة في الفصل الثالث إلى نتائج الدراسة الميدانية، حيث تتناول الباحثة في المبحث الأول نتائج تقدير المعرفة والمشاركة السياسية للمبحوثين، وتستعرض الباحثة في المبحث الثاني نتائج تقييم المبحوثين للحكومة المصرية خلال الفترة يوليو2004- يوليو2009)، ويتناول المبحث الثالث دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة الميدانية، وفي الخاتمة تستعرض الباحثة النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية
- المبحث الثالث: مداخل قياس الثقة السياسية

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

يعد مفهوم الثقة السياسية أحد المفاهيم المهمة في ظل ما تشهده الدولة في عالم الجنوب من أزمات وإتساع فجوة الثقة السياسية بينها وبين المواطنين، فضلاً عن إتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع.

ومع ندرة دراسات الثقة السياسية من جانب الباحثين العرب، حيث تتطرق أغلب هذه الدراسات إلى الثقة السيكولوجية والشخصية مروراً بالثقة الاجتماعية وعلاقتها برأس المال الاجتماعي دون التطرق إلى مفهوم الثقة السياسية، أصبح لزاماً على دارسي العلوم السياسية خاصةً المتخصصين منهم في مجال النظم السياسية التطرق إلى مفهوم وأبعاد الثقة السياسية وغيرها من المفاهيم ذات الصلة والتي تدور في إطار موضوع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، والتعرف على أسباب انخفاض درجة الثقة السياسية، وكيفية بنائها.

وتمثل الثقة السياسية جزءاً جوهرياً من برامج البحث في العلوم الاجتماعية وبالأخص العلوم السياسية، حيث أجمع علماء السياسة في الكثير من الأدبيات على أهمية بناء الثقة السياسية. وفي هذا الإطار أشارت الأمم المتحدة في مؤتمرها حول "بناء الثقة في الحكومة" في فيينا عام 2006، إلى أن الثقة تشير إلى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والإختلافات المشتركة وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضا إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومع

مجموع المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين. وتتولد الثقة من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلي[1]، ويترتب عليها ارتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التكامل الاجتماعي والإستقرار الديمقراطي.

وقد اختلف العديد من العلماء في تعريفهم لمفهوم الثقة، حيث عرف البعض الثقة على أنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي في أي منظمة[2]. كما تشير العديد من الأدبيات إلى أنها أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي[3]. وتُعدُّ الثقة علاقة تفاعلية وبناء تنظيمياً مُعقَّداً بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الإعتماد على الآخر لتحقيق هدف معين، ولكي تنشأ هذه الثقة لابد أن تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتعرف الثقة على أنها الوثوق أو الإعتماد على قدرة أو مشاركة شخص ما[4].

---

1) أنظر:

- Lianjianang LI., "Political Trust in Rural China", Modern China, Vol. 30, No. 2,2004, PP. 228:258.

2) أنظر:

- Kenneth Newton,"Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy", International Political Science Review, VOL. 22, NO. 2, April 2001,PP.201:214.

3) خالد حسن، " بين فوكوياما وولفويتز؟"، مجلة العصر، نشر بتاريخ 19-7-2004

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5534، 5/7/2010.

4) أنظر:

- James P. Wenzel,"Aculturation Effects on Trust in National and Local Government Among Mexican Americans", Social Science Quarterly, Vol. 87, No. 5, December 2006.

وفي هذا الإطار سوف يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يعالج أولها مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة به، ويستعرض ثانيها النظريات المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية، فيما يركز المبحث الثالث على بيان مداخل قياس الثقة السياسية.

المبحث الأول
مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها

يختلف مفهوم الثقة وفقاً للإطار المرجعي للباحث كما أنه يختلط في أحيان أخرى بمفاهيم متعددة، وإنطلاقاً من ذلك تتناول الباحثة في هذا المبحث مفهوم الثقة في العلوم الاجتماعية بالتركيز على العلوم الاقتصادية والسيكولوجية، إلى جانب العلوم السياسية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثقة السياسية.

أولاً- مفهوم الثقة في العلوم الاجتماعية المختلفة:

يختلف تعريف الثقة بإختلاف مجالات العلوم الاجتماعية، حيث يتناول خبراء الاقتصاد مفهوم الثقة من خلال التركيز على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية، وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية، في حين تناول علماء النفس الاجتماعي مفهوم الثقة بالتركيز على الأشخاص في إطار منظومة التفاعل الاجتماعي، بينما تناول علماء السياسية الثقة من منظور العلاقة بين المواطن والحكومة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال العرض التالي.

1. مفهوم الثقة من منظور علم الاقتصاد:

تناولت العديد من الأدبيات في علم الاقتصاد الثقة على أنها آليات تعاملات السوق من خلال مفهومي التبني والاعتماد، والإشارة إلى الثقة على أنها سلعة رمزية، وأنها تنطوي على درجة من الحساب[1]، وأن العقد هو الأساس الذي تقوم عليه الحياة التجارية، والثقة قد تكون بمثابة

---

1) أنظر : Vaux, Sue Halliday,OP.Cit, PP.405:421.

الإفراط في موثوق، وتمييزاً لها عن السذاجة، فهي لا تقوم على الجهل التام، بل على حسابات معقولة في مواجهة بعض الجهل[1]. وهناك من يرى أن الثقة تعني الإعتماد على شخص واحد أو جماعة أو شركة بناءً على القبول طوعي من جانب شخص آخر أو جماعة أو شركة لإقرار وحماية حقوق ومصالح جميع الأطراف الأخرى المشاركة في مساعي مشتركة[2]، وأنها تصورات متراكمة لجودة الخدمة؛ لأن المستهلك يشكل رداً على موثوقية الخدمة وإدراك نوعية الخدمة.

وهناك مفهومين مرتبطين بمفهوم الثقة، هما:

- الثقة الموكلة / الممنوحة **Placed trust**: وهي بمثابة فعل الثقة "trusting act" الذي يحتاج إلى تبريرات للتأكد منها والحفاظ عليها، وتعتبر نتيجة للخبرة السابقة التي تم ترسيخها من التفاعلات في شبكات العلاقات الاجتماعية. ويمكن التفرقة بين الثقة الموكلة وبين ما يعرف بالثقة المعرفية cognitive trust والتي تعتبر حالة، وليست فعل؛ لأنها تعتمد على معرفة الطرف الآخر للثقة ودوافعه وقدرته..

1) يرى Sue Vaux Halliday أن شفافية المعلومات الكاملة والمعرفة لا تغني عن الحاجة للثقة، إلا أنها تؤثر في درجة الثقة، وقد ميز Sue Vaux Halliday بين الاعتماد والثقة مع إدراجها في أداء الواجب وحماية حقوق الآخرين ومصالحهم، والثقة بهذه الطريقة أعمق من الاعتماد على أي وعد؛ فهي تنطوي على جزء من الثقة موثوق به. إلا أن عبارة الثقة وارتباطها بالرضا والالتزام بما فيه الكفاية ليست متميزة من الناحية النظرية؛ لأنها تستخدم بالتبادل.

2) أنظر:

- Mark E.Warren, "Democracy and Trust", Cambridge: Cambridge University Press, 1999,PP.311.

- الثقة كإستجابة أو رد فعل **Trust as response**: والتي تعتمد بالأساس على الآخرين ومدى مصداقيتهم في الالتزام بما تم الإتفاق عليه، وهناك ربط بين الإلتزام والثقة وذلك على اعتبار أن الثقة تكون نتيجة للإلتزام، ويمكن أن تبنى الثقة من خلال خلق روابط اجتماعية، وبالتالي يمكن أن تستخدم هذه الثقة في خلق علاقات التسويقcreating marketing relationship ، كما تعنى الثقة إنخفاض الشعور بالقلق، والإيمان في مصداقية الشيء أو الشخص محل الثقة، ومعرفة ما يمكن توقعه. وهناك من يرى أن الثقة بمثابة سلعة عامة public good تعتبر ضرورية لنجاح اقتصاد السوق[1]. ويُنظر بعض العلماء في علم الاقتصاد إلى الثقة على أنها المناخ التعاوني بين الأفراد، والذي يمثل النواة الأولى لتعزيز التقدم الاقتصادى والتي ينتج عنها التبادل الاقتصادي[2].

وعلى صعيد متصل، احتل مفهوم الثقة مكاناً متميزاً في مجال التجارة الإلكترونية، حيث تعتبر الثقة أهم العناصر الواجب توافرها في الأعمال التجارية، والتي تلعب دوراً حيوياً على المستوى الإلكتروني والرقمي في القطاع التجاري، ويتضح ذلك عندما تدخل في عملية تجارية مع الغير وتكون فاقداً لأي من عناصر الاتصال أو التواصل المادي والمرئي مع هذا الغير، فمن الضروري في هذه الحالة أن يكون لدى طرفي الصفقة التجارية الحد الأدنى من الثقة في بعضهم البعض أثناء

---

1) أنظر :

- B.Misztal,"Trust in Modern Societies: The Search for the Bases of Social Order", Cambridge: Polity, 1996, PP.876:890.

2) أنظر:

- R.Putnam,"Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", New York: Simon and Schuster, 2000.

إجـراء التعـامـلات فيمـا بيـنهم. وقـد تم الإشـارة إلى الثقـة في القـانون البـريطانـي تحت بند "حرية التعاقد"[1].

وعـن مفهـوم الثقـة في إطـار الاقتـصـاد الرقمـي[2]، تناولـت بعـض الأدبيات ما يعرف باقتصاديات الثقة والتي تشير إلى ضرورة وجود عنصر الثقـة في جميـع تعـامـلات التجـارة الإلكترونيـة، وتعتـبر الثقـة العامـل الرئيسي الواجب توافره في عمليات التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يشير إلى نمو مفهوم جديد في بيئة عمل مستحدثة، والذي يعني الإنتقال بالتجارة والتعاملات التجارية من مرحلة التركيز على العلاقة التجارية في أي تعامل تجاري إلى التركيز على أهمية الثقة ووضعها في الإعتبار عند تصميم أي علاقة عمل في إطار التجارة الإلكترونية. وبناءً على ما سبق، نمت الحاجة إلى الأسس المتمثلة في الثقة والتعاون وهي الأسس اللازمة لقيام أي علاقة تجارية إلكترونية، كما نمت الحاجة إلى تصميم نماذج للتجارة الإلكترونية مراعين وضع العنصرين الأساسين لهذه التعاملات في عين الإعتبار والتركيز عليهما كأسس لبناء هذه

1) حرية التعاقد هي المبادئ التي تعطي كامل الحرية للتجـار فـي أن يتعاقـدوا أو يتفاوضوا حتى يتثنى لهم تحديد الأسس التي تقوم عليها موضـوعات إتفاقيـاتهم التجارية وذلك حتى يكون التعاقد متفقاً.

2) في إطار الاقتصاد الرقمي يعتبر نشر الثقة بين المؤسسات المختلفة أكثر أهمية في تأسيس وإرساء العلاقات التجارية الإلكترونية، وعلى النقيض من ذلك يعتبر تطبيق تقنية المعلومات من الأمور التي تسهل على المؤسسات مهمة تبنـي الممارسـات الجديدة والمستجدثة للعمل، فعلى سبيل المثال يمكن عبر دعم نظم تبادل المعلومات وغيرها من أشكال الإستغلال الأمثل للمميزات التنافسية أن يحصل على ما ترمى إليه الآليات الجديدة بشكل مثالى، وهو تعميم مناخ الثقة في سوق العمل الأمر الذي تم التأكيد عليه في بينات المفوضية الأوروبية عن تناقل التقنيـة الحديثـة وتقنيـة المعلومات وابتكار أساليب جديدة لتنفيذ ما تقتضيه هذه العملية.

النماذج. ومن ناحية أخرى، أشارت بعض الدراسات إلى مفهوم الثقة على أنها العنصر الواجب توافره في جميع التعاقدات والتعاملات التجارية بين الأطراف(1).

2. مفهوم الثقة من منظور علم النفس:

يذهب علماء النفس إلى أن جذور وأصول الثقة تكمن في مرحلة الطفولة المبكرة فى التنشئة الاجتماعية، وأنها بمثابة نزعة وسلوك يتطور مع مرور الوقت. حيث أشارت بعض الأدبيات(2) إلى الثقة على أنها النزعة أو السلوكيات المكتسبة التى يتعلمها الطفل، والتى يتم غرسها فيه أثناء مرحلة الطفولة المبكرة من خلال أفعال وتصرفات الأم(3). قد أهتم علماء النفس بموضوع الثقة الشخصية وحاولوا الربط بينه وبين علاقات الفرد بالآخرين(4). وأشارت دراسات الثقة في علم النفس إلى أن

---

3) أنظر:

- Roderick M. Kramer,"Rethinking Trust", Harvard Business Review, June 2009, Available at.
- http://www.bridgebetween.org/ files/Rethinking%20Trust%20-%20HBR%20June%202009.pdf,PP.1:9.

4) للمزيد حول رؤية اريكسون يمكن الرجوع إلى :

- E.Erikson,"Childhood and Society", 2nd ed. New York: Norton, 1963.

5) لاحظ "اريكسون"، فى دراساته حول المراحل السبع لتنمو وتطور الانسان، أن الاطفال الرضع يطورون الشعور بالثقة الاساسية فى انفسهم وفى العالم الخارجي من خلال علاقات متسقة وموثوق بها مع الوالدين، وأن ذلك غالباً ما يكون مع الأم ويخلص إلى أن الامهات يخلقن شعوراً بالثقة فى أطفالهن من خلال ذلك النوع من الادارة الذى يجمع فى جودة عالية بين الرعاية الحساسة للاحتياجات الفردية للطفل والشعور الاساسى بالجدارة بالثقة الشخصية.

6) أنظر: K.S.Cook, "Trust In Society", New York: Russell Sage Foundation, 2001, P.41.

الشخص الذى لديه درجة عالية من المؤازرة يكون قد مر بمرحلة طفولة سعيدة، ويتمكن من تكوين صداقات بسهولة[1]. كذلك فإن الشخص الذى لديه ثقة وإيمان بالآخرين يكون لديه درجة عالية من احترام الذات؛ والتحكم الداخلى والاستعداد لتحمل المخاطر، ويكون متسامحاً جداً مع الآخرين ويحترم وجهات نظرهم وآرائهم[2].

وفي هذا الإطار، أكد علماء النفس على أن الثقة جزء لا يتجزأ من فكرة التأثير الاجتماعي، حيث يمكن التأثير في شخص يثق بك وإقناعه بما تريد عن ذلك الذي لا توجد بينه وبينك ثقة، كما يتعلق مفهوم الثقة بتوقع قبول سلوكيات الآخرين كأفراد ومؤسسات. وينظر علم النفس إلى الثقة كسمة للشخصية أو خاصية تصف طائفة معينة أو نمط معين للتربية، ويميل هذا الإتجاه إلى التحليلات النفسية والاجتماعية، حيث يشير إلى أن الثقة يتم اكتسابها من خلال عملية التعلم المبكر في الطفولة، والتي تميل إلى الاستمرار في المراحل التالية لحياة الفرد، وقد تتغير ببطء فيما بعد نتيجة للمرور بتجارب مؤلمة(3).

---

1) أنظر:

- J.B. Rotter,"Interpersonal Trust, Trustworthiness, and Gullibility", American Pscyhologist, VOL.35,NO.1, 1980, PP.1:7.

2) للمزيد حول هذا الأمر يرجى الرجوع إلى:

- J.A.Piliavin And H.W.Charng,"Altruism: A Review of Recent Theory and Research", Annual Review of Sociology, VOL.16, 1990, PP.27:65 .
- C.Johnson-George And W.C. Swap,"Measurement of Specific Interpersonal Trust: Construction and Validation of a Scale to Assess Trust in a Specific Other", Journal of Personality and Social Psychology", VOL.43, NO.6, December 1982, PP.306:1317.

3) أنظر: Jan Delhey And Newton Knneth,Op.Cit., P.4

وتمثل الثقة الاجتماعية طبقاً لهذا التوجه النفسي الاجتماعي حاصل مجموعة من سمات الشخصية تتضمن التفاؤل والإيمان بالتعاون وثقة الأفراد بقدرتهم رغم اختلافاتهم، والرضا بالعيش معاً. وبذلك تمثل الثقة والتفاؤل مكوناً أساسياً في الميل للتعامل مع العالم(1). ويؤكد هذا المدخل أن التفاؤل وقدرة الفرد على ضبط حياته تؤدي إلى شعور عام بالثقة(2).

وتستنتج الباحثة من ذلك أن بحوث ومجالات علم النفس تركز في تناولها لمفهوم الثقة على المستوى الفردى، والإبحار في المواقف والسلوكيات السيكولوجية للفرد، وطبيعة الثقة الشخصية ومراحل تطور الثقة لدى الأطفال من خلال التنشئة الاجتماعية، إلى جانب شيوع مصطلح "الثقة الشخصية" كبديل عن "الثقة الاجتماعية". وبالتالي تعتبر الثقة أكثر إرتباطاً بالمشاعر والسمات الذاتية عن إرتباطها بالشروط الواقعية والخارجية للحياة.

3. مفهوم الثقة من منظور علم الاجتماع:

تناول علماء الاجتماع الثقة على أنها وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، وأن الثقة جوهر رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم كمورد لإعادة بناء المجتمعات التى تكافح لتعزيز النمو فى المجتمعات المتقدمة(3). وأن الأفراد يختارون القيام بالفعل أو رد فعل ما

---

1) تجسد أعمال إريك إريكسون Erikson وألبورت Alport، و كاتل Cattel، وهذا الإتجاه يتطور الآن مع أعمال Uric Uslaner.

2) أنظر:

- Eric M.Uslaner,"Democracy and Social Capital in Mark", Cambridge University press, 1999, P.44.

3) أنظر:

- F.Hearn,"Moral Order and Social Disorder",The American Search for Civil Society, New York: Aldine de Gruyter, 1997.

تجاه الآخرين بناء على مقدار الثقة التى وضعوها فى هؤلاء الأشخاص أو مستوى الجدارة بالثقة. وفي هذا الإطار يشار إلى الثقة على أنها معرفة knowledge أو معتقد belief وليس فعل action ، كما يشار إلى ما يسمى بالجدارة بالثقة والتي تُعادل سمعة الشخص وبالتالي تعتبر سلعة فعلية[1]. ومن ناحيته أشار "كريشنا"، إلى أن الثقة والتعاون يشكلان النواة الأساسية لرأس المال الاجتماعى[2]. وأن الثقة مؤشر لرأس المال الاجتماعى وبالتالى سلعة مطلوبة لتعزز رأس المال الاجتماعى[3].

كما تعرف الثقة في العلوم الاجتماعية على أنها السلوك المعياري والأخلاقي الذي يحدد مضمون التفاعلات بين شخصين أو أكثر، أحدهما حامل الثقة والآخر صاحب الثقة بحيث يستطيع الأول التمتع بقدر أكبر من حرية الحركة ودعم تأييد الطرف الثاني له في تبني أهداف الحركة والاختيار بين بدائل وتحديد وسائل الأهداف من دون الرجوع الفوري لصاحب الثقة في التفصيلات[4]، وأنها تمثل العلاقة التي تغلب فيها المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية الضيقة، وقد أشار

---

1) أنظر: K.S.Cook,"Trust In Society", New York: Russell Sage Foundation, 2001.

2) أنظر:

- A.Krishna,"Creating and Harnessing, Social Capital", P. Dasgupta & I. Serageldin (Eds.), Social Capital: A Multifaceted Perspective, 2000,PP.71:93.

3) أنظر:

- P.A.Wilson,"Building Social Capital: A Learning Agenda for the Twenty-first Century", Urban Studies, VOL.34, Nos.5&6, 1997,PP.745-760.

4) كاظم الحسن، "آراء وأفكار: الثقة السياسية من أولويات بناء الدولة"، جريدة الاتحاد، 12-05-2009 http://www.alitthad.com.

"دوركايم"، إلى الثقة في جملة "كل شئ في العقد رهن التعاقدية"[1]. وأن المجتمع الحديثة مدار من قبل نظام أخلاقي قائم على الالتزام الشخصي بالمعايير والقواعد الجماعية[2]، والذي يؤدي إلى بعض التضحيات المتبادلة مما يقيد السلوك الأناني[3].

وتناولت بعض الدراسات ما يسمى بـ "الثقة الأداتية"، حيث تعرف بأنها آلية تكاملية للنسق الاجتماعي والذي يعزز جدار الثقة بين الفاعلين. وفي هذا الإطار تم التأكيد على أن الثقة ضرورة لحاضر ومستقبل يتميز بالتعقيد Complexity واللايقين Uncertainty والمخاطرة Risk، حيث يرى أن الحياة الاجتماعية مستحيلة بدون الثقة، وتعتبر مشكلة اليقين هي التي تخلق الحاجة للثقة ويرجع ذلك إلى أن العالم الحديث معقد. وقد أشار البعض إلى الثقة الإتصالية Communicative Trust التي تعتبر رسالة إتصالية تقوم بعملية تركيبية حيث تتكون من المعلومات وآلية الإتصال والفهم. كما نظر البعض إلى الثقة في المؤسسات والأبنية، وتعتبر الثقة بمثابة آليات إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية وإندماج الأفراد في بناء يخلو من الشك والخوف والقهر، وترجع أهمية الثقة في أنها تمثل استمرار الحياة

---

1) أنظر:

- Marshall (ed), Gordon, "The Concise Oxford Dictionary of Sociology", Oxford University Pres, 1994,pp.539:540.

2) أنظر:

- Maria Szekelyi-Antal, "The Interpretation of Trust in Empirical Research: Two Examples: Trust in Ethnic and Social Conflicts in Eastern and Central Europe", Availble at. http://www.szoc.ette.ha/form 30242/mai30242/main 2423-9.rtf,P.1.

3) أنظر: Nan Lin, OP.Cit,2001, P.148.

الاجتماعية ، وتطرق إلى ما يسمى بالثقة الأولية "Basic Trust" في الآخرين

وينظر علماء الاجتماع إلى الثقة على أنها ميكانيزم سوسيوسيكولوجي تؤثر على دوافعنا ومعتقداتنا وتوجهاتنا داخل شبكة التفاعلات الاجتماعية[1]، وأنها شرط ضروري للإندماج الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي[2]، وربط علماء الاجتماع بين زيادة الثقة الاجتماعية وزيادة المشاركة السياسية النشطة ، والتي تؤدي فى نهاية المطاف إلى تعزيز الثقة السياسية[3].

كما أكدت بعض الدراسات على أن السياسات الخلافية تظهر فى شكل الاحتجاجات الجماعية والحركات الاجتماعية الجديدة والتي تشكل مؤشراً لقياس درجة الثقة[4]. وأن الثقة تخفيف الاحتكاك فى

---

1) أنظر كل من:

- Robert D. Putnam, "Making Democracy work", OP.Cit,P53.
- ________ ,"Bowling Alone: American's Declining Social Capital",OP.Cit,P.205.

2) أنظر:

- G.A. Almond And S. Verba, "The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations", Princeton: Princeton University Press, 1963.

3) أنظر كل من:

- W.A. Gamson,"Power and Discontent", Homewood Ill.: Dorsey, 1968.
- A.W. Finifter,"Dimensions of Political Alienation", American Political Science Review, VOL. 64، NO.2, June 1970, PP.389:410.

4) أنظر كل من:

- K.Arrow,"The Limits of Organization", New York: Norton, 1974.

التفاعلات التى تتم بين الناس؛ حيث بها يتم تسهل العمل الجماعى والتعاون[1]، وأن المشاركة الواسعة فى منظمات المجتمع المدنى تزيد من درجة الثقة. وإنطلاقاً مما سبق نجد أن علم الاجتماع ينظر إلى الثقة على أنها مطلب أساسي لكل من النظام الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية.

4. مفهوم الثقة من منظور علم السياسية:

ينظر دارسو العلوم السياسية إلى الثقة على اعتبار أنها سمة مجتمعية وليست فردية حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة Trusting Culture أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة. ويرى "بوتنام"، أن المواطنون الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل وأكثر احتمالاً أن ينضموا إلى جمعيات خيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع والاهتمام بالتصويت، وهم أكثر تسامحاً مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وأكثر قبولاً لاختلاف أنماط الحياة[2].

- Tarrow,"Mad Cows and Activists: Contentious Politics in the Trilateral Democracies", in Disaffected Democracies: What is Troubling the Trilateral Democracies? S. Pharr and R. Putnam (eds.) Princeton: Princeton University Press, 2000, PP. 270:289.
- F.Fukuyama,OP.Cit,PP.350:370..

5) أنظر كل من:

- G.Veenstra, "Explicating Social Capital: Trust and Participation in the Civil Space", Canadian Journal of Sociology, VOL. 27, NO. 4, Autumn 2002, PP.547:572.
- Levi, M., "Consent, Dissent and Patriotism", New York: Cambridge University Press, 1997

1) إن الثقة أو إنعدام الثقة من منظور العلوم السياسية لها عواقب مهمة بالنسبة لتفعيل الديمقراطية، والتي تؤدى إلى اللامبالاة، وضعف إقبال الناخبين، وانخفاض نسبة المشاركة وبالتالي ضعف الشرعية المتصورة للساسة المنتخبين، وتقويض أساس المواطنة، من خلال تقويض ثقة الناس فى المؤسسات السياسية التى تم تصميمها=

وتشير بعض الأدبيات إلى الثقة السياسية على أنها اعتقاد المواطنين بأن الحكومة أو النظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، والمواطنون الذين يثقون في الحكومة أكثر عرضة للإمتثال للقوانين ويتابعون المبادرات الحكومية(1). وأن الثقة السياسية تمثل التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، ويقوم هذا التوجه بناء على التوقعات المعيارية للحكومة(2).

وعلى الجانب المقابل يتم تعريف عدم الثقة السياسية علي أنها التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع، حيث يثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسئولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها. وأن حالة نقص الثقة السياسية النفسية أو العقلانية تؤدي إلى إنعدام الثقة فى المؤسسات السياسية المختلفة، وفى نهاية المطاف تتحول إلى إنعدام الثقة فى النظام السياسى ككل(3). وفي هذا الإطار عرّف جاك سيترين "Jack Citrin" إنعدام

=لتنظيم ووضع المعايير فى المجتمع. كذلك تتعطل المؤسسات المجتمعية وتصبح قدرتها على العمل من أجل مصلحة الناس معرضة للخطر، وأن المواطنين الذين يمنحون الثقة يضفون الشرعية على السلطات المختلفة؛ والتى هى ضرورية ولا غنى عنها إذا ما أرادت تلك السلطات استخدام قوتها ونفوذها للصالح العام.

1) أنظر: Lianjiang LI.,OP.Cit, PP.228:258.

2) أنظر:

- Marc J. Hetherington And Suzanne Globetti,"Political Trust and Racial Policy Preferences", American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 2,Apr. 2002, PP.253:275.

3) أنظر:

- S.Feldman, "The Measurement and Meaning of Political Trust", Political Methodology,VOL. 9,1983, P.54

الثقة على أنها حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام[1]، والتي تعبر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في "تلبية احتياجات" أو "تلبية توقعات" المواطنين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية. كما أوضحت بعض الأدبيات أن غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسي مؤشر على تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الإصطفاء السياسي ونفي الآخر واستبعاده[2].

وبشكل عام فإن أهم ما يتضمنه تعريف الثقة السياسية من أبعاد يتمثل في:

أ- إن الثقة في الحكومة هي العنصر الرئيسي لبقاء المجتمع[3]، وتكمن الثقة السياسية في العلاقة بين النظرية والتطبيق، وبين المساءلة والمرونة[4]. ويعتبر قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء الثقة، وأن الحكومة تفتقد ثقة جماهيرها عندما تصبح أقل فعالية في توصيل ما يريده الناس. ووفقاً لذلك فإن عدم الثقة السياسية تظهر عندما يدرك الفرد أن أداء الحكومة مرفوض، وأن موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع.

---

1) أنظر: Jack Citrin,OP.Cit,PP. 979.

2) محمد حسن الظاهري، "ندوة حقوق الإنسان في اليمن دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 11-12 مايو 2008.
http://www.nhrc-qa.org/ar/download.php?view.7

3) أنظر: James P. Wenzel, OP.Cit,P132.

4) أنظر:

- Kenneth P. Ruscio, "Trust in the Administrative State", Public Administration Review",Val.57,No.5,1997.

ب- تعتبر الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً وهاماً لقياس رضاء المواطنين تجاه السياسات الحكومية المُتبعة، وتقترن هذه الثقة بإستجابة الحكومة لمطالب المواطنين وبتحقيق ما يخدم حاجاتهم ومصالحهم. وتناولت بعض الدراسات الثقة السياسية على أنها الحكم الذى يتخذه المواطنون تجاه النظام السياسى وشاغلى الوظائف السياسية من حيث أنهم مستجيبون وسوف يفعلون كل ما هو حق حتى فى غياب التدقيق المستمر(1). وأن الثقة فى الحكومة أكثر أهمية من العلاقات الحزبية أو الأيديولوجية لدعم السياسات الحكومية(2).

ت- ينظر البعض إلى الثقة السياسية على أنها الثقة المغلقة(3)، حيث تنطوى على الحسابات المبنية على المصلحة والتي تقوم على أساس عقلاني؛ لأن المواطنين يقومون بتقييم ما إذا كانت الحكومة تتصرف وفقاً لما تعهدت به. وطبقا لهذا فإن الثقة السياسية العقلانية تتوقف على نوع آخر من أنواع الثقة السياسية وهي الثقة السياسية النفسية(4)، والتي تنطوى على قيام المواطن بعملية تقييم للقيم الأخلاقية والصفات المرتبطة بكل من الحكومة والمؤسسة

---

1) أنظر: A. H. Miller And O. Listhaug,OP.Cit, PP. 357:386.

2) للمزيد انظر ما كتبه هيثرينجتون حول تراجع الثقة السياسية أنظر:

- Hetherington, M.J., "Why Trust Matters: Declining Political Trust and the Demise of American Liberalism", Princeton: Princeton University Press, 2005.

3) أنظر:

- M.E. Warren, "Democracy and Deceit. Regulating Appearances of Corruption", American Journal of Political Science, VOL.50,NO.1,January 2006,PP.74:160.

4) أنظر: Ibid, P.74.

السياسية والقادة السياسيين. ويبحث الفرد في الثقة السياسية المبنية على أساس نفسى عن الإخلاص والصدق فى الشخصية، والتي تظهر من خلال الخطب فى المناسبات العامة وسلوك قادتهم السياسيين[1]. ويجمع المواطنين بين الثقة السياسية العقلانية والثقة السياسية النفسية فى عملية منح الثقة لمثليهم ومؤسساتهم السياسية، وبذلك يحاولون تحقيق توازن مقبول بين تعظيم مصالحهم وتصوراتهم للصفات الأخلاقية للنخبة السياسية أو من يتم منحهم الثقة[2]. وتعتمد شرعية النظم الديمقراطية على مدى ثقة الناخبين فى أن الحكومة تلتزم بتنفيذ القواعد والتعهدات التي إلتزمت بها، بالإضافة إلى فاعلية ما تتخذه الحكومة من إجراءات[3].

أكدت العديد من الدراسات على أن الثقة السياسية لا تنشأ ولا تعمل فى فراغ، حيث تشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين فى بعضهم البعض كأعضاء فى الوحدة الاجتماعية والتي لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية. كما يقصد بالثقة السياسية ذلك الجانب من بنية الثقة الذي يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية [4]. وهي تمثل سجلاً لتسجيل

---

1) أنظر: M.E. Warren,OP.Cit,PP.120:130.

2) أنظر إلى:

- R.M. Kramer And T. R.Taylor, "Trust in Organizations: Frontiers of Theory and Research", Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1995.

3) أنظر:

- D. A Easton, "Systems Analysis of Political Life", New York: Wiley, 1975.

4) أنظر إلى:

- Golnn Worthington,"Political Trust and Social Capital in Australia", Avalible at. http://www.apk.gov.au/library/pabs/rn/2001-02/02rn12.htm,P.106. =

إخفقات ونجاحات الحكومة على مدار الوقت، وبالتالي تعتبر القرارات السياسية والسياسات العامة جزءاً من عملية التقييم السياسي للأداء الحكومي، الأمر الذي يؤثر في درجة الثقة بين أطراف العملية السياسية.

ويمكن الإشارة إلى أهم مكونات مفهوم الثقة السياسية بشكل عام على النحو التالي:

إن الثقة السياسية تعتمد على تقييم المواطنين لمدى إلتزام السلطات والمؤسسات السياسية بتنفيذ ما وعدت به وفقاً لتوقعاتهم المعيارية، وأنها تعبير عن مشاعر المواطنين حول سياسات معينة(1). ومن ناحية أخرى، تعتبر الثقة السياسية إنعكاساً لأداء الحكومة وأداء السلطة التشريعية – البرلمان- والرئيس ومدى حسن إدارة الاقتصاد القومي ومكافحة الجريمة، وتعبر الثقة عن رأي المواطن تجاه الجوانب المختلفة لأداء الحكومة، وأشارت بعض الأدبيات إلى أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على الثقة السياسية، حيث يتألف من المشاركة المدنية والتي تؤثر في درجة الثقة السياسية والتي تعتبر إنعكاساً لنشاط المجتمع المدني والمواقف المصاحبة للثقة السياسية في الحياة المدنية، وبالتالي فأن رأس المال الاجتماعي هو أحد العوامل المؤثرة في مستوى الثقة في الحكومة،

= - Pippa Norris,"Critical Citizens", Oxford, Oxford University, 1999, Avalible at. http://www.Socsci.auc.dk/insti.tut2/nops/arbejdsgruppe7/ylva.pdf,2002,PP.1:31

1) أنظر إلى:

- Caroline J. Tolbert And Karen Mossberger,"The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government", Public Administration Review, Vol.66, NO.3, May /June 2006,PP.354:369.

وأن الثقة السياسية نتاج لأداء الحكم[1]. ويمكن قياسها من خلال رصد درجة رضاء المواطن تجاه سياسات المؤسسات السياسية خاصة الحكومة والمحاكم والشرطة وموظفي الخدمة المدنية، إلى جانب الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام مثل التليفزيون والصحافة، بالإضافة إلى البرلمان ودور العبادة ونقابات العمال والنقابات المهنية ورئيس الدولة، فضلاً عن المجالس النيابية والمؤسسات العامة[2].

أ- الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية للمواطنين تجاه المؤسسات العامة والنخبة السياسية في النظام السياسي للدولة[3].

ب- إن الثقة في الحكومة تشجع على الامتثال للقوانين واللوائح، وتسهم في اضفاء الشرعية على الحكومة، وتعتبر الثقة بمثابة التصورات الإيجابية تجاه النتائج النهائية للعملية الانتخابية ومخرجات النظام السياسي، وتعتبر الثقة أساس الاعتقاد بأن الحكومة تهتم بالمواطنين واحتياجاتهم وتوقعاتهم[□]. وفي المقابل يقلل إنعدام الثقة من شرعية الحكومة كما أن عدم الثقة يدعو إلى القلق بشأن الديمقراطية.

---

1) أنظر: Luke Keele,OP.Cit, PP. 241:254.

2) أنظر: William Mishler And Richard Rose,OP.Cit,PP.418:451.

3) أنظر إلى:

- Pedro J. Camões,"Political Trust, Democratic Institutions, and Vote Intentions: A Cross-National Analysis of European Democracies", Second Draft - Second Draft, 16 June 2003, available at http://www.se7enproject.com/works/papers/NEAPPSerieIII(7).pdf

4) أنظر: Caroline J. Tolbert And Karen Mossberger,Op.Cit, PP.454:362.

ثانيا - المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثقة السياسية:

أشار العديد من العلماء إلى مفهوم الثقة السياسية من خلال ربطه بمفهوم آخر وإنطلاقاً من ذلك تتناول الباحثة عدداً من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثقة السياسية والتي تتمثل في الثقافة والمعرفة السياسية والمشاركة المدنية، إلى جانب مفهوم رأس المال الاجتماعي والثقة الاجتماعية، فضلاً عن نظرية ارتباط مفهوم الثقة السياسية بالنمو الاقتصادي.

1. الثقة السياسية والثقافة والمعرفة السياسية:

ربطت العديد من الأدبيات بين الثقة السياسية والثقافة حيث أشارت إلى ما يسمى بثقافة الثقة Trust Culture، والتي تعني نسقاً من القواعد والمعايير والقيم التي تخول لنا حق الثقة في الآخرين، وتؤثر ثقافة الثقة على قرارات وتبادلات الثقة، وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى المقومات المجتمعية التي ينبغي أن تتوافر لظهور ثقافة الثقة والتي تتمثل في التماسك المعياري Normative Coherence والذي يعني تماسك القيم الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، إلى جانب استقرار النظام الاجتماعي والذي يقصد به استقرار الجماعات والمنظمات داخل منظومة التفاعلات الاجتماعية، بالإضافة إلى النزوع إلى الثقة Propensity to Trust والتي تتم من خلال توافر عناصر بناء الثقة والتي تتمثل في عنصر الشفافية، والإتاحة المعلوماتية سواء بين الأفراد أو المؤسسات في إطار العلاقات الشخصية أو الرسمية، فضلاً عن الألفه أو الحميمية Familiarity والتي تتم من خلال توافر مشاعر الأمن والإرتياح تجاه الآخر، والتي ترتبط بالتنبؤات والتوقعات الإيجابية تجاه الآخر، كذلك المسئولية والمحاسبة Accountability والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على بناء الثقة حيث يستطيع الفرد أن يثق في

الآخـر مـن خـلال مراقبتـه ومحاسـبته في حالـة الإخفـاق عـن القيـام بالإلتزامات.

وفي هـذا الإطـار أكـد "فرانسيس فوكوياما" علـى أهميـة ثقافـة الثقة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة، حيث أشـار إلى أنـه يجب فهم ثقافة المجتمع لكـي نفهـم الثقـة، كمـا أكـد بعـض البـاحثين علـى أن الأخبـار عـن الأحـداث السلبية لهـا تـأثير أقـوى بكـثير في انخفـاض درجـة الثقـة مقارنـةً بالأخبـار عـن الأحـداث الإيجابيـة؛ حيـث تتـأثر الثقـة بدرجـة المعرفة والثقافة المتوفرة تجاه الشيء محل الثقة وعادة مـا يستند الفـرد في حالة فقدانه للمعرفة إلى ما يقوله الخبراء أو ما يعتقد به وفقاً لمعتقداته، ويلعب التعليم دوراً هاماً في ذلك فعنـدما يكـون التعليم لـه توجـه إيجـابي نحو الواقع تتعزز المعتقدات وبالتالي تزداد درجة الثقة. وعلـى العكـس إذا كان التعليم له توجه سلبي تجاه الواقع يؤدي ذلك إلى التـأثير علـى درجـة الثقة بالسلب[1]. كمـا تطرق بعض الباحثين إلى ما يسمى بالجدارة بالثقـة The Dissolution of Trust وهي تلك المبنية على التفاعل والتوقعات المعرفيـة جزئيـاً والـتي تـستند إلى الخـبرة الـسابقة، حيـث تحتـوى مواقـف الفرد تجاه الآخرين على المعتقدات حول مصداقية الآخـرين. كمـا ربطـت بعض الأدبيات مفهوم الثقة السياسية بالقيم السياسية[2]، وذلك من خـلال التطرق للقيم السياسية والتي تتلخص في قيمـة المواطنـة والانتمـاء القـومي

1) أنظر إلى:

- George Cvetkovich And Michael Siegrist,"New Information and Social Trust: Asymmetry and Perseverance of Attributions about Hazard Managers", Risk Analysis, Vol. 22, No. 2, 2002.

2) عبد الحكيم محمد السبتي، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية لـدى الشباب الكويتي " دراسة حالة التليفزيون الكـويتي مـن الفتـرة 1991-2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، 2009، ص ص36، 38.

والمواطنــة الفاعلــة إلى جانــب قيمــة الحريــة والــتي منهــا المــشاركة السياسية[1].

2. الثقة السياسية والمشاركة المدنية:

ربطت بعض الأدبيات بين الثقة السياسية ومفهوم المشاركة[2]، حيث تعتبر الثقة لبنة البناء الأساسية لتفعيل وتوظيف الديمقراطية ومجتمع قائم على مفهوم المواطنة، وأن المواطنين يشاركون فى السياسة إنطلاقاً من "الإيمان" أو الثقة بالآخرين. وهذا النوع من الثقة يعرف بالثقة التعاونية والمفيدة ووجودها يوجه تفكير وسلوك المواطنين حول السياسة والساسة بشكل عام.

وقد أشار "بوتنام" إلى أن المشاركة المدنية نتيجة لثقة المواطن في الحكومة، حيث ينخرط المواطن فى الثقافة المدنية لمجتمعه ولديه توقعات مرتفعة فيما يتعلق بالمسئوليين الحكوميين والنواب المنتخبين، كما أن الساسة والمسئولين الحكوميين يتم حثهم ليكونوا أكثر

1) مزيد من التفاصيل أنظر إلى:
- داليا أحمد رشيدي، "دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.
- إلهام عفيفي، "الثقافة السياسية للبدو: دراسة في سيناء"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.
- سيد أبو ضيف، "الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 1993.

2) أنظر إلى:
- R.E. Lane, "Political Life: Why People Get Involved in Politics", Glencoe: The Free Press, 1959.

إستجابة للمصلحة العامة وأكثر فعالية في ممارسة سلطاتهم، لأنهم يدركون أن الأفراد تتوقع منهم أن يكونوا مسئولين عما يفعلونه[1].

وفي هذا السياق، أشار البعض إلى مفاهيم وثيقة الصلة بمفهوم الثقة مثل التعاون والتكاتف والثقة بالآخرين والشراكة[2] وغيرها من المصطلحات التي تؤيد المعنى المقصود من مصطلح "الثقة"[3].

وأوضح ميشيل ويليامز Michelle Williams أن الثقة بمثابة الوسيط الجزئي للوصول إلى التعاون. وتعتبر الثقة بين الأفراد مورداً هاماً للتفاعلات الاجتماعية التي تسهل التعاون والتنسيق[4]. وأوضح الدارسون أن الثقة تتعمق داخل المؤسسة أو المنظمة من خلال الإدارة بالنهج التعاوني الذي يركز على مزيد من التنسيق وتقاسم المسؤوليات ومشاركة العاملين في عمليات اتخاذ القرار والتركيز على العلاقات الشخصية وديناميات الجماعة في مكان العمل.

3. الثقة السياسية ورأس المال الاجتماعي:

تأكد لدى العديد من الدراسات على أن رأس المال الاجتماعي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في درجة الثقة بين المواطن والحكومة،

---

1) أنظر : R.Putnam, "Making Democracy work",OP.Cit, P.346.

2) هبه محمد فؤاد، " التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006.

3) أنظر إلى : Antony Bryant,OP.Cit,PP.32:39.

4) أنظر إلى:

- Michele Williams,"Disentangling Concepts: The Role of Affect in Trust Development And Cooperation", Academy of Management Review,VOL. 32, NO.2, June 2007,PP. 595:621.

وتقوم نظرية رأس المال الاجتماعي[1] على أن هناك شبكة كثيفة من التفاعلات الاجتماعية والتي تولد الثقة والتعاون بين المواطنين وارتفاع مستوى المشاركة المدنية، وبالتالي تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التكامل الاجتماعي والوعي العام والعمل، والاستقرار الديمقراطي.

ويعتبر رأس المال الاجتماعي بمثابة مجموعة العلاقات والشبكات والصلات المتبادلة التي تكوّن الثقة، وتعمل على بلورتها في إطار الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع. حيث يعكس إنخراط المواطنين في العملية السياسية درجة ثقتهم في قدرتهم على التأثير في مجريات العملية السياسية، الذي يعتبر من أحد أهم العوامل التي يعلن من خلالها المواطنين الثقة المتبادلة بينهم وبين الحكومة، والعكس صحيح حيث ينتاب المواطنون الذين لا يشاركون في الحياة المدنية والأنشطة الاجتماعية التفاعلية شعور بعدم تأثيره في الحياة السياسية عموماً، وأنهم لا يؤثرون على صنع القرار وهو الشعور الذي يولّد نوعاً من فقدان الثقة في الحكومة والقادة السياسيين والمؤسسات الحكومية وقد يصل الأمر إلى فقدان الثقة في النظام السياسي ككل.

إن الثقة في الحكومة تؤثر بشكل أساسي في النشاط المدني[2]، ويتطلب مستوى معين من الثقة في الحكومة لتمكين الأفراد أو المواطنين من المساهمة أو المشاركة في هذه الأنشطة التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بدورها بالمؤسسات الحكومية. ويلزم غرس الثقة بين أفراد المجتمع

---

1) أحمد زايد، "رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى"، بحث غير منشور، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2003، ص10.

2) أنظر: Anna J. Secor And John O'Loughlint,OP.Cit,PP.66:82

حتى يمكن الوصول إلى الثقة السياسية، الأمر الذي يتطلب وسطاء الثقة المتمثلين في منظمات المجتمع المدني والتي تعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد والنظام الحاكم، كما تعمل على تسيير التعاملات الاجتماعية وأشكال التفاعل الاجتماعي، ويحدث ذلك إذا تم الاعتماد بشكل جوهري على غرس الثقة بين المواطنين على المستوى الشخصي كبداية لتحقيق الثقة بينهم وبين المؤسسات السياسية، حيث تعمل الثقة على توفير البيئة التي في إطارها يتمكن القادة السياسيون من الوصول إلى النجاح فيما يقومون به من أعمال.

وبشكل عام فإن رأس المال الاجتماعى له تأثير قوى ومهم على الثقة السياسية فى الحكومة، جنباً إلى جنب مع الأداء الحكومى[1]. حيث أنه يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والقواعد، والشبكات، والتي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع من خلال تسهيل إجراءات التنسيق بينهما.

وفي هذا السياق يشار إلى أن هناك علاقة قوية بين رأس المال الاجتماعي، والسخط السياسي، وإن تراجع رأس المال الاجتماعي يتسبب في فقدان الثقة في القيادة السياسية والمؤسسات الحكومية. وتعتبر الثقة السياسية حجر الزاوية للديمقراطية الحديثة[2]. كما أن

---

1) أنظر:

- Keele,"Social Capital, Government Performance, and Dynamics of Trust in Government",23October 2004, PP.1:34, Accessible at. http://polmeth.wustl.edu/retrieve.php?id=463.

2) أنظر:

- K.Newton,"Social Trust and Political Disaffection: Social Capital and Democracy", Paper prepared for the EURESCO Conference on Social Capital: Interdisciplinary Perspectives Exeter, 15-20 September 2001.

رأس المال الإجتماعي رصيد من العلاقات والرموز التي تتفاعل مع رأس المال المادي الذي يملكه الفرد، حيث يسعى الفرد للإنضمام للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، فيصبح للفرد مكانة وهيبة داخل المجتمع ويتحول رأس المال الاجتماعي بذلك إلى مصدر قوة وسيطرة لأنه يمكن تحويله إلى رصيد مادي في المجتمع الرأسمالي المعاصر[1]. وهناك من يعتبر رأس المال الاجتماعي الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من تأسيس علاقات داخل البناء الاجتماعي[2].

وأوضحت بعض الأدبيات[3] وجود علاقة بين قيم رأس المال الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية لأنها بحاجة لقيم ومعايير حديثة لخلق شبكات اجتماعية لتحقيق أهداف الأفراد. وأن العلاقات الثقافية والاجتماعية تنتج آثاراً اقتصادية إيجابية في رفع الإنتاجية والالتزام بالعمل الجماعي[4]. وإن إتباع سياسة الإنفتاح الاقتصادي والرأسمالية يؤدى إلى تراجع دور الطبقة الوسطى كأحد أشكال رأس المال الاجتماعي وذلك بسبب ما يسود تفاعلاتها من إنكفاء على الذات أو الإنخراط في التطرف، ويتحول دور الطبقة الوسطى إلى طبقة تسود فيها الفردية والخلاص الفردي وتتفكك صور الإلتحام وتتناقص حدود الثقة

---

1) أنظر:

- Bourdien,"Distinction: A Critique of the Social Judgment of Trust", Trans. By R. Nice, London: Routledge And Kegan, Faul1984.

2) أنظر: Dora Gyorffy,OP.Cit,PP.239:259.

3) أنظر: R. Putnam, "Making Democracy work",OP.Cit,P.125.

4) أنظر:

- P. Collier, "Social Capital and Poverty", Center for the Study of African Economics, 1998

في ممارستها العامة[1]. وقد اعتبر بعض الباحثين أن رأس المال الاجتماعي جزء من رأس المال البشري، حيث إن ما يملكه الفرد من رصيد شخصي واجتماعي يقود إلى رصيد إنساني كلي[2]. ومن هنا ظهر السعي إلى توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعي ليشمل البيئة الاجتماعية التي ترتبط بالواقعية التي يعيش فيها الأفراد ويعود هذا الفهم إلى علم الاجتماع.

ولقد تناول علماء الاجتماع الموارد الاجتماعية الضرورية للحفاظ على المجتمع المدنى والدولة الديمقراطية، والتي تركز على طبيعة رأس المال الاجتماعى social capital والعناصر المكونة له، مثل الثقة الاجتماعية social trust وكثيراً ما يتم الخلط بين الثقة ورأس المال الاجتماعى. إلا أن البعض يرى أن رأس المال الاجتماعى والثقة يعزز كل منهما الآخر، على الرغم من أن رأس المال الاجتماعى له تأثير أقوى على الثقة من تأثير الثقة على رأس المال الاجتماعى. حيث تمثل الثقة سلعة عامة وقيمة اجتماعية تضمن التماسك في جماعات، وأنشطة مدنية ترتكز على التبادلية. وبالتالي تمثل الثقة خطوة هامة في تطوير التواصل الاجتماعي وتجعل الأفراد يشعرون أنهم أجزاء في كيان مجتمعي[3].

---

1) أنظر كل من:

- رمزي زكي، "وداعاً للطبقي الوسطي: تأملات فـي الثـورة الـصناعية الثالثـة والليبرالية الجديدة"، بيروت، المستقبل العربي، 1997، ص ص51:61.
- ثناء فؤاد عبد الله، "أزمة الطبقة الوسطى في مصر"، بيروت، المستقبل العربـي، العدد 260، السنة 23، عام 2000، ص ص 83 : 106.

2) أنظر: Nan lin,OP.Cit, P.28.

3) أنظر: F.Fukuyama,OP. Cit,P.125.

ويعتبر رأس المال الاجتماعي مورداً كامناً في البناء الاجتماعي للدولة[1]، وهناك مصدرين لرأس المال الاجتماعي يتمثلان في العلاقات التفاعلية والتشابكية من ناحية، والمنظومة القيمية والأخلاقية بما فيها قيمة الثقة من ناحية أخرى. وتعتبر الثقة أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي، وهناك ثلاث أسس لرأس المال الاجتماعي تُظهر ارتباطه بمفهوم الثقة والتي تتمثل في: إلتزامات، وتوقعات تعتمد على الثقة في المناخ الاجتماعي، إلى جانب قدرة المعلومات على التدفق من خلال الهيكل الاجتماعي بهدف تقديم الأساس اللازم للحركة[2].

كما أشار البعض إلى رأس المال الاجتماعي على أنه الشبكات والأعراف والثقة التي تمكن المشاركين من التفاعل لتحقيق أهداف مشتركة، وهناك دراسة لأداء الحكومة المحلية في إيطاليا والتي وجدت أن المناطق التي تتميز بانخفاض درجة الثقة الاجتماعية فيها وانخفاض تفاعل رأس المال البشري فيها كانت تدار من قبل حكومات سيئة وفاسدة. في حين ترتفع درجة الثقة الاجتماعية وتفاعلات المنظومة الاجتماعية في المناطق التي تديرها حكومات ناجحة وتتسم بالشفافية، الأمر الذي يدلل على وجود علاقة جدلية بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية.

---

1) أنظر: Nan Lin, OP.Cit, p.29.

2) عبلة محمد الخواجة، "قياس رأس المال الاجتماعي على المستوى المؤسسي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر راس المال الاجتماعي والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2003، ص ص 3:6.

وفي هذا السياق يشار إلى أن الثقة والشبكات الاجتماعية تعتبر ظواهر تظهر نتيجة لرأس المال الاجتماعي وأنها لا تمثل رأس المال الاجتماعي؛ إلا أن الباحثة ترى أن الثقة وخاصة الثقة الاجتماعية تمثل الخطوة الأولى لوجود راس المال الاجتماعي والخطوة الرئيسية لقيام الشبكات الاجتماعية، فلكي يقام عقد اجتماعي بين أثنين أو أكثر سواء أفراد أو مؤسسات لابد أن يتوافر عنصر الثقة فبدون هذه الثقة لا تنشأ هذه التفاعلات، وبالتالي فالثقة ليست نتيجة لرأس المال الاجتماعي بل عنصر أساسي في تواجد العقد الاجتماعي وخطوة أساسية في تعمق وخلق رأس المال الاجتماعي(1).

وفي هذا الإطار، أشارت بعض الأدبيات إلى أن الثقة مصدر التعاون بين الأفراد المتجانسين في المجتمع، وهناك توجه يربط رأس المال الاجتماعي بالمعتقدات الثقافية والأعراف حيث يرى أن تفاعل رأس المال الاجتماعي وظهور شبكة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات نتيجة لوجود ثقة بين هذه الأطراف، ويرى هذا التوجه أن الثقة مرادفة لرأس المال الاجتماعي(2). إلا أن الباحثة رغم ما تتفق عليه مع هذه النظريات في التأكيد على أهمية الثقافة كمصدر للثقة إلا أنها تتحفظ على ضرورة وجود مجتمع متجانس كشرط للثقة فقد يكون هناك

---

1) دعاء فكري أحمد، "مفهوم رأس المال الاجتماعي وأثره على النشاط الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الحالة المصرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص ص 63:1.

2) إنجي محمد محد عبد الحميد، "دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة، القاهرة، 2009، ص ص 19:10.

مجتمعات غير المتجانسة وبتوافر شرط المعرفة والثقافة قد تنشأ الثقة بين أفراد ومؤسسات هذه المجتمعات، وكذلك تتفق الباحثة مع التوجه الذي أشار إلى أن الثقة شرط أساسي لتكوين رأس المال الاجتماعي، ولا تعتبر الباحثة أن الثقة ورأس المال الاجتماعي مترادفان؛ حيث تركز نظرية رأس المال الاجتماعي على ضرورة توافر عنصر الثقة بين الأفراد لخلق التجمعات التفاعلية والشبكات الاجتماعية وبالتالي ينشأ رأس المال الاجتماعي. وتعتبر الثقة السياسية عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الديمقراطي، وانخفاضها بين المواطنين له تأثير على انخفاض المشاركة السياسية. وزيادة درجة المشاركة السياسية قائم على وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الاجتماعي والثقة السياسية[1].

4. الثقة السياسية والنمو الاقتصادي:

من أكثر العلماء الذين ربطوا بين الثقة السياسية والأداء الاقتصادي " فرانسيس فوكوياما"، حيث يرى أن المجتمعات التى تسود فيها الثقة بدرجة مرتفعة هى المجتمعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الانجاز الاقتصادى؛ فالمستويات العالية من الثقة فى المجتمع مرتبطة بالرفاه الوطنى، والازدهار الاقتصادى، وانخفاض تكاليف المعاملات فى التبادلات الاقتصادية[2].

وفي هذا الإطار، تأكد لدى العديد من الأدبيات أن الفقراء أقل في درجات المشاركة السياسية، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع الدخل وبين المشاركة السياسية، وأن الأناث أقل مشاركة مقارنةً

---

1) أنظر: JI.Younglim,OP.Cit,PP 193:213.

2) أنظر: F.Fukuyama,OP.Cit,P.195.

بالـذكور، وترتفـع نـسبة المـشاركة الـسياسية في المـستويات التعليميـة المرتفعة مقارنةُ بالمستويات التعليمية المنخفضة[1].

ومن خلال ما سبق نجد أن الثقة السياسية سبب ونتيجة للعديد مـن المفـاهيم، فالثقـة تعتـبر نتيجـة للإزدهـار الاقتـصادي والأداء الجيـد للحكومة، وتنيجة أيضاً لإتساع درجة الثقة الاجتماعية، وتعمق القيم الديمقراطية والمؤسسية في النظام السياسي للدولة، وتعتبر الثقة سبب في تعزيز رأس المال الاجتماعي وزيادة المشاركة المدنية والسياسية.

وتتـشكل دورة الثقـة في المجتمـع مـن عـالم العلاقـات الشخـصية الصغيرة للأفراد وتتدرج في مستويات أوسع نطاقاً. ويعكس مدى التفاعل والإتساق الإيجابي بين هذه المستويات للثقة "كفاءة دورة الثقة"، وتراكم رأس المـال الاجتمـاعي في المـستويات المختلفـة، وتتـشكل هـذه المـستويات للثقة في فضاء اجتماعي متلاحم.

بعـد أن تم إلقـاء الـضوء علـى مفهـوم الثقـة والمفـاهيم المرتبطـة بهـا سيتناول المبحث التالي النظريات المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية.

---

1) محمد أحمد على عدوي، " العشوائيات والأمن القومي"، رسـالة دكتـوراه غيـر منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 265.

المبحث الثاني
النظريات المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية

يتطرق هذا المبحث إلى نظريات تفسير تآكل الثقة السياسية في الحكومة، بالإضافة إلى تناول نظريات ونماذج بناء الثقة السياسية في الحكومة.

أولاً- نظريات تفسير تآكل الثقة السياسية في الحكومة:

ظهر العديد من النماذج الفكرية التي تفسر أسباب تآكل الثقة السياسية في المؤسسات العامة، حيث يركز بعضها على السمات النفسية الاجتماعية للأفراد المكونين للمجتمع، وبعضها يركز على البيئة الثقافية للأفراد والجماعات في المجتمع، في حين يركز البعض الآخر على الأداء الحكومي في المجتمع، وفيما يلي عرض لأهم هذه النماذج.

- **نموذج التفسير النفسي الاجتماعي Social-Psychological Explanations:**

يركز هذا النموذج على الثقة الاجتماعية باعتبارها تمثل الوجه الآخر للثقة في المؤسسات[1]، حيث أن هذين النوعين من الثقة يمثلان الأوجه المختلفة لنمط الشخصية، ويشير هذا النموذج إلى أن الاحساس

---

1) أنظر:

- Kenneth Newton And Pippa Norris, ,"Confidence in public institutions: faith,culture or performance?", the Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, 1-5th September 1999, available at. http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/NEWTON.PDF,PP.5-6

الداخلي بالخير والتفاؤل والثقة بالنفس وبالآخرين وغيرها من السمات الشخصية تتكون لدى الفرد في المراحل الأولى من التطور والنمو النفسي والتي تمثل الخبرة الأولى التي يكتسبها الطفل بالإضافة إلى غيرها من العوامل النفسية والاجتماعية التي تكون هي المؤهلة لتكوين الدرجة المطلوبة من الثقة الاجتماعية والثقة في المؤسسات العامة. وتعتبر السمات الشخصية الأساسية من السمات الثابتة والمؤثرة في العديد من الجوانب المكونة للسلوك، حيث أكدت هذه النظرية على أن الثقة في الآخرين نتيجة الإعتقاد بأن الأفراد يميلون إلى السلوك التعاوني ومساعدة بعضهم البعض، وأن لديهم ميل فطري نحو التجمع والثقة في الآخرين، ويرجع ذلك إلى التاريخ النفسي والخبرات النفسية التي تعرض لها هؤلاء تساعدهم على تكوين الإستعداد الداخلي للتعاون مع الآخرين والثقة بهم.

وعلى الجانب الآخر، أشار هذا النموذج إلى أن بعض الخبرات النفسية للبعض الآخر من الأفراد داخل المجتمع تسببت في تكوين إتجاه تشاؤمي لديهم نحو مساعدة الآخرين والتعاون معهم، الأمر الذي يجعلهم يميلون أكثر إلى العزلة عن المحيطين بهم بحيث يكونون أكثر حرصاً وحذراً في التعامل معهم وأقل ثقة في المجتمع، والذي يؤدي إلى أن جعلهم أكثر تشاؤماً تجاه الأحداث والقضايا الاجتماعية والسياسية علاوة على موجة التشاؤم التي تجتاحهم حيال الأفراد المحيطين بهم بمن فيهم من الشخصيات السياسية والزعماء بصفة خاصة.

وفي هذه الصدد تعتبر الثقة من أكثر التوجهات فاعلية وتأثيراً، وذلك لأنها تكون جزءاً جوهرياً من السمات الشخصية للأفراد وتعتمد إلى حد كبير على ما تكوّن لدينا من خبرات نفسية وواقع سياسي

خارجي، حيث يوجد تلازم بين المستوى الفردي والاجتماعي والثقة الاجتماعية والثقة في المؤسسات العامة على اعتبار أن الثقة أحدى السمات الشخصية، إلا أن الثقة بالمحيطيين أو بالآخرين فيما عدا هؤلاء الذين يقومون على تشغيل النظام السياسي، ويعتبر العمل بمقتضى رغبات هؤلاء الآخرين من أهم مؤشرات الثقة الاجتماعية، حيث ينقسم المجتمع إلى الواثقين بالنظام الاجتماعي والسياسي، وهؤلاء الذين لديهم الشك المزمن بالنظام الاجتماعي والسياسي وهي الطائفة التي تحمل مبررات تجاه شكوكها في النظم الاجتماعية والسياسية أو أداء الزعماء والقادة السياسين.

ويخضع المدخل النفسي الاجتماعي لمحددات صارخة تحول دون توفير التفسير للتغيرات الاجتماعية والتي تؤثر على الثقة بين أعضاء الجماعات والأفراد داخل المجتمع، فضلاً على أن هذا المدخل لا يركز على الظروف الاجتماعية والسياسية التي تتلازم مع مستويات أو اتجاهات الثقة التي تتكون لدى المواطنين.

- **نموذج التفسير الاجتماعي الثقافي The Social and Cultural Model:**

ركز هذا النموذج في تفسيره لأسباب إنعدام الثقة في المؤسسات العامة على المدخل الاجتماعي الثقافي للمواطن، والذي يشير إلى أن القدرة على الثقة بالآخرين واكتساب الإتجاه الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التعاونية هي نتاج الخبرات الاجتماعية التي من شأنها التقريب بين أفراد المجتمع الواحد خاصة تلك الأنشطة التي تدور في إطار الجمعيات التطوعية التي استخدمها المجتمع المعاصر والتي ينتج عنها

اجتماع العديد من الفئات والأنماط في مكان واحد وقيامهم بأنشطة واحدة تستهدف تحقيق شيء ما[1].

وكان أول ظهور لهذه الفكرة على يد " أليكس توكويفيل" و "جون ستيورت ميل" حيث أكد كل منهما على فكرة أن الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد في إطار الجمعيات التطوعية تعتبر خير تدريب على الديمقراطية، كما جاء في العديد من دراسات العصر الحديث التي رجحت أن هناك قدرة كامنة لدى مجتمع ما لنشر ما يسمى بـ" عادات القلب" habits of the heart التي تشير إلى الثقة التبادلية أو التعاونية، كما أشار البعض إلى أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في غرس وتعميم الثقة من خلال شبكة العلاقات التفاعلية والتعاونية التي تنشأ بين الأفراد داخل هذه المؤسسات، حيث نشأ نوع جديد من الثقافة وهي الثقافة المدنية civic cultureوهي من أهم الأسس التي من الممكن أن تقوم عليها الديمقراطية السليمة.

ويرجح المدخل الاجتماعي الثقافي أن المواقف والخبرات التي تكوّن حياة الفرد خاصة تلك التجارب التي تلقاها الفرد في مراحل التعليم العالي، والمشاركة في المجتمع من خلال الثقافة التعاونية والإنخراط في الأنشطة التطوعية من أهم العوامل التي تعمل على خلق الثقة والتعاون، حيث تعمل سعة الأفق المدني وكذلك التبادل بين الأفراد على خلق مؤسسات ومنظمات اجتماعية قوية فعالة وناجحة بما في ذلك الجماعات السياسية والمؤسسات الحكومية التي من خلالها يستطيع الأفراد استثمار ثقتهم في بعضهم البعض وفيما حولهم من المؤسسات،

1) أنظر إلى: Ibid, P7.

وهي المؤسسات التي بدورها تعمل على بناء الثقة والتعاون والتبادل بين الأفراد علاوة على الثقة في المؤسسات الأخرى.

ويتضح من ذلك وجود علاقة مباشرة ومتبادلة بين أنماط الأفراد في المجتمع وبين الثقة فيما يتعلق بطريقة تعبير كل نمط من أنماط المواطنين عن ثقته الاجتماعية وثقته في المؤسسات من ناحية، وبين المؤسسات القوية الفعالة في المجتمع من ناحية أخرى، ويصدق ذلك أيضا على التوقع المسبق لإمكانية تكوين اتجاهات ثقة إيجابية لدى المواطنين في المؤسسات العامة واتجاهات الثقة شديدة الإيجابية في الجمعيات الخيرية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية التعاونية وهي الاتجاهات التي من الممكن اخضاعها على أسس فردية.

- **نموذج الأداء المؤسسي The Institutional Performance Model:**

يركز هذا النموذج على الأداء الفعلي الواقعي للحكومة والذي يستخدم للإستدلال على مدى ما لدينا من فهم وإدراك لثقة المواطن في الحكومة[1]، حيث يوظف هذا النموذج الأداء الحكومي كأحد المؤشرات الأساسية لقياس الثقة الجماهيرية في الحكومة. ويؤكد على أن الثقة في المؤسسات العامة والحكومة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض باستمرار طبقاً لأنماط الشخصية المتواجدة في المجتمع، بالإضافة إلى تحكم الظروف والأحوال الاجتماعية والثقافية.

وتوصل هذا النموذج إلى أنه يمكن استخدام الأداء الحكومي كأحد مؤشرات تحديد درجة الثقة الاجتماعية والثقة السياسية في

---

1) أنظر: Ibid, PP.7-8.

المؤسسات، وأن المؤسسات الحكومية التي تتميز بالأداء الجيد الفعال تستحوز على ثقة المواطنين، بينما تولد المؤسسات العامة الحكومية ذات الأداء الضعيف الذي يفتقر إلى الفاعلية والتأثير في المجتمع نوعاً من إنعدام الثقة الجماهيرية في هذه المؤسسات على المستويين الاجتماعي والمؤسسي.

وفيما يتعلق بجمهور المواطنين يفترض هذا النموذج إمكانية تحديد ما إذا كان الأداء الحكومي في إطار عمل المؤسسات العامة جيداً أو ضعيفاً ومن ثم تحديد ما إذا كان الشعور السائد بين المواطنين يتسم بوجود الثقة أو إنعدمها. ويتميز هذا النموذج في اعتماده على أساليب امبريقية في رصد مستوى الثقة السياسية من خلال اعتماده على استبيان يرصد من خلاله تقييم المواطنين للأداء الحكومي للنظام السياسي والحكم على المستوى الفعلي الواقعي، وذلك من خلال رصد وتحليل استجابات المشاركين لأسئلة المسح الذي يتناول الثقة المؤسسية على وجه التحديد. ومن الممكن أن تكون هناك علاقة غير مباشرة في غاية الأهمية بين الثقة الاجتماعية والثقة في المؤسسات السياسية، فإذا كانت الثقة الاجتماعية تساعد على بناء المجتمع، ورأس المال الاجتماعي الذي بدوره يساعد على دعم وتقوية المؤسسات السياسية كان لازماً على الأداء الحكومي أن يتحسن كنتيجة طبيعية لتزايد الثقة في الحكومة المتولدة بدورها عن الثقة الاجتماعية التي جاءت نتيجة تراكم رأس المال الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك إذا ما تعرضت الثقة الاجتماعية للانخفاض وتلاشي رأس المال البشري سوف تكون النتيجة الحتمية أن يقل مستوى أداء الحكومة.

وفي هذا الإطار أشار تيموثي كوك "Timothy E. Cook"، إلى أن أهم عوامل تآكل الثقة السياسية تتمثل في استمرار انعدام المساءلة داخل الحكومة، وضعف قدرتها على مواجهة الكوارث، وبطء استجابتها وكفاءتها. وأكد على أن الثقة السياسية وسيلة حاسمة لتقدير المواطنين لحكومتهم، وأوضح إرتباط الثقة بمجموعة متنوعة من السلوكيات السياسية مثل الامتثال للقانون، وتقديم الدعم للسياسة الداخلية، وتقدير المواطنين للإصلاحات الحكومية، وأداء المؤسسات الرئيسية، وأضاف أن الثقة في الحكومة تؤثر على مشاركة المجتمع المدني، وأن انخفاض الثقة مؤشراً على انخفاض مستويات الشرعية في المؤسسات السياسية[1].

وأوضحت بعض الأدبيات تعدد أسباب تآكل الثقة السياسية، والتي تختلف بإختلاف النظام السياسي والظروف السياسية من دولة إلى أخرى، إلا أنه من الممكن أن تكون هناك أسباب مشتركة ومنها[2] الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية، فقد تهدف هذه الصراعات إلى تعطيل عمل الحكومة وفشلها، مما يجعل المواطن يتزمر من السلطة الحاكمة صاحبة القرار، إلى جانب ضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية، الأمر الذي يجعل البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب ويساعد على توسيع الفجوة بين المواطن والمؤسسة السياسية وتكريس أزمة الثقة السياسية بين الشعب والحكومة.

---

1) أنظر: Paul Gronke And Timothy E. Cook,OP.Cit,PP.1:39.

2) ناجي الغزي، "أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية"، http://www.inciraq.com

وأضافت بعض الدراسات أن عدم قيام الحكومة بتحقيق وتنفيذ احتياجات المواطنين، وعدم إستقلالية القضاء، وزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والبوليسية، وتفشي الفساد السياسي يعتبر من أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انخفاض وتآكل الثقة السياسية[1]. وفي هذا السياق، ذهب بعض الباحثين إلى أن أحد أسباب تآكل الثقة السياسية يرجع إلى غياب الثقة الاجتماعية في المجتمع.

ثانيا – نظريات ونماذج بناء الثقة السياسية:

تتوقف قدرة المجتمع والدولة في بناء الثقة السياسية على مدى إمكانية تعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسات، وتعزيز التماسك بين المؤسسات المحلية، وممارسة الحكم المتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة. وأصبح موضوع إعادة بناء الثقة في الحكومة ضمن السياق العالمي حيث عقدت الأمم المتحدة بفينا في الفترة 26 إلى 29 يونية عام 2007، مؤتمراً دولياً تناول "بناء الثقة في الحكومة"، والذي أكد على أن الثقة السياسية أساس الحكم الصالح وأساس لاختيار السياسات الفعالة وتنفيذها، بما في ذلك الإدارة العامة والخدمة المدنية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وسياسات الاقتصاد الكلي، والأطر التنظيمية وعمليات اتخاذ القرار التي تتسم بالشفافية والمشاركة، كما أكد المؤتمر على ضرورة عملية التفاعل بين الدولة ومؤسساتها المحلية لاسيما مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص[2].

---

1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الإجتماعية و الشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة"، نيويورك، 1990، ص 50.
- حمدي عبد الرحمن، "الفساد السياسي في أفريقيا"، القاهرة، 1993، ص28.

2) أنظر:
- David Chandler,"Building Trust in Public Institutions? Good Governance and Anti-corruption in Bosnia-Herzegovina",Ethnopolitics, Vol. 5, No. 1, March 2006, PP.86:96

إن مؤشرات ارتفاع درجة الثقة السياسية ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدلات المشاركة السياسية للمواطنين في صنع السياسات، وإمكانية الحصول على فرص التوظيف، وإمكانية اللجوء إلى القضاء. كما أن مؤشرات تآكل الثقة السياسية تنعكس في ضعف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، وعدم فعالية المؤسسات والعمليات الديمقراطية مثل العمليات البرلمانية والانتخابية، ومساءلة وشفافية القطاع العام، واللامركزية والحكم المحلي، وأدوار وقدرات المجتمع المدني، ومن أهم أسس تعزيز الثقة السياسية تحقيق نجاحات في الأداء الحكومي لاسيما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية بين ثقة المواطنين وأداء الحكومة خاصةً في المجال الاقتصادي، فكلما ازداد عدم رضاء المواطنين عن الأداء الاقتصادي للحكومة كلما قلت ثقتهم بالحكومة، على الجانب الآخر كلما ازداد الرخاء الاقتصادي للدولة كلما إزدادت الثقة السياسية للمواطنين في هذه الحكومة. كما تعتبر صحة قرارات المسؤلين والقادة السياسيين المنتخبين، وتقيمات أداء المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى دور الإعلام ومعدلات الجرائم بالدولة من أهم أسس بناء الثقة السياسية، حيث تعتبر الثقة السياسية مجموعة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نمو أو عدم نمو الثقة تجاه الحكومة، كما تعتبر الثقة السياسية إنعكاساً للنشاط المدني والإتجاهات السائدة في المجتمع نحو الثقة الاجتماعية المستمدة من الحياة المدنية. وتتطلب مسألة بناء الثقة السياسية أن تملك الحكومة رؤى وتصورات لكيفية معالجة قضايا المجتمع، وذلك بمصداقية في تنفيذ برامجها السياسية والخدمية، وتقليل حالة الإحتقان السياسي بين الحكومة والقوى السياسية المتنافسة داخل النظام

السياسي للدولة. كما يتطلب الأمر إيجاد آليات فعالة تعمل على تقوية الثقة بين طرفي العملية السياسية[1].

وقد تم الإشارة في العديد من الدراسات[2] إلى الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، ومن أهمها أن تكون الحكومة أكثر كفاءة ومسؤولية في تقديم الخدمات الأساسية، وأن تحرص الحكومة على الشفافية والمصداقية أمام المواطنين، وتفعيل آلية المساءلة، وإرساء قواعد المساءلة، وتحقيق اللامركزية والحكم المحلى، إلى جانب التوجه إلى التحرر والخصخصة بدلاً من المنافسة الاحتكارية، وتمكين القطاع الخاص والمنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى بعثة الحركة السياسية والحراك السياسي بين القوى السياسية من خلال تمكينها من المشاركة في صنع السياسات، وأن تعمل الحكومة على الاستثمار في الوقاية من المشاكل بدلاً من الإنفاق على حل المشاكل بعد وقوعها، وضرورة أن ينصب اهتمام الحكومة على رصد وتلبية احتياجات المواطنين وتقييمهم السياسات الحكومية من خلال خلق قنوات اتصال المجتمعي. الأمر الذي أكد عليه فوكوياما، حيث أوضح أن الثقة تستعيد مكانتها - بوصفها واحدة من الفضائل الاجتماعية التي بدونها لا مكان للدول بصفة شرعية - من خلال العمل على إيجاد الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين، والعمل على إيجاد رأس المال الاجتماعي الذي يتكون من قوي المؤسسات مع

---

1) أنظر كل من:

- F.Hearn,OP.Cit,PP.121:135
- B.Misztal,OP.Cit,PP.120:125.

2) أنظر: Peri K. Blind,OP.Cit,PP.6:11.

شبكات كثيفة من للتعاون من أجل تحقيق التنمية السياسية[1]. كما يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعموداً فقرياً لبناء الثقة السياسية، والذي يعتبر مطلباً أساسياً للمواطنين ومؤشراً على الحكم الصالح[2]. كما أضافت بعض الدراسات أسس بناء الثقة السياسية والتي تعتبر من الركائز الأساسية للحكم الرشيد، والتي تتمثل في التعددية، وضمان إجراء انتخابات عادلة ومشروعة، وتحقيق التوازنات بين السلطات، وحماية حقوق الأقليات والفئات المحرومة، بالإضافة إلى حماية السلع العامة. وقد أوصت دراسات ببعض الخطوات التي من خلالها يمكن تضيق الفجوة بين المواطن والحكومة[3]، ومنها أن تقوم الحكومة بالدور"التوجيهي"، والتوجه نحو السوق، والتحول نحو اللامركزية والتحول من السرية في عملية صنع القرار إلى الشفافية والمساءلة السياسية[4]، فضلاً على التحول من الأبوية البيروقراطية لتمكين المجتمع المحلي والمشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني[5]. كما قدمت العديد من الأدبيات نماذج متنوعة لتأسيس وإعادة بناء الثقة السياسية منها نموذج يربط نتائج مخرات العملية السياسية بعملية بناء الثقة السياسية في الحكومة، وهذا النموذج يقوم على وجود

---

1) أنظر: Ibid, P. 11:13.

2) أنظر: Yasunobu Maeda,OP.Cit,PP.303:310.

3) أنظر: Richard M. Locke,OP.Cit,PP.1:29

4) أنظر:

- Larry Diamond,"Building Trust in Government by Improving Governance", Paper Presented to the 7th Global Forum on Reinventing Government:"Building Trust in Government", Sponsored by the United Nations Session V: Elections, Parliament, and Citizen Trust Vienna, 27June2007, PP.1:20

5) أنظر: F.Hearn,OP.Cit,PP.111:116.

روابط قوية بين الإختصاصات والسياسات والإعتقاد بالثقة، مع توفير المعرفة والإتاحة المعلومية[1].

وأكد نموذج آخر على إمكانية بناء الثقة السياسية في المؤسسة من خلال الإلتزام بما تم التعهد به، والإلتزام بإستمرارية التنفيذ والمتابعة، وإتخاذ الإجراءات وتغيير السلبيات، بالإضافة إلى فتح قنوات إتصال مجتمعي للحصول على الدعم المؤسسي والتنظيمي، وإبراز حسن النية في التنفيذ[2]، حيث يشير هذا النموذج إلى ضرورة قيام المؤسسة بمرحلتين، المرحلة الأولي، تعمل المؤسسة فيها على خلق قوات اتصال مجتمعي، وتسهيل الإجراءات، وتقديم الدعم التنظيمي والمؤسسي، وتوافر الأمن، وتتمثل المرحلة الثانية، في ضرورة توافر عوامل معينة في مخراتها من القرارات والسياسات، مع تقييم السياسات وإعادة تغير سلبياتها.

وهناك نموذج أشار إلى إمكانية بناء الثقة السياسية من خلال تجنب المخاطر، حيث يشير إلى أن عملية بناء الثقة السياسية تتكون من ثلاثة دوائر أساسية[3]، وهي:

---

1) أنظر:

- Danile Z. Levin,"The Strength of Work Ties You Can Trust: The Mediating Role of Trust in Effective Knowledge Transfer", Academy of Management Proceedings, Vol. 50, No. 11,November 2004, pp.1477:1490.

2) أنظر: Simon Atbrecht And Anthony Travaglione, OP.Cit, PP.76:92.

3) أنظر إلى:

- T. K. Das And Bing-Sheng Teng,"Trust, Control, and Risk in Strategic Alliances: An Integrated Framework",Organization Studies, VOL.22,NO.2, March 2001,PP.251:283

- دائرة الثقة بما تحتويه من إختصاصات، وإعتمادها على حسن النية والتوقعات الإيجابية.
- الدائرة المؤسسية أو الطرف الذي يرغب في بناء جدار الثقة السياسية، حيث يسعى إلى جذب هذه الثقة من خلال استعراض قدراته ومهارته في مواجهة التحديات والمخاطر، ويستطيع إبراز ذلك من خلال إدراكه المبكر للمخاطر، وتحديد العلاقات التشابكية لهذه المخاطر وإدارتها، لتفادي أثارها السلبية.
- دائرة الشخص الحامل للثقة، وهو في هذه العملية بمثابة المتفرج، حيث يقوم بمشاهدت الواقع ومراقبة الدائرة المؤسسية، ورصد وتفسير وتحليل سياساته وقرارته ومواقفه للسيطرة على هذه المخاطر، ومن خلال ترقبه لهذه السلوك يستطيع تحديد درجة رضائه وبالتالي ثقته تجاه هذه السياسات. ويتفق هذا النموذج مع نموذج ديفيد مكلين "David L. Mclain"[(1)]، لبناء الثقة يتمثل في أن المواقف التي تتسم بوجود مخاطر والتي تعتبر من أهم الفرص التي يجب على الدولة أو الحكومة إستغلالها لبناء الثقة السياسية، حيث تستطيع الحكومة من خلال ادراكها المبكر لهذه المخاطر، وقيامها بوضع خطط واستراتيجيات لمواجهة هذه المخاطر أو الوقاية منها، ونجاحها في هذه الخطط يجذب ثقة المواطن لها، حيث سيرصد المواطن هذه السياسات والخطط، ويقييم رد فعل الحكومة

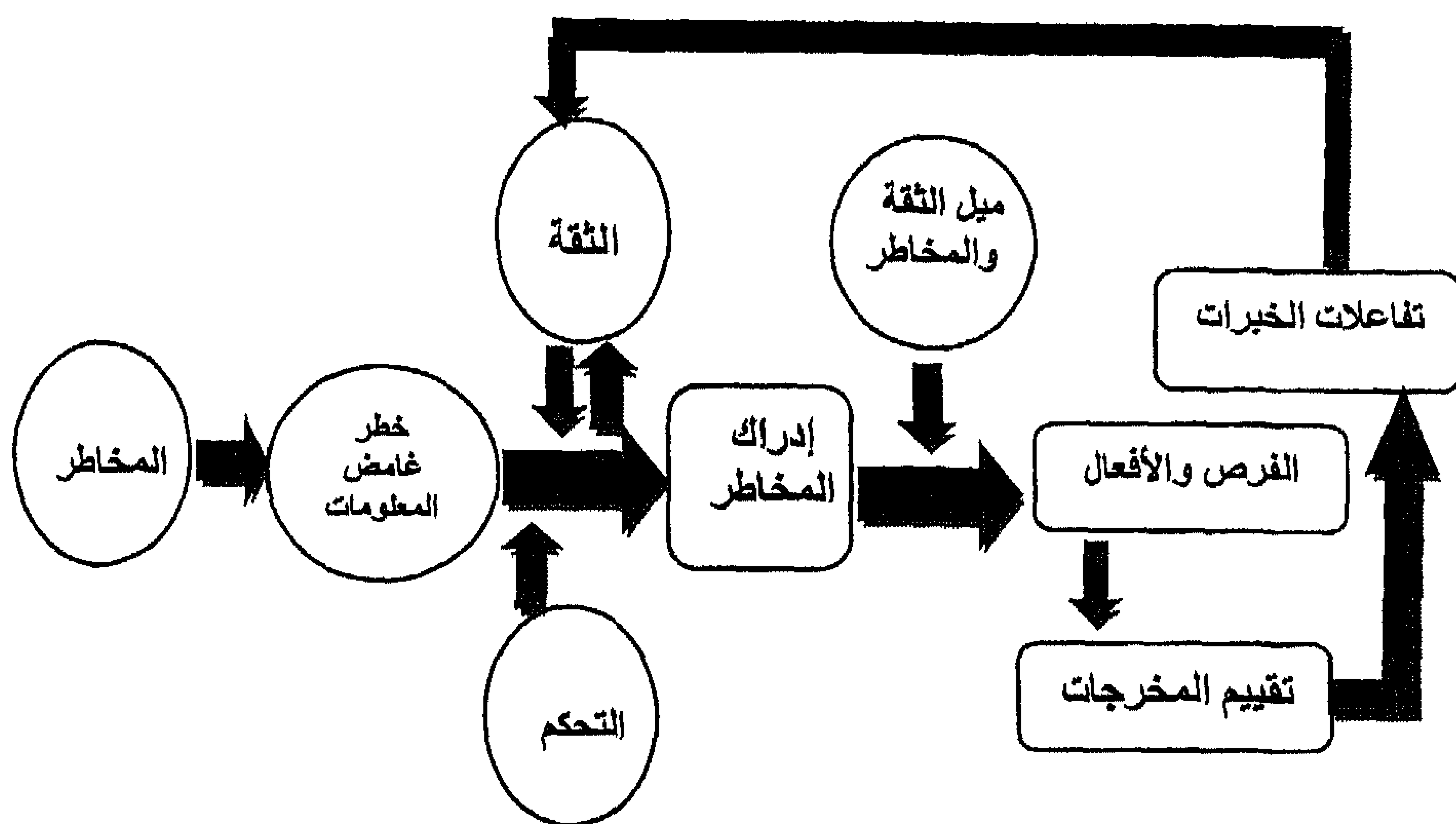
---

1) أنظر:

- David L. Mclain, "Trust, Risk, And Decision-Making in Organizational Change", Public Administration Quarterly, July 1999.

تجاه هذه المخاطر، ومع ظهور تأثرات إيجابية للأزمة تتأسس الثقة السياسية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2) نموذج تأسيس الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من خلال إدارة الأزمات



المواقف :

أحداث تتم أثناء اتخاذ القرار

التأثير

Source: David L. Mclain,"Trust, Risk, And Decision-Making in organization Change", PAQ Summer1999, P.160.

كما اقترح كل من ساندرا بيترسن-"Sandra A. Kiffin-Petersen" وجون كورديري "John L. Cordery"[1]، نموذج

---

1) أنظر:

- Sandra A. Kiffin-Petersen And John L. Cordery,"Trust, individualism and job characteristics as predictors of employee preference for teamwork", International. Journal of Human Resotirce Management ,VOL.14,NO.1, February 2003, PP.93:116

لتأسيس الثقة السياسية، والذي يقوم على أن هناك علاقات تشابكية بين أنواع الثقة المختلفة وبين تفضيلات العمل الجماعي، وأكد على أهمية رصد تفضيلات المواطنين كأحد العوامل الأساسية التي يتم من خلالها تتأسس الثقة السياسية، حيث تعتمد أسس بناء الثقة على درجة التوافق بين تفضيلات العمل الجماعي، ويتضح من ذلك أن عامل تفضيلات العمل الجماعي هو العامل الرئيسي في عملية بناء الثقة، وأضاف النموذج عوامل أخرى تؤثر في عامل تفضيلات العمل الجماعي، والتي تتمثل في كل من توقيت وأسلوب ومهارات العمل.

ومن ناحية أخرى، يرى ريستو هيريسلو Risto Harisalo، وجاري استنفلJari Stenvall ، أنه يمكن بناء الثقة السياسية من خلال تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات العامة[1]. حيث أكدت بعض الدراسات على زيادة قدرة القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية بالشراكة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص[2].

بعد أن تم إلقاء الضوء على الإتجاهات النظرية المفسرة لبناء وتآكل الثقة السياسية. سوف يتم في المبحث التالي تناول مداخل قياس الثقة السياسية.

---

1) أنظر: Risto Harisalo And Jari Stenvall,OP.Cit,pp. 915:940.

2) أنظر:

- Adriana Alberti Chief,"Restoring Trust in Government Through Public Sector Innovations", United Nations Headquarters, Vienna, 28-29 June 2007, PP.1:6.

المبحث الثالث
مداخل قياس الثقة السياسية

تناولت العديد من الأدبيات مداخل مختلفة لرصد وقياس الثقة السياسية وهو ما تشير إليه الباحثة في هذا المبحث.

تعددت وتنوعت مداخل قياس الثقة السياسية، فهناك مداخل تركز على قياس الثقة السياسية من خلال دراسة الأداء الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة، بينما ركزت مداخل أخرى على رصد تفضيلات المواطنين ودراسة مدى الالتزام الحكومي بتنفيذها، في حين ركزت مداخل في قياس الثقة السياسية على رصد درجة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى أن بعض هذه المداخل تعتبر المشاركة السياسية مدخلاً أساسياً لرصد وقياس الثقة السياسية، كما تناولت مداخل أخرى رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية كمؤشراً لتحديد درجة الثقة السياسية، وهناك مداخل تعتمد على رصد وتحليل السياق التاريخي للسلوك الانتخابي، وهناك من ركز على دراسة أداء معدلات النظام السياسي كمدخل لقياس الثقة السياسية، الأمر الذي يتضح من خلال العرض التالي.

أولا – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة:

ركز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة والظروف الاقتصادية المحيطة، وتقييم الأداء السياسي للحكومة ومسألة إطلاق الحريات والعدالة الناجزة، إلى جانب تقييم الخلفية الاجتماعية للمجتمع المدنى، ودوره

ونوعية نشاطه ومدى حرية تفاعله وإنخراطه في النظام السياسي، ومن أشهر مفكري هذا المدخل ويليام ميشيل "William Mishler"، وريتشارد روز "Richard Rose"[1]. وتتفق ماري آن Mary Ann "Feldheim"[2]، مع هذا المدخل حيث اقترحت عدة مناهج لقياس الثقة السياسية والتي تمثل أهمها في: المنهج الاقتصادي، والذي يقيس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة، والمنهج الأخلاقي أو المعياري الذي يقوم برصد وقياس الأخلاقيات والمبادئ التي تلتزم بها الحكومة في أداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين.

ثانيا – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين:

أكدت بعض الأدبيات على تفضيلات المواطنين citizens' preferences، بإعتبارها أحد محددات الثقة السياسية، حيث أن التطابق بين مدراكات وتفضيلات المواطن يؤدى إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، فى حين أن التناقض بين تلك المدراكات والتفضيلات يؤدى إلى إنخفاض مستوى الدعم والتأييد وبالتالي انخفاض مستوى الثقة[3].

---

1) أنظر: William Mishler And Richard Rose,OP.Cit,PP.418:451.

2) أنظر:

- Mary Ann Feldheim,"Public Sector Downsizing and Employee Trust", International Journal of Public Administration, Vol.30,Issue 3, 2007, pp249:270.

3) أنظر كل من:

- S. C.Patterson And R. D.Hedlund,"Perceptions and Preferences of the Legislature and Support for It", The American Journal of Sociology, VOL.75,NO.1, 1969,PP.62:76
- D. C.Kimball And S. C. Patterson, "Living Up to Preferences: Public Attitudes toward Congress", The Journal of Politics,VOL.59,NO.3,1997,PP.701:728.

وتفسير الثقة السياسية يكمن في مزيج من تفضيلات المواطنين بشأن ما ينبغى أن تكون عليه العمليات السياسية، وتصورات المواطنين حول الآليات والإجراءات الفعلية[1]. وتعمل الإجراءات أو السياسات التى تطابق تفضيلات الفرد لما ينبغى أن تكون عليه العمليات السياسية تعمل على زيادة درجة الإرتياح تجاه الحكومة وسياستها، فى حين أن التناقضات تقلل الدعم السياسى[2]. كما أكدت العديد من الدراسات على تأثير المخرجات السياسية مثل النمو الاقتصادى، والبطالة، والتضخم على درجة الثقة السياسية[3]. وفي هذا الإطار، أوضحت بعض الأدبيات أن التنشئة والقيم والمعرفة السياسية في المجتمع من المحددات الجوهرية لقياس درجة الثقة السياسية، وأن القيم السياسية تلعب دوراً هاماً في التأثير على درجة الثقة السياسية، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام

---

1) أنظر إلى:

- J. R.Hibbing And E.Theiss-Morse,"Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be", American Political Science Review, VOL.95,NO.1,2001a, PP.145:153.
- J. R. Hibbing And E.Theiss-Morse,"What Would Improve American's Attitudes Towards Their Government?", Paper presented at the Conference on Trust in Government, Princeton University, 2001b.

2) أنظر إلى:

- Peter Degoey And Heather Smith, "Understanding Why the Justice of Group Procedures Matters: A Test of the Psychological Dynamics of the Group-Value Model", Journal of Personality and Social Psychology,VOL.70,NO.5, 1996, PP.913:930

3) أنظر إلى:

- J.Citrin,OP.Cit,PP.973:988.
- B.Gilley,"The Determinants of State Legitimacy: Results from 72 Countries", International Political Science Review, VOL.27, NO.1, 2006,PP.47:71.

السياسى لإعتقادهم بأن ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية[1]. إلى جانب أن القيم والثقافة السياسية، تشكل تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية[2]، وضرورة أن يتم إنتاج المخرجات والسياسات وفقاً للقواعد التى ينبغى أن تتصرف بها الجهات السياسية الفاعلة. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التفضيلات هى تلك القيم السياسية التى تحدد نوعاً من النموذج الأولي لمؤسسة سياسية أو طرف فاعل سياسى أفضل[3]. وفي هذا السياق، أكد بعض العلماء على أهمية المعرفة السياسية، وإعتبارها من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث أنها تعبر عن الموقف المعرفى المتصل بتصور موضوعى للواقع السياسى، وبالتالي فإن المعرفة السياسية حول السياسات والقضايا، والجهات الفاعلة والمؤسسات تؤثر على درجة الثقة السياسية[4]. كما أكد دانيال مكاليستر Daniel J. Mcallister، على أن الثقة السياسية تنشأ

---

1) أنظر:

- Achim Hurrelmann And Steffen Schneider,"Mapping Legitimacy Discourses in Democratic Nation States: Great Britian, Switzerland, and the United States Compared", TranState Working Papers(24), 2005

2) أنظر:

- G. A. Almond,"The Intellectual History of the Civic Culture Concept", In G. A. Almond & S. Verba (Eds.), The civic culture revisited: An analytic study, Boston, Mass.: Little, Brown, 1980, PP. 1:36

3) أنظر:

- T. Parsons,"The System of Modern Societies", Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1971

4) أنظر:

- Moy Pfau M.And W. Zhang,"The Influence of Political Talk Radio on Confidence in Democratic Institutions",Journalism and Mass Communication Quarterly,VOL.75,NO.4,1998,PP. 730:745.

لدى المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق نتائج السياسات بشكل يتفق مع توقعات وتفضلات المواطنين[1].

ثالثا – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي:

تشير البحوث والدراسات الحديثة إلى إرتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضاء المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون الاستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع[2]. وتعتبر الثقة السياسية البُعد الأساسي لعملية إنتشار الدعم السياسى[3].

---

1) أنظر:

- Daniel J. Mcallister,"Trust in Developing Relationship: From Theory to Measurement", Academy of Management Best Conference, 2006,PP.2:7, Avaliable at. http://www.bschool.nus.edu.sg/Staff/bizdjm/McAllisterLewickiChaturvedi06.pdf

2) أنظر:

- J. R.Hibbing And E.Theiss-Morse,"Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be",OP.Cit, PP.145:153
- J. R.Hibbing And E.Theiss-Morse,"Stealth Democracy: American's Belief
- about How Government Should Work", New York: Cambridge University Press, 2002.
  D. C. Kimball And S. C.Patterson,OP.Cit,PP.701:728.

3) أنظر:

- D.Easton,"Re-Assessment of the Concept of Political Support", British Journal of Political Science,VOL.5,NO.4,1975, PP.435:547.

رابعا ـ مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية:

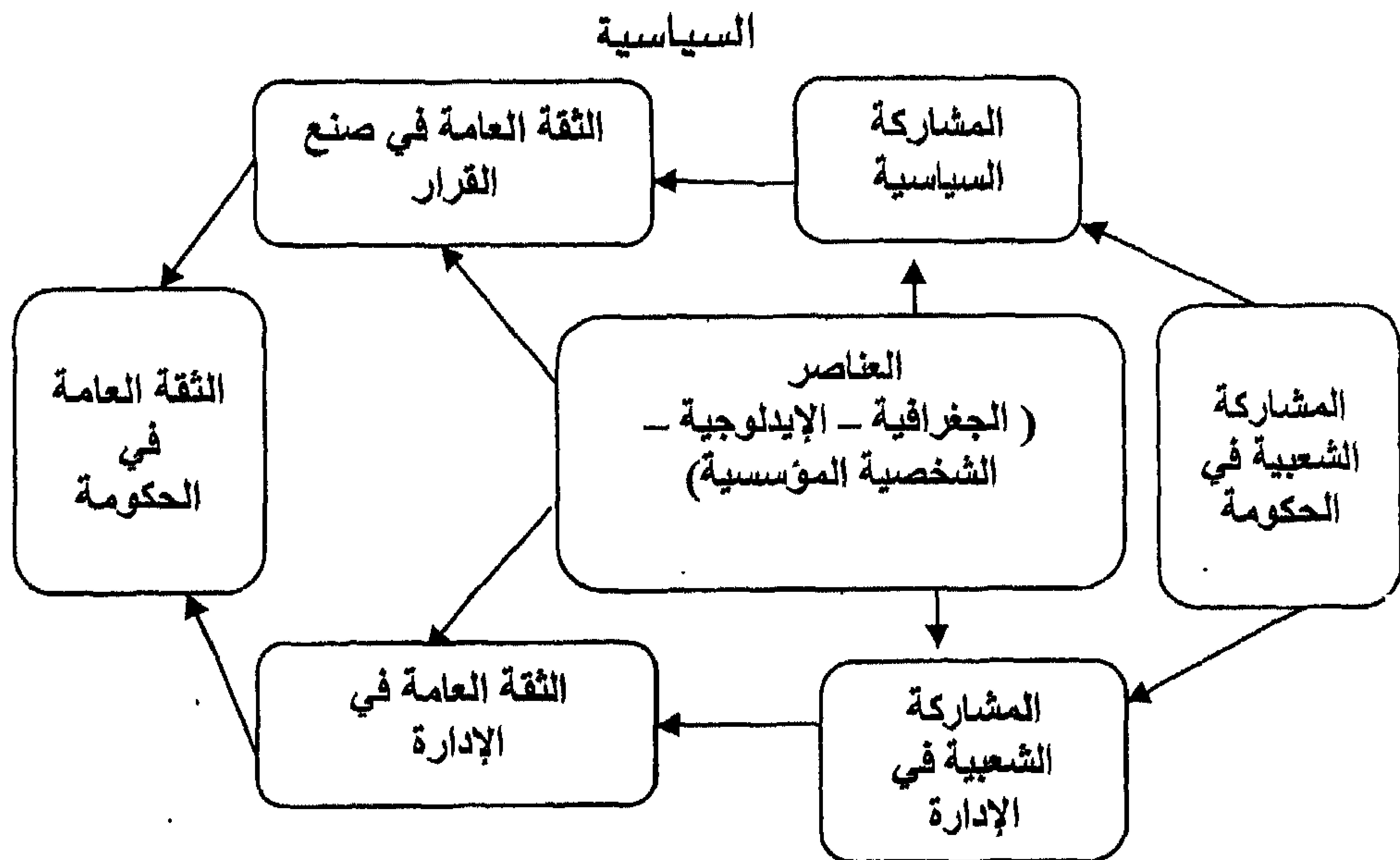
يعتبر رصد درجة ومستوى منظومة التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشراً لتحديد درجة الثقة السياسية المتبادلة بين المواطن والحكومة، حيث يعتبر ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وإنخراطه في العملية السياسية وصنع السياسات العامة، مؤشراً على ارتفاع درجة الثقة السياسية والعكس صحيح، ومن أبرز مفكري هذا المدخل كارولين تولبرت "Caroline J. Tolbert"، وكارين ماسبرجر "Karen" "Mossberger"[1]. وتتفق أفكار كل من شوهو وانج "XiaoHu Wang"، و مونتجمري وان " Montgomery Wart"، مع مدخل المشاركة السياسية لقياس الثقة السياسية، حيث قدما نموذجاً شاملاً من المشاركة العامة وعلاقته بالثقة العامة، ويفترض هذا النموذج أن الحكومة مجموعة معقدة من الأنشطة، والتي تقوم بصنع السياسات العامة لإنتاج خدمات ملموسة - مثل بناء الطرق والضمان الاجتماعي- وأخرى غير ملموسة - مثل الرقابة التنظيمية- ويمكن تقسيم هذه الأنشطة على نطاق واسع من الناحية السياسية إلى مستوى السياسة العامة، ومن الناحية الإدارية إلى المستويات التنفيذية، وتطرق هذا النموذج إلى أن هناك نوعين من المشاركة: الأول هو المشاركة الشعبية أو العامة والتي تكمن في مشاركة الجمهور في قضايا شعبية تتعلق بالحكومة والتي تظهر في مواسم الانتخابات، أو المشاركة في قرارات إدارية. والنوع الثاني من المشاركة هو المشاركة السياسية والتي تظهر في تحديد درجة مشاركة

---

1) أنظر:
- Caroline J. Tolbert And Karen Mossberger,OP.Cit,PP.454:362.

المواطن في تشكيل المؤسسة التشريعية[1]، وقد أوضح هذا النموذج أن المعرفة والثقافة السياسية، وعوامل الشخصية، بالإضافة إلى طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي، وتاريخ العلاقة بين المواطن والحكومة تؤثر في درجة المشاركة السياسية للمواطن، وبالتالي في درجة ثقته السياسية للمؤسسات العامة والحكومة، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (3).

شكل رقم (3) نموذج يوضح المشاركة السياسية وعلاقتها بالثقة السياسية



Source: XiaoHu Wang And Montgomery Wan Wart, "When Public Participation in Administration Leads to Trust:An Empirical Assessment of Managers' Perceptions", Public Administration Review, Vol.67,Issue 2, March/April 2007, P.268.

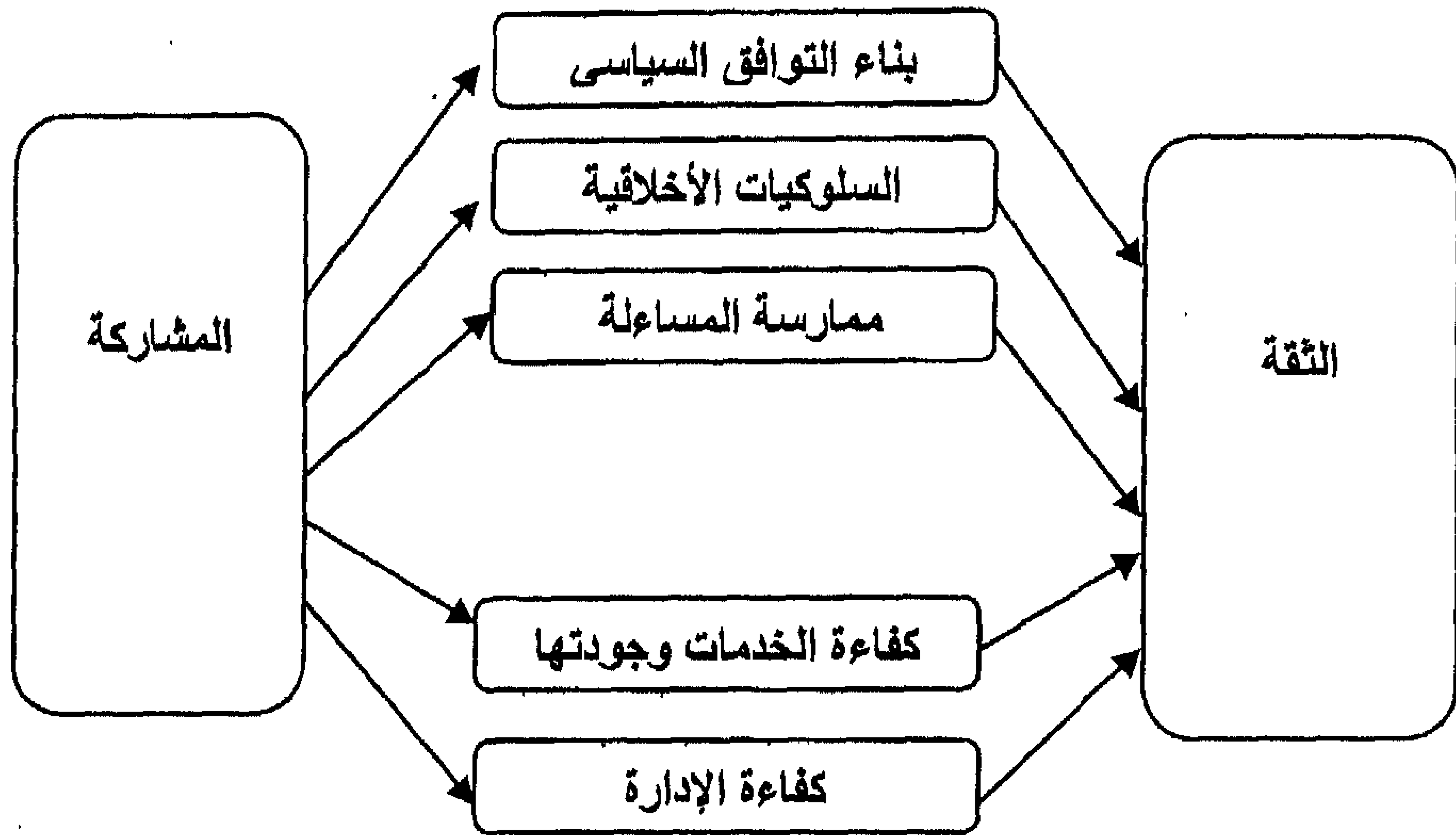
---

2) أنظر:

- XiaoHu Wang And Montgomery Wan Wart, "When Public Participation in Administration Leads to Trust: An Empirical Assessment of Managers's Perceptions", Public Administration Review , Vol.67,Issue 2, March/April 2007,PP.268:275

كما اقترح نموذج آخر يوضح تأثير المشاركة السياسية على بناء الثقة السياسية، وأكد على أن المشاركة السياسية من أهم المحددات الأساسية في قياس درجة الثقة السياسية في أي نظام سياسي، والتي تشير إلى وجود توافق سياسي قائم في الدولة وهناك احترام للسلوكيات الأخلاقية، وممارسة المساءلة والمحاسبة، إلى جانب كفاءة الأداء العام وفاعليته[1]. الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (4).

شكل رقم (4) نموذج لتوضيح تأثير المشاركة السياسية على درجة الثقة السياسية



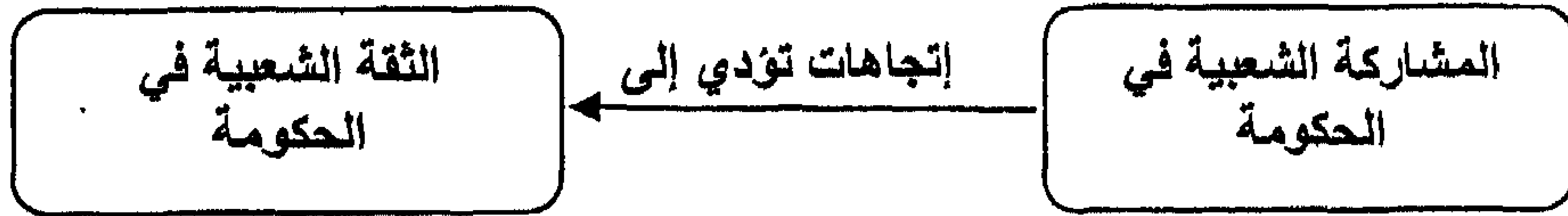
Source: XiaoHu Wang And Montgomery Wan Wart, "When Public Participation in Administration Leads to Trust: An Empirical Assessment of Managers's Perceptions", Public Administration Review , Vol.67,Issue 2, March/April 2007, P.275.

---

1) أنظر: Ibid,PP.268:275.

وفي هـذا الإطـار تبرزأهميـة الديمقراطيـة ومؤشـر المـشاركة السياسية في الانتخابات باعتبارهما من أهم مؤشـرات قياس درجة الثقة السياسية في الحكومة، وعـرف الثقـة الـسياسية علـى أنهـا توجهـات المـواطنين تجـاه الحكومـة، وتقييـم درجـة إلتزامهـا الأخلاقـي بـصياغة وتنفيذ السياسات التي تعكس تلبية احتياجات المواطنين، كما أنه يعتبر المشاركة الـسياسية مـن المكونـات المهمـة للديمقراطيـة والـتي تعكـس توجهات المواطنين حول شرعية النظام السياسي. ويتضح هذا التعريف من خلال الشكل رقم (5):

شـكل رقـم (5) درجـة تـأثر الثقـة الـشعبية علـى المـشاركة السياسية للمواطنين في العملية السياسية



Source: XiaoHu Wang And Montgomery Wan Wart, "When Public Participation in Administration Leads to Trust: An Empirical Assessment of Managers's Perceptions", Public Administration Review , Vol.67,Issue 2, March/April 2007, P.275.

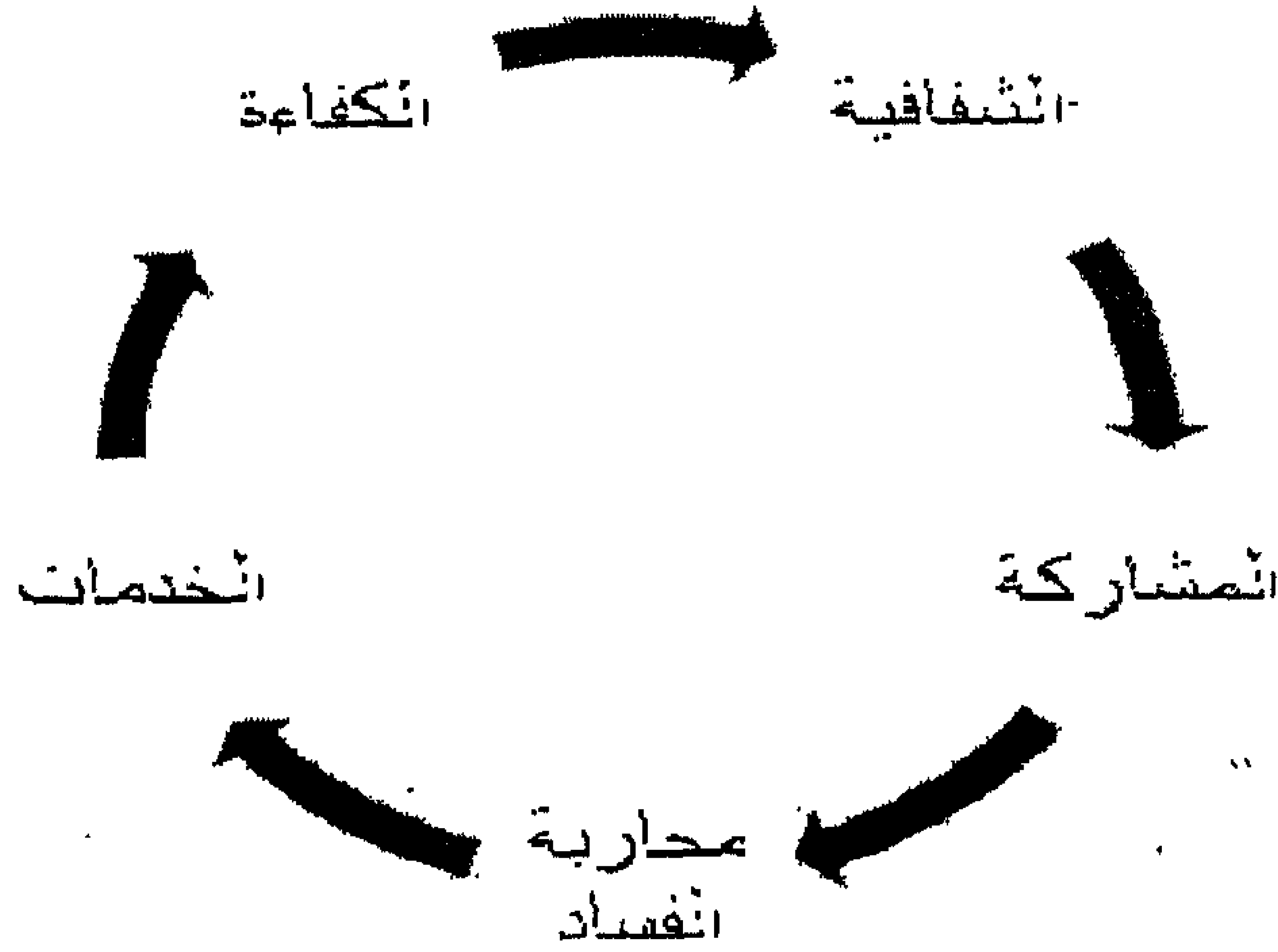
خامسا – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية:

في هذا المدخل أكد كارولين تولبرت "Caroline Tolbert "، أن مشاركة المواطنين والحوار العام وتفعيل مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية والاستجابة أحد أهم مؤشرات قياس درجة الثقة في الحكومة[1]، والتي تتم من خلال تحسين الاتصال والتفاعل مع

(1 - أنظر: Caroline Tolbert And Karen Mossberger,OP.Cit.,PP.3:6.

المواطنين، وإتاحة المعلومات وتلبية احتياجات المواطنين، إلى جانب الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات، بالإضافة إلى الإتاحة المعلوماتية، أي توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن الكفاءة والفعالية. وفي هذا الإطار أشار جونج هوكيم "Jong-Ho Kim"، إلى خمس معايير ومؤشرات رئيسية لقياس الثقة السياسية والتي تتمثل في قياس درجة الشفافية والمشاركة الشعبية، إلى جانب كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومدى جديتها في محاربة الفساد[1]، واعتبارها دورة متكاملة لبناء الثقة السياسية، والتي يتضح من خلال الشكل رقم (6):

شكل رقم (6) نموذج Jong-Ho Kim لمحددات الثقة السياسية



Source: Jong-Ho Kim, "Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject", Sep. 2006,P.7.

---

1) أنظر:

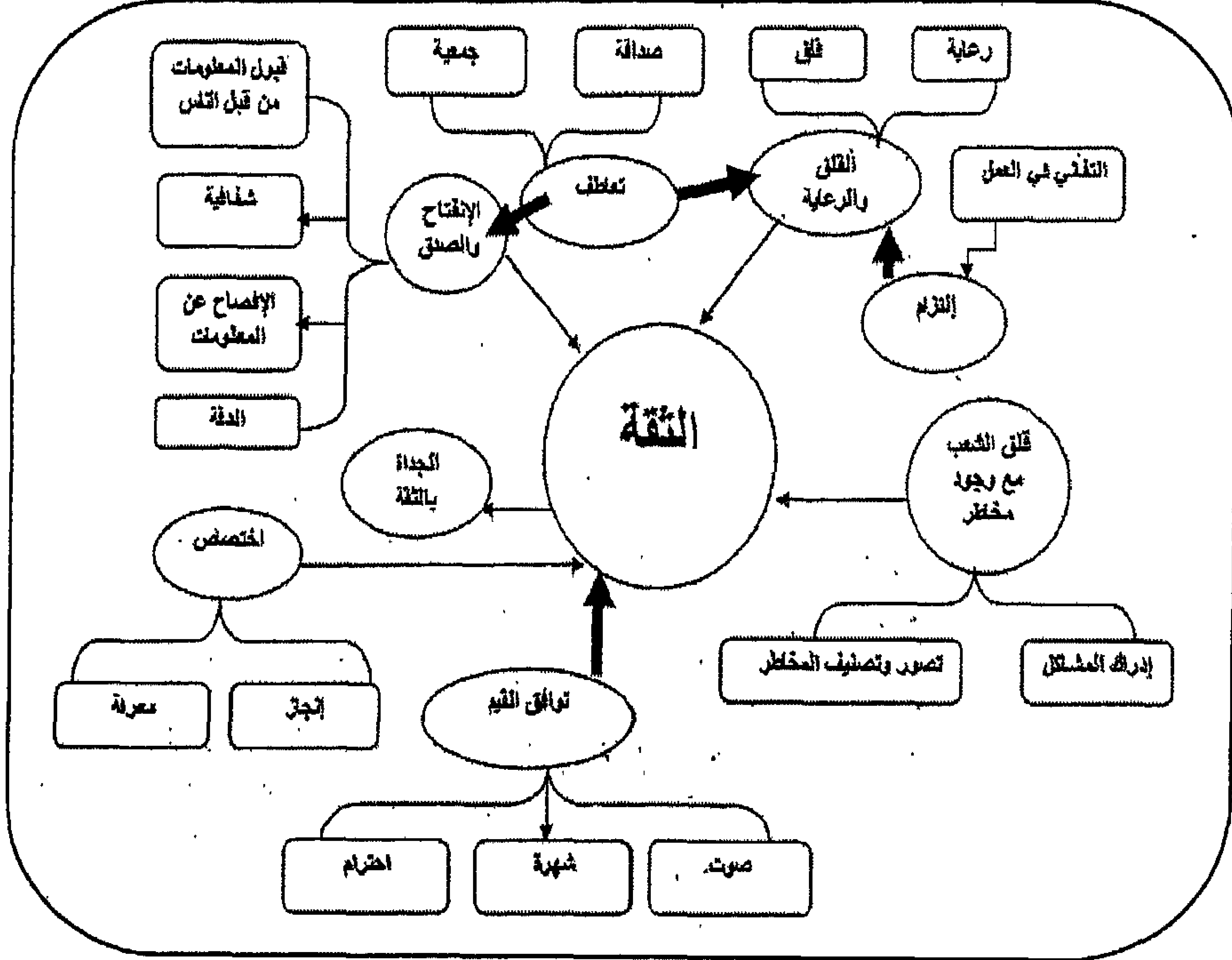
- Jong-Ho Kim,"Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject", Sep. 2006, Avaliable At. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan024424.pdf

كما أوضحت بعض الأدبيات معايير الثقة "Trust criteria" ، والتي تمثل عناصر قابلة للقياس يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية ، والتي تقوم على عنصر "التنظيم وتوفير البيانات والمعلومات وتحليلها"[1]، والتي تتضح من خلال الشكل رقم (7)، والذي يتضح في حالة قياس درجة الثقة السياسية في المؤسسات العامة ، حيث يوجد مجموعة من المحددات والتي تؤثر على درجة الثقة السياسية ، والتي تظهر من خلال تشريح بيئة الثقة السياسية والتعرف على هياكلها ، والتي تتمثل في محددات تتعلق بالمصداقية والشفافية مثل إتاحة المعلومات والإفصاح عنها ومدى دقتها ومدى قبول وإرتياح المواطنين لها ، إلى جانب محدد الكفاءة ، والذي يشير إلى معدلات الإنجاز والفاعلية في تحقيق الأهداف التي تعهدت بها الحكومة ، بالإضافة إلى محدد توافق القيم والذي يتمثل في مراعاة القيم الأساسية في المجتمع ، والأداء الحكومي سواء كان إيجابياً أو سلبياً وقيمة التصويت السياسي ، بالإضافة إلى محدد الرضاء العام أو الإرتياح الشعبي تجاه الأداء الحكومي لاسيما في إدارة الأزمات ، فضلاً عن عامل الإلتزام والتفاني في تنفيذ المسئوليات ، والجوانب العاطفية والمشاعر ، وتمثل هذه المحددات منظومة من العناصر والمؤشرات التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض والتي ينتج عنها إما الجدارة بالثقة أو إنعدام الثقة السياسية في المؤسسة. وعلى مستوى هيكل الثقة بين المواطنين تجاه الحكومة المحلية ، أشارت هذه الأدبيات إلى أن الجوانب العاطفية لها تأثير على عامل الشفافية والمصداقية ، إلى جانب عوامل القلق لدى المواطنين والذي يتأثر رد فعله بمدى إلتزام الحكومة المحلية بما تعهدت به ، إلى جانب التأكيد على تأثير عملية التوافق

1) أنظر : S. S.Msanjila And H. Afsarmanesh, OP.Cit,PP.1253:1295.

القيمي في تحديد درجة الثقة السياسية في الحكومة المحلية ، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (7).

شكل رقم (7) يوضح هيكل الثقة السياسية للمواطنين تجاه الحكومة المحلية



Source: Yasunobu Maeda And Makota Miyahara, "Determinants of Trust in Industry, Government and Citizen's Groups in Japan", Risk Analysis, Vol.23, No.2, 2003, P.307.

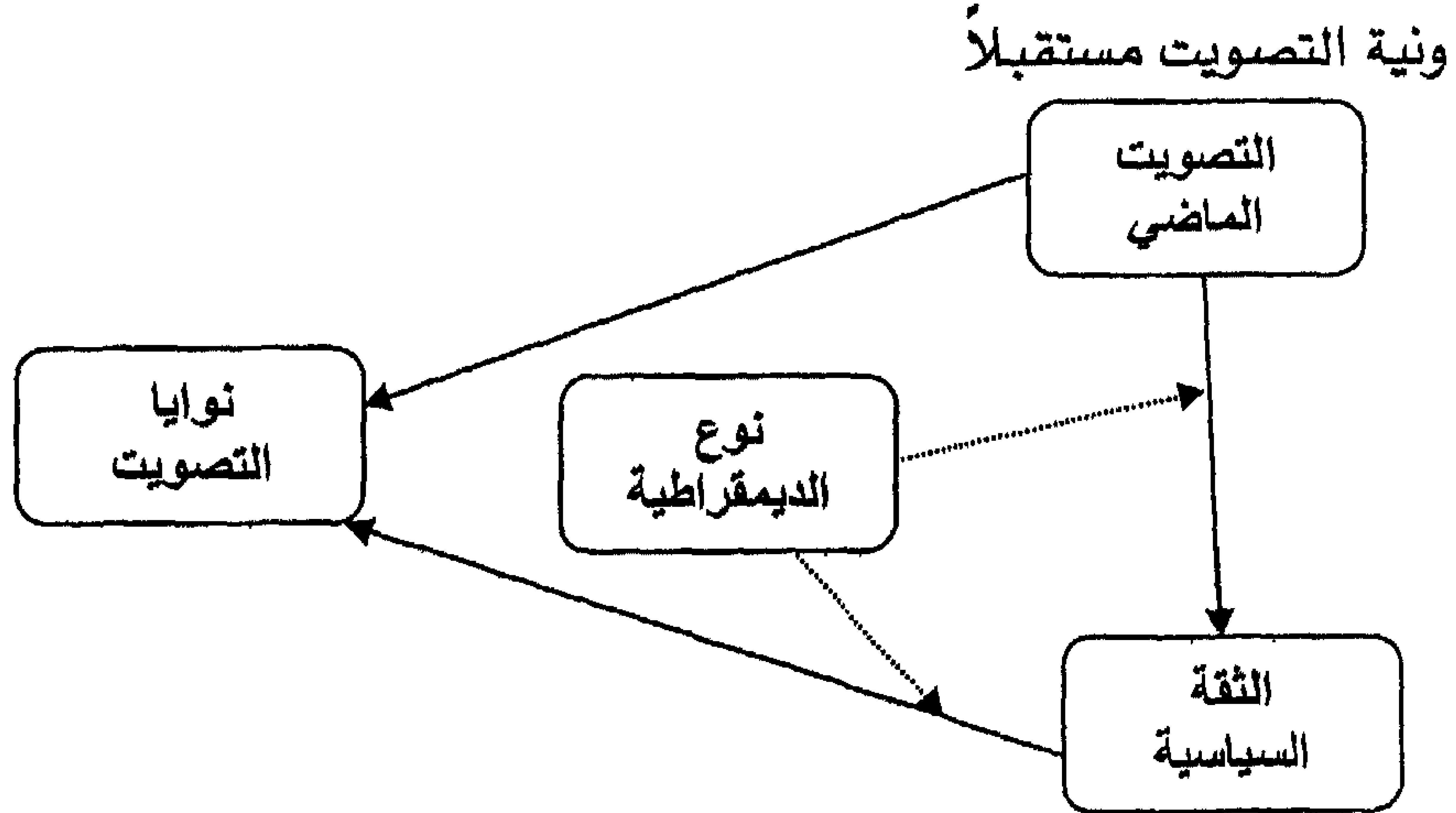
سادسا – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الانتخابي:

يعتمد هذا المدخل على مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية [1]. حيث يؤكد على وجود علاقة إيجابية

(1) أنظر: Pedro J. Camões, OP.Cit, PP.1:12.

بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي معتبراً اياها عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة السياسية في الماضي، ومواقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضائهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، ويتضح ذلك في نموذج بيدرو كامويس Pedro J. Camões، حيث أشار إلى تأثير التصويت القديم على درجة الثقة السياسية ونية التصويت في المستقبل، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (8).

شكل رقم (8) نموذج يوضح تأثر درجة الثقة بالسلوك الانتخابي ونية التصويت مستقبلاً



Source: Pedro J. Camões, "Political Trust, Democratic Institutions, and Vote Intentions: A Cross-National Analysis of European Democracies", Second Draft, 16 June 2003, NEAPP Série III (7),P.9.

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن بيدرو كامويس "Pedro J. Camões"، ركز على عدد من محددات الثقة السياسية في المؤسسات العامة والنخبة السياسية، والتي تكمن في:

- **ديمقراطية النظام السياسي للدولة:** حيث يعتبر بيدرو كاموبس "Pedro J. Camões"، أن ديمقراطية النظام السياسي تسمح بخلق العديد من المؤسسات العامة التي ترصد احتياجات المواطنين وتقييم درجة رضائهم تجاه دور هذه المؤسسات في تحقيق الإستجابة لمطالب المواطنين، الأمر الذي يعكس أهمية دور الحكومة الديمقراطية في تلقى أصوات المواطنين حول تفضيلاتهم السياسية وتقديم الدعم السياسي لهذه التفضيلات، إلى جانب أن هذه الديمقراطية تقوم بمرحلة ثانية وهي تقييم مخرجات العملية السياسية والتي تقيس فيها درجة ملاءمة السياسات والقرارات مع المدخلات والتي تتمثل في مطالب المواطنين، وبالتالي نستطيع من خلال هذه المرحلة تقدير درجة الثقة السياسية في المؤسسات العامة وبالتالي الحكومة وكذلك النخبة السياسية.
- **مؤشر السلوك الانتخابي في الانتخابات:** حيث يعكس السلوك الانتخابي درجة رضاء المواطن وتقييمه لسياسات الحكومة السابقة، وبالتالي يؤثر هذا التقييم ودرجة الثقة السياسية على نوايا التصويت في الانتخابات التالية، فإذا كان التصويت لصالح الحكومة فإنه يعكس ثقة سياسية في هذه الحكومة، وبالعكس إذا لم يتم التصويت لصالح هذه الحكومة يعكس ذلك درجة متدنية في الثقة على قدرة هذه الحكومة في تحقيق مطالب المواطنين، وهذا مع افتراض نزاهة العملية الانتخابية.
- **مؤشر تقييم الدور الاقتصادي للحكومة:** حيث يؤثر أداء الحكومة في المجال الاقتصادي على درجة رضاء المواطنين على سياساتها

الاقتصادية، والأمر الذي يترجمه المواطن في تصويته في الانتخابات لصالح الحكومة أم ضدها.

- **مؤشر تقييم المواطن للسلطة التشريعة (البرلمان)، والأحزاب السياسية:** والذي يرصد درجة رضاء المواطن عن السلطة التشريعية ومتابعته لسياساتها وتقيمه لمواقفها الرقابية تجاه الحكومة، إلى جانب رصد درجة إنخراط ومشاركة المواطن في الأحزاب السياسية، وتقييمه لهذه الأحزاب.

سابعاً – مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد مستوى أداء معدلات النظام السياسي:

وفي هذا الإطار أشار مارك ج. هيثرنجتون " Marc J. Hetherington"، إلى المحددات والمؤشرات الخاصة بالثقة السياسية والتي أوضحها من خلال نموذج وضعه لتوضيح معدلات النظام التي تؤدي إلى الثقة السياسية [1]. حيث أوضح أن هناك عدداً من المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- **رصد ما تشير إليه وسائل الإعلام المختلفة**، والذي يعتبر إنعكاساً لسياسات الحكومة، ومع إعتبار أن الإعلام مؤسسة قومية يعطي هذا تفسيراً سياسياً للحكومة لرصد ردود فعل المواطنين تجاه سياساتها المتبعة.

- **رصد وتقييم مواقف السلطة التشريعية (البرلمان) تجاه السياسات الحكومية**، الأمر يوضح حجج كل طرف ودلالته حول التمسك

1) أنظر: Marc J. Hetherington,OP.Cit, PP.791:808.

بهذه السياسات، حيث تعتبر السلطة التشريعية مفوضة عن المواطن لإبراز احتياجاته والعمل على سن التشريعات ومراقبة السياسات التي تستهدف تحقيق مصالح المواطنين، وإذا حدث إعتراض من السلطة التشريعة في مواجهة السلطة التنفيذية أو الحكومة يمثل ذلك مؤشراً لعدم رضاء المواطنين عن الحكومة في مثل هذه المواقف.

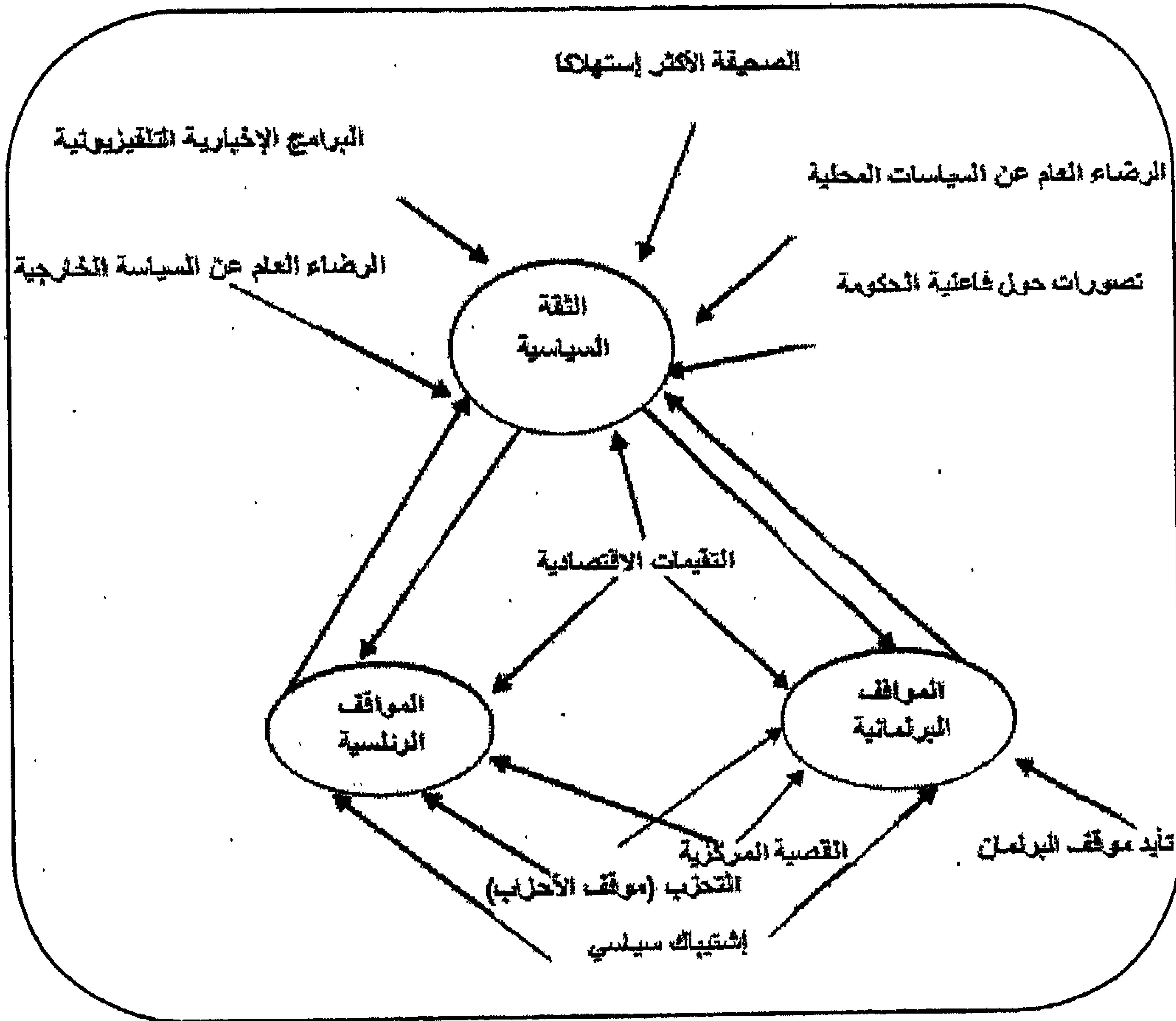
- **النمو الاقتصادي**، حيث يعتبر المؤشر الاقتصادي للدولة من أهم محددات ومؤشرات ارتفاع درجة الثقة السياسية.
- **تصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات**، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تمتلك أقوى تأثير على درجة الثقة السياسية.
- **حرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية**، من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالبرامج الحوارية التلفيزيونية، أو الصحف والمجلات[1].
- **تصورات المواطن تجاه الرئاسة**، حيث يعتبر رئيس الدولة هو جوهر النظام السياسي وقائده، وبالتالي درجة ثقة المواطن في هذا الرئيس تؤثر بدرجة أو بأخرى في درجة ثقة المواطن السياسية تجاه السياسات الحكومية.
- **مستوى المشاركة السياسية من جانب المواطنين**، لاسيما في الانتخابات الجوهرية لأي نظام سياسي والتي تتمثل في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية، والمواقف التحزبية.

---

1) أنظر: Ibid,PP.791:808.

وبالإضــــافة إلى هـــذه المؤشـــرات، أكـــد Marc J. Hetherington، على أن هنـاك عوامـل أخـرى تـؤثر علـى مـستوى الثقـة الـسياسية والـذي يتمثـل في عـدد مـن الخـصائص الاجتماعيـة الـتي تخـص المـواطن مثـل العمـر، والعـرق، والتعلـيم، والـدخل، والنـوع، الأمـر الـذي يتضح من خلال الشكل رقم (9).

شـكل رقم (9) نمـوذج "Marc J. Hetherington"، حـول محددات الثقة السياسية



Source: Marc J. Hetherington,"The Political Relevance of Political Trust", The American Political Science Review, Vol. 92, No. 4, Dec. 1998, p. 795.

ومن خلال هذه الإجتهادات والتطرق إلى العديد من الأدبيات التي تناولت مؤشرات ومحددات الثقة السياسية، يمكن إختزال هذه المؤشرات في رصد إنخراط وعضوية المواطنين بها، وتقييم أداء الحكومة لاسيما في المجال الخدمي والذي يتعلق بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وقياس درجة تمركز الفساد والذي يعتبر من أهم العوامل التي تقاس بها درجة الثقة السياسية حيث توجد علاقة عكسية بين الفساد والثقة السياسية، كذلك بين الإغتراب السياسي والثقة السياسية.

كما تعتبر المشاركة السياسية من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث توجد علاقة طردية بين ارتقاع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين وارتفاع درجة الثقة السياسية، إلى جانب ازدهار النمو الاقتصادي، وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للحكومة، ورصد وقياس معدلات الجريمة، بالإضافة إلى نزاهة الانتخابات، وشفافية المعلومات، والمصداقية، وتتبع نمو السلوك الانتخابي للمواطن، إلى جانب قياس درجة المعرفة المدنية والسياسية وقراءة الصحف، وتعمق الثقافة السياسية لاسيما ثقافة المشاركة والديمقراطية، ومعرفة التطور الزمني لدرجة المشاركة الشعبية في المنظمات الدينية، والتي تعني إنخراط المواطن في العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني.

أضافة إلى ما سبق فإن أحد أهم مؤشرات قياس الثقة السياسية هو رصد ومتابعة درجة الثقة بين الأشخاص، وإزدهار الثقة الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر في الثقة السياسية، والتركيز أيضاً على رصد وقياس الثقة المؤسسية أو التنظيمية، والتي تقاس من خلال رصد درجة العلاقة الجدلية والتفاعلية بين المواطن والمؤسسات التنظيمية السياسية،

ومن خلال المشاركة المدنية للمواطنين في المؤسسات الدينية والحكومية خاصةً (الحكومة الوطنية – البرلمان– الحكومة المحلية – مؤسسات العدالة " المحاكم والشرطة " – الأحزاب السياسية)، إلى جانب التطرق إلى رصد تقييم المواطن لحالة الديمقراطية، ورصد السلوك الإنتخابي ودرجة الرضاء العام للمواطنين تجاه المؤسسات السياسية لاسيما السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والتي تتمثل في الجيش إلى جانب الشرطة، بالإضافة إلى قياس درجة إنخراط وحراك الأحزاب السياسية من ناحية، ورصد توجهات الموطنين تجاه هذه الأحزاب من ناحية أخرى.

الفصل الثاني
الثقة السياسية
في الحكومة المصرية
[يوليو 2004 – يوليو 2009]

- المبحث الأول: الإطار الدستوري والسياسي لدور الحكومة
- المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيان الحكومة
- المبحث الثالث: تقييم أداء الحكومة

الفصل الثاني
الثقة السياسية في الحكومة المصرية
خلال الفترة (يوليو 2004 – يوليو 2009)

يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل مستويات الثقة في الحكومة المصرية خلال فترة الدراسة، وسوف تركز الباحثة على تحليل بيان الحكومة أمام البرلمان للتعرف على الالتزامات التي تعهدت الحكومة بتنفيذها، ومقارنة هذه التعهدات بم تم تنفيذه على أرض الواقع من خلال رصد وتحليل التقارير المحلية والعالمية واستطلاعات رأي المواطن التي تتناول هذه الموضوعات، ومن هذا المنطلق يتفرع الفصل الثاني إلى مباحث ثلاثة يالج أولها الإطار الدستوري والسياسي لدور الحكومة، ويتطرق ثانيها إلى دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيان الحكومة، بينما ينصب اهتمام المبحث الثالث على تقييم أداء الحكومة المصرية محل الدراسة.

المبحث الأول
الإطار الدستوري والسياسي لدور الحكومة

يتناول هذا المبحث الإطار الدستوري للحكومة محل الدراسة، وذلك من خلال دراسة كيفية تكونها واختصاصاتها وفقاً للدستور المصري الدائم، إلى جانب إلقاء الضوء على مكونات النخبة الوزارية.

أولا ـ السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية من أهم مؤسسات الدولة الحديثة حيث تعتبر الإدارة العليا في الدولة والمسؤلة عن إدارة المصالح العامة، والتي تشارك في صنع القرار والسياسات العامة وتنفيذها على أرض الواقع، وقد تتسع سلطات السلطة التنفيذية مقارنةً بالمؤسسات العامة الأخرى للدولة لاسيما السلطة التشريعية والقضائية، وقد تتحصر هذه السلطة في منصب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وقد يكون هناك توازن ويتوقف ذلك على طبيعة النظام السياسي للدولة برلماني أم رئاسي أم يدمج بين النظامين. وتقوم السلطة التنفيذية بإصدار القرارات التي ترتبط بعملية تنفيذ القوانين، وتعتبر مصدر لمعظم مشروعات القوانين التي تقدم للبرلمان، كما تقوم السلطة التنفيذية بدور إشريف في مجال تعيين القضاه، كما تمتلك حق العفو أو تخفيف الأحكام، وتتوسع السلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية في حالات الطوارئ والحروب. وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على الإطار الدستوري لدور السلطة التنفيذية في مصر.

1. رئيس السلطة التنفيذية:

وفقاً لدستور عام 1971، تقوم السلطة التنفيذية على أن رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية، وتنقسم اختصاصاته إلى سلطات منفردة، منها: تمثيل الدولة في الداخل والخارج، وتعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم بعد اخذ رأي رئيس مجلس الوزراء، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاسته لهذه الجلسات، كما يحق له طلب تقارير من الوزراء[1]. إلى جانب السلطات المشتركة لرئيس الجمهورية، منها أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة[2].

2. مجلس الوزراء:

حدد الدستور المصري كيفية تكوين الحكومة "الوزارة" والشروط المتطلبة في أعضائها، حيث نصت المادة (141) من الدستور على أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم وذلك بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء، **وتتمثل الشروط فيمن يعين وزيراً فيما يلي:**

- أن يكون مصرياً ولا يشترط أن يكون مولوداً لأبوين مصريين.
- أن يكون بالغاً من العمر خمسة وثلاثون سنة على الأقل.
- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

---

1) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر سنة 1971، "جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، مركز المعلومات، يوليو 2005، نص المادتين (141)،(142)، ص 41.

2) المرجع السابق، نص المادة (138)، ص 40.

3. إختصاصات (الوزارة) الحكومة:

يعتبر مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة، والذي يتضمن رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم السادة الوزراء طبقاً للمواد من المادة (135) إلى المادة (156) من الدستور المصري بتوجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة[1]، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات والموازنة العامة للدولة والخطة العامة، إلى جانب إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية ومراقبة عملية تنفيذ هذه القرارات، بالإضافة إلى عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور، والعمل على تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية المصالح العامة[2]. الأمر الذي يتضح في نصت المادة (156) من الدستور حيث نصت على أن مجلس الوزراء بوجه خاص يمارس العديد من الاختصاصات والتي تتمثل في الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية، و توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة. إلى جانب إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها، وإعداد كل من

---

1) مجلس الوزراء المصري، "النظام السياسي"، أخر تاريخ للإطلاع على الموقع 2010/08/13،
http://www.cabinet.gov.eg/AboutEgypt/PoliticalInfo.aspx

2) أنظر في:

- شادية فتحي، "تطور السلطة التنفيذية في مصر"، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، يونيو 2007، ص24.
- على الدين هلال،" تطور النظام السياسي في مصر 1803- 1997"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص245.

مشروعات القوانين والقرارات، ومشروعات الموازنة العامة للدولة، ومشروع الخطة العامة للدولة. بالإضافة إلى عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور، وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق ومصالح الدولة. كما أكدت نصت المادة (157) من الدستور على كون الوزير مجرد موظف إدارى حيث أوضحت المادة أن:"الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته. ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها". كما جاء نص المادة (158) من الدستور ليضع حد لتعارض المصالح، حيث يفرض عليهم أثناء تولى مناصبهم عدم مزاولة مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ،أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أمواله أو يقاضيهم عليه[1].

4. مسئولية الوزراء:

وفقاً للدستور فإن هناك نوعان من المسئولية يتمثل النوع الأول في المسئولية السياسية، والتي تشير إلى أن الوزراة مسئولة أمام رئيس الجمهورية، طبقاً لنص المادة (141) من الدستور حيث يحق لرئيس الجمهورية إعفائهم من مناصبهم. كما أن الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته. إلى جانب أنه يحق لمجلس الشعب أن يسحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم. وقد تكون المسئولية فى مواجهة مجلس الشعب مسئولية فردية متعلقة بوزير معين وقد تكون مسئولية تضامنية متعلقة بالوزارة بأكملها. كما نصت المادة (133) من الدستور على أنه: "يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الوزارة خلال ستين يوماً من

---

1) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر سنة 1971، مرجع سابق، ص ص 46:45.

تاريخ تأليفها إلى مجلس الشعب، أو في أول اجتماع له إذا كان غائباً. وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة . ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشعب أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه، ويناقش المجلس أو اللجنة هذا البيان ويبدي ما يراه من ملاحظات بشأنه(1). ويتمثل النوع الثاني للمسئولية في المسئولية الجنائية، حيث نصت المادة 159من الدستور على أنه:"لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها. ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خُمس أعضائه على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب". ونصت المادة (160) على أنه:"يقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل فى أمره، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة دعوى عليه أو الاستمرار فيها. وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون. وتسرى هذه الأحكام على نواب الوزراء." وتكون الإحالة إما عن طريق: رئيس الجمهورية أو بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من خُمس أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولم يصدر قانون لمحاكمة الوزراء إعمالاً لهذه المادة.ومن ثم فإن القانون

---

1) على الدين هلال، "النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، يناير 2010، ص139.

رقم 79 لسنة 1958 بشأن محاكمة الوزراء هو الذي يطبق في هذه الحالة.

5. الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)

فيما يتعلق بالحكومة المصرية محل الدراسة - الوزارة الرابعة عشرة بعد المائة في تاريخ الوزارات المصرية- وهي وزارة د. أحمد نظيف بدأ في تشكيلها الأول في 12 يوليو عام 2004، وقد تضمنت هذه الوزارة 34 وزيراً، بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، وتميزت هذه الوزارة بغياب منصب نائب رئيس الوزراء، كما ضمت نخبة من الوزراء الشباب، إلى جانب خلق كيانات وزارية جديدة مثل وزارة الاستثمار وتولاها الدكتور محمود محي الدين، إلى جانب ضم وزارة الصناعة إلى وزارة التجارة الخارجية، وفي المقابل الفصل بين وزارتي الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى[1].

ويدخل في الإطار الزمني للدراسة التشكيل الثاني لوزارة د. أحمد نظيف[2] - الوزارة الخامسة عشر بعد المائة - والتي تم تشكيلها في 15 ديسمبر عام 2005، واختلفت عن تشكيلها الوزاري الأول في اقتصارها على 32 وزيراً فقط إلى جانب رئيس مجلس الوزراء[3]، وقد اتسمت بإلغاء وفصل بعض الكيانات الوزارية، حيث تم إلغاء وزارات الشباب، وشئون مجلسي الشعب والشورى، والتأمينات

---

1) شادية فتحي، مرجع سابق، ص31.

2) المرجع السابق، ص31.

3) مجلس الوزراء المصري، "تشكيل مجلس الوزراء"، أخر تاريخ للإطلاع على الموقع 2010/08/13،

http://www.cabinet.gov.eg/Cabinet/Cabinet.aspx

والمعاشات، والتموين، والتنمية المحلية، وفصل قطاع الشباب عن قطاع الرياضة، وإنشاء هيئة لكل منهما، أنظر جدول رقم(1)

جدول رقم (1) يوضح التشكيل الأول والثاني للحكومة د. أحمد نظيف

التشكيل	تاريخ إعلان التشكيل	عدد الوزراء	الإجمالي	عدد الوزراء الجدد	عمر الوزارة
الأول	2004/7/15	34	35	14	17شهراً
الثاني	2005/12/31	32	33	10	-

المصدر: شادية فتحي، "تطور السلطة التنفيذية في مصر"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو 2007، ص24.

كما تم تعديل مسميات بعض الكيانات الوزارية، حيث عُدل مسمى وزارة التخطيط إلى وزارة التخطيط والتنمية، كما تم ضم التأمينات إلى وزارة المالية وعدلت التسمية إلى وزارة المالية والتأمينات، كذلك ضم قطاع التجارة الخارجية إلى وزارة التجارة تحت مسمى وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الإسكان أصبحت تسمى وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، إلى جانب ذلك تم استحداث كيانات وزارية جديدة، ومن أهم هذه الوزارات، وزارة الشؤون القانونية والبرلمانية برئاسة الدكتور مفيد شهاب، ووزارة التضامن الاجتماعي والمعاشات والشئون القانونية برئاسة الدكتور على مصيلحي.

وقد اتسمت وزارة د. أحمد نظيف ببروز رجال الأعمال في النخبة الوزارية، ففي التشكيل الأول لوزارة د. نظيف كان هناك وزيرين من رجال الأعمال ومع التشكيل الثاني زاد عدد رجال الأعمال في السلطة

التنفيذية إلى ستة وهم المهندس رشيد محمد رشيد، والمهندس أحمد المغربي، والمهندس محمد منصور- الذي قدم استقالته فيما بعد- ، والدكتور حاتم الجبلي، والسيد أمين أباظة، والسيد محمد زهير جرانه.

كما شهدت وزارة د. نظيف الثانية ولأول مرة تولي سيدة وزارة القوى العاملة والهجرة، كما تولى أبناء وأحفاد وزراء سابقين مناصب وزارية فعلى سبيل المثال وزير السياحة محمد زهير جرانه هو حفيد الوزير السابق زهير جرانه الذي كان وزيراً للشئون الاجتماعية والمواصلات في عهد الملك فاروق، ووزير الصحة دكتور حاتم الجبلي هو نجل وزير الزراعة الأسبق الدكتور مصطفى الجبلي، أيضاً وجود صلة قرابة بين المهندس محمد منصور وزير النقل السابق والمهندس أحمد المغربي وزير الإسكان والمرافق العمرانية، كذلك بين الدكتور على مصيلحي وزير التضامن الاجتماعي والسيد أنس الفقي وزير الإعلام.

ووفقاً للخلفية التعليمية فإنه 12 وزيراً في وزارة د. أحمد نظيف الثانية من خريجي كليات الهندسة بمختلف تخصصاتها، وهي حالة فريدة من نوعها على تاريخ الوزارات المصرية[1].

وفي هذا السياق، إجريت تعديلات محدودة في التشكيل الثاني لوزارة د. أحمد نظيف بأن تم تعيين المستشار ممدوح مرعي وزارة العدل بدلاً من المستشار محمود أبو الليل، إلى جانب الرجوع مرة أخرى إلى تقسيم وزارة التخطيط والتنمية إلى وزارتين هما وزارة التنمية الاقتصادية تولاها د. عثمان محمد عثمان، ووزارة التنمية المحلية تولاها اللواء عبد

1) المرجع السابق، ص32.

السلام محجوب. وكذلك أصدر رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً بإنشاء وزارة الدولة للأسرة والسكان وتوليتها السفيرة مشيرة خطاب، كما انتقل المهندس محمد منصور إلى وزارة النقل وتولى بدلاً من المهندس علاء فهمي.

بعد أن تم إلقاء الضوء لى تشكيل الوزارة سوف يتناول المبحث التالي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بيان الحكومة محل الدراسة.

المبحث الثاني
الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية
في بيان الحكومة

يتناول هذا المبحث دراسة تحليلية للعملية السياسية في مصر، بالتركيز على دراسة وتحليل البيانات الحكومية خلال فترة الدراسة للتعرف على الالتزامات التي شملتها الوثيقة الرسمية للسياسات العامة للحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، والتطرق إلى ما تشمله هذه البيانات من قضايا ومشكلات تتعلق بالمواطن، ومدى تركيز السياسات العامة على احتياجات المواطن، بالإضافة إلى معرفة وقياس توجهات ورؤى الحكومة تجاه قضية التنمية الشاملة.

وستعتمد الباحثة في ذلك على بيان الحكومة، حيث يعتبر مناقشة بيان الحكومة أساس لمراقبة أداء الحكومة وقياس قدرتها على الوفاء بتعهداتها، ويتضمن البيان الأول للحكومة أهم الوعود الحكومية، في حين يعرض البيان الثاني لها أهم الإنجازات ومن ثم يعتبر البيان الثاني بمثابة مرآه عاكسة لقدرة هذه الحكومة تجاه تحقيق ما تعهدت به من قبل.

ويعتبر البيان الحكومي إعلان رسمي عن السياسات العامة التي تتبناها الحكومة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمدة عام قادم لتحقيق أهم الأهداف والوعود المرجو تحقيقها، كما يعتبر البرنامج أو خطة العمل "Action Plan"، التي تتضمن تقريراً إحصائياً لأهم الإنجازات الحكومية خلال العام الماضي، وتستعرض الإستراتيجيات والأهداف الموجوة خلال العام المقبل، موضحاً

فيها آليات التنفيذ والأطر الزمنية والمكانية للبرامج، وحجم الموارد المادية والبشرية المقدرة لإنجاز هذه البرامج.

ومن المفترض أن تعبر هذه السياسات عن احتياجات المواطنين، ومن هذا المنطلق تسعى الباحثة إلى رصد الخطوط العريضة لأهم السياسات التي أشارت إليها الحكومة، مع تحليل مضمون البيانات الحكومية خلال فترة الدراسة، وقياس مدى قدرة الحكومة في تنفيذ ما تعهدت به، وقياس مستوى رضاء المواطنين عن أداء الحكومة ومن ثم شرعيتها.

أولا- بيان الحكومة 2004:

يعتبر هذا البيان[1] هو الأول لحكومة د. أحمد نظيف، والذي ناقش عدداً من القضايا والمشكلات التي تواجه المواطن في مختلف جوانب الحياة سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً، فعلى مستوى الأبعاد السياسية ركزت الحكومة في البيان على تطوير الجهاز الإداري للدولة من خلال القضاء على البيروقراطية، وإنجاز الأعمال وتفادي الفساد، وإنشاء واستكمال قواعد البيانات القومية، وترشيد حجم الجهاز الإداري للدولة، ومعالجة ظاهرة العمالة الزائدة[2]. إلى جانب التركيز على تطوير المناخ السياسي والتشريعي بهدف دعم الديمقراطية وتحقيق

---

1) بيان رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب في ديسمبر 2004، ص 12.

1) عبد المنعم المشاط، "مشروع تحليل بيان الحكومة خلال السنوات 2002/2003-2007/2008 قراءة في ضوء الجوانب السياسية في بيان الحكومة"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003-2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص4.

الإصلاح السياسي من خلال توسيع دائرة المشاركة الشعبية، وتمكين المراة وإنخراطها في العمل السياسي، ومراجعة التشريعات والقوانين لتتواكب مع مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. والتأكيد على الاستمرار في السياسة الخارجية وفقاً للمبادئ والأسس التي يتم العمل بها، لتأسيس علاقات مستمرة مع الدول والتجمعات والكيانات الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، ركزت الحكومة على عشرة برامج اقتصادية أوضحت الالتزام بتنفيذها، وركزت على عملية التطوير والتي شملت ستة برامج من البرامج العشرة والتي تتمثل في تطوير كل من الخدمات الضرورية للمواطنين، والأداء الاقتصادي، والتعليم والبحث العلمي، وخدمات الصحة والسيطرة على الزيادة السكانية، والجهاز الإداري للدولة، والمناخ السياسي والتشريعي، إلى جانب برنامج الاستثمار والتشغيل، وبرنامج دعم الأسعار وضبط الأسواق، وبرنامج بناء مجتمع المعلومات[1].

وقد تميزت حكومة د. أحمد نظيف بأحداث نقلة نوعية في التركيز على الأبعاد الاجتماعية بنسبة أكبر مقارنةً بالحكومات السابقة، حيث أشار البيان إلى التشغيل وتوفير فرص العمل، وخصصت الحكومة لها برنامجاً يتضمن برامج فرعية تنموية، كما وضع البيان

1) سلطان أبو على، " الجوانب الاقتصادية في بيانات الحكومة 2002/2003– 2007/2008"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003– 2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص3.

تسعة محاور لبرنامج تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. وأشارت إلى قضية الدعم، حيث أضافت أبعاد وبرامج جديدة تمثلت في عشرة برامج تنموية، وكان من أهمها برنامج الدعم والأسعار وضبط الأسواق، والذي تطرق إلى ضرورة تشديد الرقابة على الأسواق والتعامل مع الممارسات الإحتكارية الضارة، وتشديد الرقابة على منظومة إنتاج وتوزيع الخبز، والتوسع في منظومة الدعم، إلى جانب تعهد الحكومة بتخفيف العبء على الفئات غير القادرة، ودعم السلع الأساسية، ودعم مشروعات السكن الشعبي، بالإضافة إلى بطاقات التموين، ودعم المنتجات البترولية، ووصول الدعم إلى مستحقيه، والتوسع في أسواق الجملة ومنافذ البيع الدائمة والموسمية. كما تطرقت الحكومة إلى قضية جديدة ومستحدثة على السياسات العامة وهي تعديل التركيب المحصولي، والتركيز على المحاصيل الأساسية كالمحاصيل الزيتية والحبوب كالقمح والعدس والفول، وربط هذه القضية بقضية المياه وتوجيه صوب المحاصيل الزراعية الأقل إستهلاكاً للمياه(1).

وركز البيان الحكومي في جانبه الاجتماعي أيضاً على مسألة تطوير الخدمات الضرورية للمواطنين، ووضعت لهذه القضية برنامجاً مستقلاً يقوم على ثمانية محاور تتضمن تطوير الخدمات، والتي تتمثل في عدد من السياسات التي تم طرحها في السياسات العامة للحكومات

---

1) محمد سلمان طايع، "تحليل اتجاهات الاستمرار والتغير في الأبعاد الاجتماعية في بيان الحكومة المصرية (2002-2007)"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003- 2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص13 -14.

السابقة، مثل خدمات النقل، والاهتمام بنظافة المدن والقرى، إلى جانب سياسات جديدة ومستحدثة على الساحة المصرية والتي تتمثل في سد الفجوة التنموية بين المحافظات لاسيما بين الوجه القبلي والوجه البحري، وخدمة الإسكان الاقتصادي لمحدودي الدخل، بالإضافة إلى التوسع في جوانب أخرى لبعض السياسات التي تتعلق بقضايا مياه الشرب والصرف الصحي، وخدمة الكهرباء والإنارة حيث تعهدت الحكومة بتوفير هذه الخدمة لجميع القرى والعزب والنجوع التي لم تصلها الكهرباء، والتوسع أيضاً في خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال التطرق إلى تطوير مشروعات الأسر المنتجة، ومشروعات المرأة المعيلة، ومد مظلة معاش الضمان الاجتماعي، ورعاية الشباب بالمؤسسات التعليمية والثقافية.

كما استمرت السياسات العامة في التركيز على قضية التعليم، إلا أنها انتقلت من التركيز على الجوانب الكمية إلى التركيز على الجوانب الكيفية، حيث لم تقتصر في الحديث عن إتاحة التعليم، بل تناولت قضايا جودة التعليم، وذلك من خلال التركيز على القضايا تتعلق برفع القدرة الاستعابية للتعليم، وإتاحة خيارات متعددة وملاءمة من التعليم أمام كافة فئات المجتمع، وتطوير المناهج وضمان جودتها، ودعم اللامركزية التعليمية، والمشاركة المجتمعية والتوسع في التعليم الجامعي ورعاية الموهوبين، إلا أنها لم تتطرق إلى قضايا محو الأمية رغم أنها إشكالية مزمنة في مصر، والتي تتغلغل في مسيرة التنمية وتعمل على تلاشي خطوات التقدم، رغم أن العديد من الدراسات الإحصائية أكدت خطورة تحدي الأمية.

وقد استمر تركيز السياسات العامة على الخدمات الصحية، وتوسعت في القضايا التي تتعلق بتطوير الخدمات الصحية والسيطرة على الزيادة السكانية، وذلك من خلال الرعاية الصحية وتطوير مؤسساتها، والتأمين الصحي والإسعاف، والعلاج على نفقة الدولة.

ومن خلال رصد وتحليل بيان الحكومة المصرية عام 2004، يتضح عدد من الملاحظات التي يستوجب على الباحثة الإشارة إلها، والتي تتمثل في ظهور العديد من الألفاظ المستجدة في البيان الحكومي مقارنةً بالبيانات الأخرى، والتي تتمثل في استخدام لفظ " الفئات غير القادرة"، تجنباً للفظ "الفقيرة". كما أتضح التوسع في العديد من القضايا التي كانت تهتم بها السياسات العامة من قبل، لتشمل جوانب أخرى، مثل قضايا مياه الشرب والصرف الصحي، حيث تحدثت الحكومة عن توفير شبكات المياه مفصلة ماهية الشبكة والتي تمتد إلى المياه الغذبة والمياه العادمة، إلى جانب التحول من الحديث عن إتاحة التعليم إلى جودته، والحديث عن مجتمع المعلومات. إلى جانب ظهور سياسات عامة جديدة في خطاب د. أحمد نظيف، لاسيما فيما يتعلق بقضايا تعديل المحصول التركيبي، وخدمة الإسكان الشعبي لمحدودي الدخل، وغيرها من القضايا التي عكست انطباعات إيجابية من الناحية الشكلية عن أداء هذه الحكومة، إلا أن الأمر من الناحية الموضوعية قد يعكس إنطباعات مغايرة، والذي سيتضح من خلال تقييم أداء الحكومة ومقارنةً هذه البرامج والسياسات بما تم تنفذه على الواقع وذلك في المبحث القادم.

ثانيا - بيان الحكومة 2006:

أكدت الحكومة في بيان يناير 2006، على الخطوط العامة التي أشارت إليها في البيان السابق، حيث أكد د. أحمد نظيف فيما يتعلق بالأبعاد السياسية في ديباجة البيان على ربط مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة (76) من الدستور بالإصلاح السياسي، والاستمرار في تنفيذ ما تعهدت به الحكومة لتعزيز جدار الثقة، كما أكدت على استكمال جهود تطوير الجهاز الإداري للدولة والخدمات التي تقدم للمواطنين والمستثمرين والتي اعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق الإنطلاقة الاقتصادية[1].

وقد سرد البيان الحكومي ما تم تحقيقه في إطار تطوير المناخ السياسي والتشريعي لاسيما إصدار قانون الانتخابات الرئاسية بعد تعديل المادة (76) من الدستور، وتعديل القوانين السياسية التي تستوجب الإشراف القضائي الكامل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتنسيق مع المجالس النيابية لمناقشة خطة مراجعة وتطوير التشريعات، ولإشارة إلى تشكيل أول مجلس قومي لحقوق الإنسان في مصر. كما أكد البيان في بُعده السياسي على الالتزام بتنفيذ البرنامج الانتخابي واستكمال مسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية من خلال تكريس مبدأ المواطنة ودعم دور البرلمان في مراقبة الحكومة ومساءلتها، وتعزيز دور مجلس الوزراء وتوسيع اختصاصاته، إلى جانب الإستمرار في توجهات السياسية الخارجية للدولة، والتأكيد على موقف مصر الثابت تجاه القضية الفلسطينية والسودان، واستقرار العراق وتشجيع الحوار الوطني بين القوى السياسية العراقية.

---

1) بيان الحكومة، 19 ديسمبر 2006، ص ص 7-8.

وفي بيان الحكومة في ديسمبر 2006، أضاف إنجازات الحكومة فيما يتعلق بمجتمع المعلومات والذي اقتصر على سرد مؤشرات تتعلق بزيادة عدد المشتركين في التليفونات الثابتة والمحمولة ومستخدمي الإنترنت، والشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأدركت الحكومة أنها في مرحلة تساعد على الإنتقال من مجتمع المعلومات لمجتمع المعرفة الأمر الذي أتضح في استخدام مصطلح " Knowledge Society"، كما أشار د. أحمد نظيف في ديباجة البيان إلى أهمية التنسيق مع السلطة التشريعية للدخول في مرحلة جديدة تقوم على إستراتيجية " ألا يظل الفقير فقيراً "[1]، دون آليات توضح ذلك الأمر الذي يعكس الحماس اللفظي الذي يتناسى الأخذ في الإعتبار رصد الاحتياجات والإمكانية وتحليل نقاط القوى والضعف والفرص والتحديات التي تظهر جدية هذه الشعارات.

وعلى صعيد الأبعاد الاقتصادية، أكد البيان على القضايا والبرامج التي أشار إليها في بيان 2004، وإنصب بيان 2006، على متابعة تنفيذ هذه البرامج والتأكيد على أن أولويات الوعود الحكومية التي تتمثل في ثلاثة محاور، الأول يتعلق بتوفير فرص العمل اللازمة لاحتواء الأعداد المتزايدة من قوى العمل والبطالة المتراكمة، وذلك من خلال زيادة الاستثمار، والتنمية السياحية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الصناعية والزراعية والخدمية وأخرى لعمالة المصرية بالخارج، والمحور الثاني يتمثل في تحسين دخل الأسرة ورعاية محدودي الدخل، والثالث يشير إلى الارتقاء بمستوى الخدمات.

---

1) عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص7.

وعلى مستوى الأبعاد الاجتماعية، أطلق بعض الأدبيات على بيان الحكومة 2006، مسمى بيان " الأبعاد الاجتماعية"، حيث ركز على العديد من القضايا التي تمت الإشارة إليها في البيانات السابقة، وهي سياسة التشغيل، كما أكد على أن توفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة من أهم مطالب المراطنين، وقد تطرق البيان إلى ضرورة توفير نحو 750 ألف فرصة عمل سنويةً لاستيعاب الخرجين، ووضع خطة لذلك تقوم على فتح أسواق للعمالة المصرية في الخليج، والإعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن التعويل على هاتين القناتين قد لا يتسم بالمصداقية والمنطقية لتحقيق الهدف، كما لم يتطرق البيان إلى قانون الوظيفة العامة الجديد[1].

وتناول البيان السياسات التعليمية إلا أنه اقتصر على التأكيد على معيار الجودة وقانون الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد ولائحته التنفيذية، وكادر المعلمين، وتطوير المناهج وتخفيض المقرارات كأنه هدف يتعلق بالجودة، إلى جانب الإشارة إلى إعداد قانون التعليم الموحد[2]، إلا أن البيان تجاهل الإشارة إلى كيفية الثقة في هذه الهيئة، كما لم يتطرق إلى مجانية التعليم والمستوى المدني للتعليم في مصر[3]،

---

1) بيان الحكومة، 19 ديسمبر 2006، مرجع سابق، ص 2.
2) عبد المنعم المشاط، "الجانب الاجتماعي من بيان الحكومة"، في د. عالية المهدي ود. محمد سلمان (محرران)، منافشة بيان الحكومة المصرية 2006: قراءة في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسة، سلسلة محاضرات المنتدى الاقتصادي، العدد الأول، يونيو 2007، ص ص 26-27.
3) نادية مصطفى، " مناقشة قضية التعليم في بيان الحكومة2006"، في د. عالية المهدي ود. محمد سلمان (محرران)، منافشة بيان الحكومة المصرية 2006: قراءة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، سلسلة محاضرات المنتدى الاقتصادي، العدد الأول، يونيو 2007، ص 37.

والقضايا المزمنة التي تتعلق بأحوال المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب عدم اهتمام الحكومة بالجوانب السلبية التي ربما تظهر نتيجة الإعتماد على المدرسين المؤقتين، كما أشار البيان إلى أن الأمية لا تتعدى 25٪ في مصر، والذي أثير حوله العديد من الشكوك وفقدان المصداقية من جانب المواطنين وخاصة النخبة المثقفة تجاه هذا التصريح.

وفي هذا السياق، أشار البيان إلى السياسات الصحية، والتي ركزت على نفس القضايا التي تم الإشارة إليها في بيان 2004، وهي خدمات الصحة والإرتقاء بجودتها، إلا أنه في هذا البيان أوضح الفصل بين مقدمي الخدمة من خلال الإتجاه نحو الشركات المستقلة وبين ممولي الخدمة، كما انتقل من الحديث عن الخدمات المجانية إلى المكلفة اقتصادياً، الأمر الذي لا يتلاءم مع ظروف أغلبية المواطنين، كما ربط البيان السياسات الصحية بمسألتين هما النظافة والبيئة والمياه والصرف الصحي.

وقد أقتصر البيان فيما يتعلق بالسياسة السكانية بالسرد الإحصائي للوحدات السكانية التي تم توفيرها والمخطط توفيرها العام القادم، إلى جانب تردد ألفاظ جديدة من نوعها والتي تتمثل في "المواطنين الأولى بالرعاية"، دون تحديد تعريف اسمى أو إجرائي يميز هؤلاء المواطنين عن غيرهم، كذلك لم يشير إلى الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر، إلى جانب توجه الحكومة والممثلة في وزارة الإسكان إلى تخصيص الأراضي الصحراوية، الأمر الذي يتناقض مع برامج الحكومة فيما يتعلق بضبط الأسعار والأسواق، ومنع الأحتكار.

وقد أشار البيان إلى أرقام إحصائية تتعلق بزيادة عدد الأسر المستفيدة من قروض وزارة التضامن الاجتماعي، دون تحديد إستراتيجية وآليات محددة لمواجهه الفقر في مصر، كما استخدمت الحكومة لفظ "رفع مستوى المعيشة"، بدلاً من "مساعدة محدودي الدخل"، الذي استخدمته في بيان 2005، تطرق البيان إلى برنامج تخطيط المدن والقرى والعشوائيات من خلال الإعتماد على الأحوزة العمرانية وإسقاط قضايا البناء داخل الحيز العمراني، الأمر الذي يتناقض مع السياسات الحكومية الماضية والتي حرصت على منع الزحف السكاني على الأراضي الزراعية، وفي هذا الإطار استحدث لفظ " الخدمات الريفية والزراعية"، بدلاً من " مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية في الريف والمدنية"، كما عاد البيان بقضية العشوائيات والتي اختفت في بيان حكومة د. أحمد نظيف وكان أول ظهور لها في هذا البيان[1].

كما عاد البيان إلى تكرار مسألة حماية المستهلك التي أغفل ذكرها بيان 2005، واقتصر بيان عامي 2004، و2006 على مسألة إنشاء جهاز حماية المستهلك دون الخوض في تفاصيل تنفيذية أو استراتيجية، وتوسع البيان فيما يتعلق بالكهرباء والإنارة، و ضرورة توصلها إلى كل مواطن إلا أن البيان ذكر توصيل 150ألف طلب من إجمالي 530 ألف طلبعام 2005 [2]، الأمر الذي يؤكد الفجوة بين ما هو مخطط وما تم فعله، وبين الخطابات اللفظية والفعلية. وتعتبر قضية الاهتمام بالشباب من المستجدات في بيان الحكومة 2006، حيث

1) محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص ص24:18.

2) المرجع السابق، ص32.

اعتمد برنامج يركز في جانب منه على الرياضة والآخر على النواحي التثقيفية للشباب، وفي المقابل أغفل البيان قضايا تمكين المرأة.

ثالثا ـ بيان الحكومة 2007:

تعتبر كلمة رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في ديسمبر 2007، ليست بياناً؛ حيث أكد مجلس الشعب واللجنة التشريعية والدستورية دستورية الحكومة الحالية، وقد ركز د. أحمد نظيف في كلمته على نقاط الإنجاز والتحديات التي تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أكثر من التطرق إلى الأبعاد السياسية[1].

وعلى صعيد الأبعاد الاقتصادية، سرد د. أحمد نظيف الإنجازات الاقتصادية لعام 2006/2007، مقارنةً بعام 2006/2005، في عدد من المؤشرات الاقتصادية لاسيما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحجم الصادرات، والاحتياطات الدولية، وفائض ميزان المدفوعات، وتحويلات المصريين بالخارج[2]. كما تمت الإشارة إلى عدد من التحديات والتي تتمثل في البطالة والتشغيل، والأسعار وقضايا الدعم، إلى جانب الخدمات التي يتعين تقدمها للمواطنين.

وعلى مستوى الأبعاد الاجتماعية، والتي شغلت الجانب الأكبر في اهتمامات الحكومة والتي انعكست في السياسات العامة حيث ركزت كلمة رئيس مجلس الوزراء على أهم الإنجازات التي تتعلق بهذا البعد الاجتماعي، والإشارة إلى ثلاثة تحديات توجه الحكومة المصرية

---

1) كلمة الدكتور أحمد نظيف أمام مجلس الشعب، 30 ديسمبر 2007، ص 3.

2) سلطان أبو علي، مرجع سابق، ص 4.

ويتمثل التحدي الأول في البطالة والتشغيل وقد طرحت الحكومة آليات لواجهه هذا التحدي والتي سبق أن أشارت إليها في البيانات الماضية والتي تكمن في تطوير التعليم وربط التشغيل بالاستثمار، وقد أضافت بعد جديد يتمثل في نشر ثقافة العمل الحر، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وأن الأسعار والدعم يمثل التحدي الثاني أمام الحكومة المصرية، وقد أوضحت الحكومة إمكانية مواجهة هذا التحدي من خلال زيادة نسبة الأجور، وذلك من خلال عبارة " الحكومة عازمة على رفع أجور المواطنين بنسبة أعلى من زيادة الأسعار، وهذا وعد من الحكومة"، الا أن الواقع يؤكد عدم مصداقية وقدرة الحكومة على تنفيذ هذا الوعد. الأمر الذي تكرر مع قضية مواجهة الغلاء، وتوفير رغيف العيش. كما أكدت الحكومة في هذا البيان على "البطاقة التموينية"، تحت مظلة جديدة وهي الرعاية الاجتماعية، وهذ المفهوم لأول مرة يظهر في البيانات الحكومية لاسيما وأنه تم تناوله ضمن مفاهيم أخرى مثل رغيف العيش، ومنظومة الدعم، وبطاقات التموين، ودعم أنابيب البوتاجاز، والضمان الاجتماعي، والفئات غير القادرة"[1]. وأكد رئيس مجلس الوزراء على خدمات المواطنين باعتبارها التحدي الثالث الذي يستوجب على الحكومة العمل على تقديمها لاسيما فيما يتعلق بالنقل والسكك الحديدية، والمياه، والصرف الصحي، ومشاريع البنية التحتية، وتطوير العشوائيات والخدمات الصحية وتطوير التعليمة، وقد أغفلت هذه الكلمة قضايا الشباب وتمكين المرأة.

1) محمد سلمان، مرجع سابق، ص24.

رابعا ـ بيان الحكومة 2008:

ركز بيان الحكومة 2008، أمام مجلس الشعب فيما يتعلق بالأبعاد السياسية على التشريعات والقونين الجديدة، حيث تمت الإشارة إلى قانون البناء والتخطيط العمراني والتنسيق الحضاري، وقانون المحاكم الاقتصادية، وقانون بتعديل أحكام قانون المرور، إلى جانب تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، وقانون الضريبة على العقارات المبنية[1]، بالإضافة إلى قانون تعديل قانوني الجوازات وسلامة السفن، وقانون تعديل بعض أحكام قانون الطفل، وتعديل قانون الأحزاب السياسية وقانون فرض الحراسة، وقانون حماية القيم من العيب[2].

وعلى صعيد الأبعاد الاقتصادية، استمر تأكيد الحكومة المصرية بالالتزام بتنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، مشيرة إلى أنها تحقق ما تم إستهدافه، كما سرد رئيس مجلس الوزراء عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى تحقيق إنطلاقة اقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والاحتياطي من العملات الأجنبية، إلى جانب تأكيده على النمو السريع للقطاعات الاقتصادية[3].

---

1) الذي يخفض قيمة الضريبة الحالية إلى 10%من القيمة الإيجارية مع خصم مقابل تكاليف الصيانة من وعاء الضريبة.

2) كلمة الدكتور أحمد نظيف في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب، 19 يونيو 2008، ص ص 1:6.

3) كلمة السيد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في افتتاح دورته البرلمانية، 15 ديسمبر 2008، ص ص 2:5.

وفيمـا يتعلـق بالأبعـاد الاجتماعيـة[1]، ظهـر مـرة أخـرى لفـظ "محدودي الدخل" في السياسات العامة والتأكيد على أعطائها الأولوية في السياسات الحكومية دون الخوض في الخطط القادمة أو توضيح آليات لحماية ودعم محدودي الدخل، إلا أنه تم التطرق إلى العديد من التحديات التي توجه الحكومة على مستوى الأبعاد الاجتماعية والتي تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والسلع الغذائية، الأمر الذي يلقى بظلاله على الأسعار المحلية لهذه السلع والذي نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم إلى 10.1٪ كمتوسط للفترة (يناير – مايو) عام 2008. كما تطرق رئيس مجلس الوزراء في كلمته[2] إلى سرد العديد من المشروعات التي تعهدت بها الحكومة على مستوى الأبعاد الاجتماعية مؤكداً نجاح الحكومة فيما يتعلق بتوفير رغيف العيش، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات والشكوك لاسيما في ظل ما تشاهده مراراً وتكراراً من حوادث طوابير العيش، كذلك التطرق إلى جهود الحكومة في مواجهه أزمة الغلاء والخبز. وفي السياق نفسه، أشار د. أحمد نظيف إلى وضع مخطط تكامل لتطوير منظومة الإنتاج وتوزيع الخبز، والتوسع في السلع التي تنضم في البطاقات التموينية، وتفعيل آليات رقابة الأسواق – جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الإحتكار- ، كما أكد على حماية محدودي الدخل من ارتفاع الأسعار من خلال زيادة المرتبات، الأمر الذي تم الإشارة إليه في بيان 2006. كما أشار رئيس مجلس الوزراء في كلمته إلى خطة لترشيد استخدام مياه الري، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات داخلية وأخرى خارجية مع دول حوض النيل.

---

1) كلمة الدكتور أحمد نظيف في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب، مرجع سابق، ص ص 19:16.

2) كلمة السيد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في افتتاح دورته البرلمانية،19 يونيو 2008، مرجع سابق، ص ص 30:7.

وفيما يتعلق بالخدمات العامة سرد رئيس مجلس الوزراء إنجازات الحكومة في قطاع التعليم، حيث أوضح أن هناك زيادة 500 مدرسة والتي نفذت وفقاً للبرنامج الانتخابي وتوصيل 2000 مدرسة بالإنترنت، إلى جانب توجه الحكومة بتطبيق الجزء الأول من كادر المعلم بتكلفة 1.5 مليار جنيه. وعن قطاع الصحة، أشارت الحكومة إلى إعداد خطتين لكل من هيكله وتطوير منظومة التأمين الصحي، وتطوير خدمات الطوارئ والإسعاف دون التطرق إلى آليات التنفيذ والإطار الزمني للخطة أو توضيح مؤشرات قياس الأداء التنموي، وفي هذا الإطار أشار د. أحمد نظيف إلى تنفيذ 880 قافلة طبية، وزيادة عدد وحدات الرعاية الصحية إلى ألف وحدة خلال ثلاث سنوات.

وفيما يتعلق بقطاع النقل[1]، أوضح د. أحمد نظيف تنفيذ مشروعات النقل الجماعي في 17 محافظة بدخول 2212 سيارة جديدة، وإنشاء 6 كباري علوية، وإنشاء وازدواج طرق، وفتح العديد من المحاور في الدلتا والقاهرة الكبرى. إلا أنه لم يشير إلى التحديات أو العقبات التي واجه الحكومة أو الإشارات إلى ماتم تنفيذه من إجمالي ما تعهدت به الحكومة[2]. وأوضح د. أحمد نظيف في كلمته[3] اعتماد 5 مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي في القرى، والإنتهاء من 74 مشروعاً في 15 محافظة، والإنتهاء من مشروع توصيل مياه الشرب النقية إلى جميع

---

1) كلمة الدكتور أحمد نظيف في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب،15 ديسمبر 2008، مرجع سابق، ص ص 23:19.

2) كلمة السيد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في افتتاح دورته البرلمانية،19 يونيو 2008، مرجع سابق، ص 25.

3) كلمة الدكتور أحمد نظيف في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب، 15 ديسمبر 2008، مرجع سابق، ص ص 26:24.

القرى، إلى جانب المضي في تنفيذ ما تعهدت به الحكومة في قطاع الكهرباء.

خامسا - رؤية مقارنة:

من خلال الرصد التحليلي لبيان الحكومة المصرية خلال فترة الدراسة نستنتج أن القضايا السياسية تركز على قضية الإصلاح السياسي كمحور جوهري للأبعاد السياسية، وتوظيف السياسية الخارجية المصرية واستثمارها لصالح جذب الاستثمار الأجنبي لمصر وبناء علاقات اقتصادية متميزة، والاهتمام بالبعد الأمني الداخلي والخارجي من خلال التركيز على دور القوات المسلحة، الأمر الذي يعكس تركيز الأبعاد السياسية دون الخوض في مجالاتها الفرعية، كما اتسم محور التشريع على إبراز الإنجازات التشريعية في الدورات السابقة دون التطرق إلى القضايا المراد تقديم تشريعات بشأنها، ويعتبر الحديث عن الإنجازات التشريعية من الأمور المستجدة في بيان الحكومة، ومن جوانب التغير التي تم ملاحظاتها في بيان الحكومة خلال الفترة (2004- 2009)، التركيز على قضيتين هما المواطنة، والشخصنة - أي ربط القضايا السياسية بالرئيس محمد حسني مبارك - وذلك كرموز سياسية، والتي ظهرت في بيان الحكومة عام 2006/2005 .

كما اتسم بيان الحكومة خلال الفترة (2004- 2009)، بذكر الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لا يخرج عن كونه تصريح دون الخوض في تحديد آليات دقيق للخطط والإستراتيجيات التي تنوى الحكومة تنفيذها، وتحديد المدة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الخطط وحجم الموارد المشرية والمادية المطلوب

تخصيصها لتحقيق هذه الأهداف، كما لم يتم تحديد مؤشرات قياس الأداء التنموي لمتابعة وتقييم خطط التنفيذ. ولاحظ ظهور قضايا جديدة على ساحة السياسات العامة لم تكن موجودة من قبل، مثل الحفاظ على الثروات الطبيعية، وبناء مجتمع المعلومات والمعرفة، إلا أن هذه الموضوعات الجديدة لم تؤثر في تناول الحكومة للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب ذلك، من المفترض أن تكون الحكومة خلال فترة الدراسة حققت إنجازات تساعد على تلبية احتياجات المواطنين وبالتالي الحصول على رضا المواطنين، إلا أن شكوي المواطنين إزدادت حول انتشار الفساد، والإحباط بين الشباب، والشعور بعدم الاهتمام الحكومي وأنها تهتم بطبقة رجال الأعمال فقط، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء مع انخفاض الدخل، ومشكلة البطالة، وعدم الشعور بآثار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة عدم عدالة في توزيع الدخل، وزيادة أعباء تكاليف المعيشة، الأمر الذي يؤكد أن رضا المواطنين عن الحكومة في فترة الدراسة لم يكن مرتفعاً لاستمرار معاناتهم. كما أن الحكومة لم تحقق إنجازات فعلية فيما يتعلق بالإصلاح الإداري، وإزالة المعوقات والبيروقراطية، وتعديل قوانين العمل، والإصلاح التشريعي والقضائي، وتخفيض تكاليف أداء الأعمال، ومحاربة الفساد، وتخفيض معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار، لاحظ تكرار الموضوعات في بيان الحكومة خلال فترة الدراسة وإيضاً في البيانات السابقة، الأمر الذي يشير إلى عدم إنجاز شئ في هذه الموضوعات والتي تتمثل في مشكلة الزيادة السكانية، وتحسين المرافق العامة والخدمات الضرورية للمواطنين،

وصـول الـدعم إلى مـستحقيه، إلى جانـب مـشكلة التعثـر المـصري في، وتضخم حجم الدين المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى أن بيانات الحكومة لاسيما بيان 2004، ذكرت ضرورة تخفيض الأعباء المالية التي يواجهها الاستثمار، ومع ذلك مازالت شكاوي المواطنين مستمرة من ارتفاع تكلفة خدمات المرافق، وتعدد الرقابة، وارتفاع أسعار الكهرباء والمياه، وغيرها من الأسباب التي دفعت بعض رجال الأعمال من نقل استثمارتهم خارج مصر. كما خلا بيان الحكومة في فترة الدراسة من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التحديات المجتمعية، ورغم تأكيد الحكومة المصرية على منع الأحتكار إلا أنه يتضح بشكل غير مسبوق في العديد من السلع وبالأخص الحديد والأسمنت، الأمر الذي ساعد على التضخم وأثاره في ارتفاع الأسعار خاصة في أسعار مواد البناء.

المبحث الثالث
تقييم أداء الحكومة المصرية محل الدراسة

يتناول هذا المبحث تقييم أداء الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، وذلك من خلال ما أشارت إليه الحكومة من إنجازات ومقارنة هذه الإنجازات بالتقارير الدولية في هذه المجالات ورصد درجة الرضاء الشعبي لهذه الإنجازات من خلال رصد وتحليل استطلاعات الرأي العام وذلك من خلال التركيز على:

أولاً- تقييم سياسات الحكومة تجاه القضايا الاقتصادية؛

ثانياً- تقييم سياسات الحكومة تجاه القضايا الاجتماعية؛

ثالثاً – تقييم سياسات الحكومة تجاه المجالات الخدمية؛

رابعاً- تقييم سياسات الحكومة الإلكترونية؛

خامساً- تقييم سياسات الحكومة تجاه قضايا الإصلاح السياسي.

أولاً- تقييم سياسات الحكومة تجاه القضايا الاقتصادية:

1. النمو الاقتصادي:

أكدت الحكومة[1] أن الاقتصاد القومي حقق نمواً متسارعاً خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 7.2٪ عام2008/2007، مقارنةً بنحو 4.5 عام 2005/2004، وتطرقت الحكومة إلى أن متوسط دخل الفرد تضاعف

---

1) مجلس الوزراء المصري، " أداء الحكومة في 5 سنوات 2004-2009"،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو 2009، ص3.

خلال الفترة (2004/2005- 2008/2009)، حيث وصل إلى 7.7 ألف جنيه عام 2004/2005، مقارنةً بنحو ألف جنيه عام 2007/2008، وأنها حققت 93.1٪ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي - بسعر السوق بالأسعار الحالية – وذلك خلال نفس الفترة، حيث بلغ نحو 538.5 مليار جنيه عام 2004/2005، مقارنةً بنحو 358.7 مليار جنيه عام 2000/2001.

وفي هذا الإطار تشير الباحثة إلى تقرير منظمة " وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست" بشأن"أبرز التطورات الاقتصادية في مصر خلال العام المالي 2007/2008"[1]، حيث أوضح أن مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - طبقاً لتقديرات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية - ارتفع بنحو 7.4٪ - على أساس سنوي - خلال الربع الثالث من العام المالي 2006/2007، مُقارنةً بنحو 6.4٪ خلال الربع الثاني من العام المالي نفسه. كما أوضحت زيادة مُعدل النمو الاقتصادي بنسبة 6.9٪ خلال الثلاثة أرباع الأولي من العام المالي 2006/2007 مقارنةً بنفس الفترة خلال العام المالي 2005/2006. وطبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن مُعدَّل التضخم انخفض - على أساس سنوي - من 12.8٪ في مارس 2007 إلى 8.5٪ في يونيو من العام نفسه[2].

---

1) تقرير منظمة "وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست"، بشأن"أبرز التطورات الاقتصادية في مصر خلال العام المالي 2007/2008"، مجلة الإيكونوميست، 2008.

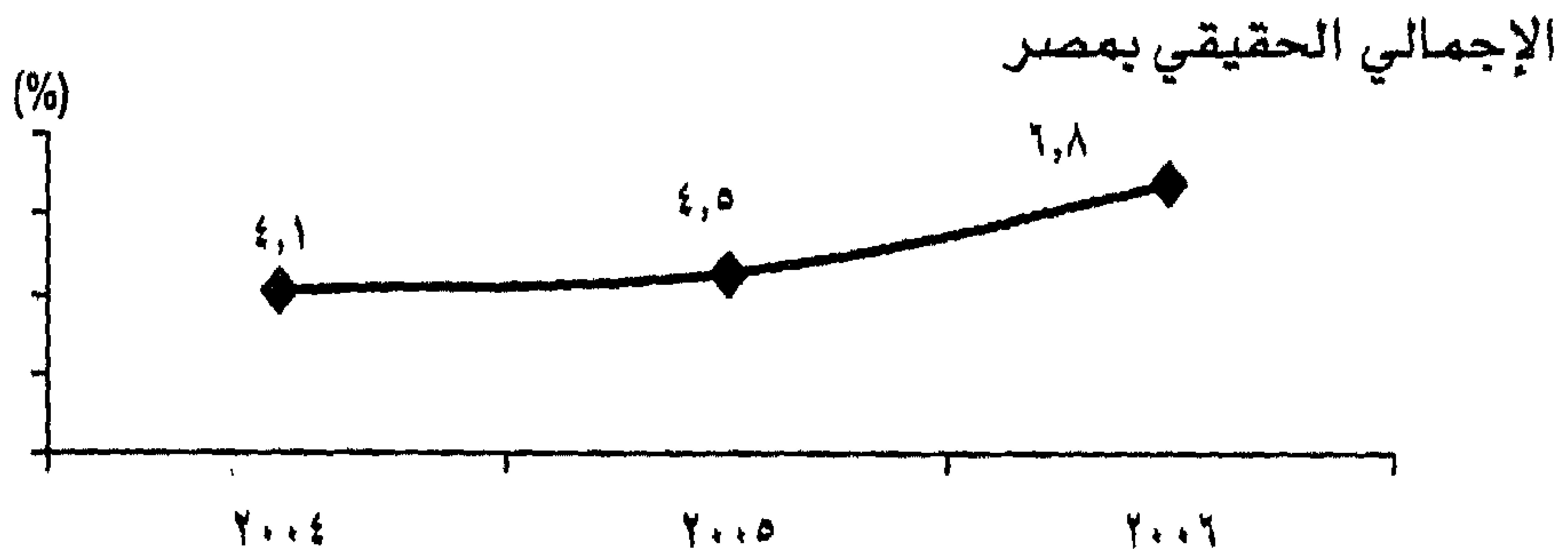
2) مزيد من التفاصيل أنظر:

- ياسمين محمود فؤاد، "أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

=

ومن ناحية أخرى، أشار تقرير التنافسية العربية[1] إلى ارتفاع معدَّل نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي من 3.2٪ عام 2003 إلى 6.8٪ عام 2006. كما هو مبين في الشكل رقم (10). كما أشار التقرير إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج المحلّي الإجمالي من 81.4 مليار دولار أمريكي عام 2003 إلى 107.4 مليار دولار أمريكي عام 2006.

شكل رقم (10) يوضح تطوُّر معدَّلات نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بمصر



خلال الفترة (2004 – 2006)

Source: International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2007, April 2007.

- جنات فاروق السملوطي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.
- فاطمة بركات عبد الفتاح، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال عقد التسعينيات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
- نفين محمد طريح، "أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)"، رسالة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005.

1) أنظر:

- International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2007, April 2007.

2. الاقتصاد المصري والعالم الخارجي:

أشارت الحكومة[1] إلى أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً كلياً يقدر بنحو 5.4 مليار دولار عام 2008/2007، بالرغم من انخفاض رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الإنتاج المحلي الإجمالي إلى 3.3٪ عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 5٪ عام 2005/2004، حيث تحقيق فائض قدره 7.1 مليار دولاراً في ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية، ونحو 0.9 مليار دولار عام 2008/2007 فائضاً في ميزان المعاملات الجارية. إلى جانب ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى 13.2 مليار دولار عام 2008/2007، مقابل 3.9 مليار دولار عام 2005/2004، فضلاً عن تحقيق فائض في ميزان الخدمات وصافي التحويلات بدون مقابل، والذي أدى إلى احتواء أثر اتساع العجز في الميزان الجاري.

إلا أنه إذا تطرقنا إلى تقرير التنافسية العربية عام 2007، نجد أن مصر احتلت المرتبة 51 على مستوى العالم في مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا[2] خلال عام 2006 بحصولها على 5.1 نقاط، وتعتبر مرتبة متدنِّية إلى حد ما مقارنةً ببعض الدول العربية الأخرى[3]، كما تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية[4] لعام

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص4.

2) أنظر:

- World Economic Forum (2007) , Arab World Competitiveness Report 2007.

3) حيث سجلت دولة قطر أعلى مستوى بين الدول العربية حيث احتلت المرتبة 11 على مستوى العالم بحصولها على 5.7 نقاط، كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 15 على مستوى العالم بحصولها على 5.6 نقاط.

4) المنتدى الاقتصادي العالمي (2007)، "تقرير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2008/2007".

2008/2007 من المرتبة 71 في مؤشر عام 2007/2006 إلى المرتبة 77 لعام 2008/2007، وذلك من بين 131 دولة، وبالمثل تراجعت درجة مصر في المؤشر من 4.02 نقطة عام 2007/2006 إلى 3.96 نقطة عام 2008/2007. أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمحاور مؤشر التنافسية العالمية لعام 2008/2007، كان أداء مصر سيئاً في مؤشرات الاستعداد التكنولوجي، والابتكار، وكفاءة سوق العمل، والتي حصلت فيها على 2.84 و3، 17 و3.21 نقطة على التوالي.

3. التجارة الخارجية:

أكدت الحكومة تضاعف حجم التجارة الخارجية لمصر حيث بلغت 82.2 مليار دولار عام 2008/2007، مقابل 38 مليار دولار عام 2005/2004، وارتفاع حصيلة الصادرات السلعية خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، بمقدار 15.6 مليار دولار لتبلغ 29.4 مليار دولار عام 2008/2007، بما يمثل 18.1 من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد الميزان الخدمي، أكدت الحكومة تحقيق زيادة بنسبة 90.8٪، في الميزان الخدمي خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، ليبلغ 15 مليار دولار عام 2008/2007. وارتفاع قيمة المتحصلات الخدمية خلال الفترة نفسها لاسيما دخل الاستثمار حيث تضاعف حوالي 4 مرات ليبلغ 3.3 مليار دولار عام 2008/2007، إلى جانب ارتفاع متحصلات النقل بنسبة 77.5٪ لتبلغ 7.6 مليار دولار، كما أكدت الحكومة على ارتفاع قيمة المتحصلات الأخرى بنسبة 63.4٪ لتبلغ 5.3 مليار دولار عام 2008/2007، وأنها حققت 70.4٪ نسبة زيادة في المدفوعات الخدمية خلال الفترة نفسها، لتبلغ 12.2 مليار دولار عام 2008/2007.

وفي هذا الإطار أوضح تقرير التنافسية العالمية 2008/2007[1]، أن مصر احتلت المرتبة 87 على مستوى العالم في مؤشر الواردات خلال عام 2005، كما شغلت المرتبة 107 على مستوى العالم في مؤشر انتشار العوائق التجارية خلال عام 2006 بحصولها على 3.7 نقاط.

وفيما يتعلق بالتحويلات، أشارت الحكومة إلى ارتفاع قيمة التحويلات بدون مقابل خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، بنسبة 725 لتبلغ 9.3 مليار دولار عام 2008/2007، وذلك لزيادة صافي التحويلات الخاصة بنسبة 91.6٪ لتبلغ 8.4 مليار دولار، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج بنحو 4.2 مليار دولار، فضلاً عن انخفاض التحويلات الرسمية بنسبة 9.1٪، لتبلغ نحو 0.96 مليار دولار. إلا من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن مصر احتلت المرتبة 56 على مستوى العالم في مؤشر مدى جودة المنتجين المحلّيين[2] خلال عام 2006 بحصولها على 4.4 نقاط، وتعتبر مرتبة متدنية إلى حد ما مقارنةً ببعض الدول العربية[3]، كما احتلت مصر المرتبة 74 على مستوى العالم في مؤشر تعقد عمليات الإنتاج خلال عام 2006 بحصولها على 3.3 نقاط،

---

1) المنتدى الاقتصادي العالمي (2007)، تقرير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2008/2007.

2) أنظر:

- World Economic Forum (2007), Arab World Competitiveness Report 2007.

3) حيث سجلت دولة تونس أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 33 على مستوى العالم بحصولها على 5 نقاط، كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 35 على مستوى العالم بحصولها على 4.9 نقاط.

والتي تعتبر أيضاً مرتبة متدنِّية مقارنةً ببعض الدول العربية(1)، بالإضافة إلى أن مصر احتلت المرتبة 62 على مستوى العالم في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية خلال عام 2006 بحصولها على 3.4 نقاط، والتي تعتبر هي الأخرى مرتبة متدنية مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى(2).

جدول رقم (2) يوضح وضع مصر في مؤشرات تعقد بيئة الأعمال خلال عام **2006**

المؤشر الفرعي	الدرجة (نقاط)	الترتيب على مستوى العالم
مدى توافر المنتجين المحليين	5.1	35
مدى جودة المنتجين المحليين	4.4	56
تعقد عمليات الإنتاج	3.3	74
القدرة على التسويق	3.6	90
مدى سيطرة الموزعين الدوليين	4.5	31
القدرة على تفويض السلطة	3.1	89
طبيعة الميزة التنافسية	3.4	62
تواجد سلسلة المتاجر العالمية	4.0	44

Source: World Economic Forum (2007), Arab World Competitiveness Report 2007.

1) حيث سجلت دولة قطر أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 25 على مستوى العالم بحصولها على 4.8 نقاط،

2) حيث سجلت تونس أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 26 على مستوى العالم بحصولها على 4.2 نقاط.

4. الاستثمار والتشغيل:

أشار مجلس الوزراء المصري إلى عدد من الإنجازات التي تتعلق بمجالات الاستثمار والتشغيل والتي تم إختزالها في المحاور التالي:

أ- الإجراءات والبرامج التنفيذية لتشجيع وجذب الاستثمار:

على مستوى تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين[1]، أكدت الحكومة افتتاح عدة مكاتب[2] بمجمع خدمات الاستثمار لتفعيل نظام الشباك الواحد، وميكنة نظام إصدار البطاقات الضريبية للشركات[3] وإصدارها خلال 24 ساعة بدلاً من أسبوعين لثلاثة أسابيع. بالإضافة إلى الاتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في تفعيل نظام إصدار التراخيص المؤقتة لبعض الأنشطة، واختصار المدة الزمنية لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة كحد أقصى بدلاً من شهرين، وإعادة فتح شباك لاتحاد الغرف التجارية بمقر مجمع خدمات الاستثمار لحسم المشكلات التي تصادف المستثمرين عند قيد شركاتهم لدى الغرف التجارية المختصة، فضلاً عن تأكيد الحكومة على إنشاء وحدة تختص بدراسة مشكلات المستثمرين والتنسيق مع الجهات المختصة لحل هذه المشكلات، وربط الهيئة العامة للاستثمار بشبكة المعلومات الجغرافية

---

1) مجلس الوزراء المصري، " أداء الحكومة في 5 سنوات 2004-2009، مرجع سابق، ص7.

2) حيث تم فتح مكتب تصديقات وزارة الخارجية بفرع مجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية، ومكتب للهيئة العامة للتنمية الصناعية بفرع المجمع بأسيوط، ونقل مكتب الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالإسماعيلية ليعمل داخل مجمع خدمات الاستثمار.

3) في محافظات الإسماعيلية، والإسكندرية ، وأسيوط.

المصرية تمهيداً لتبادل المعلومات مع الجهات المشتركة والتي بلغ عددها 22 جهة.

كما أوضحت الحكومة أن مصر تصدر قائمة الدول التي قامت بإصلاحات على مستوى العالم في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2008، وتحسن مرتبة مصر وحصولها على المركز 11 وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام 2009، وتصنيف مصر ضمن الدول السبع الرائدة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتكريمها عامي 2007 و2008، إلى جانب حصول مصر على المركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي عام 2007، كما أكدت الحكومة على تضاعف الاستثمارات المنفذة في خمس سنوات حيث متوقع وصوله إلى 195 مليار دولار عام 2009/2008، مقارنةً بنحو 96.5 مليار دولار عام 2005/2004.

إلا أنه ومن خلال التطرق إلى التقارير العالمية نجد أن مصر احتلت المرتبة 63 على مستوى العالم في مؤشر عدد الإجراءات اللازمة للبدء في المشروع خلال عام 2006 بتسجيلها لنحو 10 إجراءات، والتي تعتبر مرتبة متدنّية مقارنةً ببعض الدول العربية[1]، كما احتلت مصر المرتبة 68 على مستوى العالم في مؤشر التنافس في السوق المحلّي خلال عام 2006 بحصولها على 4.7 نقاط، وتعتبر مرتبة متدنية[2].

---

1) حيث سجلت دولة المغرب أعلى مستوى بين الدول العربية حيث احتلت المرتبة 16 على مستوى العالم بتسجيلها لنحو 6 إجراءات

2) حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 28 على مستوى العالم بحصولها على 5.4 نقاط

وفي هذا السياق تستعرض الباحثة عدداً من دراسات استطلاع الرأي ذات الصلة، والتي تعبر عن تقييم المواطن للسياسات الحكومية تجاه هذه القضايا بشكل يعكس مدى قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين، ففي استطلاع رأى الشركات حول معوقات الاستثمار فى مصر[1]، أسفرت نتائجه عن أن 62٪ من الشركات بالعينة قد واجهت مشاكل خلال سنوات العمل المشروع، وأن الشركات التي تقل سنوات إنشائها عن 5 سنوات هي أكثر الشركات التي واجهت مشاكل حيث تواجه 66.7٪ منها مشاكل. وتعتبر الأنشطة الزراعية هي أكثر القطاعات التي تواجه مشاكل بنسبة 79.5٪، يليها قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 73.8٪، ثم الصناعة 70.8٪. وكانت مشكلة الروتين الحكومي وكثرة الإجراءات الحكومية أكثر المشاكل التي تواجه المستثمرين في مصر، حيث أكد ذلك نحو 61٪ من المبحوثين بالعينة، يليها تعقد التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الاستثمار بنسبة 37٪، ثم حالة الركود الاقتصادي بنسبة 1.9٪. كما أشار نحو 21.4٪ من المبحوثين إلى عدم ملاءمة المناخ الحالي للاستثمار على الإطلاق.

وفي استطلاع رأى الشركات المقيّدة بالبورصة حول الاستثمار فى البورصة ومعوقاته[2]، كشفت نتائجه عن أن 13٪ من الشركات بالعينة واجهت مشكلات أثناء القيد بالبورصة، لاسيما المشكلات

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى الشركات حول معوقات الاستثمار فى مصر"، فبراير 2005، ص ص 1:18..

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى الشركات المقيّدة بالبورصة حول الاستثمار في البورصة ومعوقاته"، ديسمبر 2005، ص ص 1:19.

المالية والإدارية والتنظيمية، وأن 30٪ من الشركات تواجه مشكلات مع قواعد الإفصاح في البورصة، حيث أشار نحو70٪ منهم إلى التشديد بالإلتزام بهذه القواعد، وأوضح نحو 27٪ من الشركات أن أهم مشكلة تعرق الاستثمار في البورصة تكمن في تعقد الإجراءات الإدارية وطول الوقت المستغرف في إنهائها.

وفي استطلاع رأى لتقييم دور مجمع خدمات الاستثمار[1] أوضحت النتائج أن 51٪ من الشركات بالعينة أشاروا إلى ارتفاع تكاليف الخدمات، وأن 34٪ من الشركات أشارت إلى أنها استغرقت مدة طويلة في الحصول على الخدمات من مأمورية ضرائب الاستثمار، ونحو 45٪ من الشركات واجهت مشكلات أثناء التعامل مع مجمع خدمات الاستثمار لاسيما فيما يتعلق بتعقد الإجراءات وطول المدة والمشاكل الخاصة بالسجل التجاري.

وفيما يتعلق بالمناطق الحرة وإنشاء مناطق استثمارية، أشارت الحكومة إلى تشكيل لجنة بكل منطقة حرة تتضمن في عضويتها ممثلي مصلحة الدفاع المدني والحريق والأمن الصناعي وأمن الموانئ لمراقبة إلتزام المشروعات بالاشتراطات، ومراجعة إجراءات الأمن والسلامة، إلى جانب تحسين ورفع كفاءة البنية الأساسة بالمناطق الحرة في كل من مدينة نصر، والسويس، وبورسعيد، وسوهاج. وتخفيض مقابل الانتفاع السنوي بنسبة 50٪ المطبق على أراضي المناطق الحرة في دمياط، وشبين الكوم، والسويس، وذلك لتشجيع المستثمر على إقامة

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى لتقييم دور مجمع خدمات الاستثمار"، فبراير 2006، ص ص 1:22.

المشروعات، بالإضافة إلى إنهاء إجراءات تسليم الأراي للمستثمرن بعد أسبوع فقط.

وعلى صعيد تنمية الاستثمار بالمحافظات والترويج له، تم التنسيق مع جمعيات المستثمرين في محافظات مصر، وإعداد تقارير الاستثمار عنها، إلى جانب التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتمية والبنوك الوطنية والبنوك التنموية الدولية للمساعدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية[1] لعرض فرص الاستثمار وإصلاحات مناخ الاستثمار في مصر جذب المستثمر الأجنبي.

ب- مؤشرات أداء الاستثمار المصري:

أوضحت الحكومة[2] أنها حققت 19.1٪ زيادة في نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، وارتفعت عدد الشركات المصدرة من خلال بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة – كويز- لتصل إلى 244 شركة بإجمالي صادرات 2.4 مليار دولار، إلى جانب 25.8٪ زيادة في عدد الشركات التي تم تأسيسها وفقاً لقانون 159 لسنة 1981و وقانون 8 لسنة 1997، خلال نفس الفترة ليصل عدد الشركات إلى 7939 شركة عام 2008/2007، وقد وصل عددها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2009/2008، إلى 5093 شركة. بالإضافة إلى تضاعف رؤوس أموال الشركات خلال الفترة نفسها لتصل

---

1) من هذه المحافل الدولية ملتقى القاهرة الثاني للاستثمار، ومؤتمر اليورومني الرابع بلندن، والمنتدى الاقتصادي العالمي بشرم الشيخ، والمنتدى الاستماري المصري السوداني، ومنتدى الاقتصادي العربي بلبنان.

2) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص 8.

إلى 85.2 مليار دولار عام 2008/2007، كما وصلت إلى 63.6 مليار دولار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2009/2008، إلى جانب زيادة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 13.2 مليار دولار عام 2008/2007، والتي تعتبر ثلاث أضعاف مقارنةً بعام 2005/2004، كما أنها وصلت إلى 5.2 خلال العشرة شهور الأولى من عام 2009/2008، بالإضافة إلى زيادة استثمارات قطاع البترول بحوالي 4.1 مليار دولار عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 2.5 مليار دولار عام 2005/2004، كما بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية حوالي 9.1 مليار دولار عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 1.4 مليار دولار عام 2005/2004.

ت- القطاع المالي غير المصرفي:

على صعيد سوق المال، أكد مجلس الوزراء إصدار وتعديل بعض الأطر القانونية التي تحد من البيروقراطية وتوسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية من خلال دعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة العامة لسوق الأموال، وإصدار القانون رقم 123 لسنة 2008، بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، وصدور القانون رقم 181 لسنة 2008، بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال. كما بدء العمل بنظام إصدار الأوراق المالية الحكومية من خلال المتعاملين الرئيسيين، واستكمال الربط الإلكتروني بينهم وبين بورصة الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي، وتطوير نظام الرقابة على هذا النظام، إلى جانب افتتاح بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة في 2007/10/25، وإطلاق دفتر توفير جديد للاستثمار في البورصة من

خلال مكاتب البريد، وذلك في 2007/11/17، وذلك في إطار جهود إتاحة فر الاستثمار في البورصة المصرية.

وإنطلاقاً من الجهود السابقة أكد مجلس الوزراء[1] ارتفاع مؤشر EGX30، ليصل إلى5702.87 نقطة في 30 يونيو عام 2009، مقارنةً بنحو 4596.49 نقطة في 31 ديسمبر عام 2008، كما وصل المؤشر العام لسوق المال المصري إلى 1558.1 نقطة في 30 يونيو عام 2009، مقارنةً بحوالي 1573.11 نقطة في 31 ديسمبر عام 2008.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة إلى أن مصر احتلت المرتبة 77 في مؤشر مدى تعقد سوق المال[2] خلال عام 2006 بحصولها على 3.6 نقاط، والتي تعتبر مرتبة متدنية مقارنةً ببعض الدول العربية[3]، واحتلت مصر المرتبة 89 على مستوى العالم في مؤشر إمكانية المغامرة برأس المال خلال عام 2006 بحصولها على 2.8 نقاط، وتعتبر أيضاً مرتبة متدنية مقارنةً ببعض الدول العربية[4]، كما احتلت مصر المرتبة 95 على مستوى العالم في مؤشر جودة البنوك خلال عام 2006 بحصولها على

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص9.

2) تقرير التنافسية العربية، 2007.

3) حيث سجلت دولة البحرين أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 30 على مستوى العالم بحصولها على 5.2 نقاط، كما احتلت دولة عمان المرتبة 40 على مستوى العالم بحصولها على 4.5 نقاط.

4) إذ سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 17 على مستوى العالم بحصولها على 4.7 نقاط، كما احتلت دولة الكويت المرتبة 27 على مستوى العالم بحصولها على 4.2 نقاط.

4.8 نقاط 2006، وتعتبر هي الأخرى مرتبة متدنية مقارنة ببعض الدول العربية[1]. الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) يوضح موقف مصر في مؤشر كفاءة السوق خلال عام 2006

المؤشر الفرعي	الدرجة (نقاط)	الترتيب على مستوى العالم
تكلفة السياسات الاقتصادية	3.4	92
فاعلية الإطار التشريعي	4.1	55
تأثير الضرائب	3.8	37
عدد الإجراءات اللازمة للبدء في المشروع (إجراء)	10	63
الوقت اللازم للبدء في الأعمال (يوم)	19	27
التنافس في السوق المحلي	4.7	68
السياسات المضادة للاحتكار	3.5	74
الواردات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	32.6	87
انتشار العوائق التجارية	3.7	107
انتشار التملك الأجنبي	4.7	86
الصادرات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	31	84
التعيين والفصل	3.1	100
مرونة محددات الأجور	6.1	7
العلاقة بين صاحب العمل والعاملين	4.5	78
مدى الثقة في الإدارة	3.9	89

1) حيث سجّلت دولة البحرين أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 28 على مستوى العالم بحصولها على 6.3 نقاط، كما احتلت دولة الكويت المرتبة 32 على مستوى العالم بحصولها على 6.2 نقاط.

المؤشر الفرعي	الدرجة (نقاط)	الترتيب على مستوى العالم
العلاقة بين الأجور والإنتاج	4.6	31
هجرة العقول المصرية للخارج	2.3	113
توظيف المرأة في القطاع الخاص	5.0	38
مدى تعقد سوق المال	3.6	77
سهولة الحصول على القروض	2.8	82
إمكانية المغامرة برأس المال	2.8	89
جودة البنوك	4.8	95
إمكانية طرح أسهم في سوق السندات	5.2	55

Source: World Economic Forum, Arab World Competitiveness Report 2007، 2007.

كما أشار التقرير[1] إلى انخفاض نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 9٪ عام 2003 إلى 8.9 ٪ عام 2006، وارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية باستثناء المنح إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 25.4٪ عام 2003 إلى 27.9٪ عام 2006، وارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 35.2٪ عام 2003 إلى 37.1٪ عام 2006. إلى جانب تأسيس أول شركة للتخصيم " Egypt Factors"، وأوضحت الحكومة ارتفاع عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري إلى 8 شركات عام 2008/2007، مقارنةً بشركتين عام 2005/2004، كما ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من

---

1) أنظر:
- International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2007, April 2007

جانب البنوك وشركات التمويل العقاري إلى ما يزيد عن 2.6 مليار جنيه عام 2008/2007، مقارنةً بحوالي 16 مليون جنيه عام 2005/2004، الأمر الذي صاحبه تطوير في البنية الأساسية للسوق الأولى والثانوي.

وفي هذا الإطار تشير الباحثة وفقاً لتقرير التنافسية العربية 2007، إلى احتلال مصر المرتبة 82 على مستوى العالم في مؤشر سهولة الحصول على القروض خلال عام 2006 بحصولها على 2.8 نقاط، والتي تعتبر مرتبة متدنية مقارنة ببعض الدول العربية[1].

وعن قطاع التأمين والتأجير التمويلي، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 246 لسنة 2006 بتأسيس الشركة القابضة للتأمين ويكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لأحكام قانون قطاع الأعمال العام، كما صدر القانون رقم 118 لسنة 2008، بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، بهدف ممارسة الهيئة المصرية الرقابة على كافة المنشآت المزاولة للنشاط التأميني إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءمة المالية، إلى جانب صدور القرار الوزارئ رقم 356 لسنة 2007، بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على شركات التأمين وإعادة التأمين، الأمر الذي أدى في مجمله إلى تحقيق 66.2٪ زيادة في إجمالي أصول شركات التأمين متضمنة قيمة الاستثمارات خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، لتصل إلى

---

1) حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة التاسعة على مستوى العالم بحصولها على 5.2 نقاط، كما احتلت دولة قطر المرتبة 12 على مستوى العالم بحصولها على 5.1 نقاط.

33.4 مليار جنيه عام 2008/2007، كما بلغ صافي أرباح شركات التأمين حوالي 1.1 مليار جنيه عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 591 مليون جنيه عام 2005/2004.

كما شهد التأجير التمويل تطوراً ملموساً لإزالة الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمرين مثل اختزال زمن التسجيل، وقبول النماذج المعدة من قبل المستثمرين دون إلزمهم بالنموذج المعد من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإعفاء عقود القروض طويلة الأجل لشركات التأجير التمويلي المنشأة بالقانون رقم 8 لسنة 1997، من ضريبة الدمغة النسبية ورسوم التوثيق والشهر لمدة 5 سنوات من تاريخ القيد بالسجل التجاري دون التقيد بالمعايير المالية الخاصة بالنشاط، وإعفاء شركات التأجير التمويلي من سداد مصاريف التنازل، والعمل على إعادة تنشيط جمعية التأجير التمويلي لتكون كياناً واحداً يمثل شركات التأجير التمويلي، وقد أثمرت هذه الجهود في ارتفاع عدد العقود إلى 1800 عقداً بقيمة 3.4 مليار جنيه عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 842 عقداً بقيمة 2.5 مليار جنيه عام 2005/2004.

ث- إدارة الأصول والاستثارات المملوكة للدولة:

أشارت الحكومة[1] إلى أن برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة شهدت تحسن ملحوظ في الأداء المالي لشركات قطاع الأعمال العام، وذلك عام 2008/2007 حيث ارتفع صافي أرباحها إلى 5.5 مليار جنيه عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 5.5 مليون جنيه عام 2005/2004 وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق ص10 .

للمحاسبات، كما شهد البرنامج تطورات على صعيد توسيع مشاركة القطاع الخاص في الملكية، حيث بلغت قيمة ما تم طرحه عام 2008/2007، حوالي 3.9 مليار جنيه خلال 36 عملية طرح منها 14 عملية طرح لأراضي غير مستعملة.

وفي هذا السياق تشير الباحثة لما أوضحه تقرير منظمة[1] "وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست" بشأن"أبرز التطورات الاقتصادية في مصر خلال العام المالي 2008/2007" من ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية بمُعدَّل 26.5٪ - على أساس سنوي - خلال العام المالي 2007/2006، الأمر الذي أرجعه التقرير إلى زيادة إيرادات الضرائب بمعدل 29.25٪ خلال العام المالي نفسه مقارنةً بالعام المالي السابق عليه - حيث بلغت 92.4 مليار جنيه مصري - والتي جاءت نتيجة لتطبيق قانون الضرائب الجديد. كما أوضح التقرير أن الضرائب على الدخل مثلت نحو نصف إجمالي إيرادات الضرائب خلال العام المالي 2007/2006، حيث بلغت 44.2 مليار جنيه مصري من إجمالي إيرادات العام المالي نفسه، مشيراً إلى أنها زادت بمعدل 48.6٪ على أساس سنوي. كما أشار التقرير إلى زيادة إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بمعدل 17.4٪ - على أساس سنوي - خلال العام المالي نفسه، وأن إيرادات الضرائب الجمركية - التي تشكل نحو 10٪ من إجمالي إيرادات الضرائب - زادت بمُعدَّل 9.8٪ على أساس سنوي خلال العام المالي نفسه. بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل 9.5٪ - على أساس سنوي - خلال العام المالي

---

1) تقرير منظمة "وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست"، بشأن"أبرز التطورات الاقتصادية في مصر خلال العام المالي 2008/2007".

2007/2006، بحيث بلغت قيمته نحو 162.6 مليار جنيه مصري خلال العام المالي نفسه، مشيراً إلى أن الإنفاق على الأجور ورواتب القطاع العام النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي والتي تقدر بنحو 25٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، كما أنها زادت بمعدل 11٪ - على أساس سنوي - مقارنةً بالعام المالي السابق عليها، وأن مدفوعات الفوائد تحتل المرتبة الثانية من الإنفاق الحكومي والتي تقدر بنحو 24٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، مما يعكس ليس فقط ارتفاع مُعدّلات الفوائد وإنما أيضاً زيادة الدين العام.

وعلى الجانب الآخر، أوضح التقرير انخفاض الإنفاق على "الدعم والمنح والإعانات الاجتماعية" بمعدل 17٪ - على أساس سنوي - خلال العام المالي 2007/2006، والذي نتج عن انخفاض الإعانات الاجتماعية لتصل إلى 1.4 مليار جنيه مصري خلال العام المالي نفسه، مقارنةً بنحو 11.8 مليار جنيه مصري خلال العام المالي السابق عليه، ذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الدعم بنحو 7.3٪ خلال الفترة من يوليو 2006 إلى مايو 2007 ليصل إلى 33 مليار جنيه مصري خلال الفترة نفسها. كما أشار التقرير إلى زيادة مُعدّلات شراء الأصول غير المالية بنحو 11٪، وزيادة مُعدّلات شراء السلع والخدمات بنحو 14.4٪ خلال الفترة من يوليو 2006 إلى مايو 2007.

وفي ضوء ما سبق، أوضح التقرير انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة من 34.7 مليار جنيه مصري خلال العام المالي 2006/2005 إلى 32.1 مليار جنيه مصري خلال العام المالي 2007/2006 نتيجة زيادة إجمالي الإيرادات الحكومية بمُعدّل يفوق الزيادة في الإنفاق الحكومي خلال العام المالي 2007/2006 مقارنةً بالعام المالي السابق عليه، ويتم

تمويل هذا العجز من خلال عائدات عمليات الخصخصة والتي بلغت 10 مليار جنيه مصري - باستثناء عائدات رخصة شركة المحمول الثالثة - خلال العام المالي 2007/2006. وأشار إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من 6.1 مليارات دولار خلال العام المالي 2006/2005 إلى 10 مليارات دولار خلال العام المالي 2007/2006.

ومن ناحية أخرى، أشار التقرير إلى قرار لجنة السياسة النقدية - في 5 يوليو 2007 - بالإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي دون تغيير عند 8.75٪ للإيداع و10.75 للإقراض، وأرجعت ذلك إلى انخفاض مُعدَّلات التضخم - على أساس سنوي - من 12.8٪ في مايو 2007 إلى 8.5٪ في يونيو من العام نفسه، مشيراً إلى أنه طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن أسعار المأكولات والمشروبات قد انخفضت من 16.7٪ في مايو 2007 إلى 9.6٪ في يونيو 2007.

ج- التشغيل والتدريب:

أكد مجلس الوزراء[1] خلق 595 ألف فرصة عمل جديدة تم توليدها بالقطاع غير الحكومي عام 2008/2007، و250 فرصة عمل تم توليدها بالقطاع الحكومي عام 2007/2006، إلى جانب 997.1 ألف فرصة عمل دائمة ومباشر قام بتوفيرها الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإجمالي 4.01 مليار جنيه خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008)، وبتوفير 184.3 ألف فرصة عمل من خلال مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية بإجمالي 407 مليون جنيه خلال نفس الفترة، كما تم تدريب نحو 24.6 ألف

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص10.

متدرب خلال الفترة ضمن مشروع "إعداد برنامج تأهيلي لشباب الخريجين"، وحققت الحكومة 16.6٪ زيادة في عدد المشتغلين خلال الفترة (2005- 2008)، ليصل إجمالي عدد المشتغلين إلى نحو 22.5 مليون مشتغل عام 2008، مقارنةً بنحو 19.3 مليون مشتغل عام 2005، وانخفاض معدل البطالة بحوالي 2.5 ٪ خلال الفترة السابقة حيث وصل معدل البطالة إلى 8.7٪ عام 2008، مقارنة بنحو 11.2٪ عام 2005، ونحو 9٪ عام 2000. وفي هذا الإطار، تستعرض الباحثة دراسات الرأي العام، الذي رصد رأي المواطنين حول مشكلة البطالة[1]، وكشفت نتائجه عن أن 55٪ من المبحوثين لا يعملون، وأن 47٪ من الطلبة بالعينة يتوقعون صعوبة الحصول على فرصة عمل، وأن 78٪ من المبحوثين يحملون الحكومة مسئولية توفير فرص عمل للمواطنين، وأن 51٪ يرون أن الحكومة فشلت في حل مشكلة البطالة. وفي استطلاع[2]، عن التشغيل بين الخريجين الجدد، كشفت نتائجه عن أن 66٪ من العينة لا يعملون، وأن 45٪ من المبحوثين أرجعوا السبب الرئيسي وراء مشكلة البطالة إلى مسئولية الحكومة في عدم توفير فرص عمل للشباب مع زيادة عدد الخريجين. وفي استطلاع[3]، رأى أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل، أسفرت نتائجه عن أن 37٪ من العينة رجال أعمال ويرون أن السبب الرئيسي لمشكلة البطالة يرجع إلى سوء الأحوال الاقتصادية، وقلة فرص العمل المتاحة، كما أشار نحو 39٪ من

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين حول مشكلة البطالة"، أغسطس 2005، ص ص 1:24.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع للرأى عن التشغيل بين الخريجين الجدد "، سبتمبر 2005، ص ص 1:20.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل "، ديسمبر 2006، ص ص 1:22.

المبحوثين إلى أن الحكومة هي المسؤولة عن توفير فرص التدريب للباحثين عن فرصة عمل.

ومن خلال رصد وتحليل الباحثة للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لاحظ أن هناك زيادة في إجمالي عدد العاطلين حيث وصل عددهم إلى 2.4 مليون نسمة عام 2009، وهو نفس الإجمالي عام 2006، وتعتبر نسبة مرتفعة مقارنةً بعامي 2008 و2007، حيث بلغ إجمالي العاطلين نحو 2.1 مليون نسمة، كما لاحظ أنه رغم الجهود الحكومية عاد معدل البطالة في الارتفاع مرة أخرى حيث وصل إلى 9.4٪، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) يوضح مؤشرات قوة العمل في مصر خلال الفترة (2004- 2009)

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي العاطلين (مليون نسمة)	2.2	2.5	2.4	2.1	2.1	2.4
إجمالى عدد المشتغلين مليون نسمة	18.7	19.3	20.4	21.7	22.5	23
إجمالى قوة العمل (مليون نسمة)	20.9	21.8	22.8	23.8	24.6	25.4
معدل البطالة (٪)	10.3	11.2	10.6	8.9	8.7	9.4
معدل البطالة المتعلمة (٪)	17.4	14.8	*14.1	12.3	11.8	-
معدل النمو السنوى لقوة العمل (٪)	2.5	4.4	4.99	4.2	3.3	2.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

❖بيان أولي

5. الإصلاح الضريبي والجمركي:

أ- قانون الضرائب الجديد:

عملت الحكومة على إصدار قانون الضرائب الجديد، والذي يهدف إلى تسوية كافة النزعات الضريبية وانقضاء الخصومة في جميع الدعوي المقيدة لدى المحاكم بين المصلحة والممول، كما حدد قانون الضرائب الجديد الضريبة على الدخل(1)، وصدر قانون الضريبة على العقارات رقم 196 لسنة 2008، والبدء في إعداد لائحته التنفيذية، وتعديل قانون ضريبة الدمغة من خلال صدور القانون رقم 115 لعام 2005 بتاريخ 7 مايو 2008، وصدور القانون رقم 1 لسنة 2007، بتعديل أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، لتفعيل إجراءات تحصيل الضرائب، الأمر الذي ترتب عليه 120.4٪ زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2004/2005-2007/2008)(2).

ب- جهود الإصلاح الضريبي:

أكدت الحكومة توسيع قاعدة المجتمع الضريبي بضم القطاع غير الرسمي، ورفع الوعي الضريبي بين جمهور الممولين حيث وصل عدد

---

1) حيث يتم فرض ضريبة على الدخول التي تراوح من 5 ألف جنيه إلى 20ألف جنيه بنسبة 10% وما يزيد عن 20 ألف وحتى 40 ألف جنيه بنسبة 15% ثم 20% على الدخلالذي يزيد عن 40 ألف جنيه، حيث كانت النسبة المقررة على شريحة الدخل العليا 40% وفقاً للقانون الصادر عام 1981، والذي إلغي بصدور قانون الضرائب الجديد.

2) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص12.

الممولين المستجدين إلى 191.9 ألف ممول خلال الفترة (يوليو- ديسمبر) عام 2008، وبلغت دعاوي التصالح بالاتفاق إلى 1342 دعوى، إلى جانب إنشاء مركزين ضريبين مدمجين[1] بمحافظتي بورسعيد والإسماعيلية، وتحصيل 88.4٪ من متأخيرات الضريبة العامة على المبيعات غير المتنازع عليها وتحصيل 22.7٪ من المتأخيرات المتنازع عليها، وإعداد دليل مشروعات المناطق الحرة بالإضافة إلى كتيبات المعلومات الإرشادية للمسجلين الجدد وغير الملتزمين بإمساك الدفاتر والسجلات، وإعداد الجيل الرابع من الإقرارات الضريبية وفقاً لتعديلات القانون رقم 91 لسنة 2005، وتعديلات القانون رقم 114 لسنة 2008.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة إلى تقرير التنافسية العربية عام 2007، الذي أشار إلى أن مصر احتلت المرتبة 37 على مستوى العالم في مؤشر تأثير الضرائب خلال عام 2006 بحصولها على 3.8 نقاط، وتعتبر مرتبة متوسطة مقارنةً بالدول العربية[2].

ت- **الإصلاح الجمركي:**

بدء الإصلاح المركي عام 2004، وصدرت التعريفة الجمركية[3] بقرار رئيس الجمهورية رقم 39 لسنة 2007، وتعديلاته

---

1) وذلك في إطار دمج مصلحتي الضرائب العامة والضرائب على المبيعات في مصلحة واحدة تسمى مصلحة الضرائب المصرية.

2) حيث سجلت دولة البحرين أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم بحصولها على 6.1 نقاط.

3) تم إصدار التعريفة الجمركية بهدف تخفيض فئات الضريبة الجمركية على الواردات خاصة السلع الإستهلاكية لجميع المواطنين، والأدوية بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج، وتحقيق التوازن بين=

التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية التي تهدف لجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة، وطبقت الحكومة المصرية نظام إدارة المخاطر الذي ينتج عنه الإفراج عن 90٪ من الواردات دون إجراءات جمركية مع الإبقاء على أدوات الرقابة الجمركية لتنفيذ النظام، وخلق كيان جديد تحت مسمى "إدارة خدمة كبار العملاء "AMS"(1)، والتي تضمن إلتزام المستوردين من خلال مجموعة العمليات الشفافة لإدارة المخاطر والمراجعة اللاحقة، وإلغاء رسوم الملاحظة للبضائع العابرة بنظام الترانزيت. وفي هذا الإطار، تشير الباحثة إلى استطلاع(2)، رأى المواطنين حول قرار خفض التعريفة الجمركية، الذي أظهر أن 72٪ من إجمالي حجم العينة لديهم وعي بصدور قرار التعريفة الجمركية، ويرى 77٪ منهم أنه قرار جيد جداً، بينما يرى 12٪ منهم أن القرار جيد إلى حد ما، في حين يرى 4٪ انه قرار سئ، وفي هذا الإطار أكدد 59٪ من المبحوثين عدم حدوث أي انخفاض في أسعار السلع نتيجة القرار، وتوقع نحو 78٪ حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية بينما 10٪ منهم يتوقع استمرار الوضع كما هو، في حين توقع 7٪ تدهور الحالة الاقتصادية للأسوء.

=الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع والسلع الوسيطة والمواد الخام والاولية، إلى جانب الوفاء بإلتزمات مصر لاتفاقية النظام المنسق لتوصيف وتكويد البضائع لتسهيل التجارة الخارجية لمصر.

1) هي خدمة جديدة موجهة لعدد من المستوردين الذين تتجاوز وارداتهم مبلغ 5 مليون دولار أمريكي سنوياً، ويستفيد العميل منها بعدة فوائد منها الإفراج عن الواردات في أقل من 24 ساعة.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول قرار خفض التعريفة الجمركية"، أكتوبر 2004، ص ص 1:24.

ث- الضرائب العقارية:

تمثلت الجهود الحكومية في صدور القانون رقم 196 لسنة 2008، بشأن ضريبة العقارية المبنية، حيث تم تحديد سعر الضريبة العقارية بنسبة 10٪ من صافي القيمة الإيجارية السنوية للوحدة، وإعفاء الوحدات السكنية التي تقل قيمتها الإيجارية عن 6000 جنيه، واستبعاد 30٪ للوحدات السكنية، و32٪ للوحدة المستخدمة للأغراض غير السكنية مقابل مصروفات الصيانة، بالإضافة إلى تخصيص 25 ٪ من حصيلة الضريبة العقارية للمحليات[1].

6. أداء القطاع المصرفي:

أكدت الحكومة ارتفاع حجم الائتمان المحلي بالعملة المحلية إلى 641.8 مليار جنيه حتى إبريل 2009، مقارنةً بنحو 459.9 مليار جنيه في نهاية عام 2005، كما ارتفع حجم الائتمان المحلي بالعملة الأجنبية ليصل إلى 54.1 مليار جنيه حتى إبريل عام 2009، مقارنةً بنحو 14 مليار جنيه في نهاية عام 2005. كما أشارت إلى ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى 31.2 مليار دولار في مايو 2009، مقارنةً بنحو 21.9 مليار دولار عام 2005، وارتفاع حجم الودائع الحكومية بنحو 15.5٪ حيث بلغت 99.8 مليار جنيه في إبريل عام 2009، مقارنةً بنحو 86.4 مليار جنيه عام 2005، كذلك الودائع غير الحكومية[2] بنحو 54٪ حيث وصلت إلى 702.6 مليار جنيه في إبريل عام 2009، مقارنةً بنحو 456.2 مليار جنيه عام 2005، إلى جانب

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص13.

2) والتي تشمل ودائع قطاع الأعمال العام، وقطاع الأعمال الخاص، والقطاع العائلي، وقطاع العالم الخارجي، وطرح شيكات وحولات مشتراه.

ارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع إلى 24.3٪ في إبريل عام 2009، مقابل 21.8٪ في يونيو عام 2000[1].

7. الصناعة:

على صعيد تطوير أداء القطاع العام، أكد مجلس الوزراء[2] زيادة معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج الصناعي بمقدار 2.9 ٪ ليبلغ 8٪ عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 5.1٪ عام 2005/2004، وزيادة قيمة الناتج الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج والأسعار الجارية بمقدار 80٪ خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج والأسعار الجارية 17.1٪ عام 2009/2008، وهو بذلك أعلى القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام.

وعلى مستوى الإنتاج الصناعي والاستثمارات الصناعية، حققت الحكومة 79.9٪ زيادة في قيمة الإنتاج الصناعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، ونحو 239.4٪ زيادة في قيمة الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، إلى جانب 8.4٪ زيادة في نصيب قطاع الصناعة من إجمالي الاستثمارات خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى 18.5 ٪ زيادة في نصيب الصناعة من إجمالي استثمارات القطاعات السلعية خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالصادرات الصناعية، أكدت الحكومة ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية بنسبة 17٪ خلال الفترة (2005/2004-

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص15.

2) المرجع السابق، ص 17.

2008/2007)، وبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات المصرية نحو 46٪ عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 42.8٪ عام 2005/2004. في هذا السياق، تشير الباحثة إلى أن مصر احتلت المرتبة 84 على مستوى العالم في مؤشر الصادرات خلال عام 2005 حيث تحتل الصادرات 31 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتعتبر مرتبة متدنِّية مقارنةً ببعض الدول العربية الأخرى[1].

وعلى صعيد المصانع والمنشآت الصناعية والعاملين فيها، وصل عدد المصانع المنتجة بالمدن العمرانية الجديدة إلى 4375 مصنعاً في مايو عام 2009، برأس مال قدره 116 مليار جنيه، مقارنةً بنحو 3167 مصنعاً برأس مال 85 مليار جنيه عام 2005، كما ارتفع عدد العاملين بهذه المصانع إلى 436 ألف عامل عام 2009، مقارنةً بنحو 361 ألف عام عام 2005، ووصل عدد المصانع الكبيرة إلى 764 مصنعاً منذ سبتمبر عام 2005، حتى فبراير عام 2009، بإجمالي تكلفة استثمارية 45 مليار جنيه، وقد استحوذت الصناعات الكيماوية على 182 مصنعاً منهم مقارنةً بالقطاعات الأخرى، وذلك في إطار برنامج الألف مصنع[2].

---

1) تقرير التنافسية العربية، 2006، حيث سجلت دولة البحرين أعلى مستوى بين الدول العربية إذ احتلت المرتبة 7 على مستوى العالم حيث تحتل الصادرات 89.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لها.

2) مزيد من التفاصيل أنظر:

- ناهد عز الدين، "تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال رجال الأعمال"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003. =

إلى جانب ارتفاع عدد العاملين بالمنشآت الصناعية إلى 1.5 مليون عامل عام 2008/2007، مقابل 1.4 مليون عامل عام 2005/2004، وفي هذا الإطار زاد إجمالي عدد المدارس لمرحلة التعليم الصناعي من 855 مدرسة عام 2005/2004، إلى 864 مدرسة عام 2008/2007، وتم البدء في تشغيل سبعة مراكز تكنولوجية في إطار برنامج التنمية التكنولوجية عام 2008، وإتاحة 85٪ من المواصفات القياسية المصرية على شبكة الإنترنت والبالغ عددها 6507 مواصفات[1].

وفي سياق قياس الرضاء الشعبي تشير الباحثة إلى استطلاع[2]، رأى الشركات الصناعية حول المشاكل التى تعترض العملية الإنتاجية، أجره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وأسفرت نتائجه عن 47.4٪ من الشركات الصناعية يواجهون منافسة أجنبية، وأن المنافسة السعرية هي أكثر أشكال المنافسة الأساسية التي تواجهها الشركات الصناعية.

8. البترول والغاز الطبيعي:

أكدت الحكومة[3] في إطار الكشف عن الأبار البترولية، أن عدد الأبار الاستكشافية المحفورة بلغ 131 بئراً عام 2008/2007،

=سمية أحمد على، " سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: دراسة الحالة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002.

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص18.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى الشركات الصناعية حول المشاكل التي تعترض العملية الإنتاجية"، فبراير 2004، ص ص 1:35.

3) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص 20.

مقارنةً بنحو 100 بئر عام 2005/2004، وبلغ عدد الاكتشافات البترولية الجديدة 61 اكتشافاً عام 2008، مقابل 37 اكتشافاً عام 2005، إلى جانب تشغيل مشروع توسعات حقل القصر بالصحراء الغربية عام 2009/2008، وتشغيل مشروع تنمية حقول ثقة وتاو عام 2009/2008، فضلاً عن تشغيل المرحلة الثالثة من مشروع تنمية قل رشيد عام 2008/2007.

وفي إطار الإنتاج من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز والغاز الطبيعي، أشارت الحكومة إلى تحقيق 29.1٪ زيادة في إجمالي الكمية المنتجة من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز والغاز الطبيعي خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007). وعن صادرات البترول، بلغت قيمة الصادرات البترولية نحو 53.7 مليار دولار خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، إلى جانب تشغيل مصنع إسالة الغاز بمجمع مبارك للغاز والبتروكيماويات بدمياط عام 2005/2004، وتشغيل مصنع الغاز ببورسعيد ومجمع "إدكو" لإسالة الغاز بطاقة 10 مليار متر مكعب سنوياً عام 2005/2004، إلى جانب تشغيل المرحلة الثانية من خط الغاز العربي عام 2006/2005، والمرحلة الثالثة منه عام 2008/2007.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الوطنية والأجنبية في البترول، حققت الحكومة زيادة قدرها 94.1٪ في قيمة هذه الاستثمارات خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، كما حققت زيادة قدرها 14.6٪ في الاحتياطي المتبقي المؤكد من الغاز الطبيعي، ونحو 16.2٪ زيادة في الاحتياطي المتبقي المؤكد من الزيت الخام والمتكثفات خلال الفترة (2005/2004- ديسمبر عام 2008).

وفي السياق نفسه توضح الباحثة وفقاً لتقرير التنافسية العالمية، ارتفاع الاحتياطيات الرسمية من 14.8 مليار دولار أمريكي عام 2003 إلى 23 مليار دولار أمريكي عام 2006، 2007، مسجلة مصر بذلك أعلي مستوى للاحتياطيات الدولية مقارنةً ببعض دول الاقتصاديات الناشئة الأخرى[1].

وعن الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية، أوضحت الحكومة تحقيق زيادة قدرها 12.6٪ في كمية الاستهلاك من المنتجات البترولية خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، حيث بلغ الاستهلاك29.84 مليون طن عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 26.5 مليون طن عام 2005/2004، إلى جانب 29.3٪ زيادة في كمية الإستهلاك من الغاز الطبيعي، والذي بلغ استهلاكه نحو 29.73 مليون طن عام 2008/2007، مقابل 23 مليون طن عام 2005/2004.

وعلى صعيد دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، أكد مجلس الوزراء[2] أن قيمة دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بلغت 71.2 مليار جنيه خلال عام 2008/2007، إلى جانب زيادة نسبة قيمته من إجمالي الدعم الحكومي بمقدار 21.9٪ خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، حيث بلغت نسبة دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي من إجمالي الدعم الحكومي نحو 70.6٪ عام 2008/2007، مقارنةً بنحو 48.7٪ عام 2005/2004. وتشغيل مشروع إنتاج ألياف الأكريليك عام 2006/2005، ومشروع إنتاج الألكيل بنزين عام 2009/2008.

---

1) تقرير التنافسية العالمية لعام 2007.

2) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص21.

وفي سياق خدمات الغاز الطبيعي، تم تحويل حوالي 39.4 ألف سيارة لتعمل بالغاز الطبيعي خلال الفترة (2005- ديسمبر2008)، وزيادة عدد المشتركين في خدمة الغاز الطبيعي بنحو 39.1٪ خلال نفس الفترة[1]، وتحقيق زيادة قدرها 18.1٪ في أصول شبكات الغاز الطبيعي خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، حيث بلغت نحو17 ألف كم عام 2009/2008، مقارنةً بنحو 14.4 ألف كم عام 2005/2004، إلى جانب تشغيل حوالي 9 مشروعات[2] نقل وتوزيع الغاز الطبيعي.

وفي إطار تطرق الباحثة إلى الأدبيات والدراسات التي ترصد الرضاء الشعبي حول هذه الخدمات لقياس التغذية العكسية للسياسات الحكومية، نجد في استطلاع رأى حول مدى وعى المواطنين بدعم البنزين[3]، أن 59٪ من المبحوثين لا يعي بقيام الحكومة بدعم البنزين، وأكد نحو 91٪ من المبحوثين أن ارتفاع سعر البنزين سوف يتتبعه ارتفاع في اسعار المواصلات.

---

1) المرجع السابق، ص22.

2) وهذه المشروعات هي: تشغيل خط خام الحمراء وخط سيدي كرير المزدوج، وخط منتجات التنين/ بني سويف، ومصنعي تعبئة البوتاجاز بعجرود والأقصر عام 2006/2005، كما تم تشغيل خط غاز طابا / شرم الشيخ، وخط غاز التينة/ أبو سلطان، وخط غاز دهشور/ الكريمات بطول 90 كم عام 2007/2006، إلى جانب تشغيل خط غاز شقير / الغردقة، وخط غاز بني سويف / أبو قرقاص عام 2008/2007، فضلاً عن تشغيل خط غاز أبو قرقاص / أسيوط عام 2009/2008.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى حول مدى وعي المواطنين بدعم البنزين"، إبريل 2005، ص ص 1:18.

وفيما يتعلق بدعم أسعار أنابيب البوتاجاز، أظهرت نتائج استطلاع رأى حول الدعم الحكومى المقدم على أنابيب البوتاجاز[1]، أن43٪ من المبحوثين لا يعلم بهذا الدعم، وأشار 68.7٪ إلى ضرورة أن يوجه جزء من الدعم لزيادة منافذ التوزيع، بينما طالب نحو 89.3٪ من المبحوثين بتشديد الرقابة على منافذ البيع، كما طالب نحو 84.6٪ من المبحوثين بفرض عقوبات رادعة على من يبيع بأعلى من السعر، وطالب 51.6٪ من المبحوثين توزيع الأنابيب بالكوبونات بناءً على المستوى الاقتصادي للأسرة.

وعن دعم السولار، كشف استطلاع[2] رأى لقياس مدى وعى أصحاب الفنادق والقرى السياحية والمطاعم لدعم الحكومة للسولار، أن 43٪ من المبحوثين لم يكن على علم بقيام الحكومة بدعم الوقود بأنواعه المختلفة. وفي استطلاع رأى المواطنين حول أزمة أنابيب البوتاجاز فى بعض مناطق الجمهورية[3]، كشف أن 46٪ من المبحوثين كان لديهم مشاكل في الحصول على أنبوبة البوتاجاز. وكشفت نتائج استطلاع رأى المواطنين حول إدخال الغاز الطبيعى لجميع محافظات

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى حول الدعم الحكومي المقدم على أنابيب البوتاجاز"، مايو، 2005، ص ص 1:19.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى لقياس مدى وعي أصحاب الفنادق والقرى السياحية والمطاعم لدعم الحكومة للسولار"، يونيو، 2005، ص ص 1:16.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول أزمة أنابيب البوتاجاز في بعض مناطق الجمهورية"، مارس، 2006، ص ص 1:16.

الجمهورية[1]، أن 50٪ من المبحوثين غير رضيين عن الدعم المقدم على أنابيب البوتاجاز، وأشار نحو 91٪ إلى تفضيل استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من أنابيب البوتاجاز.

9. السياحة:

تعتبر السياحة صناعة المستقبل في مصر، حيث تمثل مصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي، والتي ترتبط بحوالي 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة، وتمثل 40٪ من إجمالي الصادرات غير السلعية[2] عام 2008/2007، وارتفعت نسبة مساهمة المطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 3.6٪ عام 2009/2008، مقارنةً بنحو 3.3٪ عام 2005/2004.

وفي إطار استراتيجية الدولة حول زيادة عدد الفنادق والقرى السياحية، أكدت الحكومة أن عدد الفنادق الثابتة والقرى السياحية والفنادق العائمة وصل إلى 1490 فندق وقرية عام 2008، بزيادة 169 فندق وقرية خلال الفترة (2005- 2008)، كما ارتفعت نسبة الإشغال في الفنادق لتصل إلى 80٪ عام 2007، مقارنةً بنحو 63٪ عام 2005، وارتفاع عدد الليالي السياحية بأكثر من 50٪، حيث بلغت نحو 129 مليون ليلة عام 2008، إلى جانب تقدم ترتيب مصر في مؤشر تنافسية السياحة والسفر عام 2009 حيث احتلت المرتبة 64 من بين 133 دولة مقابل المرتبة 66 من بين 130 دولة عام 2007، بالإضافة إلى احتلال

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول إدخال الغاز الطبيعي لجميع محافظات الجمهورية"، إبريل، 2007، ص ص 1:22.

2) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق ، ص 24.

مصر المرتبة الأولى في المؤشر الفرعي لتنافسية أسعار السياحة والسفر عام 2009.

وعلى صعيد تنمية وتطوير التراث الثقافي وتنوع المنتج السياحي، تم تطوير 6 مناطق آثار مصرية قديمة، وتطوير 16 أثراً إسلامياً وقبطياً ويهودياً خلال الفترة (2004- مايو 2009)، وتنظيم 420 مؤتمراً ومعرضاً بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات خلال الفترة (2006/2005- 2008/2007)، وزيادة عدد المحميات الطبيعية إلى 27 محمية عام 2008/2007[1]. وفي هذا الإطار تشير الباحثة إلى أن مصر شغلت المرتبة 58 في مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر لعام 2007 من بين 124 دولة متضمنة، وذلك بعد حصولها على 4.24 نقطة من إجمالي 7 نقاط. وجاءت مصر في موقف متوسط نسبياً في المؤشرات الفرعية المكوِّنة للمؤشر عام 2007. فقد حصلت مصر على 4.5 نقطة في مؤشر الإطار التشريعي لقطاع السياحة والسفر، وشغلت المرتبة 58 بين 124 دولة، وحصلت على 4.7 نقطة في مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية لقطاع السياحة والسفر، وجاء أسوأ أداء لمصر في مؤشر بيئة الأعمال والبنية التحتية لقطاع السياحة الذي حصلت فيه على 3.5 نقطة[2].

1) المرجع السابق، ص25.

2) المنتدى الاقتصادي العالمي (2007)، تقرير مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر لعام 2007.

10. الزراعة والري:

أشارت الحكومة[1] إلى زيادة إنتاج الحبوب في الفترة (2004-2008)، بنسبة 6.1٪، وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز من 131.5٪ عام 2007، إلى 144.5٪ عام 2008، كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 54٪ عام 2007، إلى 58٪ عام 2008، وحققت الحكومة 1.5 مليار جنيه زيادة في قيمة صادرات السلع الغذائية عام 2007، مقارنةً بعام 2005، إلى جانب زيادة متوسط نصيب الفرد من اللحوم عام 2007 إلى 16.4 كيلو جرام مقارنةً بنحو 14.9 كيلو جرام عام 2005، وزاد الإنتاج السمكي من 889 ألف طن عام 2005، إلى نحو 1008 ألف طن عام 2008/2007، بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من استهلاك الأسماك من 15.4 كيلو جرام عام 2005، إلى 16.6 كيلو جرام عام 2007.

وفي إطار استراتيجية الدولة لاستصلاح الأراضي الزراعية، أكدت الحكومة استصلاح 346.7 ألف فدان خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008)، وتنفيذ أعمال البينية الأساسية لمساحة 94 ألف فدان وتنفيذ أعمال الاستصلاح الداخلي لنحو 71.5 ألف فدان خلال عام 2009/2008. وعن منظومة الصرف والري، أوضح مجلس الوزراء تنفيذ نحو 93٪ من أعمال مشروع تنمية جنوب الوادي – توشكي- ، ونحو88٪ من أعمال مشروع ترعة السلام – شرق القناة - ، عام 2008/2007، إلى جانب زيادة المساحات المغطاة بشبكة الري بحوالي 500 ألف فدان خلال الفترة (05/04- يونيو 2009)،

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص ص 28،27.

وزيادة المساحة المخدومة بالصرف المغطى بحوالي 300 ألف فدان خلال الفترة (2005- يونيو 2009).

ثانياً- تقييم سياسات الحكومة تجاه القضايا الاجتماعية:

1. دعم الأسعار:

يعتبر الدعم من أهم البنود التي من المفترض أن تلتزم بها الدولة في سياساتها أمام المواطنين، وأحد مكونات منظومة الضمان الاجتماعي لمساعدة محدودي الدخل في مواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار، وتوفير احتياجاته الأساسية بتكلفة أقل. وعن تقييم أداء حكومة د. أحمد نظيف أكدت الحكومة ارتفاع قيمة الدعم بنسبة 0.3٪ كنسبة من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (2005/2004- 2008 /2009)، حيث بلغت نحو 9.3٪ عام 2008 /2009، مقارنةً بنحو 9٪ عام 2005/2004، وتضاعف قيمة الدعم على السلع – يشمل دعم المواد البيترولية والكهرباء- إلى 48.2 مليار جنيه عام 2005/2004، مقارنةً بنحو 18.4 مليار جنيه عام 2001/2000، كما تضاعف نصيب الفرد من منظومة الدعم خلال الفترة نفسها حيث بلغ عام 2009/2008، إلى 1275 جنيه مصري مقارنةً بنحو 683.6 جنيه مصري عام 2005/2004.

كما أشار مجلس الوزراء إلى أن الدولة أنفقت عام 2008 /2009، نحو 3 مليار جنيه مصري على دعم الكهرباء؛ كما ارتفاع عدد مخابز إنتاج الخبز البلدي بنسبة حوالي 26٪ حيث بلغ في مايو عام 2009 نحو 19 ألف مخبزاً مقارنةً بنحو 15.1 ألف مخبزاً عام 2005، إلى جانب أن قيمة دعم السلع التموينية والخبز تضاعف، حيث بلغ نحو 3.2 مليار جنيه مصري عام 2001/2000، مقارنةً بنحو 11.2 مليار

جنيه عام 2005/2004، ومتوقع 23.5 مليار جنيه عام 2009/2008. وزيادة عدد البطاقات التموينية[1] إلى 118 مليون بطاقة يستفيد منها 63.2 مليون مستفيد حتى مايو 2009، مقارنةً بنحو 104 بطاقة يستفيد منها 39.4 مليون مستفيد عام 2005، بالإضافة إلى نحو 86.6٪ زيادة في قيمة دعم الموارد البترولية حيث بلغ 10.2 مليار جنيه عام 2001/2000 مقارنةً بنحو 31.4 مليار جنيه عام 2005/2004.

ومن خلال رصد الباحثة لدراسات استطلاعات الرأي نجد أن نتائج استطلاع[2] حول البطاقة التموينية، أكدت أن 33٪ من المبحوثين ليس لديهم بطاقات تموينية، وأن 50.5٪ من المبحوثين ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع لديهم بطاقات تموينية، وأكد 43.6٪ من المبحوثين تعرضهم لمشاكل مع استخدام البطاقات التوينية ومن أهمها عدم كفاية الحصص المقررة بالبطاقات التموينية لاسيما فيما يتعلق بحصص السكر والزيت والأرز يليها زدآءة مستوى جودة بعض السلع خاصة العدس والمسلي.

كما أسفرت نتائج استطلاع[3] مشابه، عن أن 48.1٪ من المبحوثين الذين يمتلكون بطاقات تموينية من ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع، وأكد 16.8٪ من المبحوثين أنه يواجهوا مشاكل مع استخدامهم للبطاقات التموينية، وتأتي على رأس هذه المشاكل رداءة

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص34.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأي المواطنين حول البطاقة التموينية"، مايو 2004، ص ص 1:27.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأي المواطنين حول البطاقة التموينية"، أكتوبر 2004، ص ص 1:24.

السلع المدعمة لاسيما المسلي والعدس. كما كشفت نتائج استطلاع[1] أخر أن 49٪ من المبحوثين غير راضيين عن نظام الدعم، ويرون أن الأفضل صرف الدعم في صورة مرتبات، وأكد 34٪ من المبحوثين ضرورة أن يطبق الدعم على سلع أخرى مثل اللحوم والأسماك والدواجن، وأن 64٪ من المبحوثين أشاروا إلى وجود فئات لا تستحق الدعم ومع ذلك تحصل عليه. وأكد 79٪ من المبحوثين ضرورة أن يوجه الدعم لمستحقيه فقط. وفي إطار معرفة أهم القضايا التي تشغل الرأي العام جاءت قضية البطالة في المرتبة الأولى واستحوزت على نسبة 71٪، يليها الفقر بنسبة 10٪.

وفي استطلاع رأى المواطنين حول منظومة الدعم[2]، أكدت نتائجه على استمرار قضية البطالة في المرتبة الأولى على اعتبارها أهم قضية تشغل الرأي العام الإ أن نسبة من أشار إلى ذلك من المبحوثين وصلت إلى 66٪ أي أنها أقل من نسبة استطلاع عام 2006 والتي وصلت إلى 71٪، وتأتي قضية ارتفاع الأسعار في المرتبة الثانية بنسبة 34٪، الأمر الذي يؤكد تغير توجهات الرأي العام بعدما كان يركز على قضية الفقر أصبح يواجهة قضية جديدة تكمن في ارتفاع الأسعار. كما أسفرت نتائج هذا الاستطلاع أن 38٪ من المبحوثين ليس لديهم وعي بالدعم الحكومي على بعض السلع والخدمات، وأن 69٪ من المبحوثين يروا أن هناك فئات لا تستحق الدعم ومع ذلك تحصل عليه. بالإضافة إلى

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول منظومة الدعم"، ديسمبر 2005، ص ص 1:26.
2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول منظومة الدعم"، أغسطس 2007، ص ص 1:24.

أنه في استطلاع[1] رأى المواطنين حول توافر السلع الأساسية وارتفاع أسعارها، أشارت تلث العينة إلى ارتفاع أسعار السلع التموينية الأساسية، وقد جاء ارتفاع أسعار السكر والمسلى في المركز الأول حيث أشار 38.5٪ إلى ارتفاع سعرهما، يليهما سعر الزيت حيث أشار إلى ارتفاع سعره 37.2٪ من المبحوثين. كما أشار 63.9٪ إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء. وفي استطلاع رأى المواطنين حول مقاطعة السلع الأساسية للتأثير على أسعارها[2]، أسفرت النتائج عن أن 84.7٪ من المبحوثين أكد على ارتفاع أسعار اللحوم، يليها أسعار الدجاج حيث أشار 44.6٪ من المبحوثين إلى ارتفاع أسعاره. وقد طالب 45٪ من المبحوثين بضرورة زيادة الرقابة الحكومية على التجار لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار. وأتفق 80٪ من العينة على أنه إذا تم مقاطعة بعض السلع سيؤدى هذا إلى اجبار التجار على خفض الأسعار.

وفي استطلاع رأى المواطنين[3] حول التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى، عارض 77٪ من المبحوثين مسألة التحول من الدعم

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول توافر السلع الأساسية وارتفاع أسعارها"، نوفمبر -2004، ص ص 1:23.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول مقاطعة السلع الأساسية للتأثير على أسعارها"، أبريل 2005، ص ص 1:21.

3) مزيد من التفاصير أنظر إلى:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي"، مارس، 2006، ص ص 1:28.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول القيمة المناسبة للدعم النقدى للسلع التموينية كبديل للدعم العيني، وطرق تقديمها"، أبريل، 2006، ص ص 1:24.

العيني إلى النقدي. وفي استطلاع رأى المواطنين بمحافظة السويس حول تقييم تجربة بطاقات التموين الذكيَّة[1]، في يوليو 2006، كشفت نتائجه عن أن 25٪ من المبحوثين ليس لديهم بطاقات تموينية وأكد 5٪ من المبحوثين إلى عيوب تتعلق بالبطاقة الذكية. إلى جانب أنه في استطلاع رأى المواطنين حول البطاقة التموينية (تقرير مقارن)[2]، في أكتوبر 2006، كشف نتائج استطلاعات الرأي الذي أجريت من مايو عام 2004، إلى أكتوبر 2006، انخفاض مستوى رضاء المبحوثين عن كمية السلع المقدمة على البطاقات التموينية، واستمرار شكاوي المواطنين لاسيما فيما يتعلق بعدم جودة السلع المدعمة، وعدم كفاية الحصص التموينية بالبطاقة، إلا أن هذه الشكاوى قلت في استطلاع عام أكتوبر 2006.

2. الضمان الاجتماعي والمعاشات:

أ- الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية:

أكدت الحكومة[3] على رفع الحد الأقصى للمبالغ المستحقة للأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي إلى 320 جنيهاً شهر، وتحقيق زيادة بنحو 18.3٪ في عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي – المعاشات الضمانية، ومعاش الطفل، والمساعدات الشهرية، ومساعدات الدفعة الواحدة، والإغاثة، وإعانات العاملين السابقين –

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين بمحافظة السويس حول تقييم تجربة بطاقات التموين الذكيَّة"، يوليو، 2006، ص ص 16:1.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول البطاقة التموينية (تقرير مقارن)"، أكتوبر، 2006، ص ص 26:1.

3) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص 35.

خلال الفترة (2005/2004 – مارس 2009)، حيث وصلت نحو 0.8 مليون أسرة عام 2000 /2001، مقارنةً بنحو 1.1 مليون أسرة عام 05/04، وارتفع إلى 1.3 مليون أسرة في مارس2009، ورفع قيمة المنحة الدراسية للأطفال بنسبة 100٪ من 20 جنيهاً إلى 40 جنيهاً. إلى جانب تضاعف عدد الأسر المنتجة المستفيدة من قروض وزارة التضامن الاجتماعي بحوالي أربعة أضعاف، ليصل إلى حوالي 2.2 مليون أسرة عام 2008، مقابل حوالي نصف مليون أسرة عام 2004. وإنطلاقاً من ذلك، قامت الباحثة بدراسة وتحليل مؤشرات التضامن الاجتماعي والذي أكد تطور نصيب وحدة الخدمة الاجتماعية من السكان إلا أنه بشكل قد يكاد يكون ثابت، إلى جانب تطور في نصيب الحالة من المبلغ المنصرفة من الضمان الاجتماعي، خلال الفترة (2004- 2007)، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم(5).

جدول رقم (5) يوضح تطوُّر مؤشرات التضامن الاجتماعي خلال الفترة (2004- 2007)

المؤشـــر	2004	2005	2006	2007
عدد مشروعات الأسر المنتجة (ألف مشروع)	1857.5	1876.5	1955.5	2170.9
نصيب وحدة الخدمة الاجتماعية من السكان (ألف نسمة / وحدة)	31.1	30.9	31.0	31.5
الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي (ألف حالة)❖	1086.0	829.9	852.1	907.9
نصيب الحالة من المبالغ المنصرفة (جنيه/ حالة)	511.60	587.00	792.90	838.04

ب- تطوير نظام المعاشات:

وفيما يتعلق بنظام المعاشات أشارت الحكومة[1] إلى صدور القانون رقم 114 لسنة2008، بزيادة المعاشات بنسبة 20٪ بحد أقصى 100 جنيه اعتباراً من مايو 2008، وصدور القانون رقم 183 لسنة 2008، بتنظيم الحقوق التأمينية لأعضاء الهيئات القضائية، وبموجبه تم صرف الحقوق التأمينية القضائية لجميع أعضاء الهيئات القضائية الذي بلغوا سن الستين اعتباراً من يوليو 2008، والتوسع في إنشاء مناطق تأمينية جديدة ومناصق صرف جديدة ليصل عددها إلى 9.8 ألف منفذاً خلال عام 2008. والبدء في مشروع التحول من نظام صرف المعاشات يدوياً إلى آلياً بواسطة بطاقة إليكترونية مجانية، وبلغ عددها نحو 18 ماكينة صرف إلى عام 2008. بالإضافة إلى زيادة حوالي72.5 ٪ في قيمة المعاشات المنصرفة خلال الفترة (2005/2004-2008/2009)، لتبلغ حوالي 33.3 مليار جنيه مقارنةً بنحو 19.3 مليار جنيه عام 2005/2004، وزيادة نحو 12.2٪ في عدد المؤمن عليهم في نظام التأمينات الاجتماعية خلال الفترة نفسها، حيث بلغ نحو 21.2 مليون مواطن عام 2008/2009، مقارنةً بحوالي 18.9 مليون مواطن عام 2005/2004، إلى جانب تحقيق زيادة قدرها 8.3٪ في عدد أصحاب المعاشات والمستفيدين عنهم خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 7 مليون مواطن عام 2001/2000، مقارنةً بنحو 7.3 مليون مواطن عام 2005/2004، ونحو 7.9 مليون مواطن عام 2009/2008.

---

1) المرجع السابق، ص 36.

3.الأجور خلال الفترة (2005/2004 – 2009/2008):

وفيما يتعلق بجهود الحكومة خلال فترة الدراسة، أكدت[1] على زيادة مرتبات العاملين بنسبة 100٪ للدرجات الدنيا، و75٪ للدرجات العليا خلال 6 سنوات، حيث ارتفع الحد الأدنى لدخل العاملين بالدرجة الأولى من 376.3 جنيهاً إلى 893.3 جنيهاً، كذلك ارتفع الحد الأقصى من 672.5 جنيهاً إلى 1438.2 جنيهاً. وارتفاع الحد الأدني لدخل العاملين في الدرجة السادسة من 151.3 جنيهاً ليصل إلى 347.3 جنيهاً، كما ارتفع الحد الأقصى له من 252.5 جنيهاً إلى 540.6 جنيهاً.بالإضافة إلى زيادة حافز الإثابة للعاملين بالمحليات بنسبة 50٪ ليصل إلى 75٪ من المرتب الأساسي. وتحقيق نحو 90.4٪ زيادة في مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2005/2004- 2009/2008)، حيث بلغ نحو 28.1 مليار جنيه عام 2000/ 2001، مقارنةً بنحو 41.5 مليار جنيه عام 2005/2004، ونحو 52.2 مليار جنيه عام 2007/2006، ونحو 79 مليار جنيه من موازنة عام 2009/2008. فضلاً عن تنفيذ قرار زيادة دخول الأطباء اعتباراً من يوليو 2008، يستفيد منها 295 ألف من العاملين فيقطاع الصحة، وبلغ متوسط دخل الطبيب1380 جنيهاً شهرياً مقارنةً بحوالي 630 جنيهاً عام 2007. إلى جانب تعديل المادة 70 من قانون التعليم رقم 198 لسنة 2008.

وفي السياق نفسه، تشير الباحثة إلى تقرير التنافسية العربية عام 2007، حيث أن احتلت مصر المرتبة 100 على مستوى العالم في مؤشر التعيين والفصل خلال عام 2006 بحصولها على 3.1 نقاط، كما

---

1) المرجع السابق، ص 31.

شغلت المرتبة 7 على مستوى العالم في مؤشر مرونة محددات الأجور خلال عام 2006 بحصولها على 6.1 نقاط، واحتلت مصر المرتبة 78 على مستوى العالم في مؤشر العلاقة بين صاحب العمل والعاملين خلال عام 2006 بحصولها على 4.5 نقاط، وتعتبر مرتبة متدنّية مقارنةً ببعض الدول العربية[1]. وفيما يتعلق بمؤشر مدى الثقة في الإدارة احتلت مصر المرتبة 89 على مستوى العالم خلال عام 2006 بحصولها على 3.9 نقاط، والتي تعتبر مرتبة متدنية مقارنةً ببعض الدول العربية[2]، وعن مؤشر هجرة العقول المصرية للخارج، احتلت مصر المرتبة 113 على مستوى العالم خلال عام 2006 بحصولها على 2.3 نقاط، والتي تعتبر مرتبة متأخرة جداً مقارنةً ببعض الدول العربية[3].

ثالثا – تقييم سياسات تجاه المجالات الخدمية:

1. التعليم:

أ- التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (2005/2004- 2009/2008):

أكدت الحكومة تحقيق58.1٪ زيادة في قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي شامل الأزهر، وإنشاء 6 ألف مدرسة جديدة، وأن هناك نحو 70.5٪ من المدارس – غير شامل الأزهر- مزودة بالحاسب الآلي عام 2009/2008، وتشكيل مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان

1) حيث سجّلت دولة عمان أعلى مستوى بين الدول العربية حيث احتلت المرتبة 13 على مستوى العالم بحصولها على 5.6 نقاط.
2) إذ سجلت دولة عمان أعلى مستوى بين الدول العربية حيث احتلت المرتبة 32 على مستوى العالم بحصولها على 5.1 نقاط.
3) حيث سجّلت دولة قطر أعلى مستوى بين الدول العربية حيث احتلت المرتبة الثانية على مستوى العالم بحصولها على5.7 نقاط

الجودة والاعتماد بموجب القرار الجمهوري رقم 363 لسنة 2007، وصدور القرار رقم 129 لسنة 2008، بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها[1]. كما أكدت أن كثافة الفصول في التعليم قبل الجامعي بلغت 39.3 طالباً لكل فصل، وبلغ عدد الطلاب لكل مدرس حوالي 18.9 طالباً عام 2008/2009؛ إلا أن الباحثة تطرقت إلى رصد وتحليل هذين المؤشرين وغيرهم من مؤشرات التعليم في فترة الدراسة (2004- 2009)، لحظ أنه لا يوجد تحسن في معدل كثافة الفصل في التعليم العام قبل الجامعي، والذي لا يزال يشكل نحو 40 طالباً لكل فصل، ويستعرض الجدول رقم (6) السلسلة الزمنية للمؤشر.

جدول رقم (6) كثافة الفصل ونصيب المدرس من التلميذ في كل من التعليم العام والأزهري خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)

السنوات		05/04	06/05	07/06	08/07
كثافة الفصل (تلميذ/ فصل)	تعليم عام	40.0	39.8	39.7	40.0
	تعليم أزهري	32.2	33.0	33.1	33.2
نصيب المدرس من التلميذ (تلميذ / مدرس)	تعليم عام	18.8	18.8	19.3	19.5
	تعليم أزهري	16.7	14.4	14.1	13.7

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري،" وصف مصر بالمعلومات..و.سنوات من التنمية".

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص39.

كما لم يشير الحكومة إلى جهود محو الأمية[1]، وأوضاعها خلال الخمس سنوات، حيث نجد أن نسبة المقيدين إلى المستهدفين من الأميين في مصر تعاني من الشد والجذب حين وصلت نسبتهم عام 2005/2004 إلى 115.2٪، وارتفعت إلى 120.3٪ عام 2005/ 2006، وبلغت ذورتها عام 2007/2006 حيث وصلت النسبة إلى 197.6٪، والتي استمرت إيضاً في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 207.1٪ عام2008/2007، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) ٪ المقيدين إلى المستهدفين من الأميين و٪ من تم محو أميتهم من المقيدين خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)

السنـــــوات	05/04	06/05	07/06	08/07
٪ المقيدين إلى المستهدفين من الأميين	115.2	120.3	197.6	207.1
٪ من تم محو أميتهم من المقيدين	50.8	41.3	42.9	44.8

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، " وصف مصر بالمعلومات2009...سنوات من التنمية"

وفيما يتعلق بنسبة من تم محو أميتهم من المقيدين[2]، نجد انخفاض ملحوظ في الأداء حيث وصلت نسبة من تم محو أميتهم من المقيدين إلى 50.8٪ عام 2005/2004، والتي انخفضت عام 2006/2005، إلى 41.3٪، إلا أنها بدأت تتحسن عام 2007/2006

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري،" وصف مصر بالمعلومات2009...سنوات من التنمية"، الإصدارة الثامن، ص33.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري،" وصف مصر بالمعلومات2009...سنوات من التنمية"، الإصدارة الثامن، ص35.

حيث بلغت النسبة نحو 42.9، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 44.8٪ عام 2008/2007، كما لاحظ أن وضع التعليم قبل الجامعي يعاني من التذبذب في تقارير التنافسية العالمية، الأمر الذي يتضح من خلال الجداول رقم (9،8).

جدول رقم (8) وضع التعليم قبل الجامعي المصري في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2006- 2009)

المؤشـــــر[1]	2006		2007		2008		2009	
	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً
معدّل التسجيل في التعليم الثانوي (٪)	87.1	61	-	65	87.8	65	87.8	68
جـودة التعلـيم الخـاص بالرياضـيات والعلوم	3.2	96	-	106	2.5	128	2.7	124
جودة نظام إدارة المدارس	3.5	89	-	100	3.2	116	3.3	114
عدّل التسجيل في التعليم الانبتدائي	95.4	41	-	57	93.9	63	95.8	45
جودة التعليم الابتدائي	-	-	-	126	2.1	129	2.4	124
الصحة والتعليم الأساسي	6.51	50	5.23	83	5.2	88	5.2	84

Source: World Economic Forum, The World Competitiveness Report 2006,2007,2008,2009.

---

1) أنظر:

- World Economic Forum, Arab World Competitiveness Report 2007, 2007.

جدول رقم (9) البيانات الخاصة بمصر في مؤشر التنمية البشرية[1] خلال الفترة (2004 – 2009)

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الترتيب وفق مؤشر التنمية البشرية	120	119	111	123		
قيمة مؤشر التنمية البشرية (نقطة)	0.653	0.659	0.702	0.703		
مجموع نسب الإلتجاح الإجمالية في التعليم (٪)	76	74		76.4		
مؤشر التعليم (نقطة)	0.62	0.62	0.73	0.697		
نسبة الأمية لدى البالغين (٪ من عمر 15 فما فوق) (نقطة)	55.6					

المصدر: الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية ، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009.

ب- التعليم الجامعي خلال الفترة (05/04- 2008/2009):

أشارت الحكومة[2] إلى 44.8٪ زيادة في قيمة الإنفاق على التعليم الجامعي شامل الأزهر خلال هذه الفترة، و8.7 ٪ زيادة في عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي والجامعي وإنشاء 5 جامعات حكومية جديدة ليصل إجمالي الجامعات الحكومية بالإضافة إلى جامعة الأزهر إلى 18 جامعة عام 2008/2009، وتضاعف عدد الجامعات الخاصة إلى 16 جامعة خلال العام 2008/ 2009. وارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي

1) أنظر:
- The world Economic Forum, "The Arab competitiveness report", 2007

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "أداء الحكومة في 5 سنوات 2004-2009"، يوليو 2009، ص40.

والجامعي إلى 28 ٪ عام 2007/ 2008، مقارنةً بنحو 2 ٪ خلال الفترة (2004 /2005- 2007/ 2008). وفي إطار الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي، أشارت العديد من الدراسات والتقارير المعلوماتية[1] إلى أن معدل القيد الإجمالي بالتعليم الجامعي والعالي بلغ 34.7٪، في مصر عام 2005. مقارنةً بنحو26.2 مليار جنيه خلال عام 2004/2003[2]، ومن خلال رصد وتحليل تقارير التنافسية العالمية، خلال الفترة (2006- 2009)، ويتضح تذبذب المنظومة التعليمية في مصر كما هو مبين في الجدول رقم (10) والذي يشير إلى المؤشرات التي تتعلق بالتعليم الجامعي.

جدول رقم (10) وضع التعليم قبل الجامعي المصري في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة (2006- 2009)

المؤشر الفرعي	2006		2007		2008		2009	
	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً
معدّل التسجيل في الجامعات (٪)	33	57	-	59	34.7	59	34.7	63
جودة نظام التعليم	2.7	106	-	119	2.4	126	2.6	123
توافر خدمات التدريب والبحوث	3.5	80	-	83	3.6	92	3.9	78

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تقرير معلوماتي عن سمات التعليم الجامعي والعالي"، السنة الثانية، العدد 16، إبريل 2008، ص8.

2) مخزون البيانات القومية، بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،
http://www.idsc.gov.eg/NDSSearch/NdsResult_Details.asp?IndicatorID=4923

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعي والعالي"، سبتمبر 2005، ص5."

المؤشر الفرعي	2006		2007		2008		2009	
	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً	الدرجة (نقاط)	الترتيب عالمياً
تدريب المعلمين	3.3	84	-	81	3.5	96	3.4	106
نفقات التعليم	-	-	4.11	51	4.4	59	4.4	59
جودة مراكز الأبحاث العلمية	3.2	96	-	92	3.4	96	3.2	101
مؤشر التعليم العالي والتدريب	3.73	75	3.68	80	3.6	91	3.6	88

Source: World Economic Forum, The World Competitiveness Report 2006,2007,2008, 2009.

ومن خلال رصد أراء المواطنين ومعرفة تقييمهم لقضايا التعليم في مصر، أسفرت نتائج استطلاع رأي طلاب الجامعات حول مشاكل التعليم الجامعي(1)، عن أن 43٪ من طلاب الجامعات بالعينة واجهوا مشاكل عند إلتحاقهم بالجامعة، وأن44٪ من طلاب العينة أكدوا على أنه يواجهون مشاكل تتعلق بالمناهج الدراسية، وتتركز هذه المشاكل في طول المناهج الدراسية وكثرة الكتب للمادة الواحدة وهذه المشاكل التي أشار إليها نحو 49٪ من المبحوثين، إلى جانب أن 34٪ أشاروا إلى صعوبات تتعلق بالمناهج الدراسية. كما أشار 55٪ من الطلاب إلى وجود صعوبات تتعلق بالكتاب الجامعي، وأكد نحو 35٪ من العينة إلى وجود مشاكل مع أعضاء هيئة التدريس مثل عدم التزام أعضاء هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات وعدم كفاءتهم. وفي استطلاع حول التعليم في

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأي طلاب الجامعات حول مشاكل التعليم الجامعي"، فبراير 2007، ص ص 1:40.

الجامعات والمعاهد الخاصة[1]، أوضح 57٪ من العينة أن الجامعات والمعاهد الحكومية لا تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب.

2. الصحة خلال الفترة (2004/2005–2008/2009):

أ- الإنفاق على الخدمات الصحية:

أكدت الحكومة تحقيق زيادة قدرها 63.9٪ في قيمة الإنفاق على الصحة، وتحمل الدولة نحو 2.5 مليار جنيه لعلاج حوالي 1.7 مليون مريض بالداخل عام 2008، إلى جانب ارتفاع عدد المرضى الذين تم علاجهم على نفقة الدولة بالخارج ليبلغ عددهم حوالي 245 مريضاً عام 2008.

ب- تطوير وتعميم الخدمات الصحية:

أكدت الحكومة تطوير 70 مستشفى عاماً ومركزياً خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008)، وزيادة عدد الوحدات التي تطبق نظام طب الأسرة، ليصل إجمالي عددها إلى حوالي 1705 وحدة خلال الفترة (سبتمبر2005- ديسمبر 2008)، إلى جانب شراء وتشغيل 642 سيارة إسعاف جديدة خلال الفترة (2008 – مايو 2009). وانخفاض عدد السكان لكل طبيب من حوالي 446 نسمة لكل طبيب عام 2004/ 2005، إلى 440 نسمة لكل طبيب عام2007/2008، وتحقيق حوالي13.7٪ انخفاض في عدد السكان لكل سرير في المستشفيات لتبلغ حوالي 384 نسمة لكل سرير عام2007/2008، مقارنةً بنحو 445 نسمة لكل سرير عام 2004/2005. إلى جانب أن

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول التعليم في الجامعات والمعاهد الخاصة"، نوفمبر 2007، ص ص 1:24.

نحو 5.6 مليون مواطن انضموا لمظلة التأمين الصحي خلال الفترة (2005/2004 – 2008/2009)، ليصل عدد المستفيدين من خدمات التأمين الصحي إلى 42.3 مليون مواطن، وتحقيق زيادة قدرها 28.1٪ في عدد المستشفيات العامة والقروية والوحدات الريفية خلال الفترة نفسها.

ومن خلال تطرق الباحثة إلى رصد الرأي العام ومعرفة مدى رضائه عن هذه الخدمات نجد أن نتائج استطلاع رأى المواطنين فى خدمات التأمين الصحى الحكومى[1]، أجرى في مارس 2006، أكدت أن 55٪ من المبحوثين ليس لديهم تأمين صحي، وأن 59٪ من المبحوثين غير راضيين عن خدمات التأمين الصحي الحكومي، وأوضح نحو 59٪ منهم أن السبب في ذلك يرجع إلى إهمال بعض الأطباء والممرضين، بينما 33٪ منهم أرجعوا ذلك إلى عدم فاعلية بعض الأدوية، في حين أشار 25٪ منهم إلى سوء المعاملة وعدم الاحترام. وفيما يتعلق بالدعم الحكومي للتأمين الصحى أظهرت نتائج الاستطلاع أن 38٪ يروا أن الدعم الحكومي للتأمين الصحي ليس كافٍ، وأكد 39٪ من المبحوثين على عدم رضائهم عن نسب الاشتراكات الشهرية للخدمات التأمين الصحي، وذلك باعتبارها لا تتناسب مع مستوى الخدمة المقدمة. و36٪ ممن استفادوا من أدوية التأمين الصحي الحكومي غير راضين على الإطلاق على مستوى الخدمة المقدمة.

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين فى خدمات التأمين الصحى الحكومي"، مارس 2006، ص ص 1:34.

وفي استطلاع[1] مشابه أجراه مركز المعلومات في أغسطس 2008، أكدت نتائجه على ارتفاع نسبة المبحوثين الذين ليس لديهم تأمين صحي حيث وصلت إلى 68٪، وأكد 38٪ من المبحوثين عدم حدوث أي تغير في مستوى أداء خدمات التأمين الصحي. وعن مدى معرفة المبحوثين بالخدمة الخاصة بتوفير الأدوية بصيداليات التأمين الصحي الحكومي بنفس اسمها التجاري والتي تم إتاحتها في يناير عام 2008، وأفادت نتائج الاستطلاع أن 94٪ من المبحوثين ليسوا على معرفة بهذه الخدمة. وفي استطلاع استطلاع[2] رأى المواطنين حول فصل التمويل عن تقديم الخدمة وإنشاء الشركة القابضة للتأمين الصحى الحكومى في يوليو 2007، أسفرت نتائجه عن أن 82٪ من المبحوثين لا يسمعوا عن قرار إنشاء الشركة القابضة للتأمين الصحي الحكومي.

ت- مؤشرات تحسين الأوضاع الصحية:

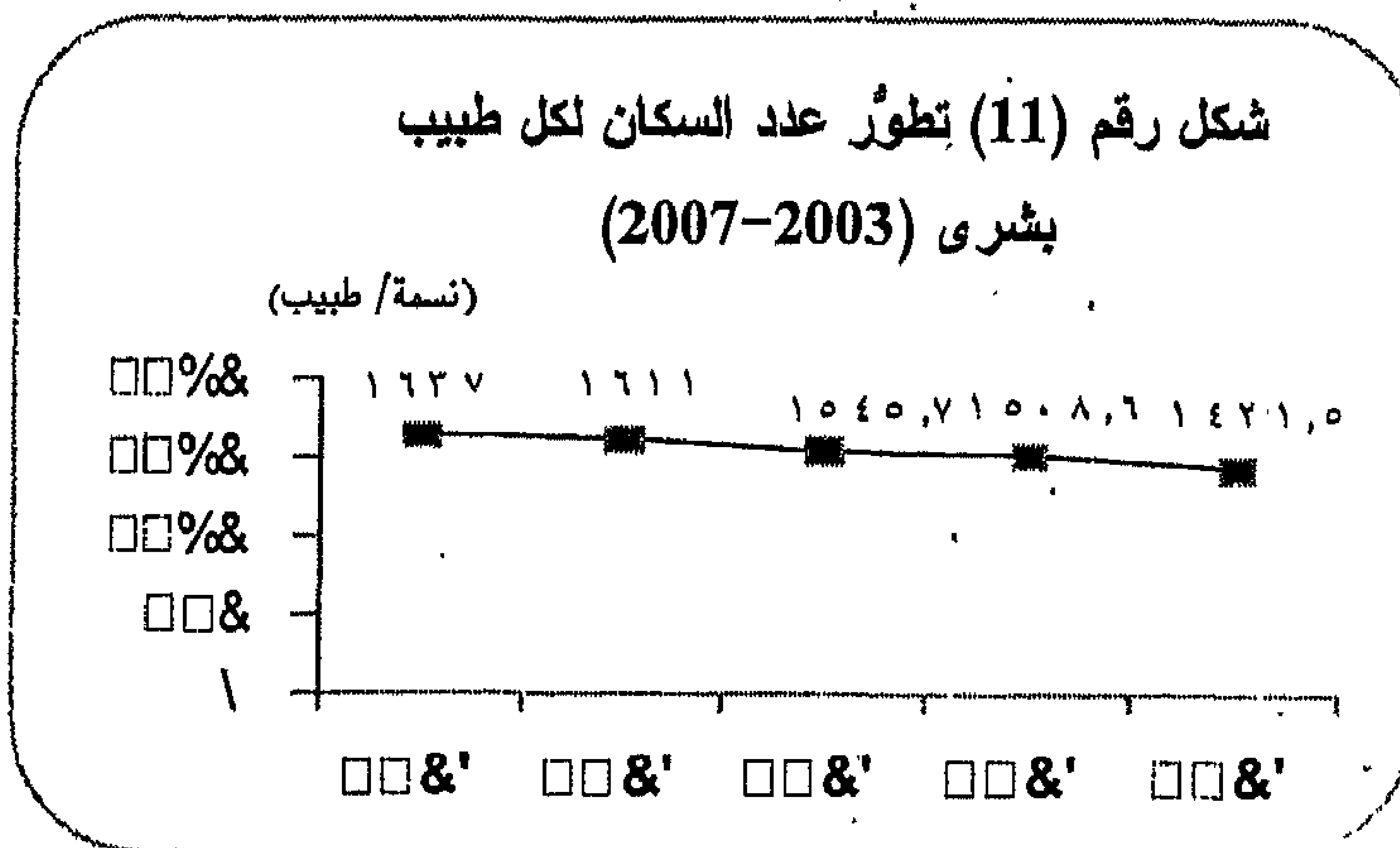
أوضحت الحكومة[3] ارتفاع متوسط عمر الذكور من 68.6سنة عام 2005، إلى 69.9 سنة عام 2008، وكذلك الإناث من 73.2 سنة عام 2005 إلى 74.4 سنة عام 2008. وانخفاض معدل الوفيات بنسبة 4.7٪ ليصل إلى حوالي 6.1 حالة لكل ألف من السكان عام2007، مقارنةً بنحو 6.4 حالة لكل ألف من السكان عام 2005. وانخفاض

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين فى خدمات التأمين الصحي الحكومي "، أغسطس 2008 ، ص ص 1:12.

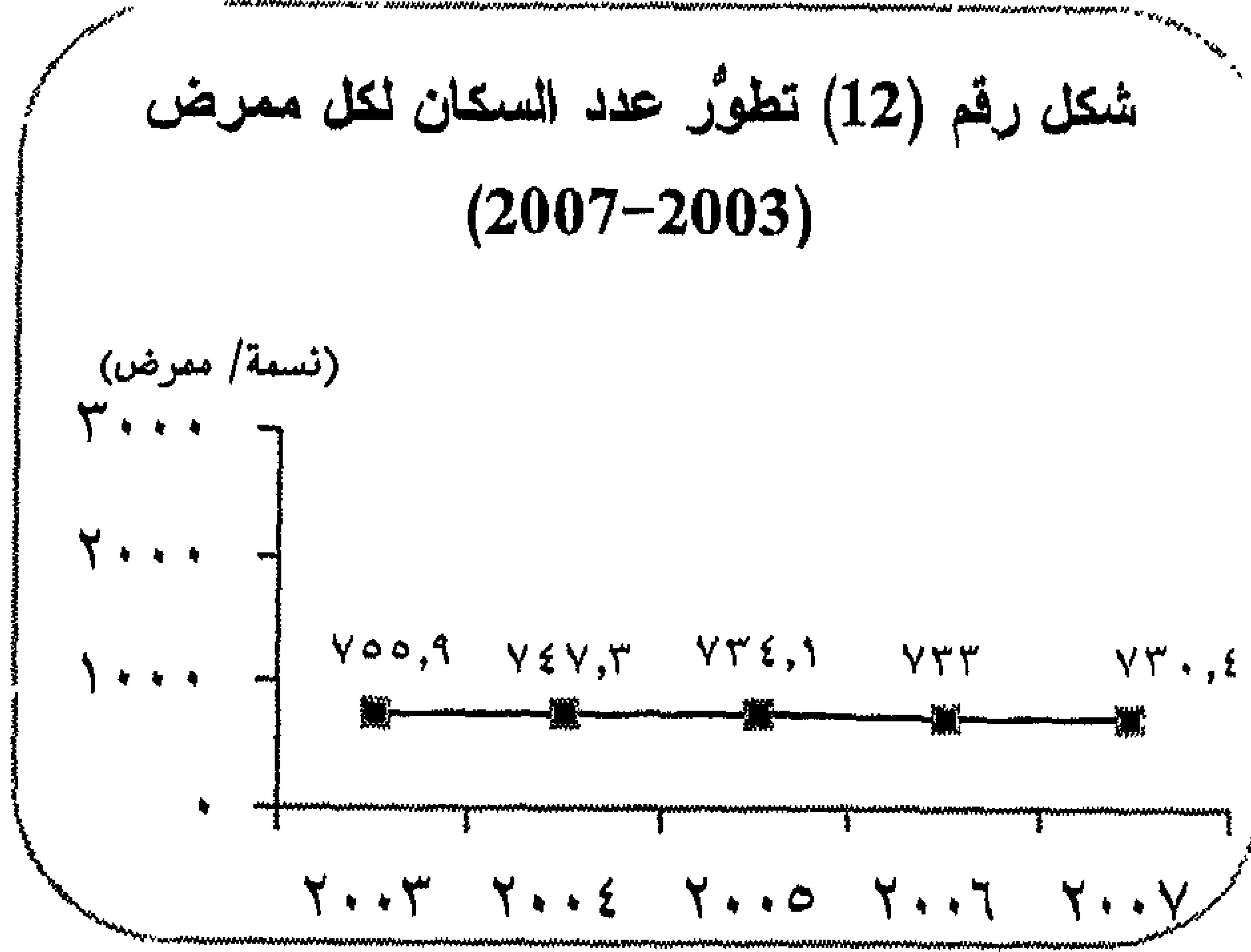
2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين حول فصل التمويل عن تقديم الخدمة وإنشاء الشركة القابضة للتأمين الصحي الحكومي"، يوليو 2007، ص ص 1:24.

3) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص 42.

حوالي7.3٪ في معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، ليصل إلى 24.3 حالة لكل ألف مولود حي عام 2007، مقارنةً بنحو 26.2 حالة لكل مولود حي عام 2005. بالإضافة إلى 10.7٪ انخفاض في معدل وفيات الرضع خلال (2005 – 2008)، حيث بلغ نحو 26.4 لكل ألف مولود حي عام 2000، مقارنةً بنحو 20.5 لكل ألف مولود حي، ونحو 18.3 لكل ألف مولود حي عام 2008. فضلاً عن 28.9٪ انخفاض في معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس خلال الفترة (2005 – 2007)، حيث بلغت 84 سيدة متوفيه لكل مائة ألف مولود حي عام 2000، مقارنةً بنحو 62.7 سيدة متوفيه لكل مائة ألف مولود حي عام 2005، مقارنةً بنحو 44.6 سيدة متوفيه لكل مائة ألف مولود حي. وفي هذا الإطار، تتطرق الباحثة إلى رصد وتحليل مستوى المؤشرات الصحية حيث لاحظ انخفاض نصيب الطبيب البشري من السكان إلى 142.5 طبيب لكل نسمة عام 2007، مقارنةً بنحو 1508.6 طبيب لكل نسمة عام 2006، كذلك الأمر فيما يتعلق بنصيب الممرض من السكان حيث بلغ نحو 730.4 ممرض لكل نسمة عام 2007، مقارنةً بنحو 733.0 ممرض لكل نسمة عام 2006، الأمر الذي يتضح من خلال **الأشكال رقم (11، 12).**



شكل رقم (11) تطوّر عدد السكان لكل طبيب بشرى (2003-2007)



شكل رقم (12) تطوُّر عدد السكان لكل ممرض (2003-2007)

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات... وسنوات من التنمية".2009.

3. الإسكان:

أ- توفير مسكن ملائم للمواطن:

تبنت الحكومة المشروع القومي للإسكان لتوفير 500 ألف وحدة سكنية خلال الفترة (2005 – 2011) بمعدل 85 وحدة سكنية سنوياً، ويبلغ، وذلك من خلال 7 محاور هي: تمليك وحدات سكنية، إبني بيتك، أراض للمستثمرين بالمدن الجديدة، المواطن الأولى بالرعاية، بيت العيلة، وحدات الإيجار، البيت الريفي، ومنذ عام 2005، وإنشأت 101.4 ألف وحدة سكنية تم تنفيذها، وتم تسليم حوالي 87٪ منها في "محور تمليك الوحدات السكنية"، وذلك منذ بدء المشروع حتى مايو 2009، وتم تسليم 54.4 ألف قطعة أرض بمساحة 150 م 2 بمبلغ 70 جنيهاً للمتر المربع في "محور ابني بيتك" حتى مايو 2009. والإنتهاء من 3113 وحدة سكنية في محور"المواطنين الأولى بالرعاية" منها 2026

وحدة تم تسليمها للمستحقين. وإنشاء 884 وحدة سكنية على مساحتها 63م2 حتى مايو 2009 منها 500 وحدة سكنية تم تسلمها للمستحقين، وذلك في محور " بيت العيلة". والإنتهاء من 3831 وحدة سكنية جديدة، وتم تسليم 2199 وحدة منها، وذلك في محور " وحدات الإيجار". إلى جانب تسليم 3224 وحدة سكنية، وذلك في محور " البيت الريفي"، حتى مايو 2009.

ب- أهم مؤشرات نشاط التمويل العقاري:

أوضحت الحكومة زيادة قيمة القروض الممنوحة من جانب البنوك وشركات التمويل العقاري بنحو 165 ضعفاً خلال الفترة (2005/2004 - 2007/2008)، لتبلغ 2.6مليار جنيه عام2007/2008، وارتفاع عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري لتصل إلى 8 شركات بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، إلى جانب 16 بنكاً يعمل في نفس المجال. واتساع النطاق الجغرافي لنشاط التمويل العقاري بالشركات ليشمل 77٪ من محافظات الجمهورية عام 2008/2007. كما تضاعف عدد المستثمرين في شركات التمويل العقاري 1457 مرة في الفترة (05/04 –08/07).

ت- التنمية العمرانية:

أشارت الحكومة[1]، إلى إنشاء 43 ألف وحدة سكنية جديدة بالمدن الجديدة خلال السنوات الأربع الأخيرة بمعدل 10500 وحدة سنوياً، وتبنت الحكومة مشروع" إنشاء 400 قرية جديدة في الظهير

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص46.

الصحراوي مع الحفاظ على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني العشوائي، وإنشاء نحو 15 قرية في 7 محافظات[1]. ومد الشبكات الأساسية بها. إلى جانب الإنتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية لنحو 53 مدينة خلال الفترة (سبتمبر 2006 – ديسمبر 2008). وإزالت 13 منطقة عشوائية، وتطوير 352 منطقة عشوائية من إجمالي 1221 منطقة خلال الفترة (2004- مايو 2009). وفي هذا الإطار تشير الباحثة إلى أن تقرير أداء الحكومة في خمس سنوات أغفل الإشارة إلى أن هناك نحو 187 منطقة عشوائية لم يبدأ تطويرها، وأنه حوالي 662 منطقة عشوائية مزعم أنه يجري تطويرها، وجاري إزالت نحو 4 مناطق، و3 مناطق مطلوب إزالتهم[2]، وباالتالي فإن نسبة ما تم إنجازه في تطوير وإزالت المناطق العشوائية حوالي 30٪ من إجمالي ما هو مطلوب إنجازه.

4. المياه والصرف الصحي:

أ- المياه:

أكدت الحكومة على توصيل مياه الشرب إلى 281 قرية أم وتابع خلال عام2007/2008، والتوسيع في 40 محطة قائمة لتنقية مياه الشرب خلال الفترة يوليو 2004- يونية 2008، بالإضافة إلى إنشاء 60 محطة جديدة خلال الفترة يوليو 2004- يونية 2009، ضمن مشروع " التوسع في توصيل القرى المصرية بمحطات تنقية رئيسية". وأن 96.6٪ من إجمالي الأسر متصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عام

---

1) هي (الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان).

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات ... وسنوات من التنمية"، مرجع سابق، ص 3.

2006، وأن نصيب الفرد من الطاقة التصميمية للمياه النقية بلغ 320 لتر/ يوم نصيب الفرد عام 2009/2008، مقارنةً بنحو 300 لتر/ يوم عام 2005/2004. وأن حجم الإنفاق على مياه الشرب والصرف الصحي قدر بأكثر من 3 أضعاف خلال الفترة (2005/2004 – 2009/ 2008)، إلى جانب تحقيق حوالي 27.6٪ زيادة في حجم الطاقة المتاحة لمياه الشرب في الفترة (2005/2004- 2008/2009)، وتنفيذ 23 محطة مياه في المدن الجديدة بطاقة 2.2 مليون م3 / يوم حتى عام 2007. ومن خلال قيام الباحثة بمقارنة هذه الإنجازات بالعديد من التقارير الرسمية الأخرى خلال الفترة (2004- 2007)، لاحظ ثبات نسبة الأسر المتصلة بالمياه، مع ارتفاع نصيب الفرد إلى إجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة والمنتجة، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) يوضح مؤشرات مياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة (2004- 2007)

المؤشر[1]	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد إلى إجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر.يوم/ فرد)	236.9	249.4	265.6	272.9
نصيب الفرد إلى إجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/ فرد)	37.6	322.1	337.0	344.5
نسبة الأسر المتصلة بالمياه (٪)	-	-	96.6	96.6*

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات... وسنوات من التنمية"، 2009.

1) المرجع السابق، ص ص11:121.

ب- الصرف الصحي:

أكدت الحكومة على إقامة 163 مشروعاً من مشروعات الصرف الصحي تم الإنتهاء منها خلال الفترة 2006/2005- ديسمبر 2008، وتغطية 65٪ من مدن الجمهورية بمشروعات الصرف الصحي. إلى جانب أن حوالي 55.3٪ من إجمالي الأسر المصرية متصلة بالصرف الصحي عام 2006، مقارنةً بنحو 45.1٪ عام 1996[1] ، وتحقيق نحو 20.7٪ زيادة في الطاقة التصميمية الاستيعابية للصرف الصحي خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، بالإضافة إلى 5.7٪ زيادة في نصيب الفرد من الطاقة التصميمية للصرف الصحي خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، فضلاً عن تنفيذ 19 محطة صرف صحي في المدن الجديدة بطاقة 480 ألف م3 / يوم حتى عام 2007. وبمقارنة هذه الإنجازات بالعديد من التقارير الرسمية الأخرى خلال الفترة (2004- 2007)، لاحظ الإرتفاع المستمر في نصيف الفرد من إجمالي طاقة الصرف الصحي[2] الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (13).

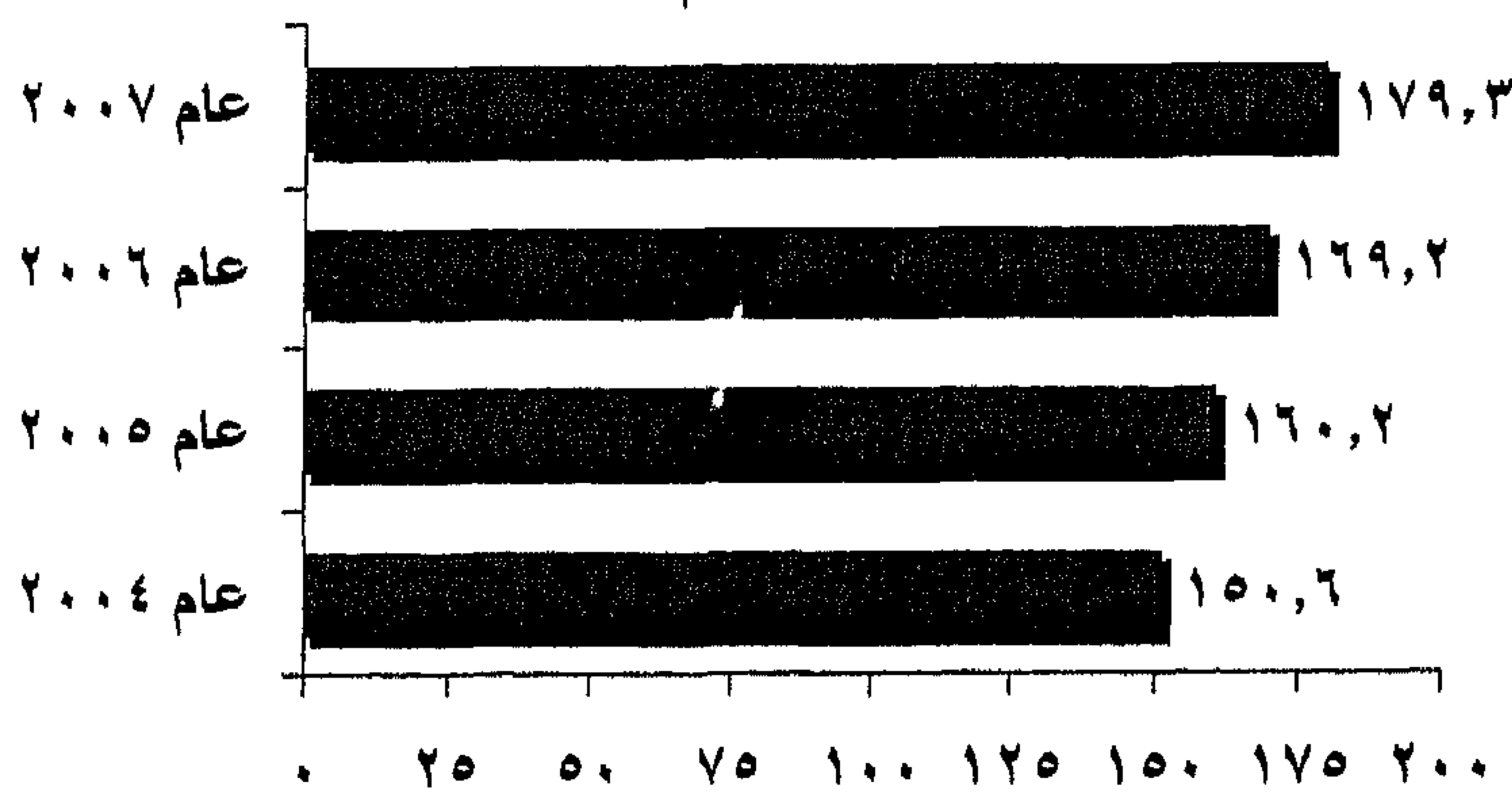
---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص 49.

2) المرجع السابق، ص123.

شكل رقم (13) يوضح نصيب الفرد من إجمالي طاقة الصرف الصحي

(لتر.يوم/ فرد)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات... وسنوات من التنمية"، 2009.

5. الكهرباء والطاقة:

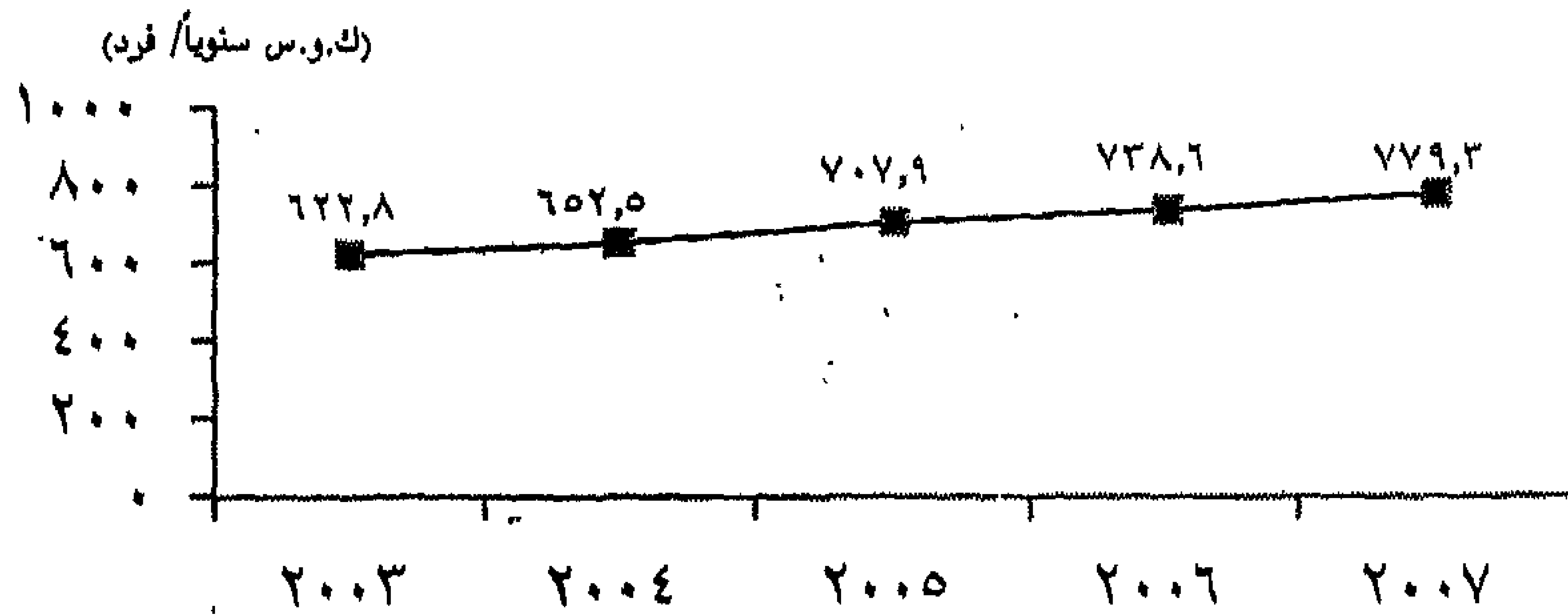
أ- توليد الكهرباء:

أكدت الحكومة على تحقيق زيادة قدرها 4000 ميجاوات في القدرة المولدة على الشبكة الكهربائية للمحطات الحرارية خلال الفترة (أكتوبر 2005 – ديسمبر 2008)، ضمن مشروع " إنشاء 12 محطة توليد كهرباء حرارية بإجمالي قدرات 8700 ميجاوات، وشبكات النقل والتوازيع اللازمة لها. وتوليد نحو 12.4٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية عام2007/2008، وتشغيل محطة توليد كهرباء نجع حمادي المائية الجديدة عام 2008، وزيادة تقدر بنحو 4.7 مليار جنيه في إجمالي الاستثمارات في قطاع الكهرباء خلال الفترة (2004/2005- 2008/2009).

ب- توفير الكهربا للجميع:

أوضحت الحكومة[1] أن هناك 3.8 مليون مشترك جديد في شبكة الكهرباء خلال الفترة (2005/2004- مارس 2009)، وإنارت 900 قرية وتابع خلال الفترة (2005/2004- 2008/2007)، إلى جانب زيادة 32.6 ٪ زيادة في استخدامات الكهرباء خلال الفترة (2005/2004- 2008/2009)، ومن خلال الرصد التاريخي لمستوى تحسن أو عدم تحسن مؤشرات الكهرباء لاحظ تحسن نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة للإنارة كما هو يتضح في الشكل رقم (14).

شكل رقم (14) تطوُّر نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة للإنارة (2003- 2007)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات... وسنوات من التنمية"، 2009.

ولدراسة ورصد الرضا الشعبي تجاه هذه الإنجازات الحكومية خاصةً حول كفاءة الخدمات العامة لاسيما فيما يتعلق بالمياه، والكهرباء، والنقل والمواصلات، أسفرت نتائج في استطلاع رأى المواطنين حول كفاءة الخدمات العامة: المياه – الكهرباء –

1) المرجع السابق، ص52.

المواصلات[1]، عن أن 33٪ من المبحوثين يواجهون مشاكل في المياه تتعلق بإنقطاع وضعف المياه في أوقات كثيرة، ونحو 17٪ من المبحوثين يوجهون مشاكل تتعلق بالكهرباء والتي تتركز في ارتفاع سعر فاتور الكهرباء، كما أشار 19٪ من المبحوثين إلى أنه يوجهون مشاكل في الموصلات والتي تتعلق بالإزدحام. وفي هذا السياق أوضح 62٪ من المبحوثين أن الحكومة هي المسؤل الأول عن مشاكل المواصلات. وفي استطلاع حول وعي المواطنين بوجود دعم حكومي على الكهرباء[2]، أظهرت نتائجه أن 55٪ من العينة ليسوا على دراية بوجود دعم حكومي على قطاع الكهرباء، ويرى 51٪ من المبحوثين أن قيمة الفانورة الكهربائية لا تتناسب مع القيم الإستهلاكية للكهرباء، وفيما يتعلق بدرجة قبول المواطن بنظام المعمول به في حساب الإستهلاك أكد 49٪ من المبحوثين على عدم موافقتهم على هذه الطريقة لحساب إستهلاك الكهرباء، وأوضح 66٪ من النسبة التي ترفض هذه الطريقة في حساب الإستهلاك الكهربائي أن هذه الطريقة تتسب في ظلم الناس، بينما يرى 17٪ منهم أن هذا النظام يؤدي إلى التقدير الجزافي، في حين أن 11٪ أوضحوا أن هذا النظام ينقصه أمانة القراءة والتحصيل. وفيما يتعلق بتقييم المواطن للدعم الحكومي المخصص للكهرباء، يرى نحو 95٪ من المبحوثين أنه من الوجبات الأساسية للحكومة تجاه الشعب، وأكد 85.5٪ أن هذا الدعم لا يمكن الإستغناء عنه، وأكد 56.9٪ ضرورة زيادة الدعم

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين حول كفاءة الخدمات العامة: المياه – الكهرباء – المواصلات "، إبريل 2005، ص ص 1:25.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأي لقياس مدى وعي المواطنين حول قيام الحكومة بدعم الكهرباء"، إبريل 2005، ص ص 1:20.

المخصص لقطاع الكهرباء، وأوضح 50.9٪ من المبحوثين أن هناك العديد مما يحصول على هذا الدعم رغم أنه لا يستحقه.

6. شبكة النقل والمواصلات:

أ- رصف الطرق وتطوير الكباري:

أكدت الحكومة على تضاعف الإنفاق الحكومي على إنشاء وتطوير الطرق والكباري- لا يشمل إنفاق كل من الشركة القابضة للطرق والشركات التابعة- خلال السنوات الخمس الأخيرة، ليصل إلى نحو 2.4 مليار جنيه في موازنة عام 2008/2009، وأنه قد تم رصف 3.95 ألف طريق ترابي بإجمالي 7.5 ألف كم خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008)، وذلك في إطار مشروع " رصف الطرق الترابية في المحافظات بين القرى وتوابعها". وإنشاء وتجديد حوالي 822 كوبري خلال الفترة (يونية 2005- ديسمبر 2008)، في مشروع" إنشاء 1000 كوبري مرور ومشاه علوي بين أجزاء القرى الأم وفوق الترع والمصارف". وإنشاء 201 كم من الطرق الحرة خلال الفترة (2005/2004- مايو 2009)، في مشروع كم طرق حرة بنظام الرسوم".

ب- النقل البري:

أشارت الحكومة إلى تشغيل 2771 أوتوبيس وميني باص من خلال 13 شركة لتأدية خدمة النقل الجماعي خلال الفترة (2005/2004- مارس2009)، وإنشاء 15 شركة قطاع خاص بالقاهرة الكبري تحت إشراف هيئة النقل العام، وتشغيلها تدريجياً اعتباراً من عام 2004، وإنشاء 3 شركات بمحافظة الإسكندرية

كمرحلة أولى. وتشغيل 176 ألف وحدة توك توك ساهمت في توفير 257 ألف فرصة عمل خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008). إلى جانب تحقيق زيادة قدرها 50.9٪ في قيمة دعم نقل الركاب خلال السنوات الخمسة الأخيرة، ليصل إلى حوالي 556 مليون جنيه عام 2008/2009، وأن حوالي 650 مليون راكب يستفيد من وسائل النقل العامة الحكومية والمدعمة بثلاثة أرباع التكلفة عام 2008/2009، فضلاً عن تحقيق زيادة قدرها 27.8٪ في أعداد السيارات الخاصة خلال الفترة (2005- أبريل 2009)، بالإضافة إلى 13٪ زيادة في عدد الأوتوبيسات العامة خلال الفترة (2005 – أبريل 2009)، إلى جانب 1083 سيارة أجرة جديدة في مشروع تاكسي العاصمة خلال الفترة (سبتمبر 2005- ديسمبر 2008)، والتي ساهمت في توفير 2.3 ألف فرصة عمل دائمة، بالإضافة إلى 706 فرصة عمل مؤقتة.

وفيما يتعلق بالإطر التشريعية والقانونية في هذا السياق، أشار تقرير إنجازات الحكومة إلى صدور القانون رقم 121 لسنة 2008، الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973. وصدور القانون رقم 72 لسنة 2007، حول التأمين الإجباري عن المسؤلية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع، وصدور اللائحة التنفيذية له.

ت- تطوير السكك الحديدية ومترو الأنفاق

أوضحت الحكومة إنشاء 432 مزلقاناً، وتطوير 886 عربة ركاب خلال الفترة (2005/2004- مايو 2009)، وتطوير 15 محطة سكك حديدية، إلى جانب إنشاء الوصلة الحديدية لخدمة ميناء شرق التفريعة بطول 44 كم. والبدء في المرحلتين الأولى والثانية من

الخط الثالث لمترو الأنفاق. بالإضافة إلى بعض الإنجازات التشريعية والقانونية والتي تتعلق بصدور قرار وزير النقل رقم 330 لعام 2007، بإنشاء الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق كشركة مساهمة مصرية مستقلة مملوكة لهيئة السكك الحديدية. كما حققت الحكومة زيادة قدرها 7.8٪ في عدد مستخدمي مترو الأنفاق خلال الفترة (2005- 2008).

وفي هذا الإطار، ومن خلال رصد اتجاهات الرضاء العام حول القضايا التي تتعلق بالنقل والمواصلات، أسفرت نتائج استطلاع رأي المواطنين حول مشاكل المرور[1]، عن أن نحو 65٪ ، و62٪ من المبحوثين أشار إلى وجود مشاكل إزدحام مروري في مصر في استطلاعي 2009، و2008[2]، على التوالي.

ث- النقل البحري والنهري:

أكدت الحكومة على تطوير وتحديث أسطول العبارات المصرية بإضافة 6 عبارات جديدة. وزيادة طاقة المواني البحرية بمقدار 53.4٪ خلال الفترة (2005/2004 – 2008/2009)، وتطوير الطريق الملاحي (القاهرة – أسوان)، وتطوير ورفع كفاءة هاويس الكيلو 28.5، ورفع كفاءة هاويس الكيلو 61 خلال الفترة (سبتمبر 2005 – يونيو 2008)، وذلك في الطريق الملاحي (القاهرة – الإسكندرية).

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين حول مشاكل المرور المصري – تقرير مقارن– "، يناير 2009، ص ص 1:6.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،" استطلاع رأى المواطنين حول مشاكل المرور المصري"، يناير 2008، ص ص 1:27.

ج- قناة السويس:

حققت الحكومة 17.6٪ زيادة في عدد السفن العابرة في قناة السويس خلال الفترة (2007 – 2008)، وارتفاع الحمولة الصافية للسفن عام 2008 حيث بلغت بنحو 910 مليون طن، مقارنةً 672 مليون طن عام 2005. إلى جانب زيادة إجمالي إيرادادت قناة السويس بحوالي 54.3٪ خلال الفترة (2005 – 2008)، لتصل إلى خنوالي 5.4 مليار دولار عام 2008.

ح- النقل الجوي:

حققت الحكومة زيادة في الطاقة الإستعابية للمطارات المصرية بمقدار 81٪ خلال الفترة (2004– 2008)، حيث بلغت حوالي 52.6 مليون راكب سنوياً عام 2008، مقارنةً بنحو 29 مليون راكب سنوياً 2004. وتطوير مطار شرم الشيخ الدولي، ومطار القاهرة الدولي، وحوالي 27٪ من أعمال تطوير مطار برج العرب الدولي، ونحو 10٪ من أعمال تطوير مطار أسيوط الدولي خلال الفترة (سبتمبر 2006 – ديسمبر 2008)، وذلك في إطار مشروع " تطوير المطارات المصرية". وإنشاء مبنى الركاب رقم (3) بمطار القاهرة الدولي بسعه 11 مليون راكب سنوياً. والإنتهاء من أعمال توسيع مبنى الركاب بمطار الغردقة لتصل سعته إلى الاستيعابية إلى 4.38 مليون راكب سنوياً. وزيادة الإسطول الوطني لتصل عدد الطائرات بالأسطول إلى 54 طائرة خلال عام 2008.

7. **الإعــــلام:**

أ- **الإذاعة والتلفزيون:**

أكــد التقريــر علــى وجــود 269 محطــة بــث إذاعــي عــام 2008/2009، بمتوسط ساعات بث مسموع يبلغ 504 ساعة في اليوم من جميع الشبكات الإذاعية الرئيسية والإقليمية والموجهة والمتخصصة. ونحو 287 محطة بث تلفزيوني عام 2008/2009، بمتوسط ساعات بث مرئي يبلغ 141 ساعة في اليوم من القنوات الرئيسية والإقليمية. إلى جانب 320 قناة مفتوحة، و 105 قناة إذاعية على شبكة أقمار النايل سات ، و130 قناة مشفرة حتى مايو 2009.

ب- **مدينة الإنتاج الإعلامي:**

أشارت الحكومة إلى تشغيل 11 دار عرض سينمائي في أنحاء مصر بالإضافة لمجمع دور عرض سينمائي بالمعادي ويضم 8 قاعات. وإقامة 15 منطقة تصوير مفتوحة على أرض مدينة الإنتاج الإعلامي، ويمثل كل منها حقبة ثقافية وتاريخية ومعمارية متفردة . وزيادة عدد قنــوات التلفيزيــون الخاصــة بنحــو 4 أمثــال ماكانــت عليــه عــام 2005/2004.

ت- **حرية الصحافة:**

أكدت الحكومة تحسن وضع مصر في مؤشر حرية الصحافة عام 2007، لتدخل ضمن فئة "صحافة حرة جزئياً"، وقد احتلت بذلك المركز الرابع بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما احتلت المركز 124 بين 195 دولة الصادر عنها المؤشر بعد أن كانت تحتل المركز 145 ضمن 194 دولة عام 2005، إلى جانب وجود 523

صحفية منها 54 صحيفة قومية و 37 صحيفة مستقلة و62 صحية حزبية.

وفي هذا الإطار، تشير الباحثة إلى وضع مصر في تقرير "الهيومن رايت ووتش"، نجد أن التقرير صنّف مصر في فئة الدول ذات الصحافة غير الحرة لعام 2006[1]، حيث حصلت البيئة القانونية على 22 درجة من 30 درجة، والبيئة السياسية على 22 درجة من 40 درجة، في حين حصلت البيئة الاقتصادية على 18 درجة من 30 درجة، ليكون إجمالي مجموع درجات مصر 62 درجة من مائة درجة خلال عام 2006، وذلك مُقارنة بنحو 61 درجة خلال عام 2005، مما يدل على تراجع وضع مصر في مجال حرية الصحافة درجة واحدة خلال عام 2006. وقد سجّلت مصر المرتبة 134 من بين 195 دولة مُتضمَّنة في التصنيف، مما يدل على تراجع وضع مصر خلال عام 2006 مُقارنة بعام 2005 حيث كانت مصر تحتل المرتبة 128 من بين 194 دولة، مما يعني تراجع مصر 6 مراتب خلال عام 2006، ومن ثمَّ عليها التقدم مرتبتين حتى يتمّ تصنيفها في فئة الدول ذات الصحافة الحرة جزئياً، وليس مرتبة واحدة فقط كما كان الحال عليه خلال عام 2005. وأوضح التقرير أن الصحافة في مصر تعاني من بعض القيود بسبب البيئة القانونية المحيطة مثل قانون الطوارئ، وقانون الصحافة، وقانون النشر. إلى جانب سوء معاملة الصحفيين في مصر، وتعرُّضهم للإهانة والعنف. وعلى الرغم من وجود أكثر من 500 جريدة ومجلة في مصر، إلا أنه أشار إلى أن هذا التنوع الظاهر يُخفي وراءه حقيقة واحدة وهي أن الحكومة المصرية مازالت هي المسيطرة على الإعلام المصري، حيث تمتلك أكبر ثلاث

---

1) أنظر: Freedom House, Freedom of Press 2007, 2007.

جرائد مصرية، وأن وزارة الإعلام تتحكم في المحتوى المقدّم من خلال وسائل الإعلام المملوكة للحكومة.

8. البيئة:

أكدت الحكومة تطبيق برنامج فحص عوادم المركبات بوحدات المرور في عدد 22 محافظة تمثل 96٪ من إجمالي عدد المركبات بالجمهورية، وشراء 467 جهاز فحص عادم خلال الفترة من (2005/2004- مايو 2009)[1]. وتنفيذ المشروع القومي لاستبدال التاكسيات القديمة بإقليم القاهرة الكبرى التي يزيد عمرها عن 35 عام بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي، خلال الفترة (2005/2004 - مايو 2009)، إلى جانب تحويل 2274 مركبة حكومية خلال الفترة من (2005/2004 - مايو 2009)، في إطار مشروع تطوير المركبات الحكومية لتعمل بالغاز الطبيعي، وتحويل 50 مصنع طوب للعمل بالغاز الطبيعي بمنطقة عرب أبو مساعد خلال الفترة من 2004- 2005 وحتى مايو 2009.

وفيما يتعلق بعمليات الرصد البيئي للملوثات، تم إنشاء شبكة لرصد الإنبعاثات الصناعية، وربط كافة مصانع الأسمنت القائمة في الجمهورية – البالغ عددها 16 مصنعاً – بعدد 72 مدخنة مجهزة خلال الفترة من (2005/2004- مايو 2009). وتطوير وتحديث 25 محطة رصد وإضافة 22 محطة رصد على مستوى الجمهورية، ووصل عدد محطات الرصد البيئي إلى 78 محطة رصد عام 2008. والانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع التحكم في التلوث الصناعي في ديسمبر 2005،

---

1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص ص 62-66.

حيث تم تمويل 24 مشروعاً في 20 منشأة صناعية، وإيقاف الصرف الصناعي لعدد 65 منشأة نهائياً وتحويله، إما على شبكة الصرف الصحي أو بإعادة تدويره، وإيقاف الصرف الصناعي لعدد 65 منشأة نهائياً وتحويله إما على شبكة الصرف الصحي أو بإعادة تدويره، بالإضافة إلى توفيق أوضاع عدد 7 منشآت بإجمالي كمية صرف 1.8 مليون م3/ عام. وتوفيق أوضاع 13 محطة كهرباء (صرف مياه التبريد) على نهر النيل بإجمالي كمية صرف 6.8 مليار م3/ عام. فضلاً عن توفيق 14 منشآة صناعية (صرف مياه التبريد) على نهر النيل بإجمالي كمية صرف 54.6 مليون م 3/ عام[1].

وفي سياق مشروع السماح بوجود شركات فردية للنظافة يتم دمجها في النظام العام للنظافة، تم إنشاء نحو 29 شركة نظافة خلال الفترة (سبتمبر 2005 – ديسمبر 2008) بما يمثل 95٪ من إجمالي المخطط إنشاؤه. وفي إطار صندوق حماية البيئة لقطاع الأعمال العام، تم الانتهاء من أعمال الصندوق الممول من بنك التعمير الألماني في ديسمبر 2008، حيث تم تمويل 54 مشروعاً لعدد 26 منشآة صناعية بقيمة إجمالية 26 مليون يورو. كما بدأ مشروع حماية البيئة لقطاعي الأعمال العام الصناعي والخاص في يناير 2008، بتمويل من بنك التعمير الألماني بحجم استثمارات وصلت إلى 30 مليون يورو وبمنحة لا ترد قدرها 7.3 مليون يورو، وتم تنفيذ المشروع لعدد 28 شركة (14 شركة كبرى و14 شركة متوسطة وصغيرة)، منها 12 شركة قطاع أعمال و16 شركة قطاع خاص، بمنحة 5.4 مليون يورو، وقد تم تنفيذ 150٪ من المخطط لعام 2009/2008. وقد توفير 29 محرقة للتخلص من الخلفات

1) المرجع السابق، ص 69.

الطبيـة الخطـرة خـلال الفـترة 05/04، حتـى مـايو 2009. بالإضـافة إلى الموافقـة علـى 52 مـشروعاً مـن مـشروعات آليـة التنميـة خـلال الفـترة 05/04، وحتى مايو 2009.

رابعاً- تقييم سياسات الحكومة الإلكترونية خلال الفترة (2004- 2009):

أشارت الحكومة[1] إلى ثلاثة برامج إلكترونية تتمثل في برنامج تطوير الخدمات الإلكترونية، وبرنامج تطوير نظم إدارة موارد الدولة، وبرنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية، وإنشاء "بوابة الحكومة المصرية"، كخطوة أولى لمواكب النظم العالمية الحديثة، وتقدم 100 خدمة إلكترونية، وأكثر من 700 استمارة ونموذج لمختلف الخدمات. وعلى مستوى ميكنة الجهاز الإداري للدولة، تم ميكنة 508 وحدة حسابية، وميكنة مجازن بعدد 179 جهة حكومية، إلى جانب تركيب أرشيف إلكتروني لعدد 63 جهة حكومية، وميكنة 47 حي بعدد 11 محافظة. وصرف المقرارات التموينية بالبطاقات الذكية لنحو 2.7 مليون أسرة في 8 محافظات حتى ديسمبر عام 2008، وإنطلاقاً مما سبق تقدم ترتيب مصر في مؤشر قياس الاستعداد التكنولوجي لعام 2008، للمركز العشرين، مقارنةً بالمركز 79 عام 2005، وتقدم ترتيب برنامج الحكومة الإلكترونية المصري للمركز 28 على مستوى العالم عام 2008، مقارنةً بالمركز 31 عام 2005.

وفي إطار تطبيق منهج تحليل النظم لرصد مدى رضاء الشعب المصري تجاه الخدمات الإلكترونية، ومن خلال رصد الدراسات التي تقيس الرأي العام نجد أنه في استطلاع رأى المواطنين حول خدمات

1) المرجع السابق، ص 69.

الحكومة الإلكترونية[1]، أجرى في مارس 2005، أسفرت نتائجه عن أن 73٪ من المبحوثين ليسوا على معرفة بتقديم الحكومة لبعض الخدمات من خلال الإنترنت، وأن 50٪ من المبحوثين لم يستخدموا الخدمات الحكومية الإلكترونية وليس لديهم استعداد لاستخدامها.

وفي استطلاع للرأي حول خدمات الحكومة الإلكترونية[2]، أجرى في مارس عام 2006، أشارت نتائجه إلى أن 53٪ من المبحوثين ليسوا على دراية بالخدمات الحكومية الإلكترونية، وأن 66٪ من المبحوثين لم يستخدموا الخدمات الإلكترونية من قبل، وأكد نحو82٪ من مستخدمي خدمات الحكومة الإلكترونية على مواجهتهم مشكلة بطء تحميل الموقع الإلكتروني. وفيما يتعلق بتقييم المبحوث للخدمات الحكومية الإلكترونية أكدت نتائج الاستطلاع أن نحو 97٪ من المبحوثين أكدوا على أن تقديم الخدمات الحكومية على الأنترنت أفضل من الطرق التقليدية، وأن 2٪ من المبحوثين لا يروا فرق، بينما يرى1٪ من المبحوثين أن الخدمات الحكومية الإلكترونية أسوء من الطرق التقليدية.

وفي استطلاع[3] رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية - تقرير مقارن- أجرى في مارس 2007، أكدت

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية"، مارس 2005، ص ص 1:17.

2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية"، مارس 2006، ص ص 1:18.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية – تقرير مقارن- "، مارس 2007، ص ص 1:25.

نتائجه على زيادة نسبة وعي المواطن بخدمات الحكومة الإلكترونية حيث ارتفعت التسبة من 21٪ في استطلاع مارس عام 2005، إلى 34٪ في استطلاع مارس عام 2006، والتي وصلت إلى 40٪ في استطلاع مارس2007. كما ارتفاع نسبة تعامل المواطنين مع الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث بلغت نحو 21٪ في استطلاع مارس عام 2005، ورغم أنها انخفضت إلى 20٪ في استطلاع مارس 2006، إلا أنها عادة في الارتفاع في استطلاع مارس 2007، إلى نحو 35٪، وأن نحو 96٪ من المواطنين يفضلوا تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً في استطلاع مارس عام 2007، بعدما كانت تمثل نحو 97٪ في استطلاع مارس عام 2006. وفي تقييم المواطنين للخدمات الحكومية الإلكترونية في استطلاع مارس عام 2007، أكد نحو 17٪ من المبحوثين الذي سبق لهم التعامل مع الخدمات الحكومية الإلكترونية على أنهم يوجهون معوقات أثناء استخدمهم للخدمة، وهذه النسبة ارتفعت مقارنةً باستطلاع مارس عام 2006، حيث كان هذه النسبة12٪ فقط.

وفي استطلاع[1] رأي المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية - تقرير مقارن- في مارس عام 2009، أشار إلى أن 38٪ من المبحوثين على دراية ووعي بالخدمات الحكومية الإلكترونية في استلاع مارس 2009، مقارنةً بنحو 21٪ في استطلاع مارس 2005، إلا أنه في حقيقة الأمر كانت هذه النسبة وصلت إلى 40٪ في استطلاع مارس 2007، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات عن انخفاض هذه النسبة، كما انخفضت نسبة المبحوثين الذي يستخدموا الخدمات

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية – تقرير مقارن– "، مارس 2009، ص ص 15:1.

الحكومية الإلكترونية والتي بلغت نحو 30٪ في استطلاع مارس عام 2009 مقارنةً بنحو 37٪، 35٪ في استطلاعي 2008، و2007 على التوالي. كما نلاحظ إيضاً ارتفاع نسبة المبحوثين الذين اشاروا إلى وجود مشاكل واجهتهم أثناء استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية وبلغت هذه النسبة نحو 18٪ في عام 2008، مقارنةً بنحو 15٪، و17٪، و15٪ في استطلاعات أعوام 2007، و2006، و2005، على التوالي. وفيما يتعلق بمدى استعداد المواطنين لإستخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية انخفضت النسبة في استطلاع عام 2009، إلى 64٪ مقارنةً بنحو 66٪ في استطلاع عام 2008.

خامساً- تقييم سياسات الحكومة تجاه قضايا الإصلاح السياسي:

سردت الحكومة العديد من الإنجازات التي تتعلق بالإصلاح التشريعي والتي تم التطرق إليها من خلال تحليل بيان الحكومة خلال الفترة (2004- 2009)، ومن أهم هذه الإنجازات صدور قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، وتعديل قانون الطفل لتحقيق الأمن والحماية للطفل والأسرة، وتمكين المرأة من خلال تمكين المرأة من منصب وزيرة، حيث يوجد ثلاث وزارات في وزارة د. أحمد نظيف الثانية وتعيين أول رئيسة لجامعة مصرية حكومية وقاضية، وصدور قانون محكمة الأسرة الذي ييسر الفصل في القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية وتنفيذ الأحكام، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم 28 لسنة 1972، والذي يقضي بتخصيص 64 مقعداً لصالح المرأة ولمدة فصلين تشريعين فقط، والذي يقضي إنشاء 22 دائرة

انتخابية جديدة[1]. وفي هذا السياق، تشير الباحثة إلى اعتراض كل من منظمتي "هيومان رايتس ووتش" و"المبادرة المصرية لحقوق الإنسان" [2] على قبول مصر كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي وصفتاه بأنه وضع غير ملائم نتيجة لسجلّ مصر المروّع في انتهاكات حقوق الإنسان. كما أدان التقرير ما يحدث في مصر من ممارسة مستمرة للتعذيب في أقسام الشرطة، والاعتقالات التعسفية، والقيود التي تمنع منظمات المجتمع المدني من ممارسة عملها.

وعلى الجانب الآخر، أوضح تقرير منظمة "وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست" أن لجنة الأحزاب ما زالت تتحفظ بشكل كبير في الموافقة على إنشاء أحزاب جديدة، وبشكل خاص تلك التي تقوم على أساس ديني، وأشار التقرير إلى قيام لجنة الأحزاب السياسية برفض إنشاء عدد من الأحزاب من بينها حزب الوسط، وحزب الكرامة. وفي المُقابل أوضح التقرير أن موافقة لجنة الأحزاب السياسية على إنشاء حزب الجبهة الديمقراطية في مايو 2007، مما يؤكد حرص الحكومة على زيادة دور المعارضة العلمانية.

ومن خلال العرض السابق للعديد من الدراسات والتقرير الإحصائية والعالمية ودراسات استطلاعات الرأي لاحظت الباحثة تجاهل

---

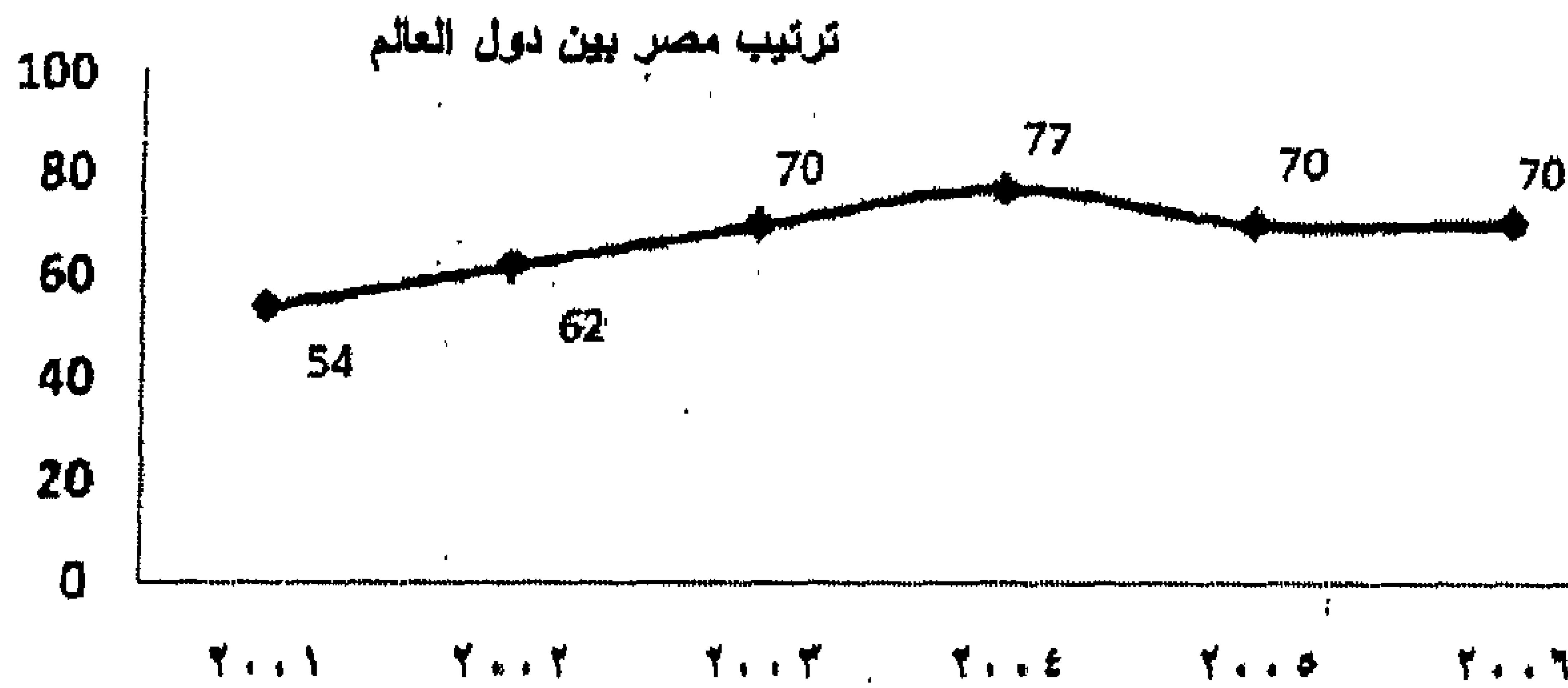
1) مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص82.

2) أنظر كل من:

- Carnegie Endowment, Arab reform bulletin, Carnegie Endowment, Washington D.C., June 2007.
- Business Monitor International, market strategy (Egypt politics), Business Monitor International London, June 2007
- The Economist, Another flawed election, The Economist, London, June 2007.

الحكومة في تقرير إنجازتها للسلبيات والتحديات، والتركيز فقط على الإيجابيات، ومن أهم ما تجاهلته الحكومة في تقاريرها وبياناتها خلال فترة الدراسة قضايا انتشار الفساد والتي تعتبر من أهم القضايا التي يعاني منها الشعب المصري، والتي لاتزال تتكرر في خطابات النخبة السياسية دون وضع خطط وآليات للتخلص منها، وتشير الباحثة في هذا السياق إلى تقرير مؤشر الفساد العالمي الذي أوضح أن مصر حصلت على تقييم 3.3 نقطة من 10 نقاط بمؤشر الفساد العالمي لعام 2006، الأمر الذي يدلّ على تدهور وضع مصر في مؤشر الفساد العالمي لعام 2006[1]، وعند مُقارنة وضع مصر في مؤشر الفساد العالمي لعام 2006 بعام 2005 لاحظ استقرار وضع مصر عند الترتيب 70، ولكن إذا نظرنا إلى وضع مصر في عام 2004 لاحظ تحسن الوضع بدرجة أكبر في عام 2006، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (15).

شكل رقم (15) يوضح تطور ترتيب مصر وفقاً لمؤشر الفساد خلال الفترة (2001 – 2006)



Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index, different editions.

---

1) أنظر: Transparency International, Corruption Perceptions Index, different editions.

واحتلت مصر الترتيب 70 على مستوى العالم مـ بين 163 دولة متضمنة بمؤشر الفساد، و جاءت مصر في الترتيب التاسع من بين 17 دولة عربية[1]. كما تدهور ترتيب مصر في تقرير أداء الأعمال لعام 2007 مقارنةً بعام 2006، في كل من مؤشر الحصول على الترخيص، ومؤشر تثبيت العقود، بينما استقر وضع مصر في مؤشر تعيين وفصل العاملين، ومؤشر الحصول على الائتمان، وسداد الضرائب، والتجارة عبر الحدود الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) يوضح تطور ترتيب مصر من حيث المؤشّرات المُختلفة التي تضمنها تقريري أداء الأعمال لعامي 2006 و2007

المؤشّرات	ترتيب مصر وفقاً لتقرير أداء الأعمال 2007	ترتيب مصر وفقاً لتقرير أداء الأعمال 2006	التغير في الترتيب
الحصول على التراخيص	169	169	0
تعيين وفصل العاملين	144	147	3+
الحصول على الائتمان	159	160	1+
سداد الضرائب	144	155	11+
التجارة عبر الحدود	83	94	11+
تنفيذ العقود	157	157	0

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير أداء الأعمال، 2007، 2006.

1) أنظر: Transparency International, Corruption Perceptions Index 2006.

كما لاحظ تراجع وضع مصر في تقرير التنافسية العالمي عام 2006 ومقارنةً بعام 2005، حيث تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2006 إلى المرتبة 63 مقارنةً بالمرتبة 52 في مؤشر عام 2005، حيث انخفضت درجة مصر من 4.10 نقطة في عام 2005 إلى 4.07 نقطة عام 2006، وأرجع التقرير الأسباب إلى التدهور الشديد الذي شهده مؤشر الاقتصاد الكلي، حيث تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر بنحو 58 نقطة لتصل إلى المرتبة رقم 108 في مؤشر عام 2006 مُقارنة بالمرتبة رقم 50 في مؤشر عام 2005، وذلك نتيجة التدهور في التمويل الحكومي وارتفاع مُعدلات الدين، وأشار لتقرير أيضاً إلى تراجع ترتيب مصر وتأخرها في بعض المجالات مثل التعليم والتدريب والابتكار[1]. الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) يوضح تطور ترتيب مصر في المؤشرات المخلفة لتقرير التنافسية العالمية لعامي 2005، و2006

المؤشـــر	المرتبة في مؤشر عام 2006	الدرجة (2006)	المرتبة في مؤشر عام 2005
مؤشر البنية التحتية	55	3.72	55
مؤشر الاقتصاد الكلي	108	3.75	50
مؤشر التعليم العالي والتدريب	75	3.73	66
مؤشر الاستعداد التكنولوجي	79	2.97	70

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي 2007/2006.

1) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي 2007/2006.

وعن وضع مصر في مؤشرات الإصلاح الهيكلي لعام 2006، احتلت مصر المرتبة الأولى على مستوى العالم، عام 2006، في مؤشر إصلاح السياسة التجارية، والتي تراجعت عام 2004، حيث خفض متوسط معدلات التعريفة الجمركية من 21٪ إلى نحو 9٪. كذلك احتلت مصر المرتبة الأولى على مستوى العالم في مؤشر التقدم في إصلاح نظام إدارة الحكم، والذي يتعلق بجودة الإدارة العامة، وقد احتلت المرتبة الثالثة في مؤشر التقدم في إصلاح نظام إدارة الحكم، ولاتي تتعلق بالمساءلة في القطاع العام. كما احتلت مصر المرتبة السابعة في مؤشر إصلاح بيئة الأعمال(1).

وفي إطار الحريات الاقتصادية، شهد وضع مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2007 تحسناً طفيفاً على مستوى العالم، حيث احتلت المرتبة 127 في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2007، وذلك مقارنة بالمرتبة 128 التي سجلتها في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2006، وذلك بعد حصولها على نسبة 53.21٪ في المؤشّر، وهو ما يُصنِّف مصر في فئة "الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة"(2). وشهد وضع مصر في مكوّنات مؤشر الحرية الاقتصادية (الحريات العشر) تفاوتاً من مكوّن لآخر، حيث تراجع وضع مصر في ثلاثة مجالات هي: الحرية النقدية والحرية التجارية وحقوق الملكية، بينما استقر وضع مصر في ثلاثة مجالات، هي: التحرر من التدخل الحكومي، وحرية

---

1) أنظر:

- The World Bank, Economic Developments and Prospects 2006: Financial Markets in a New Age of Oil, 2006.

2) مؤسسة "هريتاج فاونداشن" بالتعاون مع جريدة"وول ستريت جورنال"، مؤشّر الحرية الاقتصادية، يناير 2007.

الاستثمار، والحرية المصرفية. الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم(14).

جدول رقم (14) يوضح تطور وضع مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية لعامي 2006 و2007

المؤشر[1]	النسبة		
	عام 2007	عام 2006	اتجاه التغير
التحرر من التدخل الحكومي في الاقتصاد	73.6	73.6	استقرار
الحرية النقدية	69	71.2	تراجع
الحرية التجارية	52.2	52.6	تراجع
حرية الاستثمار	50	50	استقرار
حقوق الملكية	40	50	تراجع
الحرية المصرفية	30	30	استقرار

المصدر: مؤسسة "هريتاج فاونداشن" بالتعاون مع جريدة"وول ستريت جورنال"، مؤشر الحرية الاقتصادية، يناير 2007.

وفي هذا الإطار، أشار تقرير الشفافية الدولة إلى ارتفاع التضخم ارتفاعاً شديداً ليصل إلى 18٪ عام 2008، بالإضافة إلى ذلك ظلت الأرقام الرسمية للبطالة عالية لتصل إلى 12٪ في 2008/2007، وظل انعدام المساواة في الدخل في حالة ركود ليصل معامل جبيني 34 في 2004 مقارنةً بـ 33 في 1995، وقام مؤشر الديمقراطية لعام 2008، في وحدة الاستخبارات الاقتصادية بتصنيف مصر في المرتبة 119 من بين 167 دولة واضعاً إياها بين 50 دولة يعتبرهم المؤشر سلطوية. كما ظلت

---

1) كلما اقتربت النسبة من (100) في المؤشر دل ذلك على مزيد من الحرية في هذا المجال، وكلما اقتربت النسبة من (0) في المؤشر كان ذلك دليلاً على مزيد من التقييد.

مصر في حالة ركود في مؤشر الشفافية حيث سجل مؤشر الفساد في مصر 3.2 في 2004، و3.4 في 2005، و3.3 في 2006، واحتلت المركز السبعين بين 163 دولة بالنسبة لنسبة لمؤشر الشفافية الدولية (CPI) لعام 2006؛ لكن ما لبث مركز مصر أن سجل تراجعاً في عام 2007 حيث حققت 2.9 وحلت في المركز 105 من ضمن 181 دولة. أما في 2008 فلقد حققت مصر معدلاً مشابها يقدر بحولي 2.8 فحلت في مرتبة أقل 115 من بين 180 دولة. إلى جانب ذلك سجل تقرير النزاهة العالمية 2008 ضعفاً لمصر فيما يتعلق بموضوع النزاهة حيث حققت المرتبة 54 من 100 في عام 2008، كما خلص تقرير بيرتلسمان للتحولات لعام 2008 إلى أن إطار السوق في مصر غير فعال في عدة أوجه مثل مكافحة الفساد على مختلف الأصعدة الحكومية بما فيها جرائم الفساد الكبرى والطفيفة[1].

كما نشرت منظمة فريدم هاوس House freedom[2] تقريرها لعام 2008، وقد وضعت مصر فى مرتبة متأخرة فى الحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث أشارت المنظمة إلى أن مؤشر الحقوق السياسية فى مصر يقف عند الرقم 6 وهى المرتبة قبل الأخيرة فى تدنى الحقوق السياسية، ووصلت درجة مصر في مؤشر الحريات المدنية إلى 5 أى قبل آخر الدرجات المتدنية بدرجتين، وصنف التقرير مصر على أنها

---

1) منظمة الشفافية الدولية، "دراسة حول نظام النزاهة الوطني، مصر، 2009، ص ص 34:20.

2) هذه المنظمة الدولية معنية بقياس مدى انتشار أو تراجع الحقوق السياسية(Political rights PR)) والحريات المدنية (CL) Civil Liberties.

دولة غير حرة بالمرة Not Free مثل الصومال وتركمانستان والإمارات وتونس وطاجيكستان وسوريا وإيران والسعودية.

وفي هذا السياق، جاء فى يناير 2010 فى تقرير منظمة فريدم هاوس الأمريكية ادانة لمصر حيث قالت المنظمة عن مصر أنها " دولة غير حرة وتنتهك حقوق مواطنيها المدافعين عن الحرية "، كما أنه فى التقرير السنوى الذى نشرته "مجلة فورن بوليسى الأمريكية" فى يوليه 2010 والذى صدر عن منظمة فريدم هاوس عن أسوأ أنظمة دكتاتورية وحكام طغاة فى العالم، وأطلقت عليهم لقب "التماسيح اللبراليين" أشار التقرير إلى40 دكتاتور فى العالم، ووضع قائمة بـ23 منهم أطلق عليها اسم "أسوأ السيئين" وجاء ترتيب الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك رقم 15 بينهم . وعن الرئيس مبارك قال التقرير "أنه حاكم مطلق مستبد يعانى داء العظمة وهو يشك حتى فى ظله، وشغله الشاغل الوحيد أن يستمر فى منصبه، ويجهز ابنه جمال لخلافته، وقد قام بتعديلات دستورية تمكن حزبه - الحزب الوطنى- من الانفراد بالسلطة واستمراره فى الحكم، واغلاق كل الطرق أمام المعارضة التى حاول أن يقضى عليها بقانون الطوارئ، وقد استغل مبارك موارد الدولة فى تحقيق ثروات طائلة له ولابنائه ومعاونيه وضعوها فى بنوك خارج مصر وعن الانتخابات قال التقرير"لقد فقد الشعب المصرى ثقته فى الانتخابات حتى أن 23٪ فقط شاركوا فى انتخابات 2005".

وفي هذا الإطار، فى دليل الدول الفاشلة لعام 2010 وفى التقرير السنوي السادس للعام 2010 الذى صدر عن صندوق السلام - وهو منظمة بحثية مستقلة - بالاشتراك مع مجلة فورين بوليسي الأمركية، عن الدول الفاشلة على أساس ثلاثة مؤشرات رئيسية اجتماعية

واقتصادية وسياسية تحدد مدى استقرار أو اضطراب الدولة ، جاء فيه أنه من بين 177 دولة غطاها التقرير، كان مجموع الدول الأكثر فشلا 37 دولة في مرحلة الخطر. وكان أبرزها 10 دول مرتبة عددياً من 1- 10، وجاء ترتيب مصر من بين الـ 177 دولة في عام 2010 في المرتبة الـ 49 عام 2010 و المرتبة 43 عام 2009 والمرتبة 40 في عام 2008 و المرتبة36 في عام 2007

وعلى صعيد متصل أشار الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك في مقال نشرته صحيفة الإندبندنت في أغسطس 2010 سجل فيه ملاحظاته على أسلوب الحكم والحياة في مصر في عصر مبارك، موضحاً أن هناك أزمة ثقة بين الشعب المصري وبين الرئيس مبارك فيما يقوله ويعد به، مقارنته بما يعاني منه الشعب في أسوأ أيام حكم عاشها في المنظور القريب، مع التخلف والضياع و الفقر والجوع والغلاء وطوابير العيش وفساد الزمم والرشوة المعلنة وسرقة رجال نظامه للمال العام ولأرض مصر.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

- المبحث الأول : نتائج تقدير المعرفة والمشاركة السياسية للمبحوث
- المبحث الثاني : نتائج تقدير تقييم المبحوث للحكومة المصرية خلال الفترة (2004- 2009)
- المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

إنطلاقاً مما أكدته الدراسات التي تتعلق بمداخل قياس الثقة السياسية، يُقاس نجاح أى حكومة بمدى رضا المواطنين عن أدائها، ويُعتبر التقييم المستمر لأداء الحكومات من أهم الآليات التى تساعد في مراقبة ومعرفة مدى ما قامت به الحكومات من تنفيذ البرامج التي تعهدت بها منذ البداية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة الميدانية بهدف التعرُّف على تقييم المواطنين للأداء الحكومى، ومعرفة مستوى الثقة السياسية بين المواطن والحكومة المصرية في الفترة (يوليو2004- يوليو2009).

ويتصدى هذا الفصل لعرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية والتي طبقت على عينة من 200 مفردة من أعضاء مجتمع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أساتذة وطلاباً وعاملين، وقد تمَّ تصميم عيِّنة قصدية غير احتمالية[1] من مجتمع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية[2]، والتي تنقسم

---

1) أنظر:

- George Kress,"Marketing Research", Second edition, rest on publishing company, Inc. Apprentice - Hall company,Virginia, PP. 192:200.
- العينة غير احتمالية لأنها لم تستند إلى إطار يعطي فرص متساوية لكافة مفردات المجتمع للظهور في العينة المختارة، وقد قامت الباحثة باستخدامها نظراً لأنها الأنسب في دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات والأقل تكلفة والأسهل استخداماً.

2) تعمدت الباحثة اختيار مجتمع العينة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لسببين، الأول موضوعي يتمثل في سهولة تطبيق العينة دون إجراءات بيروقراطية وأمنية معقدة قد لا تمكن الباحثة من التطبيق، إلى جانب تنوع التصنيفات الفرعية والفئات العمرية بالعينة، بالإضافة إلى أنه من المفترض أن تكون مفرادات العينة على دراية بالسياسات العامة والحكومة محل الدراسة، والسبب الثاني شخصي يرجع إلى انتماء الباحثة للكلية.

إلى أربع مجموعات هي: (أعضاء هيئة التدريس – طلاب الدراسات العليا من تمهيدي دكتوراه وماجستير ودبلومات- موظفين وعمال- طلاب الكلية). وقد حرصت الباحثة في اختيار العينة على عنصر النوع، ومحل الإقامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وأن تشمل العينة تنوعا في المستوى العمري للمبحوثين، إلى جانب التنوع الوظيفي بين أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والعمال، والطلاب.

وللتعرف على استجابات المبحوثين، ثم تصميم استبيان يتكون من خمسة محاور، الأول محور المعرفة السياسية، والثاني محور المشاركة السياسية، إلى جانب محور تقييم المبحوث للسياسات العامة خلال الفترة (يوليو2004- يوليو2009)، ويرصد المحور الرابع تقييم المبحوث للمؤسسات العامة، ويتمثل المحور الخامس في تقييم المبحوث لأعضاء النخبة الوزارية محل الدراسة.

وقد قامت الباحثة بعدة خطوات للتأكد من درجة صدق وثبات الأداة، حيث قامت الباحثة بعد تصميم استمارة الاستبيان في صورتها الأولية طبقاً لأهداف الدراسة باختبار صدقها وفقاً للمعايير العلمية والمنهجية وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في مجال البحوث الميدانية واستطلاعات الرأي العام، كما تم تطبيقها على 3 عينات استطلاعية قوام كل عينة 20 مفردة من خارج عينة الدراسة، بهدف الحكم على صياغة الأسئلة ووضوح العبارات. وبناءً على ما ورد من ملاحظات، قامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان لتظهر في شكلها النهائي الوارد في الملحق رقم (1).

وقد تمَّ جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية[1] خلال الفترة (2- 3) مايو عام 2010، على عينة مكونة من 200 مفردة توزع بالكوتة لكل مجموعة 50 مفردة من المجموعات الأربع. وقد تم تكويد وتصنيف البيانات الكمية والكيفية للاستجابات؛ واستخدام عملية التحليل الإحصائى للبيانات - التى تضمنتها الاستجابات - باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، بالإضافة إلى التحليل الكيفى للأسئلة المفتوحة.

- **الخصائص الديمغرافية للعيِّنة:**

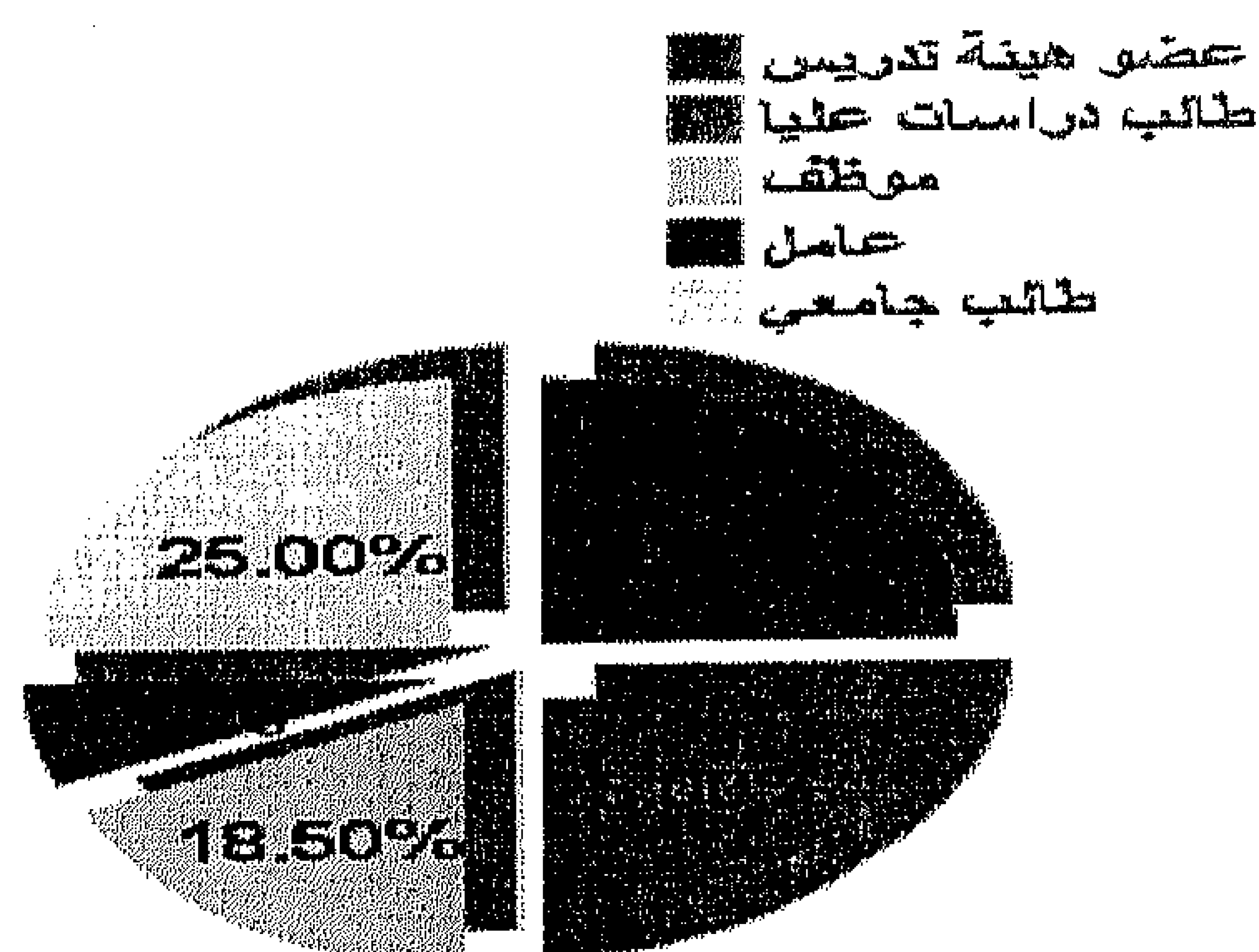
اشتملت العينة على 39٪ من الذكور، و61٪ من الإناث، وفيما يتعلق بتوزيع المبحوثين وفقاً للإقامة فى الريف أو الحضر أسفرت نتائج العينة عن أن 88.38٪ من المبحوثين يقيمون في الحضر مقابل 11.62٪ من المبحوثين يقيمون في الريف.

وإنطلاقاً من توزيع العينة بنظام الكوتة 50 مفردة لكل مجموعة من المجموعات الأربع، كشفت نتائج العينة عن أن فئة أعضاء هيئة التدريس، وفئة طلاب الدراسات العليا من تمهيدي دكتوراه وتمهيدي ماجستير ودبلومات، إلى جانب فئة الطلاب بالفرق الأولى والثانية والثالثة والرابعة، كل منهم يمثل 25٪ من إجمالي العينة، بالإضافة إلى 25٪ من

1) يجدر الإشارة إلى أن الباحثة حرصت على توزيع استمارات الاستبيان بنفسها من خلال المقابلات الشخصية وجهاً لوجه مع المبحوث، وهو الأمر الذي كان له دور هام في تهيئة المناخ الملائم والحصول على تعاون وثقة المبحوثين، وتوضيح أي غموض أو التباس يراه المبحوثون في الأسئلة وقد تفاوتت طرق المقابلات وفقاً لمدى تعاون الإدارات والأساتذة بمجتمع العينة.

المبحوثين من العمال والموظفين، حيث يمثل المواظفين نسبة 18.5٪، ونحو 6.5٪ من العمال. أنظر الشكل رقم (16).

شكل رقم (16) يوضح التوزيع الوظيفي لمفردات العينة



وقد اختلف التوزيع العمري في كل فئة من الفئات الأربع، حيث مثلت الفئة العمرية التي تتراوح بين 21- 31 سنة نحو 75.5٪ من المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس مقارنةً بنحو 40.2٪ من العمال والموظفين، ومثلت الفئة العمرية التي تتراوح بين 32- 42 سنة 10.2٪ من أعضاء هيئة التدريس، مقارنةً بنحو 28.6٪ من العمال والموظفين، إلى جانب أن الفئة العمرية التي تتراوح بين 21- 30 سنة مثلت النسبة الأكبر والتي تمثل في 81.2٪ من المبحوثين من طلاب الدراسات العليا بالكلية، كما مثلت نسبة المبحوثون البالغون 20 عاماً النسبة الأكبر من طلاب الكلية، والتي بلغت نحو 61.2٪، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) يوضح توزيع الفئات العمرية للمبحوثين

الفئة العمرية	٪
٪ الفئة العمرية للمبحوثين من أعضاء هيئة التدريس	
21-31	75.5
32-42	10.2
43-53	2.0
54-64	12.2
٪ الفئة العمرية للمبحوثين من العمال والموظفين	
21-31	40.5
32-42	28.6
43-57	31.0
٪ الفئة العمرية للمبحوثين من طلاب الدراسات العليا	
21-30	81.2
31-39	18.8
٪ الفئة العمرية للمبحوثين من الطلاب	
19	8.2
20	61.2
21	26.5
22	4.1

من هذا المنطلق يحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث يعرض ويناقش أولها النتائج المتعلقة بالمعرفة والمشاركة السياسية للمبحوثين، ويتناول المبحث الثاني نتائج تقييم المبحوثين للحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو2004- يوليو2009)، في حين يهدف المبحث المبحث الثالث إلى دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول

نتائج تقدير المعرفة والمشاركة السياسية للمبحوث

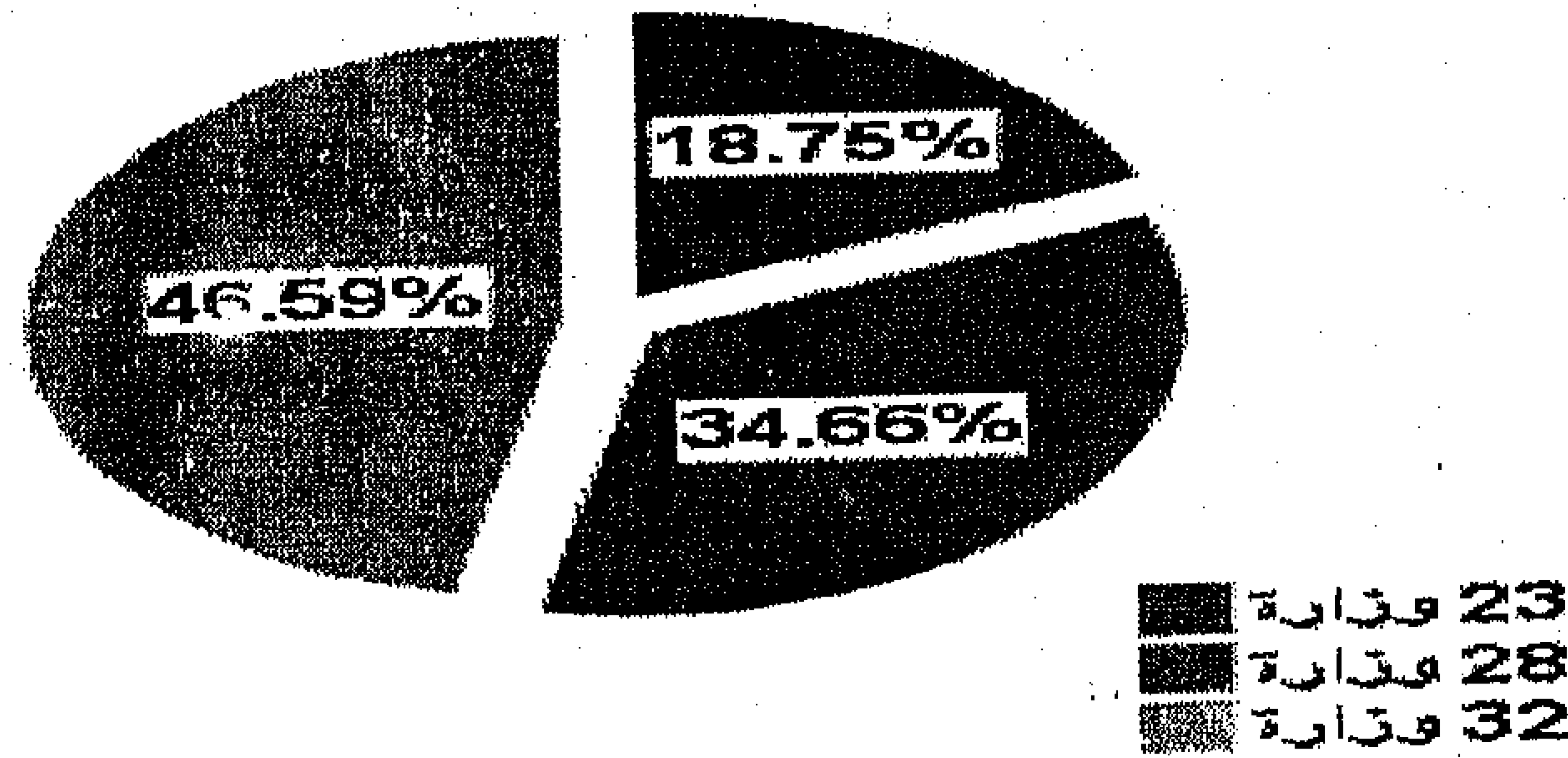
يرصد هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية والتي تقيس درجة المعرفة السياسية للمبحوث فيما يتعلق بالقضايا السياسية الهامة والتي ترتبط بشكل أو بآخر بالنخبة الوزارية خلال فترة الدراسة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو السياسات العامة، كما تتطرق الباحثة في هذا المبحث إلى تقدير نسبة المشاركة السياسية للمبحوث حاضراً ومستقبلاً من خلال العديد من المؤشرات السياسية، إلى جانب رصد وتحليل طبيعة العلاقة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية.

أولاً - نتائج تقدير المعرفة السياسية لدى المبحوثين:

1- المعرفة السياسية بشأن المؤسسات السياسية:

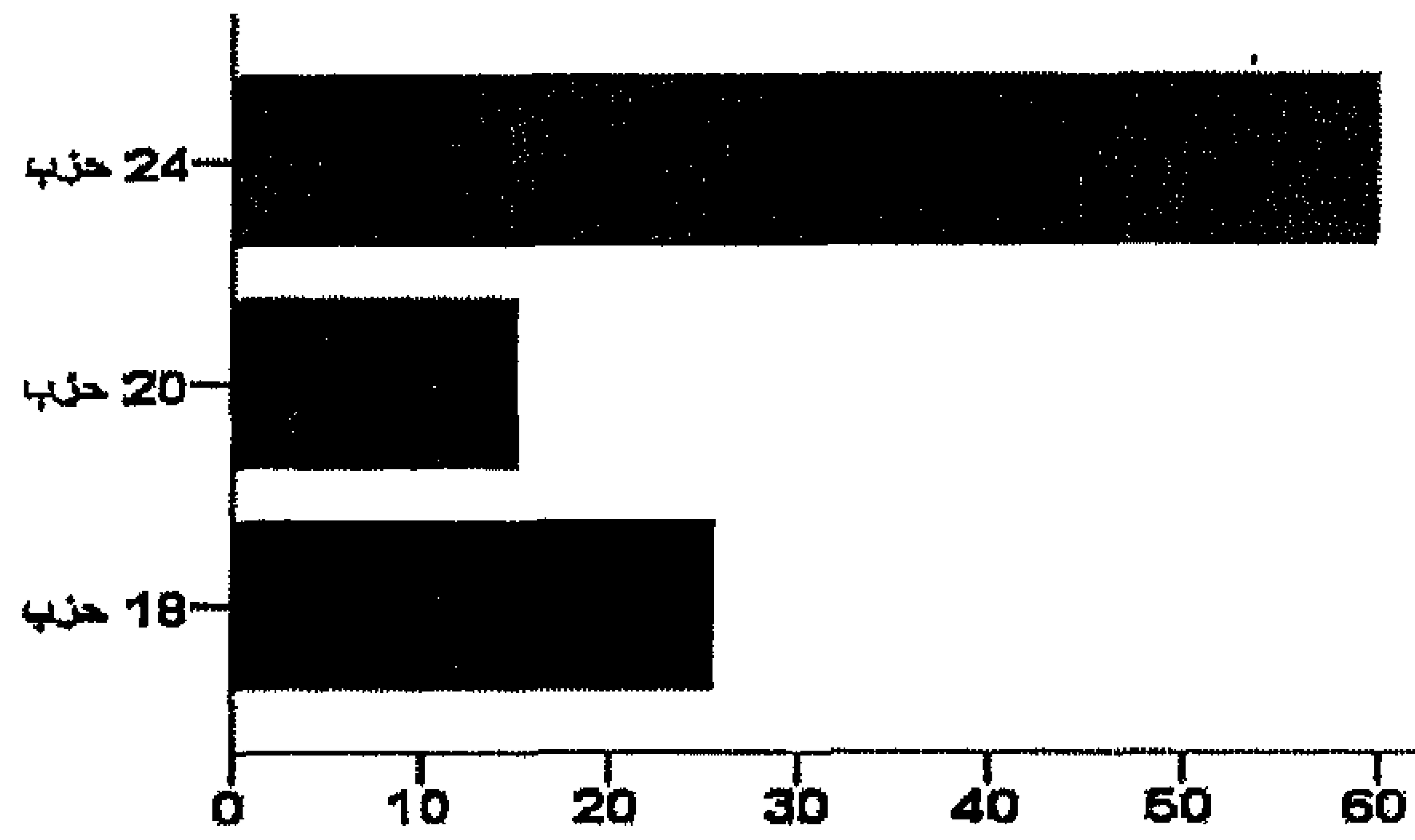
في إطار محور المعرفة السياسية ذات العلاقة بالمؤسسات السياسية أسفرت نتائج العينة عن أن 46.59٪ من إجمالي العينة يعرفوا العدد الحقيقي للوزارات في الحكومة المصرية الحالية، مقابل 53.41٪ من المبحوثين لم يعرفوا العدد الصحيح للوزارات المصرية للحكومة الحالية، الأمر الذي يتبين من خلال الشكل رقم (17).

شكل رقم (17) ما هو عدد الوزارات في الحكومة

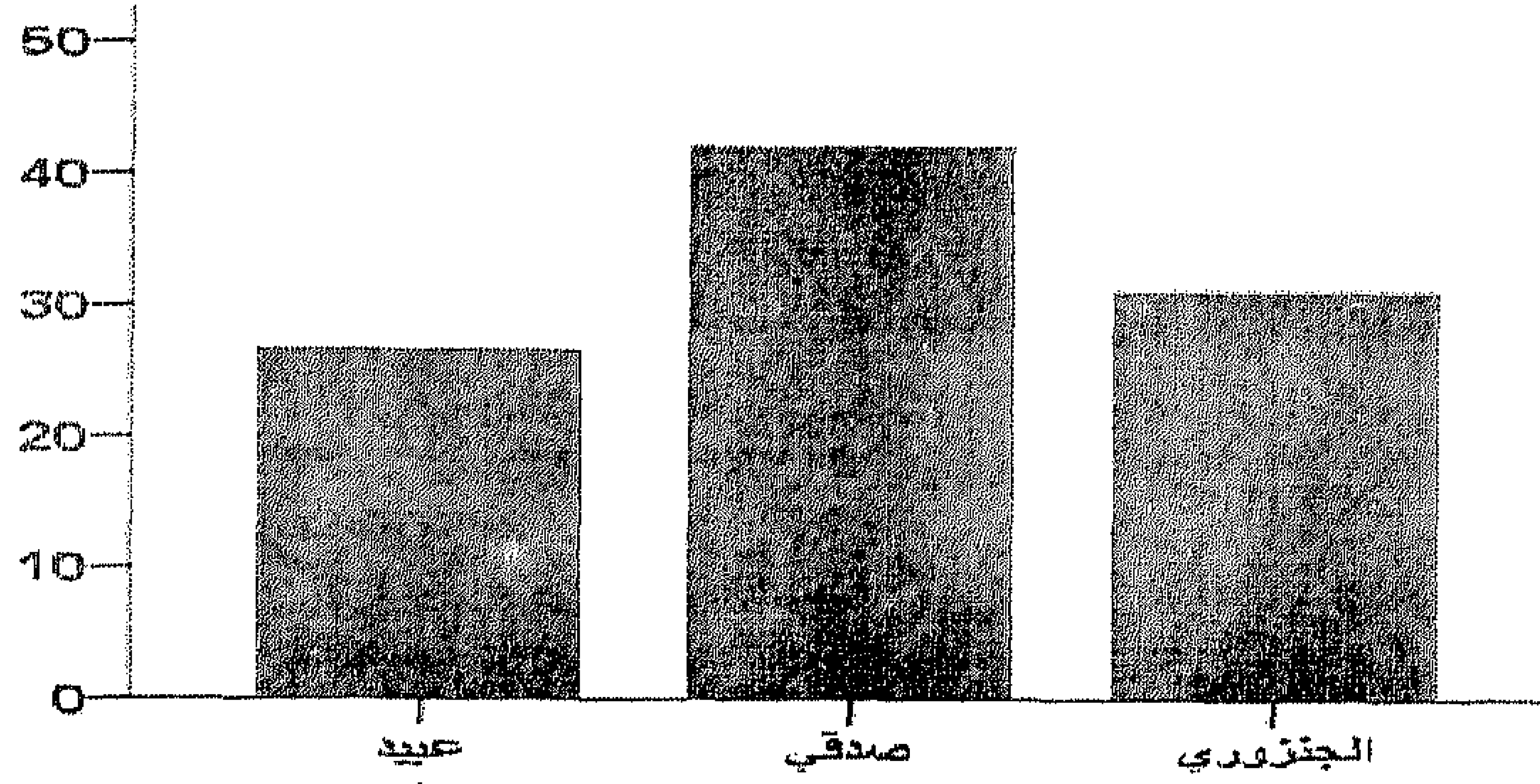


وفي الإطار نفسه، وخاصة فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية على الساحة المصرية، أجاب 59.77٪ من المبحوثين إجابة صحيحة، في حين أن 40.23٪ من المبحوثين إجابوا إجابات خاطئة، منهم 14.94٪ من المبحوثين يعتقدون أن في مصر 20 حزباً سياسياً، بينما 25.29٪ يعتقدون أن عدد الأحزاب السياسية على الساحة المصرية 18 حزباً فقط، وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم (18).

شكل رقم (18) ما هو عدد الأحزاب السياسية في مصر

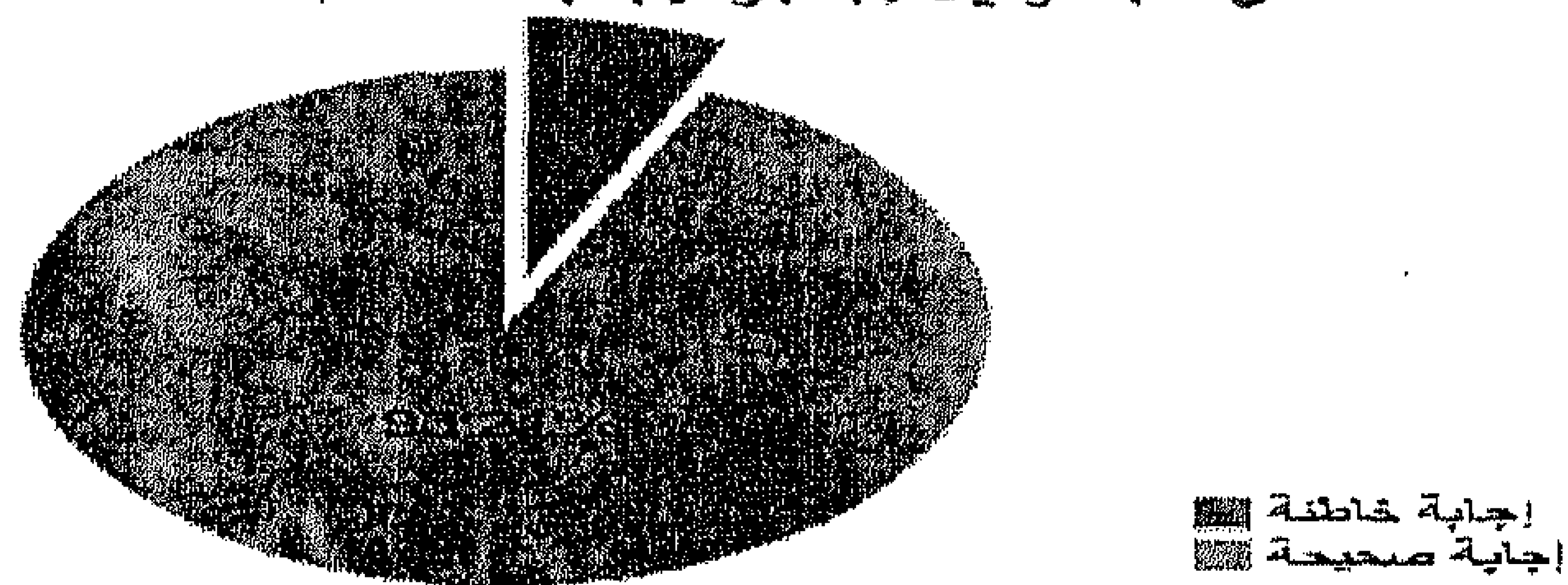


وفي سياق متصل بالمعرفة السياسية، وعلى مستوى أعضاء النخبة الوزارية، كشف نتائج العينة كما هو موضح في الشكل رقم (19) عن أن42.21 ٪ من المبحوثين يعرفوا رئيس مجلس الوزراء الذي طبق برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، في حين أن 57.79٪ لم يعرفوا ذلك، حيث أشار 26.62٪ منهم أنه الدكتور عاطف عبيد، بينما أشار 31.17٪ منهم إلى أنه الدكتور كمال الجنزوري.



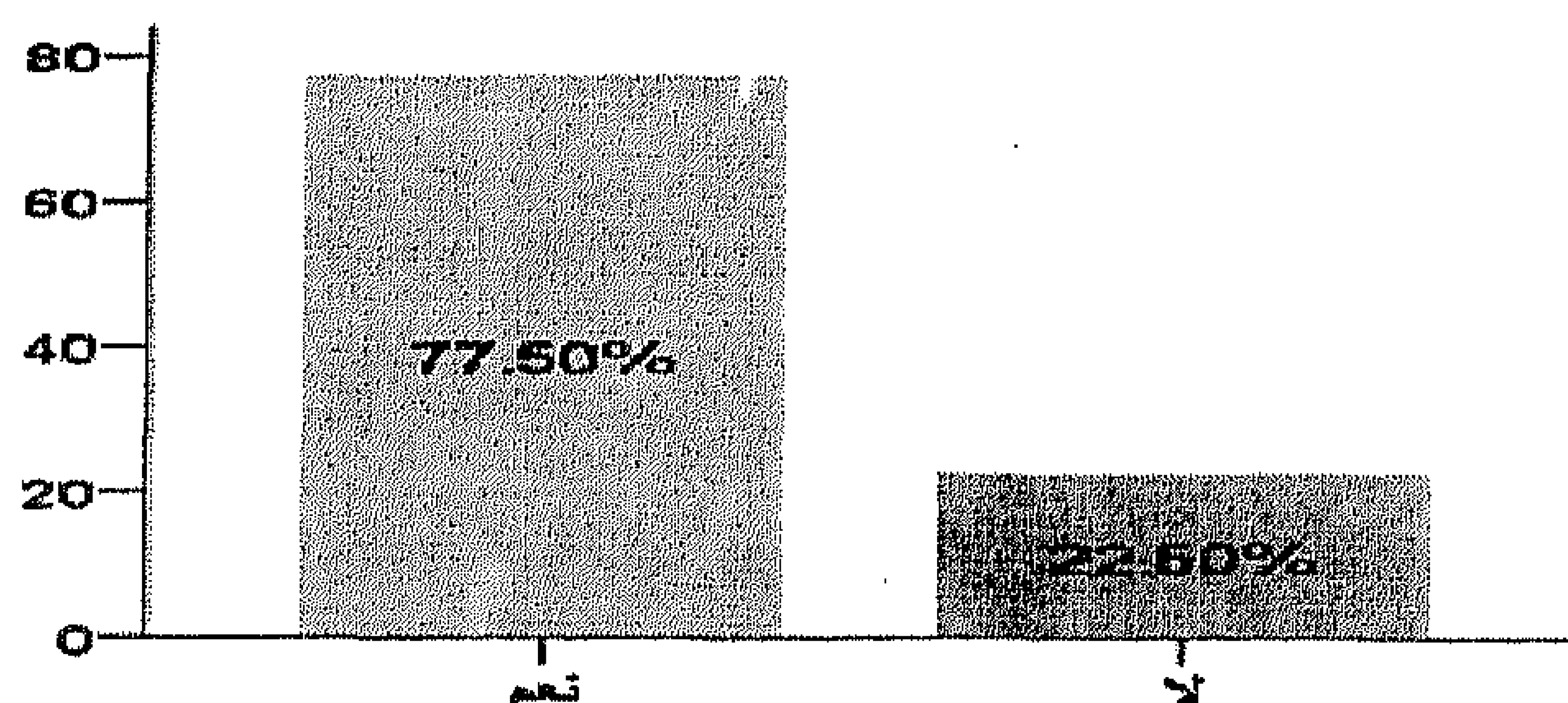
شكل رقم (19) من هو رئيس مجلس الوزراء الذي بدأ تطبيق برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي

وفي ذات السياق، بينت النتائج أن 93.21٪ من المبحوثين أجابوا إجابة صحيحة عن السؤال الذي يتطلب معرفة رئيس مجلس الشورى الحالي، مقابل 6.79٪ أشاروا إلى إجابات خاطئة كما هو مبين في الشكل رقم (20). كذلك الحال فيما يتعلق بوزيرة الدولة للأسرة والسكان، حيث أجاب نحو 83.33٪ من المبحوثين إجابة صحيحة، في حين أن 16.67٪ من المبحوثين إجابوا إجابات خاطئة.



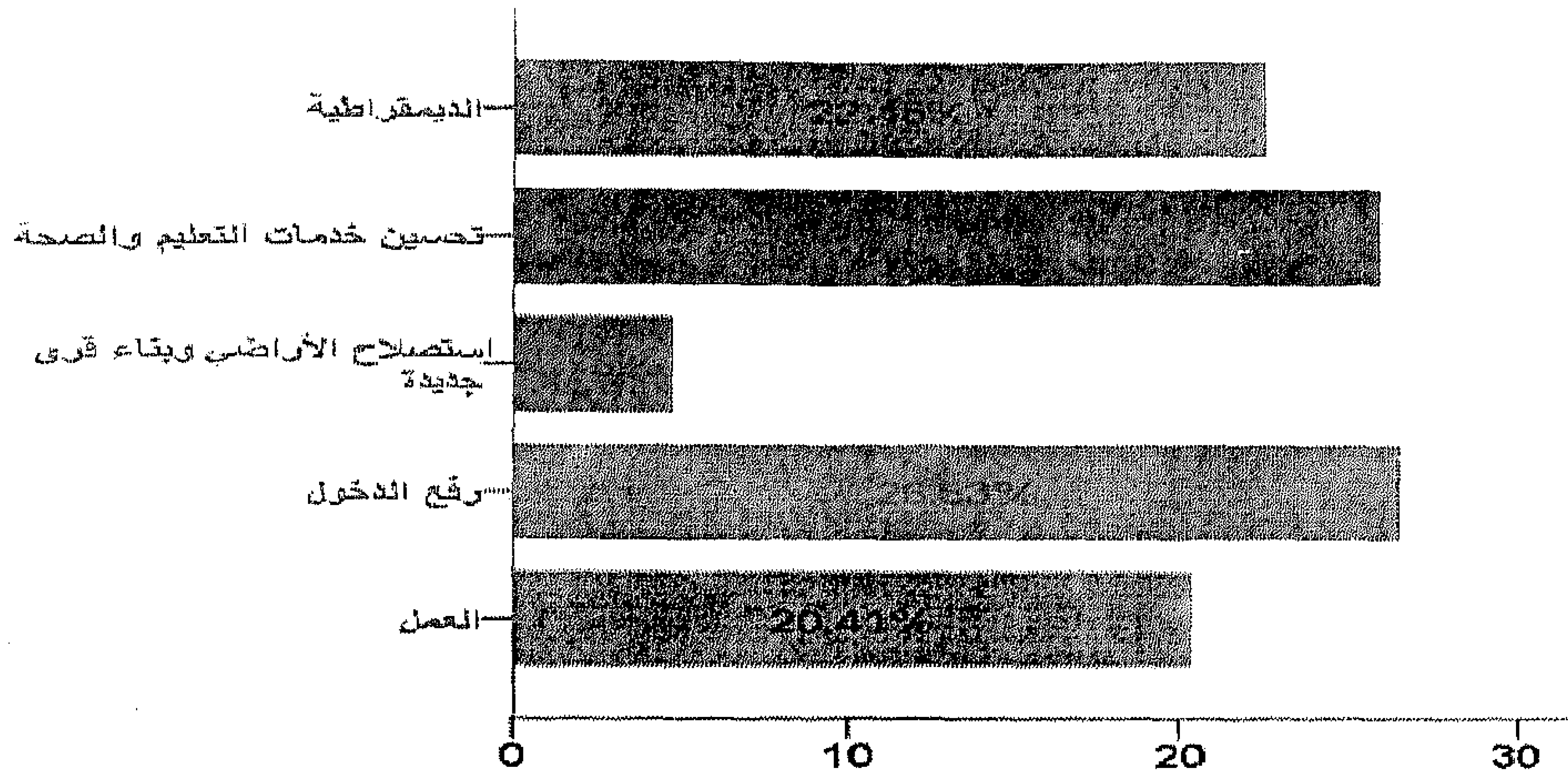
شكل رقم (20) من هو رئيس مجلس الشورى الحالي

وقد كشفت نتائج العينة كما هو مبين في الشكل رقم (21) أن77.50٪ من المبحوثين سمعوا عن البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، مقارنةً بنحو 22.50٪ من المبحوثين لم يسمعوا عن البرنامج الانتخابي رغم إطلاقه منذ عام 2005.



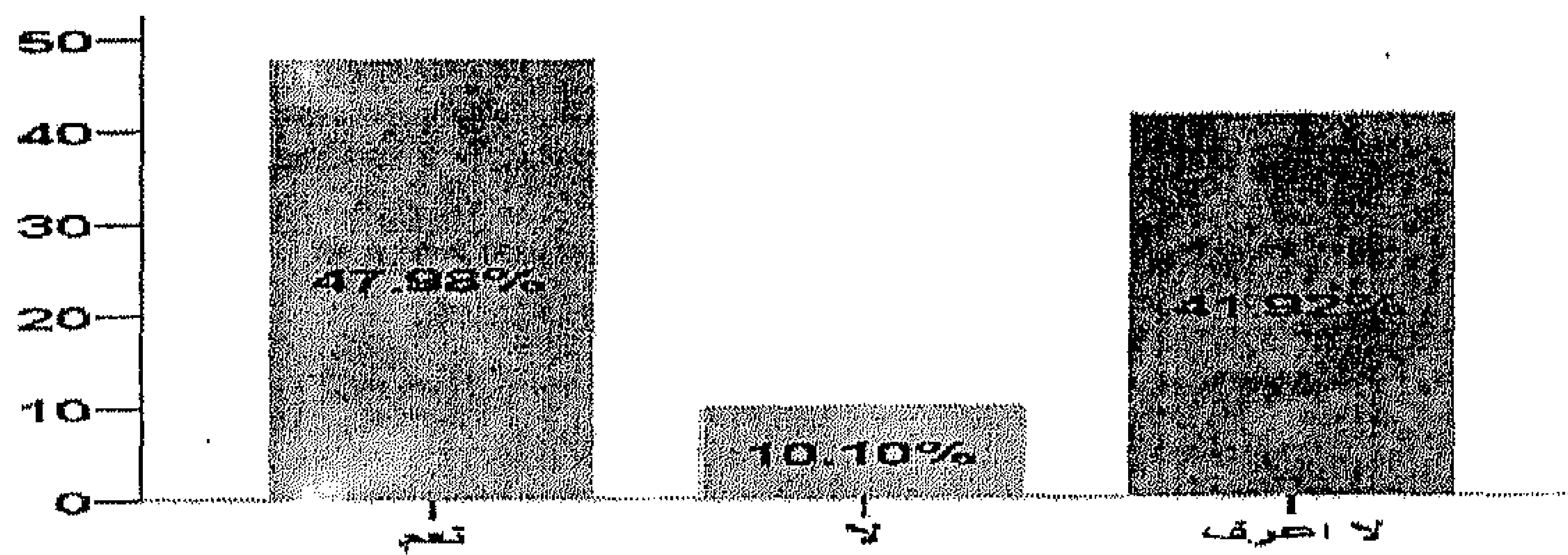
شكل رقم (21) هل سمعت عن البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية

وفي هذا السياق، تم توجيه سؤال إلى المبحوثين الذين سمعوا عن البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية لتحديد أهم أولوية في البرنامج من وجهه نظرهم، وقد أتضح أن قضية رفع الدخول تحتل المرتبة الأولى لدى المبحوث في مجتمع العينة بنسبة 26.53٪، يليها قضية تحسين خدمات التعليم والصحة والتي تحتل المرتبة الثانية بنسبة 25.85٪، ثم قضية الديمقراطية بنسبة 22.45٪، وقضايا العمل بنسبة 20.41٪، واحتلت قضايا استصلاح الأراضي وبناء قرى جديد المرتبة الأخيرة بنسبة 4.76٪، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (22).



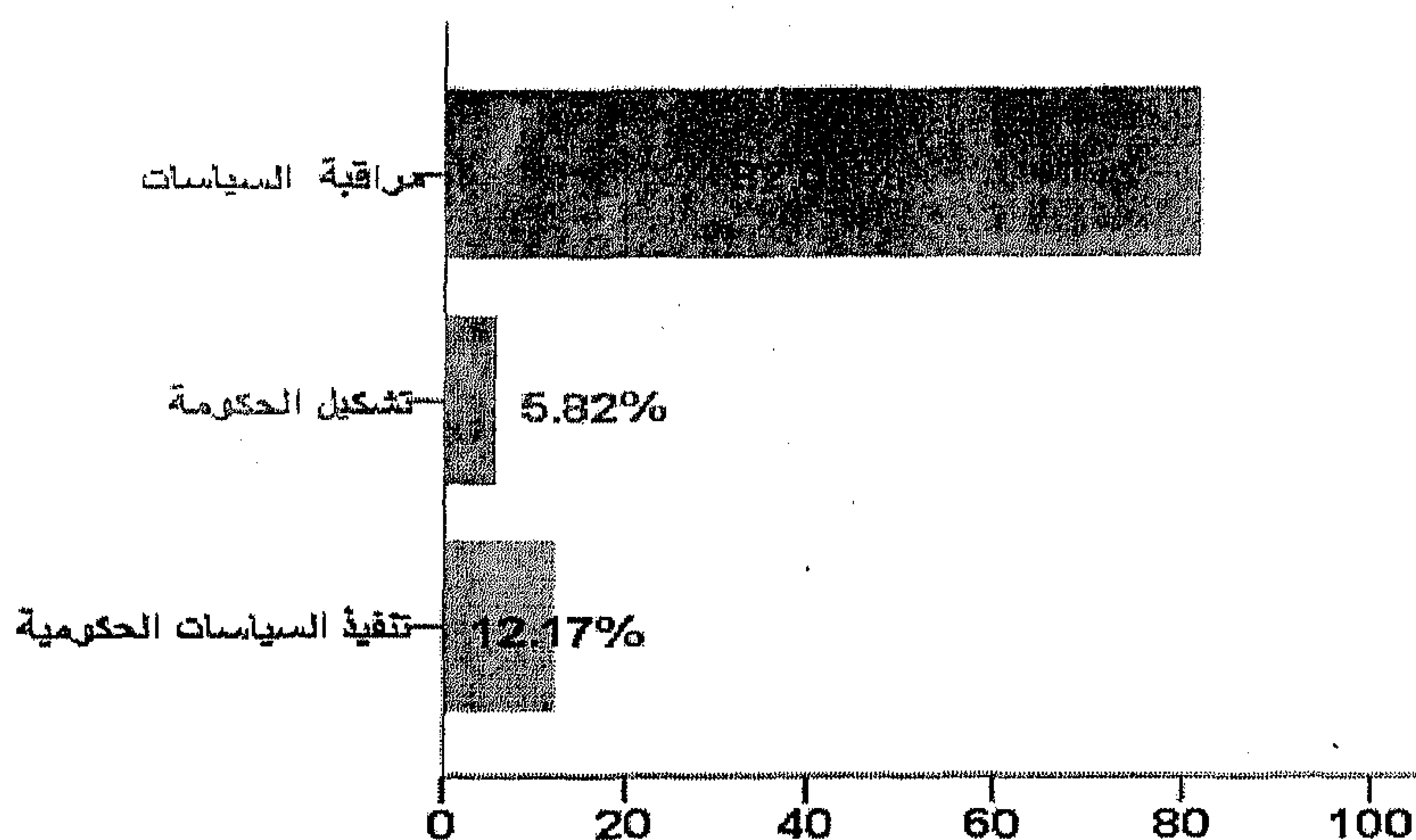
شكل رقم (22) ما هو الموضوع الذي يمثل أهم أولوية لديك من واقع البرنامج الانتخابي

وعلى صعيد تقدير معرفة المبحوث بالإطر التشريعية، وفي تساؤل عن مدى معرفته بحقه الدستوري في تشكيل جمعية أهلية، يتضح من الشكل رقم (23) أن 47.98٪ من المبحوثين على علم بحقهم الدستوري، في حين أن 10.10٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن الدستور لا يكفل لهم هذا الحق، بينما أكد 41.92٪ من المبحوثين أنهم لا يعرفون إذا كان الدستور يكفل حق تشكيل جمعية أهلية أم لا.



شكل رقم (23) هل يمنح الدستور المصري المواطن حق تشكيل جمعية أهلية

وفضلاً عما تقدم أظهرت النتائج أن 82.01 ٪ يعرفون الدور الرئيسي لمجلس الشعب الذي يمثل السلطة التشريعية في الحياة السياسية المصرية، في حين أن 17.09 ٪ من المبحوثين أجابوا إجابات خاطئة والتي تراوحت بين 5.82٪ من المبحوثين يعتقدون أن مجلس الشعب يقوم بتشكيل الحكومة في النظام السياسي المصري، وأن 12.17٪ من المبحوثين يعتقدون أنه يقوم بتنفيذ السياسات الحكومية، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (24).



شكل رقم (24) ما هو دور مجلس الشعب

2- المعرفة بالأحداث السياسية:

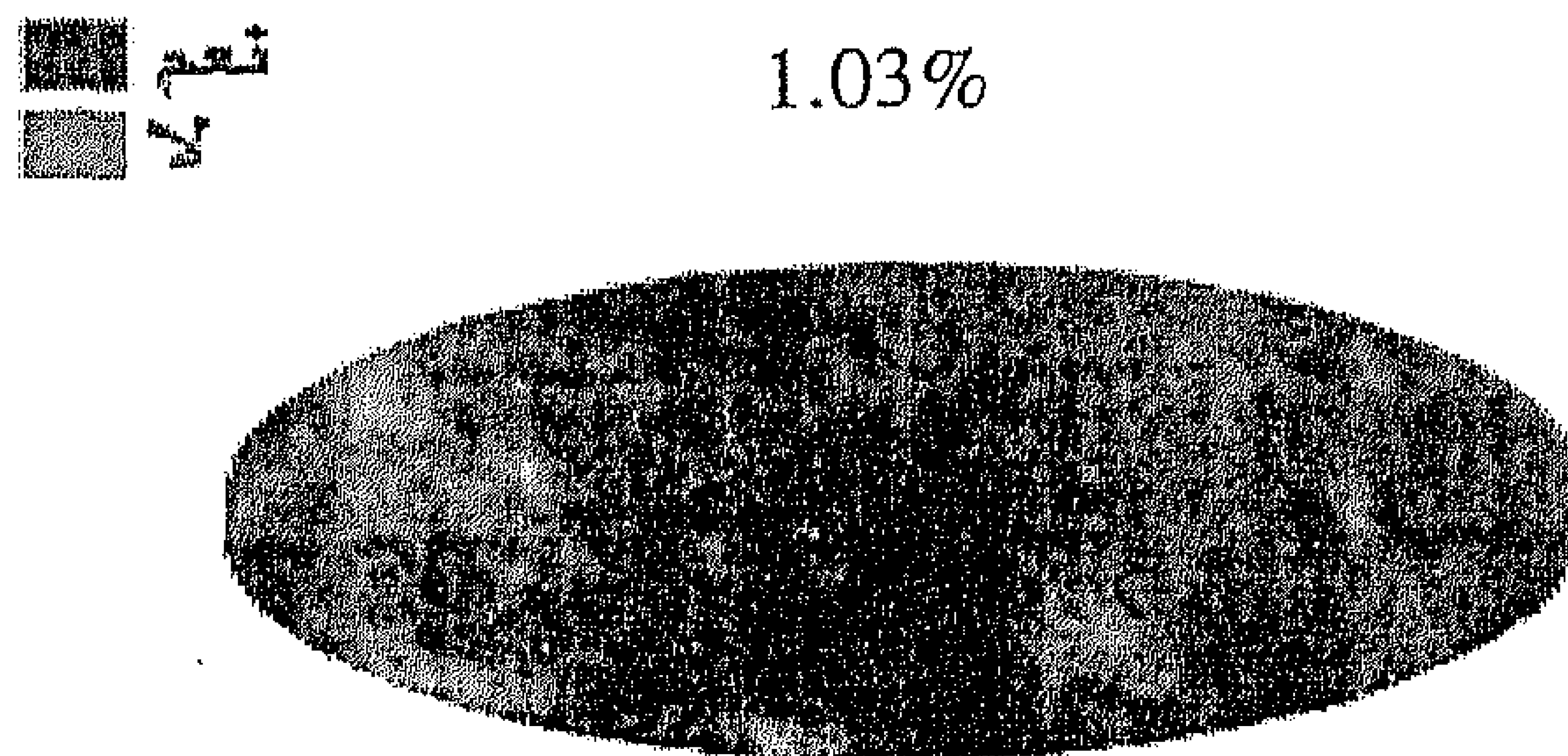
أكدت نتائج العينة على أن التليفزيون يعتبر المصدر الرئيسي للمعرفة السياسية بالأحداث الجارية، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يعتمدون عليه في التعرف على مجريات الأحداث السياسية 72.1٪، تليه في المرتبة الثانية الصحف بنسبة 57.7٪، ثم شبكة الإنترنت العالمية بنسبة

48.5٪، وتحتل الكتب والندوات المرتبة الأخيرة بنسبة 0.5٪، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (16).

جدول رقم (16) يوضح مصادر المعلومات السياسية للمبحوث

المصدر[1]	النسبة
الصحف	57.7
التلفيزيون	72.1
الانترنت	48.5
الأصدقاء	15.1
كتب ودوريات	6.0
الفيس بوك	0.5
ندوات	0.5

وفي تساؤل لمعرفة مدى متابعة المبحوث لمجريات الأحداث وأهم القضايا والتحديات المعاصرة، أوضحت نتائج الدراسة أن 98.97٪ من المبحوثين على دراية بالأزمة المالية العالمية التي عانت منها كافة الدول النامية والمتقدمة، في حين أن 1.03٪ لم يسمعوا أو يقرأوا عن الأزمة المالية العالمية قط، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (25).

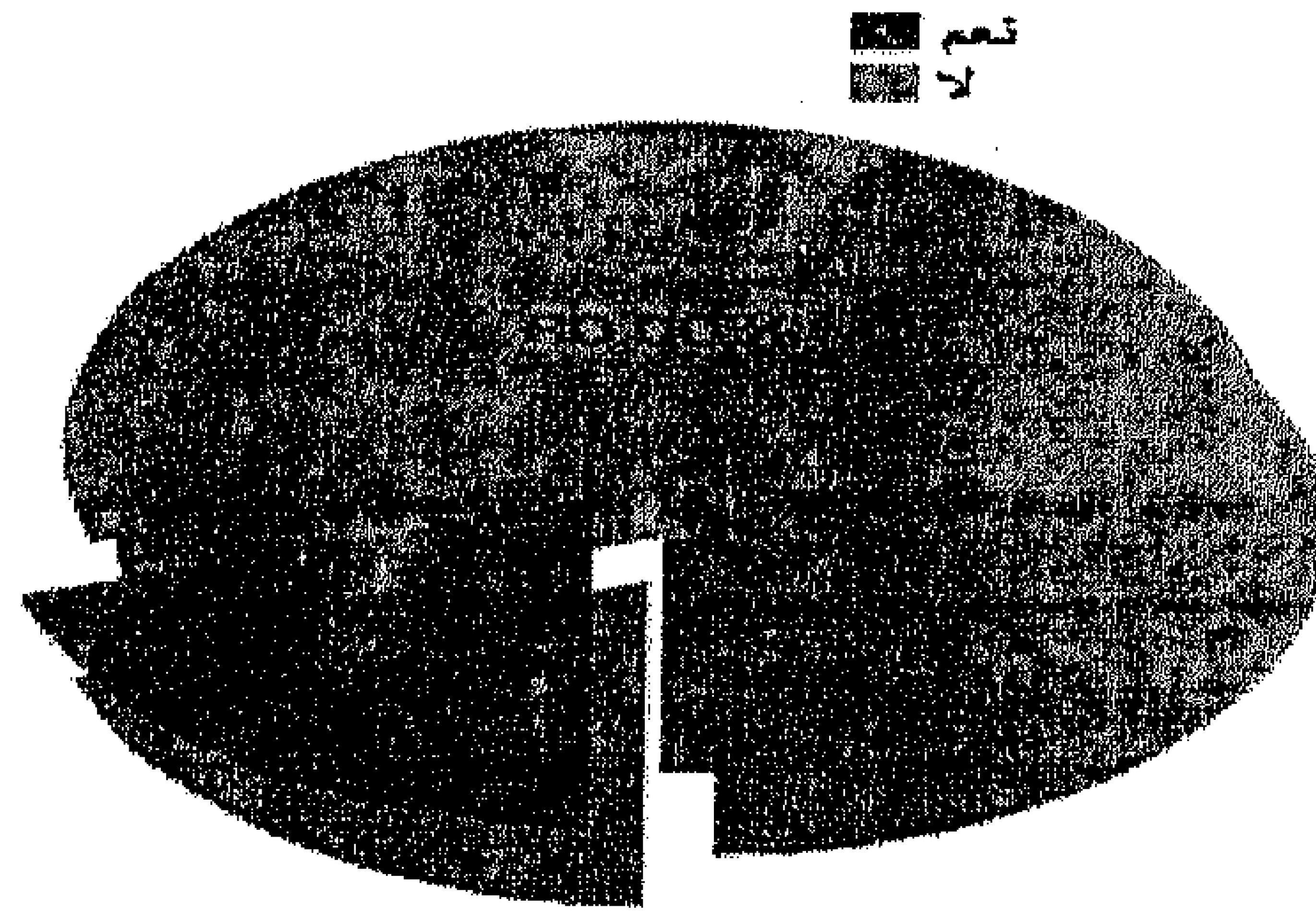


شكل رقم (25) هل سمعت أو قرأت عن الأزمة المالية العالمية

1) يسمح باختيار أكثر من إجابة.

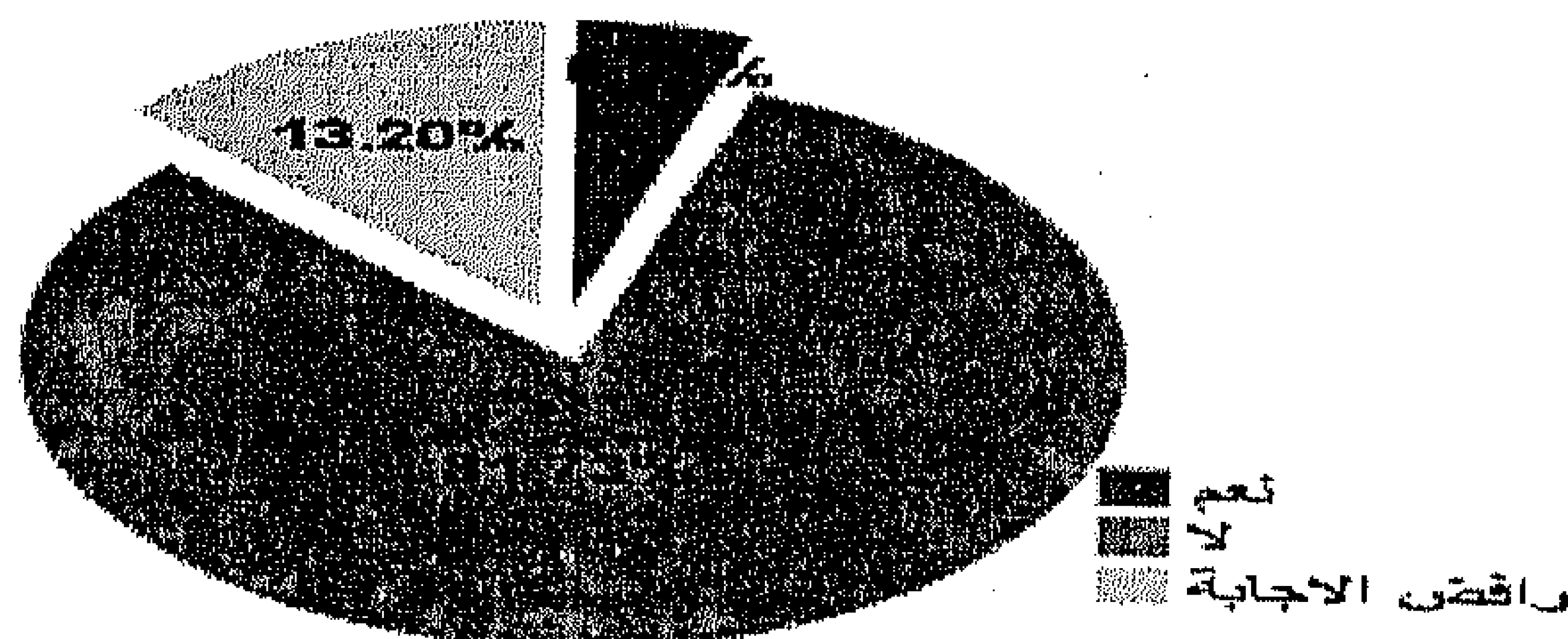
ثانيا ـ نتائج تقدير المشاركة السياسية للمبحوث:

أسفرت نتائج العينة عن أن 20٪ فقط من المبحوثين لديهم بطاقة انتخابية، في حين أن 80٪ ليس لديهم بطاقة انتخابية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (26).



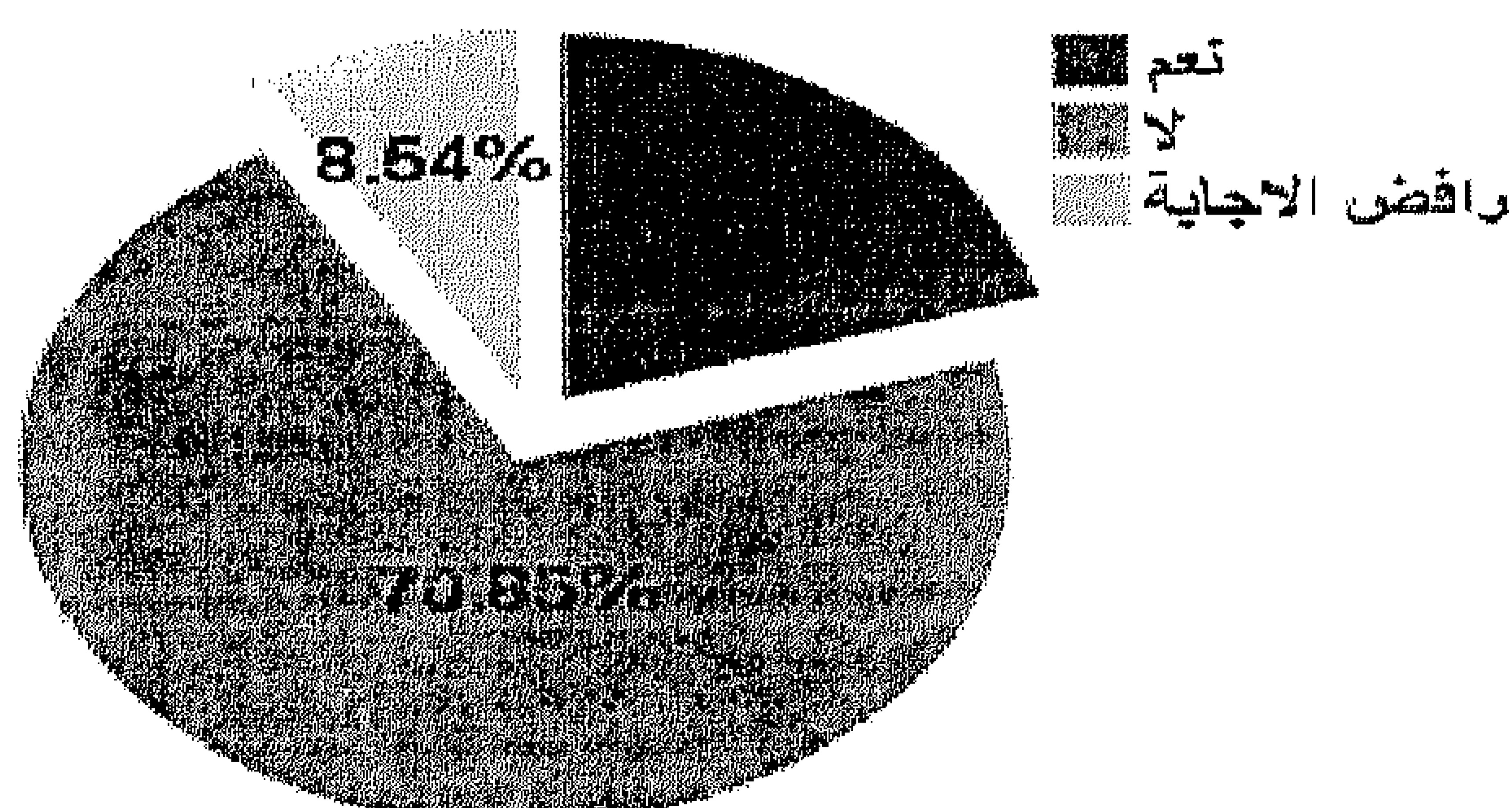
شكل رقم (**26**) هل لديك بطاقة انتخابية

ولمعرفة أسباب عدم اهتمام المبحوث بالحصول على بطاقة انتخابية، تم توجه سؤال للمبحوث يتعلق بمدى ثقته في نتائج الانتخابات في مصر عموماً، كشفت النتائج عن أن 5.08٪ من المبحوثين على ثقة في نتائج الانتخابات، في حين أن 81.73٪ من المبحوثين لا يثقون في نتائج الانتخابات، ورفض 13.02٪ من المبحوثين الإجابة على هذا التساؤل، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (27).



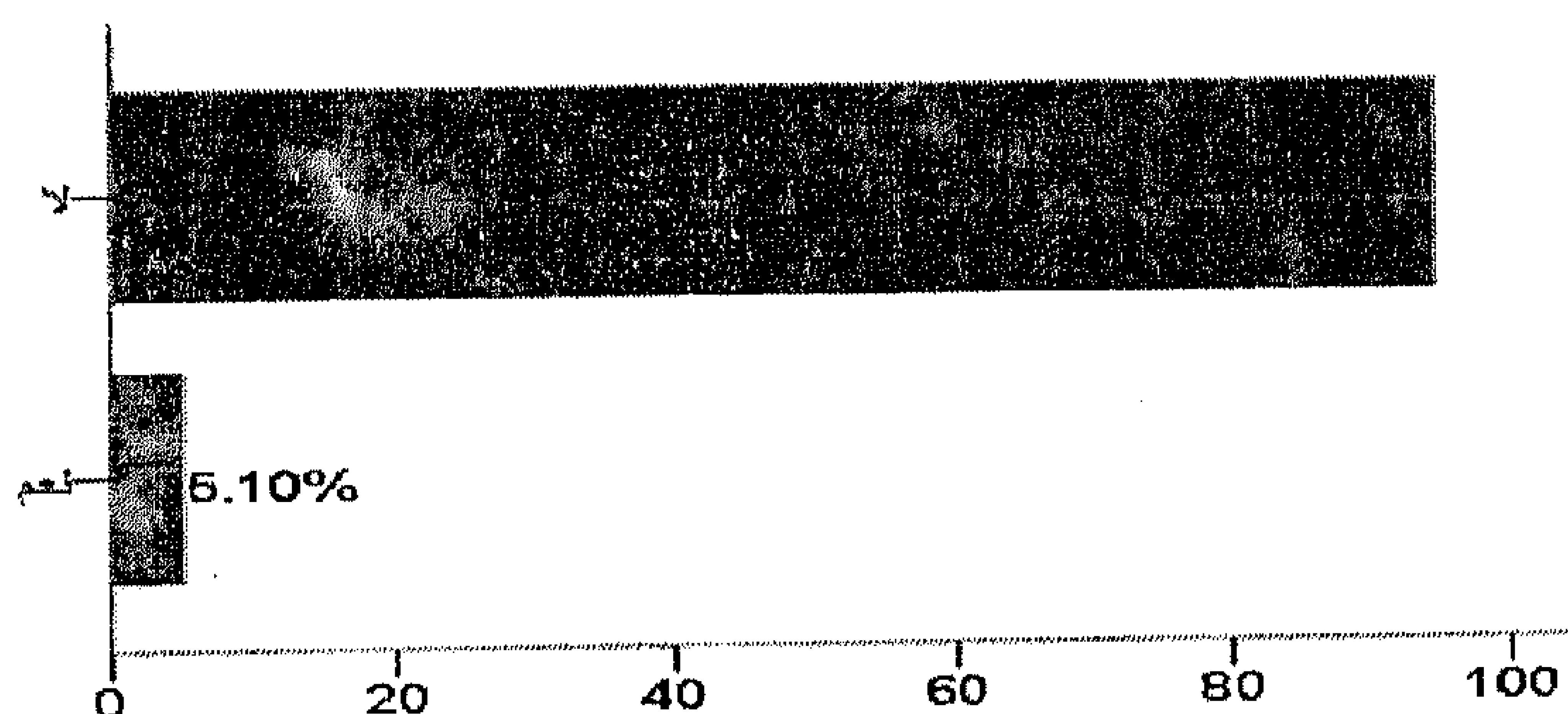
شكل رقم (**27**) هل تثق في نتائج الانتخابات في مصر عموماً

وفي سياق متصل، أشار 70.85٪ أن ليس لديهم رغبة في المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام 2010، بينما رفض الإجابة 8.54٪ من المبحوثين، في حين أن 20.60٪ من المبحوثين على استعداد للمشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب عام 2010، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (28).



شكل رقم (28) هل ستشارك في انتخابات مجلس الشعب القادمة 2010

كما أوضحت نتائج العينة أن94.90٪ من المبحوثين ليسوا أعضاء في أي حزب سياسي، وأن 5.10٪ من المبحوثين منضمون لحزب سياسي، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (29).



شكل رقم (29) هل أنت منضم لحزب سياسي

وقد أشار المبحوثون الذين لم ينضموا إلى الأحزاب السياسية إلى الأسباب التي تدفعهم إلى ذلك، وقد أكد 42.5٪ من المبحوثين أن عدم الثقة في برامج الأحزاب السياسية وعدم مصداقية الحراك السياسي على الساحة المصرية من أهم أسباب عدم الإنخراط في الأحزاب السياسية، يليه عدم اهتمام المبحوث بالعمل السياسي بنسبة 27.5٪، وضعف دور الأحزاب السياسية في ظل سيطرة الحزب الحاكم بنسبة 27.0٪، بالإضافة إلى أن 17.0٪ من المبحوثين أشاروا إلى عدم الفائدة من الإنضمام الحزبي في ظل تزوير الانتخابات، إلى جانب أن 16.5٪ من المبحوثين يرون أن الأحزاب السياسية تسعى للمصالح الشخصية دون المصلحة العامة، فضلاً أن نحو 3.0٪ من المبحوثين أكدوا عدم إنخراطهم في الأحزاب السياسية تفادياً للمشاكل والصراعات السياسية، الأمر الذي يتضح في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17) يوضح أسباب عدم الانضمام للأحزاب السياسية من وجه نظر المبحوثين

الأسباب*	النسبة
عدم الاهتمام بالعمل السياسي	27.5
عدم الثقة في برامج الأحزاب السياسية والحراك السياسي	42.5
أن الأحزاب السياسية تسعى للمصالح الشخصية دون المصلحة العامة	16.5
ضعف دور الأحزاب في ظل سيطرة الحزب الحاكم	27.0
عدم وجود فائدة من الانضمام الحزبي في ظل تزوير الانتخابات	17.0
تجنب المشاكل والصراعات السياسية	3.0

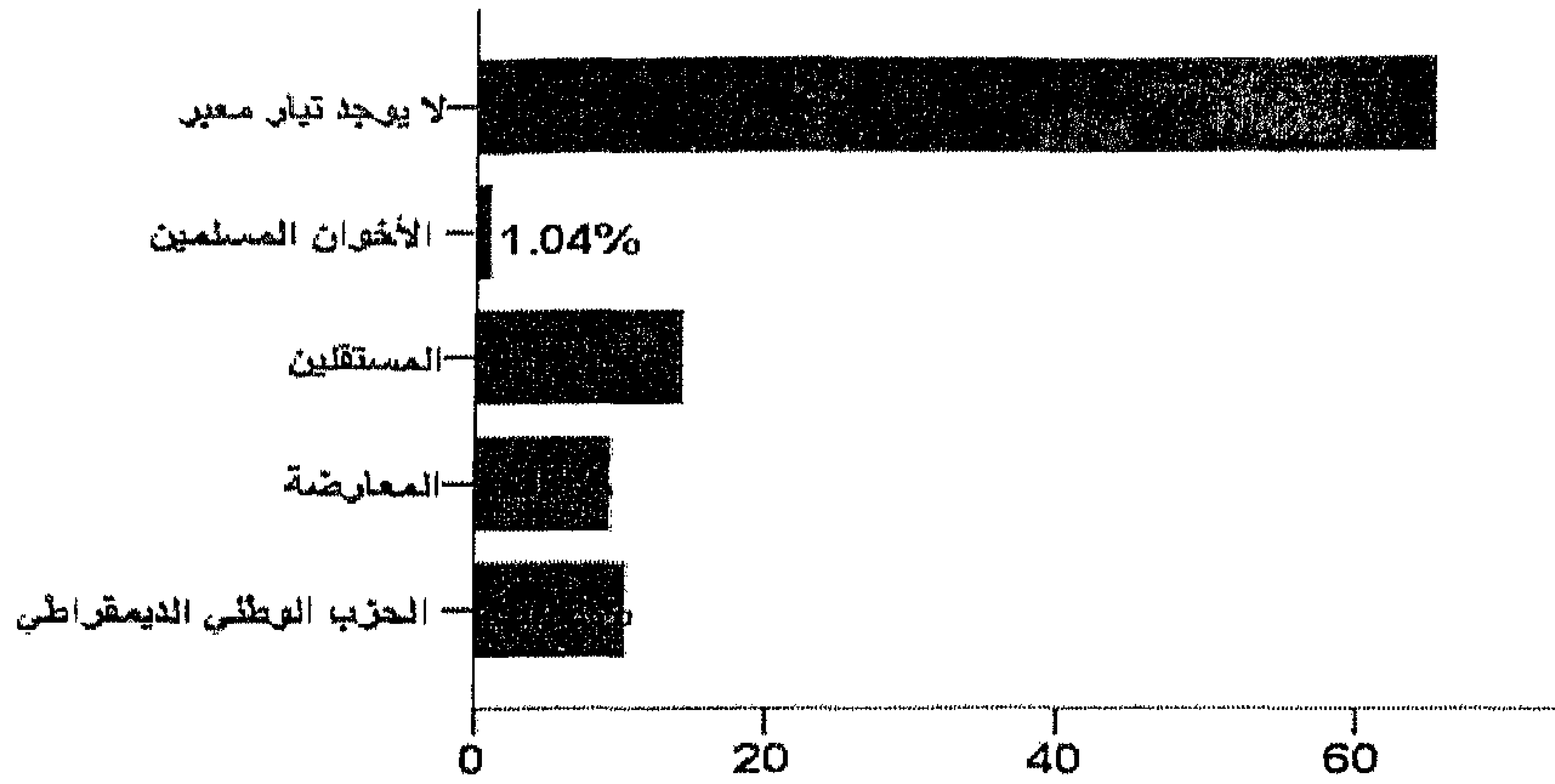
(*) تم اقتراح هذه الأسباب من جانب المبحوث، ويمكن للمبحوث اقتراح أكثر من سبب.

وفي إطار متصل، أوضح 12.06٪ فقط من المبحوثين أنهم منضمون إلى جمعية أهلية، مقابل 87.94٪من المبحوثين لم ينضموا لجمعية أهلية بعد، وذكر 57.50٪ منهم إلى أنه لم يهتم بالإنضمام في الجمعيات الأهلية لضيق الوقت، وأوضح 5.00٪ من المبحوثين عدم رغبته في الإنضمام لإنتشار الفساد داخل الجمعيات الأهلية، وأن 2.5٪ من المبحوثين لم ينضموا لعجز الجمعيات الأهلية عن إحداث تغيير في ظل قانون الطوارئ، كما أكد 2.00٪ عدم رغبته في الإنضمام لتجنب المشاكل السياسية، الأمر الذي يتضح في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18) يوضح أسباب عدم الانضمام للجمعيات الأهلية من وجه نظر المبحوثين

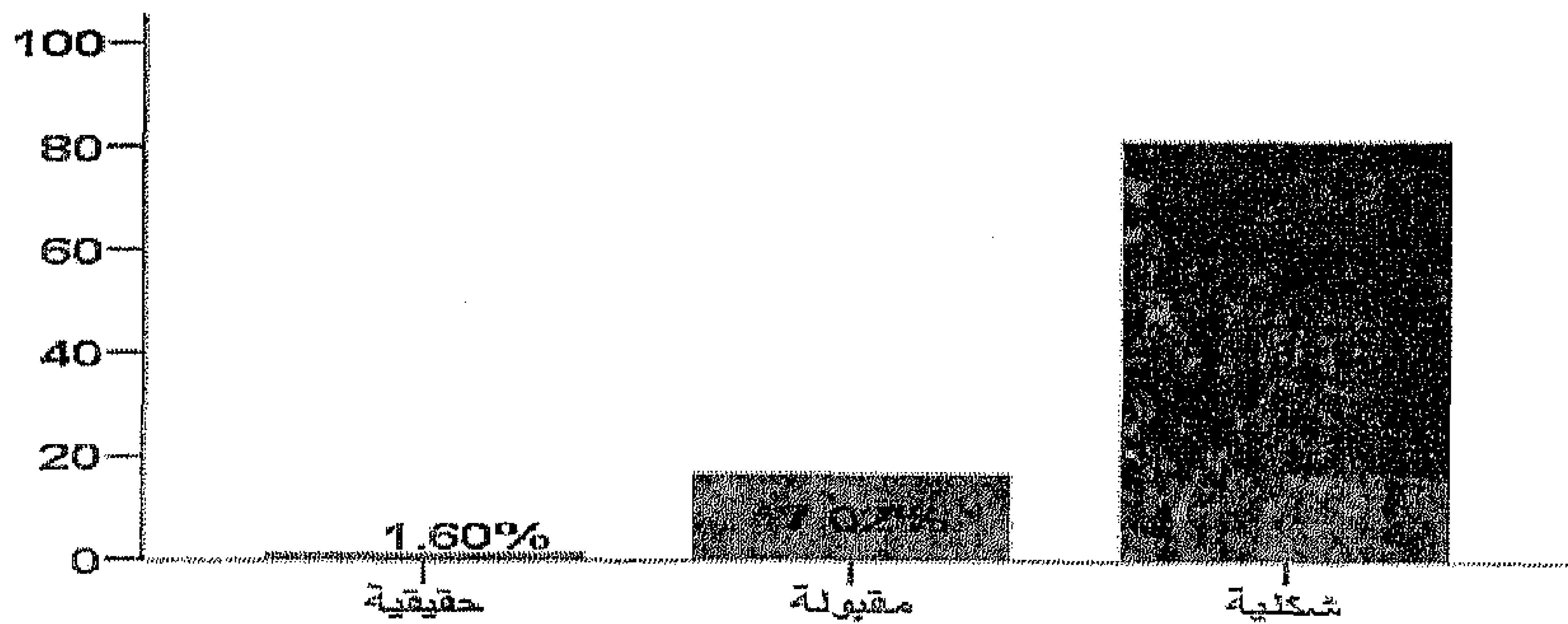
الأسباب	النسبة
عدم الاهتمام وضيق الوقت	57.5
لعجزها عن تغيير الواقع في ظل قانون الطوارئ	2.5
تجنب المشاكل السياسية	2.0
انتشار الفساد في الجمعيات	5.0

وعلى صعيد آخر، أشار 65.10٪ من المبحوثين أنه لا يوجد تيار حزبي أو فكري يعبر عن اهتماماته ومشاكله وفكره، في حين أن 14.60٪ من المبحوثين يرون أن أفكار المستقلين تعبر عن توجهاتهم ومشاكلهم، بينما يأتي الحزب الوطني الديمقراطي في المرتبة الثالثة بنسبة 10.42٪، والمعارضة في المرتبة الرابعة بفارق بسيط، حيث حصلت على نسبة 9.38٪، ويأتي الأخوان المسلمين في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.04٪، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (30).



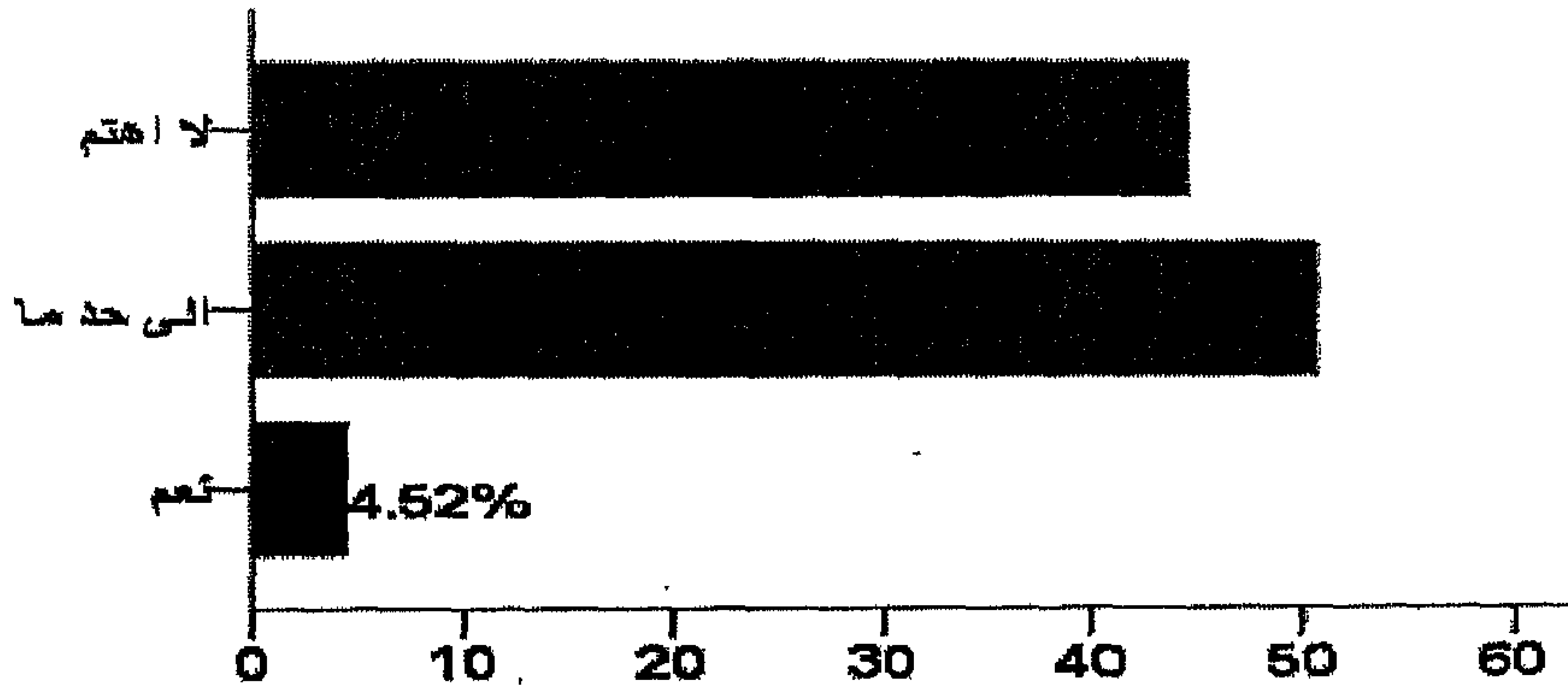
شكل رقم (30) أي من هذه التيارات تعبر عن (أفكارك – اهتماماتك – مشاكلك)

وفي هذا الإطار، أكد 81.38٪ من المبحوثين على أنه لا يوجد تعددية حزبية في مصر وأن هذه التعددية ما هي إلا تعددية شكلية، وفي المقابل أشار 17.02٪ من المبحوثين أن التعددية الحزبية على الساحة المصرية مقبولة، بينما يرى 1.60٪ من المبحوثين أنها تعددية حقيقية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (31).



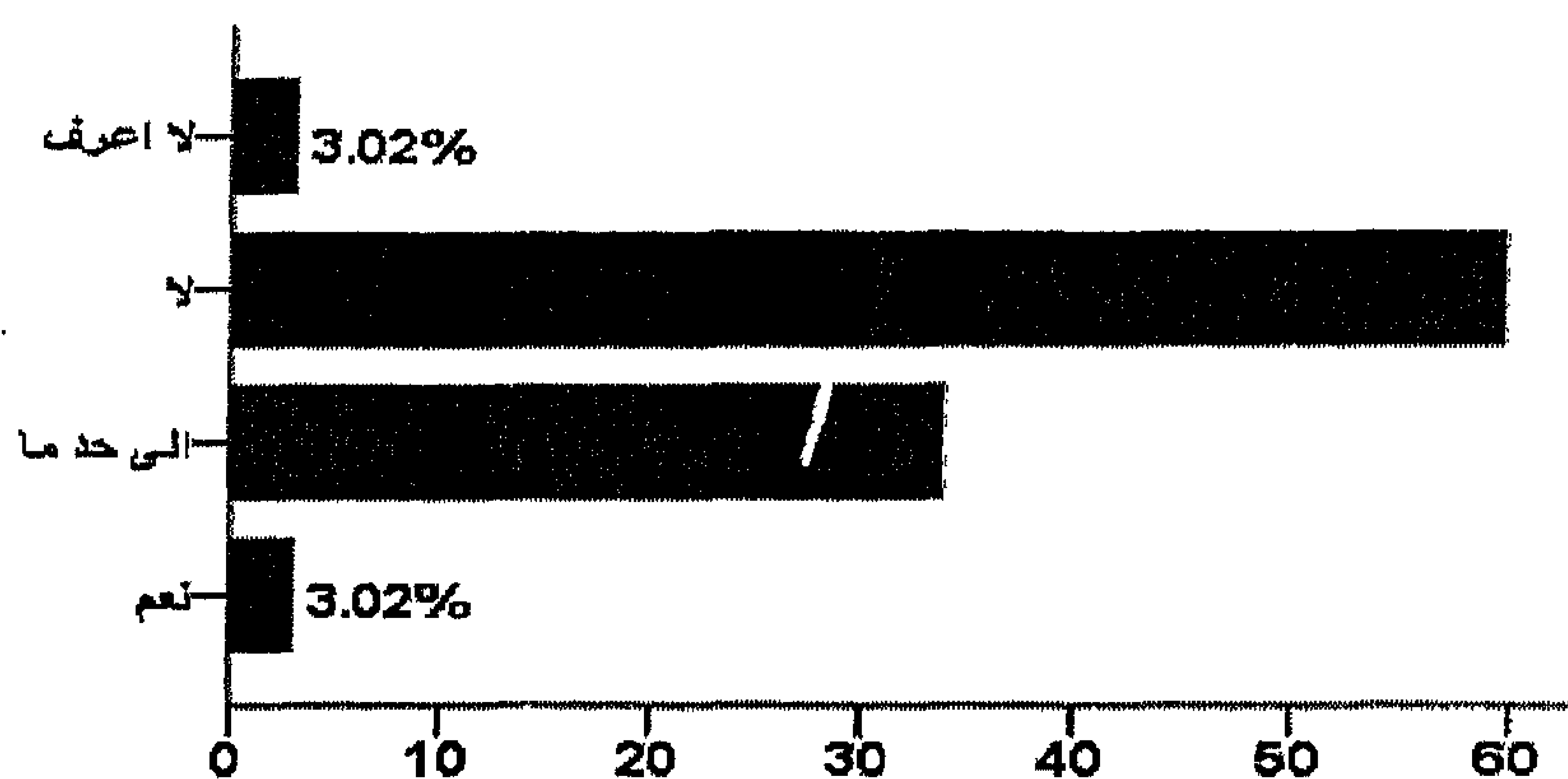
شكل رقم (31) ما رأيك في التعددية الحزبية في مصر

وعن مدى اهتمام المبحوثين بمتابعة مناقشات مجلس الشعب، أوضح 44.72٪ من المبحوثين أنهم لم يهتموا بمتابعة هذه المناقشات، بينما أشار 50.75٪ من المبحوثين بالعنية إلى أنهم يتابعونها، في حين أكد 4.52٪ من المبحوثين حرصهم على متابعة تلك المناقشات، وفي هذا الإطار أكد 17.27٪ من المبحوثين - الذي يتابعون مناقشات مجلس الشعب- أن هذه المناقشات لا تعبر عن قضايا المواطن البسيط، إلا أن 19.09٪ من المبحوثين أشاروا إلى أنها تعبر عن قضايا المواطن، بينما يرى 63.64٪ من المبحوثين أن مناقشات مجلس الشعب تعبر إلى حد ما عن قضايا المواطن، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (32).



شكل رقم (32) هل تتابع مناقشات مجلس الشعب

وعن احترام حقوق الإنسان في مصر، أشار 59.80٪ من المبحوثين أنه لا يوجد احترام لحقوق الإنسان في مصر، بينما يرى 3.02٪ من المبحوثين أن هناك احترام لحقوق الإنسان، ويرى 34.17٪ أن هناك إلى حد ما احترام لحقوق الإنسان، في حين أن 3.02٪ من المبحوثين لا يعرفوا مدى احترام حقوق الإنسان في مصر، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (33).



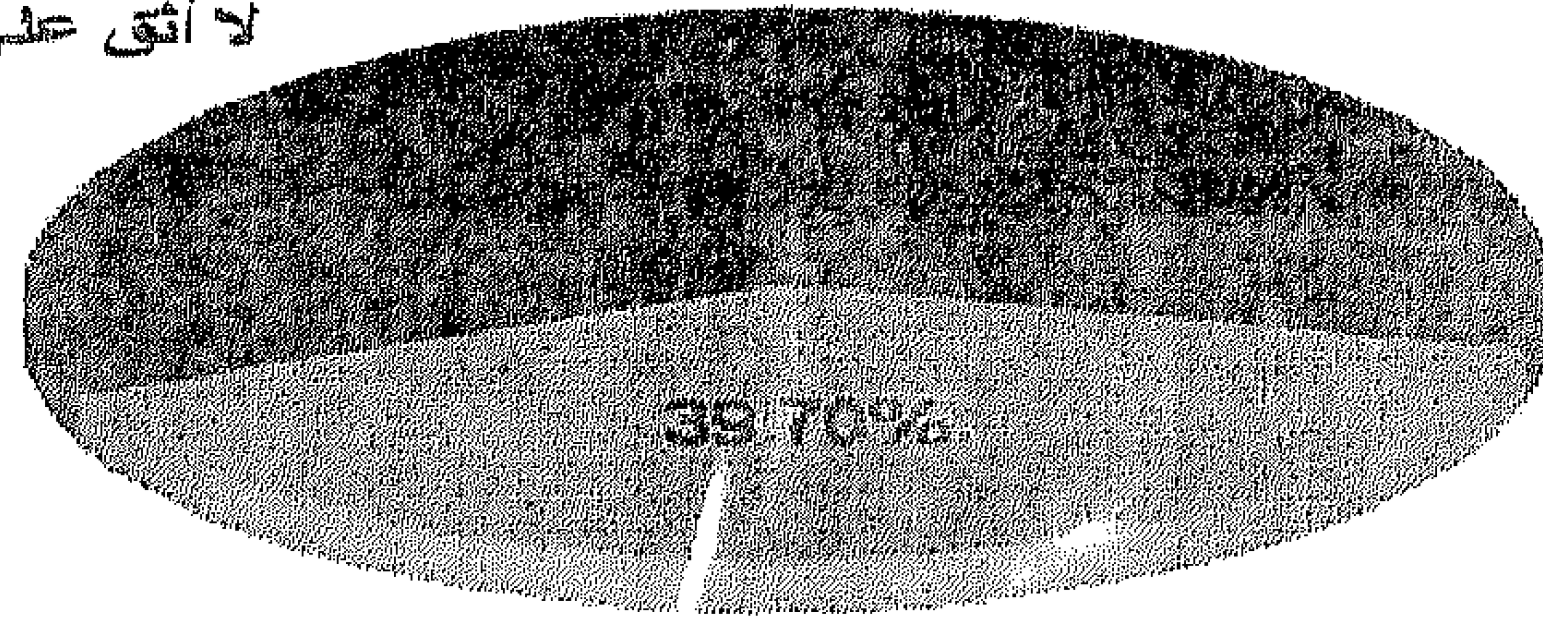
شكل رقم (33) هل تعتقد أن هناك احترام لحقوق الإنسان في مصر

المبحث الثاني
نتائج تقدير تقييم المبحوث للحكومة المصرية
خلال الفترة [2004-2009]

في هذا المبحث تقوم الباحثة برصد وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وذلك من خلال قياس درجة الثقة السياسية للمبحوث على ثلاثة مستويات، المستوى الأول يتناول نتائج تقدير الثقة السياسية في أعضاء النخبة الوزارية محل الدراسة، والمستوى الثاني يتمثل في الثقة في المؤسسات العامة للحكومة المصرية، ويتألف المستوى الثالث لتقييم درجة الثقة السياسية في السياسات العامة للحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، كما يتناول المبحث طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أولا- نتائج تقدير درجة الثقة السياسية للمبحوث في أعضاء الحكومة:

أوضحت نتائج الدراسة التي تتعلق بقياس درجة الثقة السياسية على مستوى أعضاء النخبة الوزارية أنه على مستوى رئيس مجلس الوزارء خلال الفترة (يوليو2004- يوليو 2009)، 2.51٪ فقط من المبحوثين على ثقة برئيس مجلس الوزراء، وأن 26.63٪ يثقون فيه بدرجة متوسطة، في حين أن 39.70٪ من المبحوثين على درجة محدودة من الثقة في رئيس مجلس الوزراء، بينما 31.16٪ من المبحوثين لا يثقون على الإطلاق في رئيس مجلس الوزراء خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى أن أعلى نسبة من المبحوثين على درجة محدودة من الثقة في رأس النخبة الوزارية آنظر الشكل رقم (34).



شكل رقم (34) يوضح درجة الثقة في رئيس مجلس الوزراء

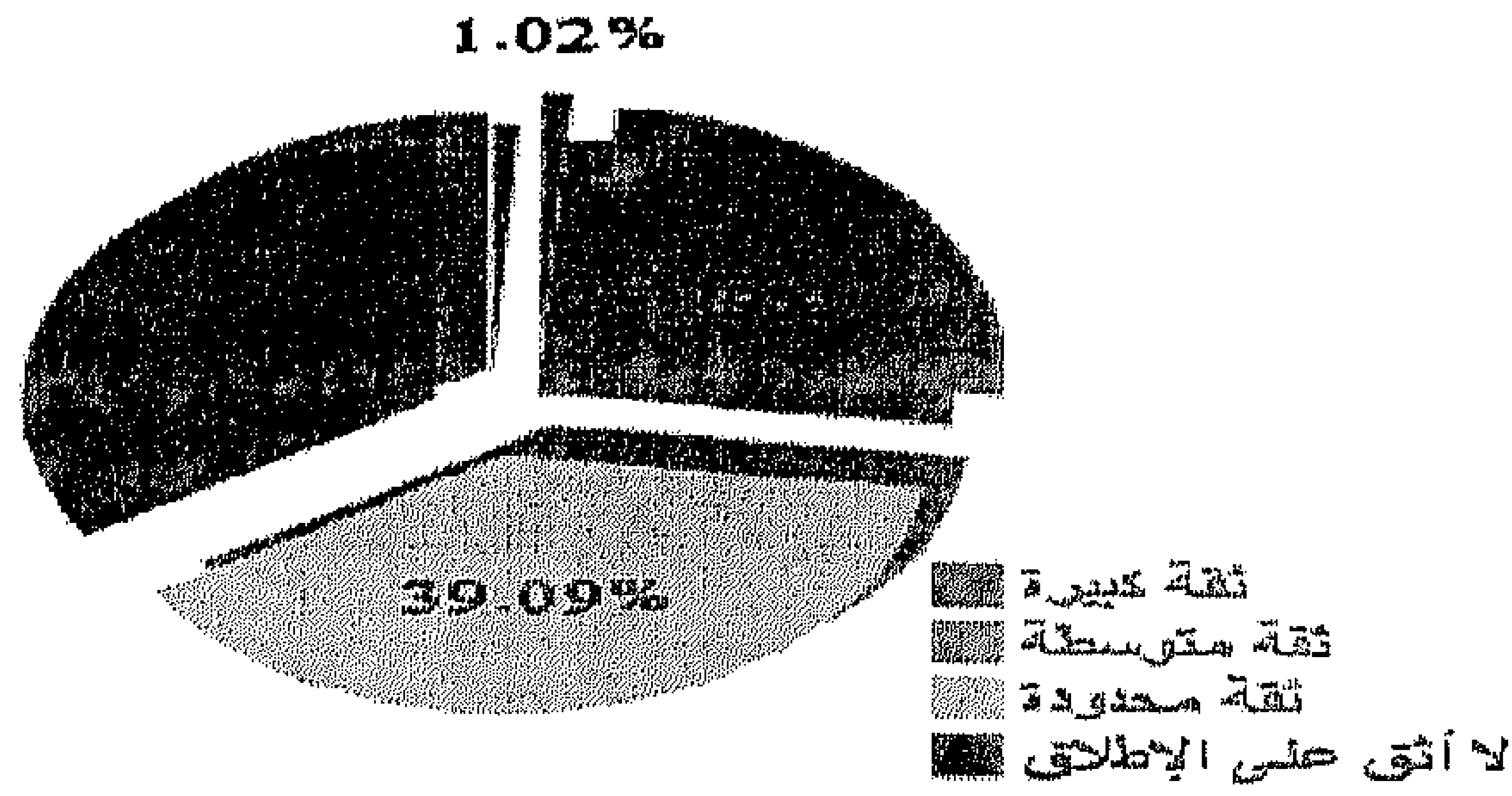
وفي سياق متصل، أسفرت النتائج عن أن 3.54٪ من المبحوثين على درجة ثقة عالية بوزراء المجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو2009)، وأن 29.29٪ من المبحوثين على درجة متوسطة من الثقة في المجموعة الاقتصادية، بينما 36.87٪ على درجة محدودة من الثقة فيهم، في حين أن 30.30٪ من المبحوثين لا يثقون على الإطلاق في وزراء المجموعة الاقتصادية في الحكومة محل الدراسة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (35).



شكل رقم (35) يوضح درجة الثقة في وزراء المجموعة الاقتصادية في الحكومة

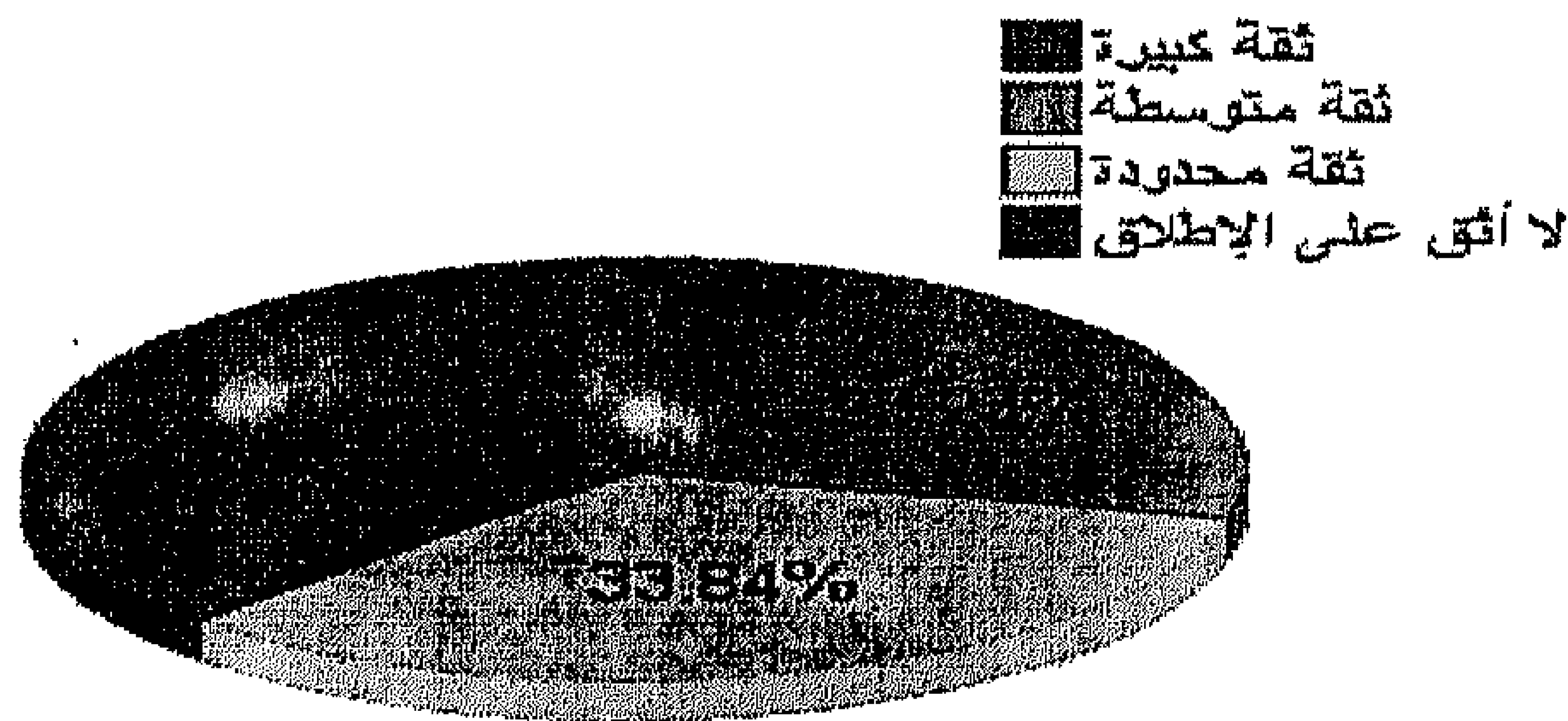
ولم يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بدرجة ثقة المبحوث في وزراء المجموعة الخدمية في الحكومة محل الدراسة حيث أن 25.89٪ من المبحوثين على درجة ثقة متوسطة بهم، وأن 39.09٪ على درجة محدودة من

الثقة في وزراء المجموعة الخدمية، إلى جانب أن 34.01٪ لا يثقون على الإطلاق في وزراء هذه المجموعة، والنسبة الملفته للنظر هي أن 1.02٪ من المبحوثين على درجة ثقة عالية بوزراء المجموعة الخدمية محل الدراسة، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (36).



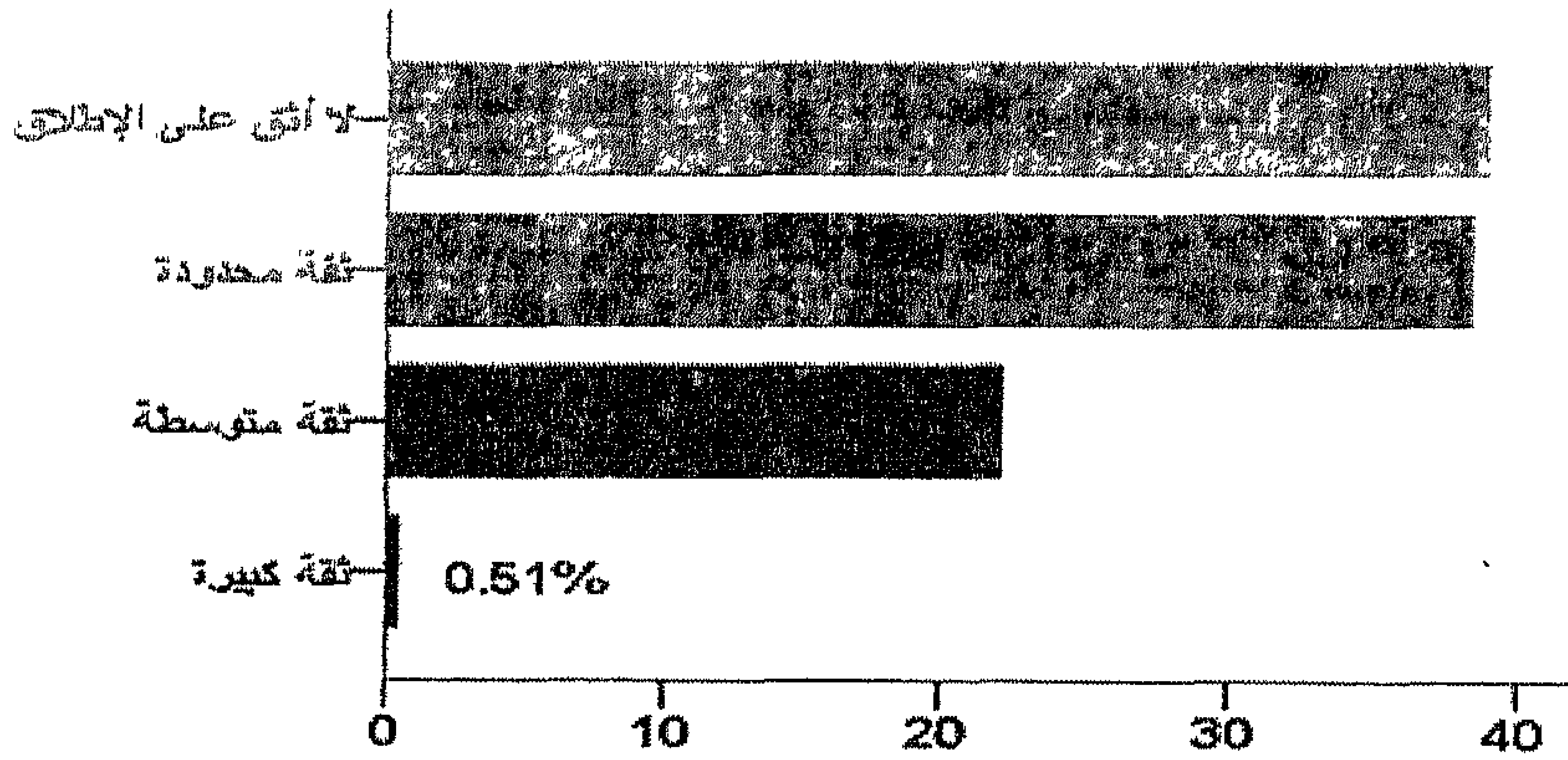
شكل رقم (36) يوضح درجة الثقة في وزراء المجموعة الخدمية في الحكومة

وفي هذا السياق، كشفت نتائج العينة كما هو موضح في الشكل رقم (37) عن أن 5.56٪ من المبحوثين على درجة ثقة عالية بوزراء المجموعة السيادية بالحكومة محل الدراسة والتي تعتبر أعلى درجة ثقة كبيرة مقارنةً بالمجموعات الوزراية الأخرى، كما أن 23.23٪ من المبحوثين على درجة ثقة متوسطة بهذه المجموعة، في حين أن 33.84٪ على درجة ثقة محدودة بوزراء المجموعة السيادية، وأن 37.37٪ من المبحوثين لا يثقوا على الإطلاق في وزراء المجموعة السيادية في الحكومة محل الدراسة.



شكل رقم (37) يوضح درجة الثقة في وزراء المجموعة السيادية في الحكومة

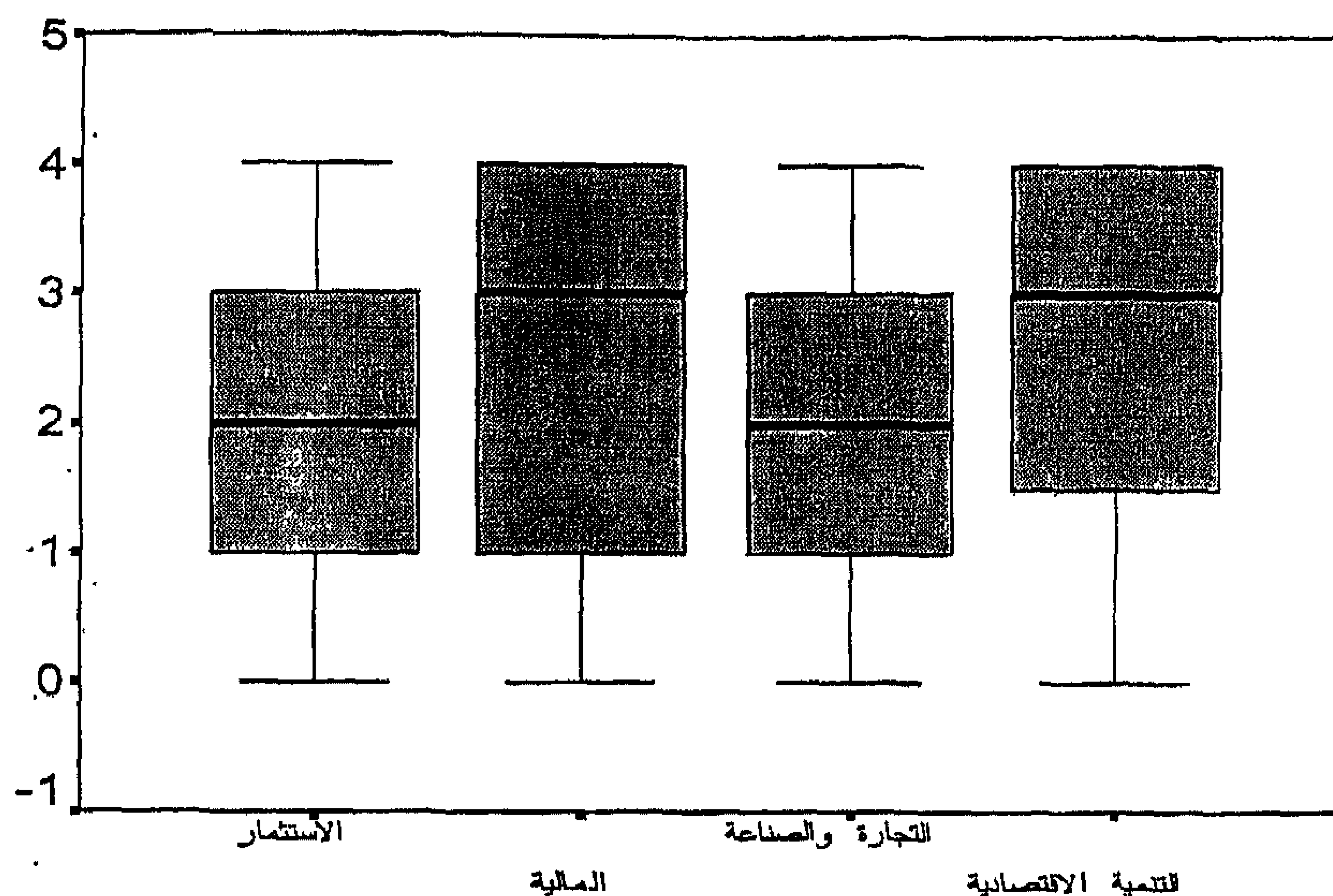
فيما يتعلق بتصريحات السادة الوزراء عموماً، أكد 38.89٪ من المبحوثين أنهم لا يثقون على الإطلاق في تصريحات السادة المسئولين، الأمر الذي يشير إلى إتساع الفجوة بين النخبة الوزراية والمواطنين، والذي يوضح المفارقات بين ما يقال وما ينفذ من إستراتيجيات، كما أن 38.38٪ من المبحوثين على درجة ثقة محدودة دن تصريحات السادة الوزراء، وتقترب هذه النسبة من نسبة عدم الثقة على الإطلاق، الأمر الذي يؤكد الإستنتاجات التي تتعلق بتباعد طرفي العملية السياسية عن الآخر، هذا إلى جانب أن 0.5٪ فقط من المبحوثين على درجة ثقة عالية بتصريحات السادة الوزراء، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل رقم (38).



شكل رقم (38) يوضح درجة الثقة في تصريحات السادة الوزراء

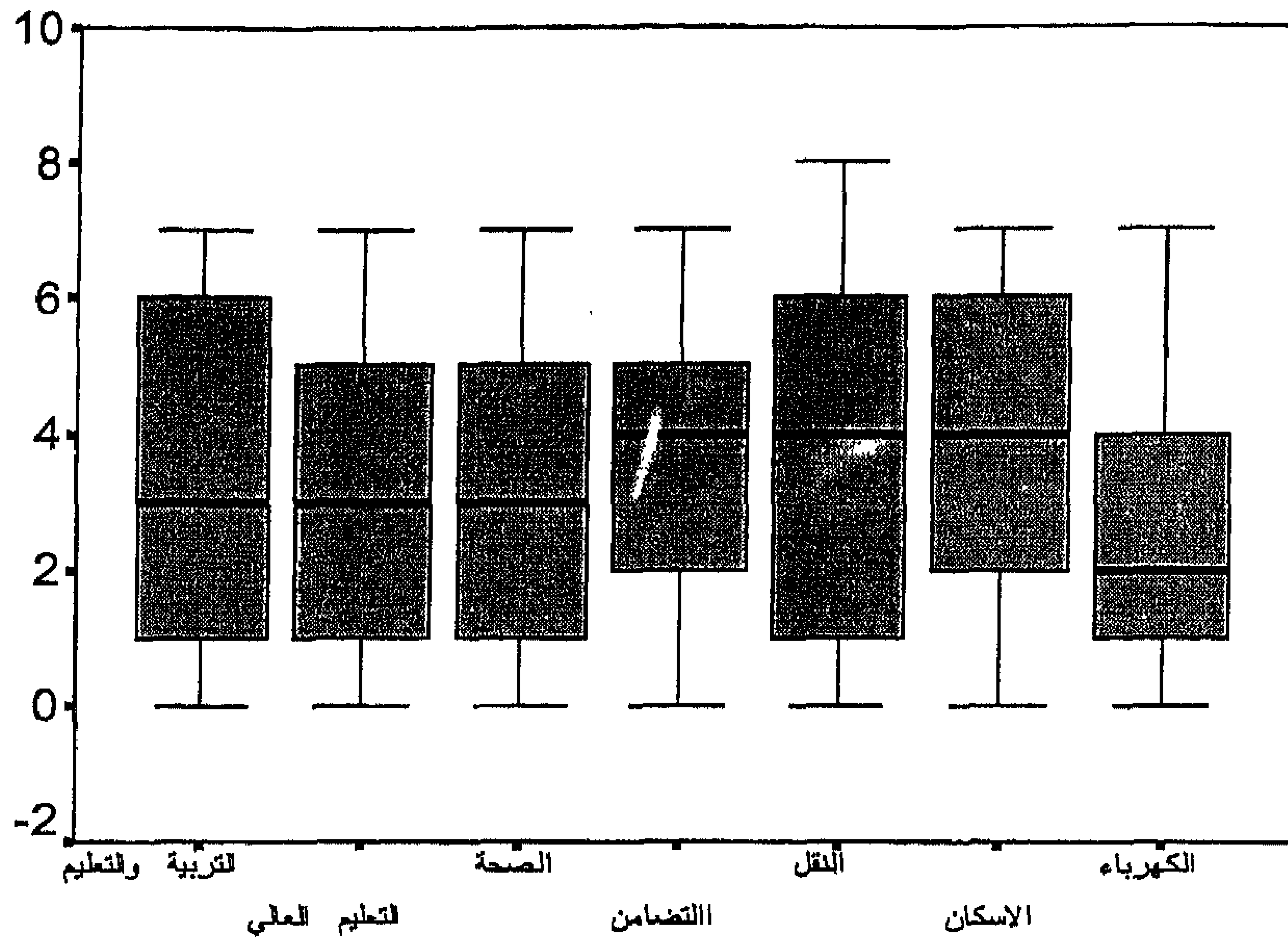
ثانيا ـ نتائج تقدير درجة الثقة السياسية للمبحوث في الوزارات والأجهزة الرقابية:

أسفرت نتائج العينة عن أن وزارتي الاستثمار والتجارة والصناعة تحتل المرتبة الأولى في ثقة المواطن من ضمن وزارات المجموعة الاقتصادية، يليها وزارة المالية، وتأتي وزارة التنمية الاقتصادية في المرتبة الأخيرة من درجة الثقة لدى المواطن المصري، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (39).



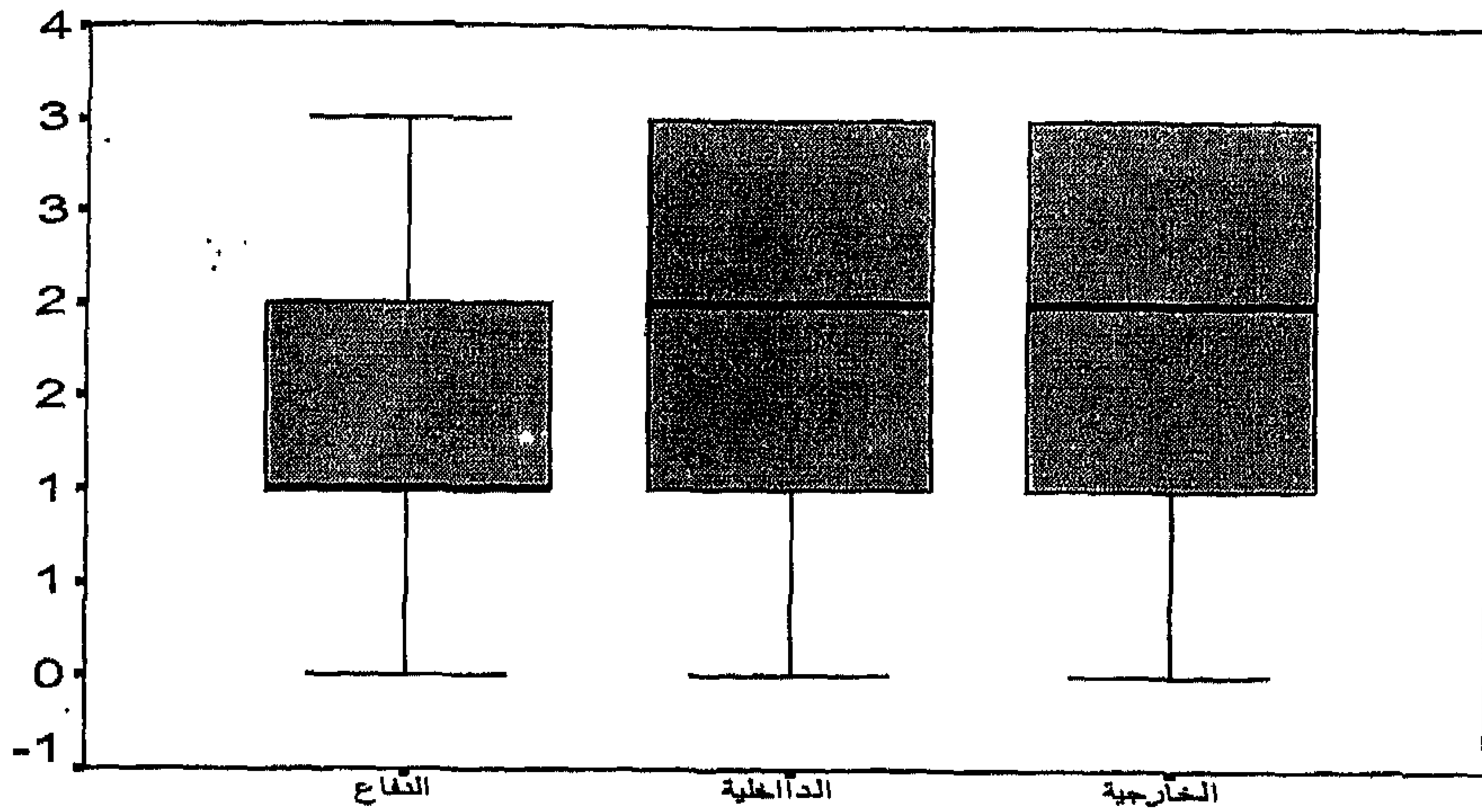
شكل رقم (39) يوضح مستوى ترتيب الوزارات الاقتصادية تنازلياً وفقاً لدرجة ثقة المبحوث

وفي إطار تقدير ثقة المبحوث في وزارات المجموعة الخدمية في الحكومة المصرية محل الدراسة، كشفت النتائج عن أن وزارة الكهرباء والطاقة احتلت المركز الأول في درجة الثقة، يليها وزارتي الصحة والتعليم العالي والدولة للبحث العلمي في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة وزارة التربية والتعليم، وحصلت وزارة النقل على المرتبة الرابعة، بينما حصلت وزارة التضامن الاجتماعي على المرتبة الخامسة، وكشفت مؤشرات العينة عن أن وزارة الإسكان تعاني من انخفاض في درجة الثقة من إجمالي الوزارات الخدمية، الأمر الذي يشير إلى ضعف قدرة السياسات السكانية في اشباع احتياجات المبحوثين، والذي يتضح من خلال الشكل رقم (40).



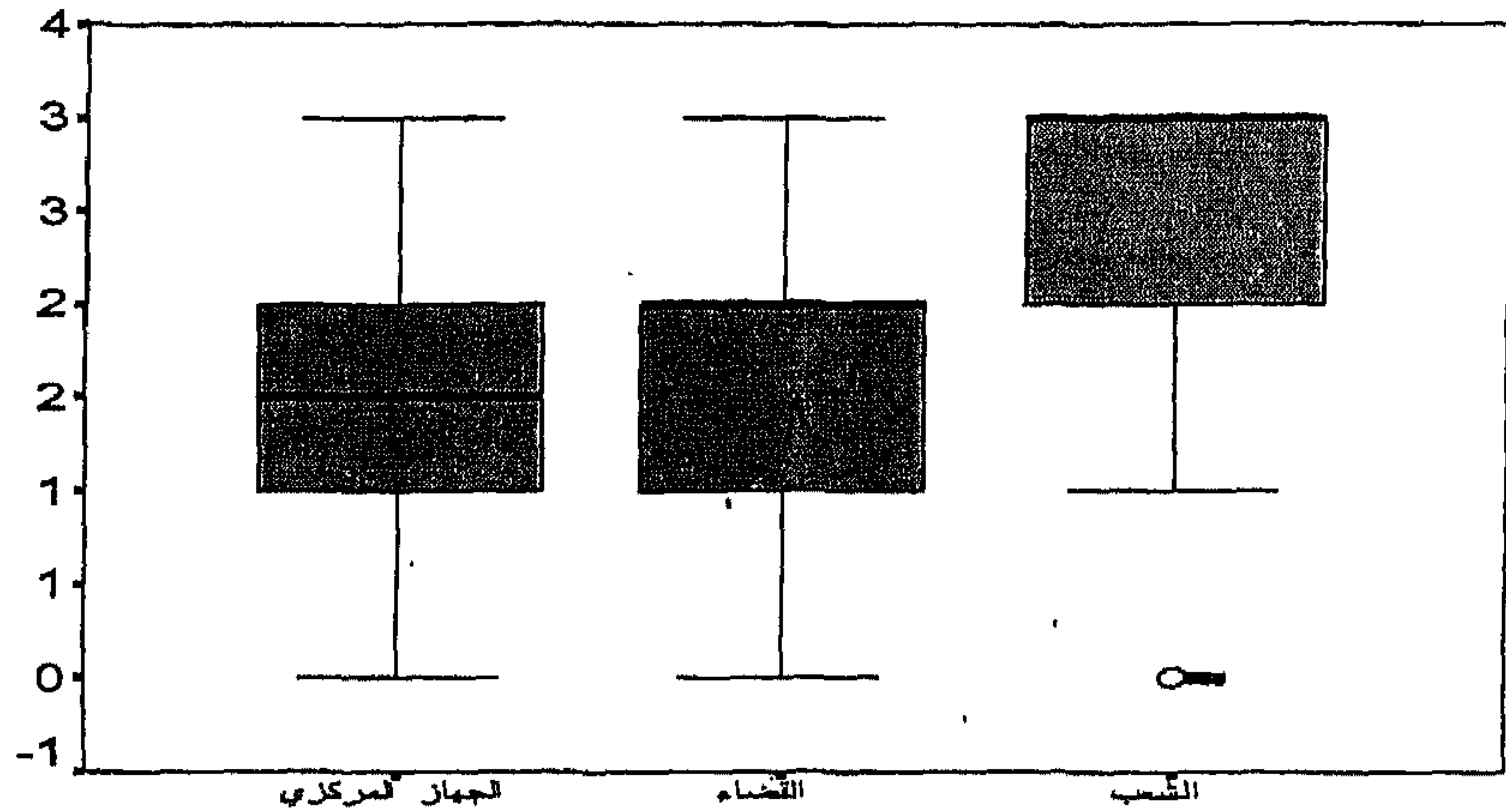
شكل رقم (40) يوضح مستوى ترتيب الوزارات الخدمية تنازلياً وفقاً لدرجة ثقة المبحوث

وفي معرض تقدير ثقة المبحوث في وزارات المجموعة السيادية في الحكومة محل الدراسة وكما هو موضح في الشكل رقم (41)، أظهرت النتائج أن وزرة الدفاع احتلت المركز الأول من ثقة المبحوث مقارنةً بوزارات المجموعة السيادية، يليها وزارة الداخلية، في حين احتلت وزارة الخارجية المرتبة الثالثة من درجة الثقة في الوزارات السيادية للدولة.



شكل رقم (41) يوضح مستوى ترتيب الوزارات السيادية تنازلياً وفقاً لدرجة ثقة المبحوث

وعلى صعيد تقدير ثقة المبحوث في الهيئات الرقابية، كشفت النتائج – كما في الشكل رقم (42) – عن أن الجهاز المركزي للمحاسبات احتل المرتبة الأولى من درجة ثقة المبحوثين مقارنةً بالأجهزة الرقابية الأخرى، واحتل الجهاز القضائي والمحاكم المرتبة الثانية، بينما احتل مجلس الشعب المرتبة الثالثة والأخيرة من ثقة المبحوثين في الهيئات الرقابية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تقوية دوره الرقابي، حتى يتمكن من تقوية وتعزيز جدار الثقة السياسية بينه وبين المواطنين، ويعتبر ذلك في غاية الأهمية حيث يقوم مجلس الشعب بدور رقابي على النظام السياسي، لذا من الضروري تعزيز ثقة المواطن في الدور الرقابي للسلطة التشريعية.

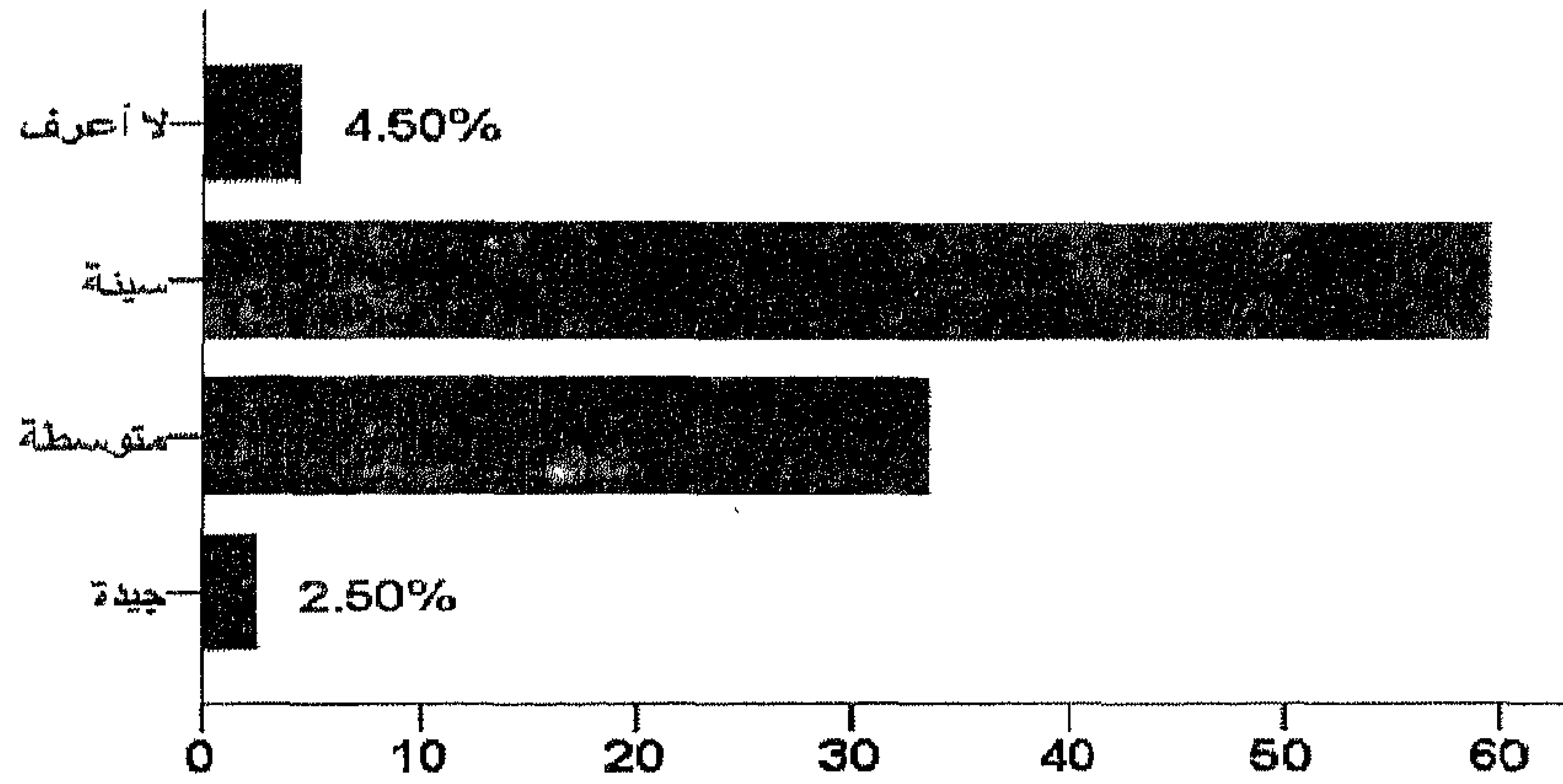


شكل رقم (42) يوضح مستوى ترتيب الهيئات الرقابية تنازلياً وفقاً لدرجة ثقة المبحوث

ثالثاً ـ نتائج تقدير درجة الثقة السياسية للمبحوث في السياسات العامة للحكومة:

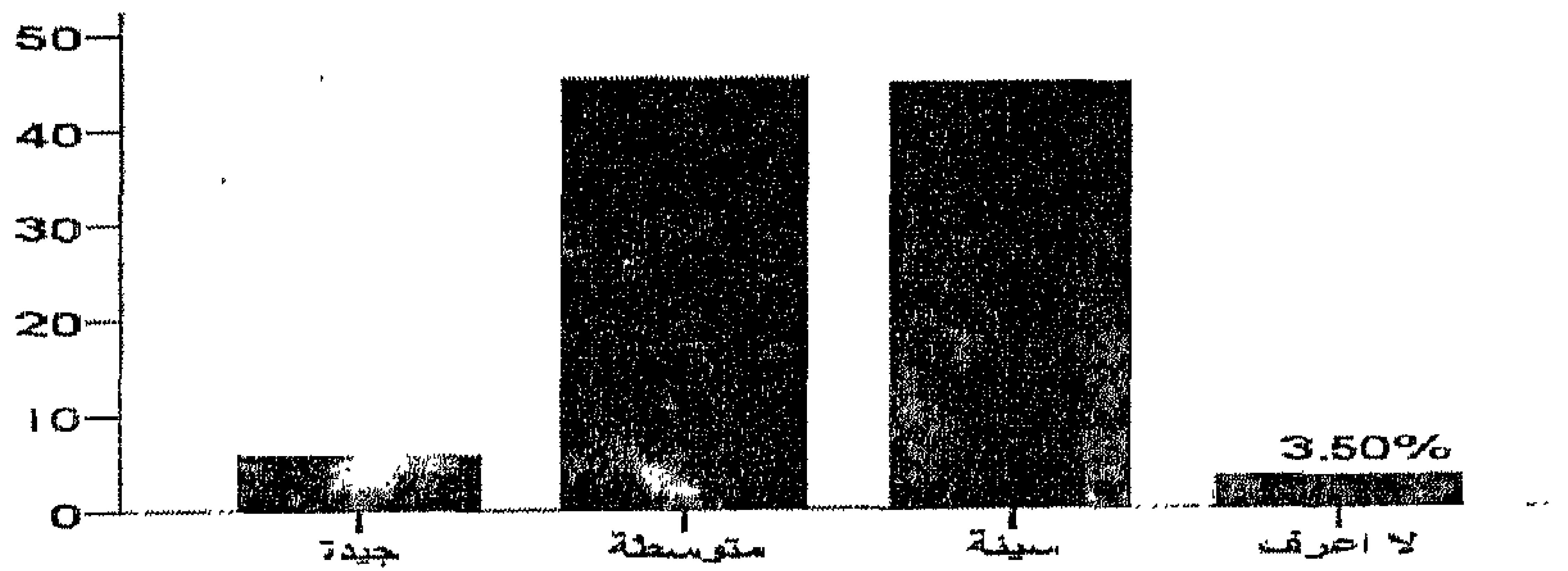
1. نتائج تقييم المبحوث لسياسات معالجة القضايا المحلية والدولية وحماية القيم:

في إطار رصد وتحليل نتائج تقدير المبحوث لدرجة ثقته السياسية في السياسات العامة المحلية للحكومة محل الدراسة، أشار 59.5٪ من المبحوثين إلى أن هذه السياسات سيئة، وأن 33.6٪ من المبحوثين يرون أن السياسات المحلية للحكومة محل الدراسة متوسطة، بينما أكد 2.5٪ من المبحوثين على أن هذه السياسات جيدة، في حين أن 4.5٪ من المبحوثين عبروا عن عدم قدرتهم على تقييم هذه السياسات، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (43).



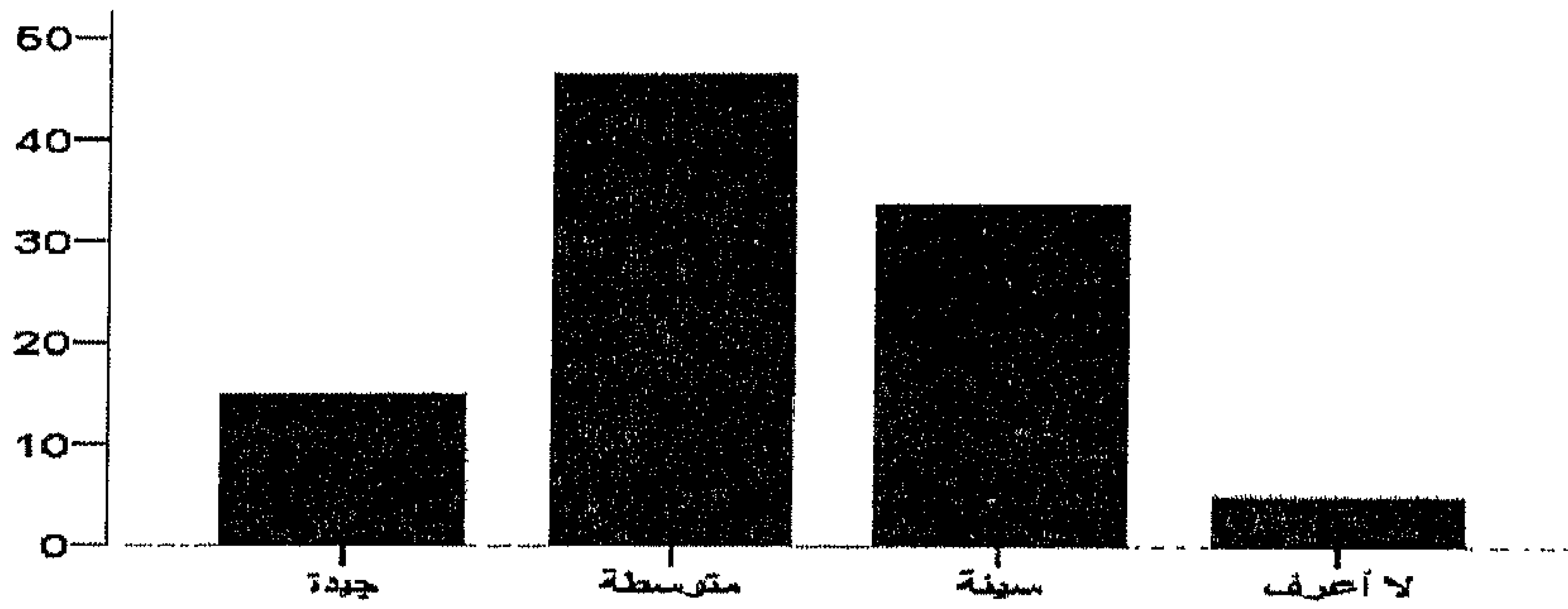
شكل رقم (43) يوضح تقييم المبحوث للسياسات الحكومية تجاه القضايا المحلية

وقد اختلفت قليلاً نتائج تقييم المبحوثين للسياسات العامة الإقليمية للحكومة محل الدراسة، حيث أشار 45.5٪ من المبحوثين أن السياسات العامة الإقليمية للحكومة المصرية نجحت بدرجة متوسطة، وأوضح 45.0٪ من المبحوثين فشل الحكومة في معالجة القضايا الإقليمية وهي نسبة لا تختلف كثيراً عن النسبة السابقة، وفي المقابل رأى 6.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت في معالجة القضايا الإقليمية على الساحة المصرية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (44).



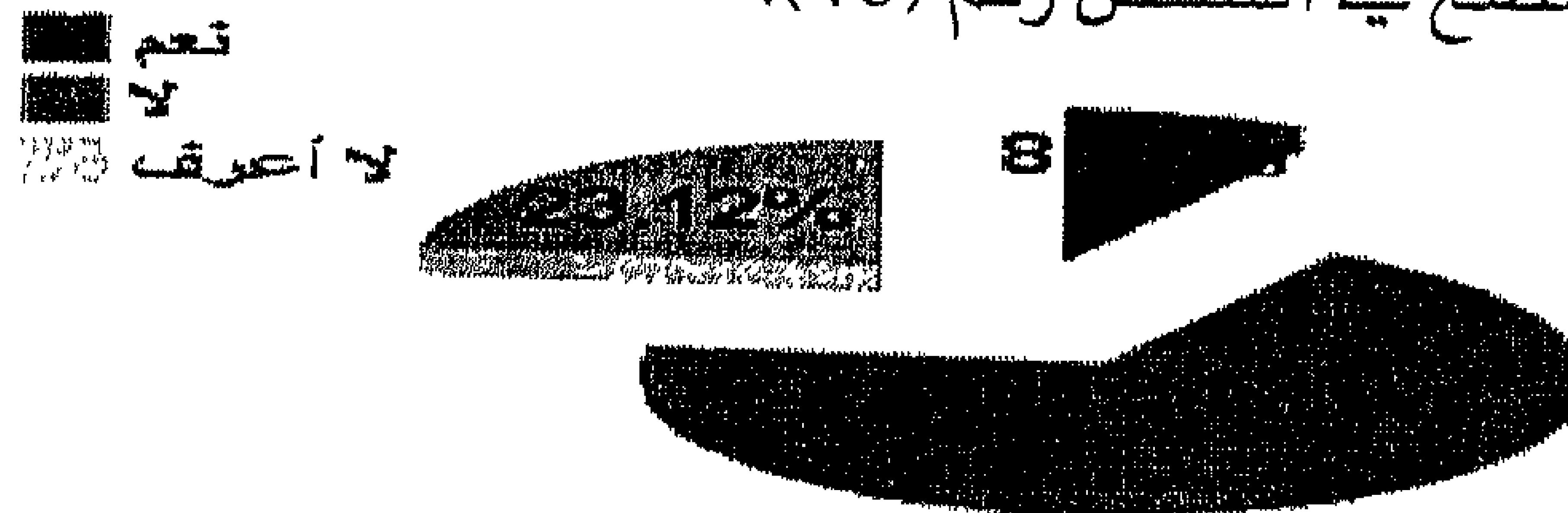
شكل رقم (44) يوضح تقييم المبحوث للسياسات الحكومية تجاه القضايا الإقليمية

وقد تحسن تقدير المبحوثين للسياسات العامة للحكومة محل الدراسة فيما يتعلق بالقضايا الدولية ، حيث أوضح 46.50٪ من المبحوثين أن السياسات الحكومية التي تتعلق بالقضايا الدولية نجحت بدرجة متوسطة ، في حين أن 33.6٪ من المبحوثين يرون أنها سياسات سيئة ، بينما أوضح 15.0٪ أنها سياسات جيدة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم(45).



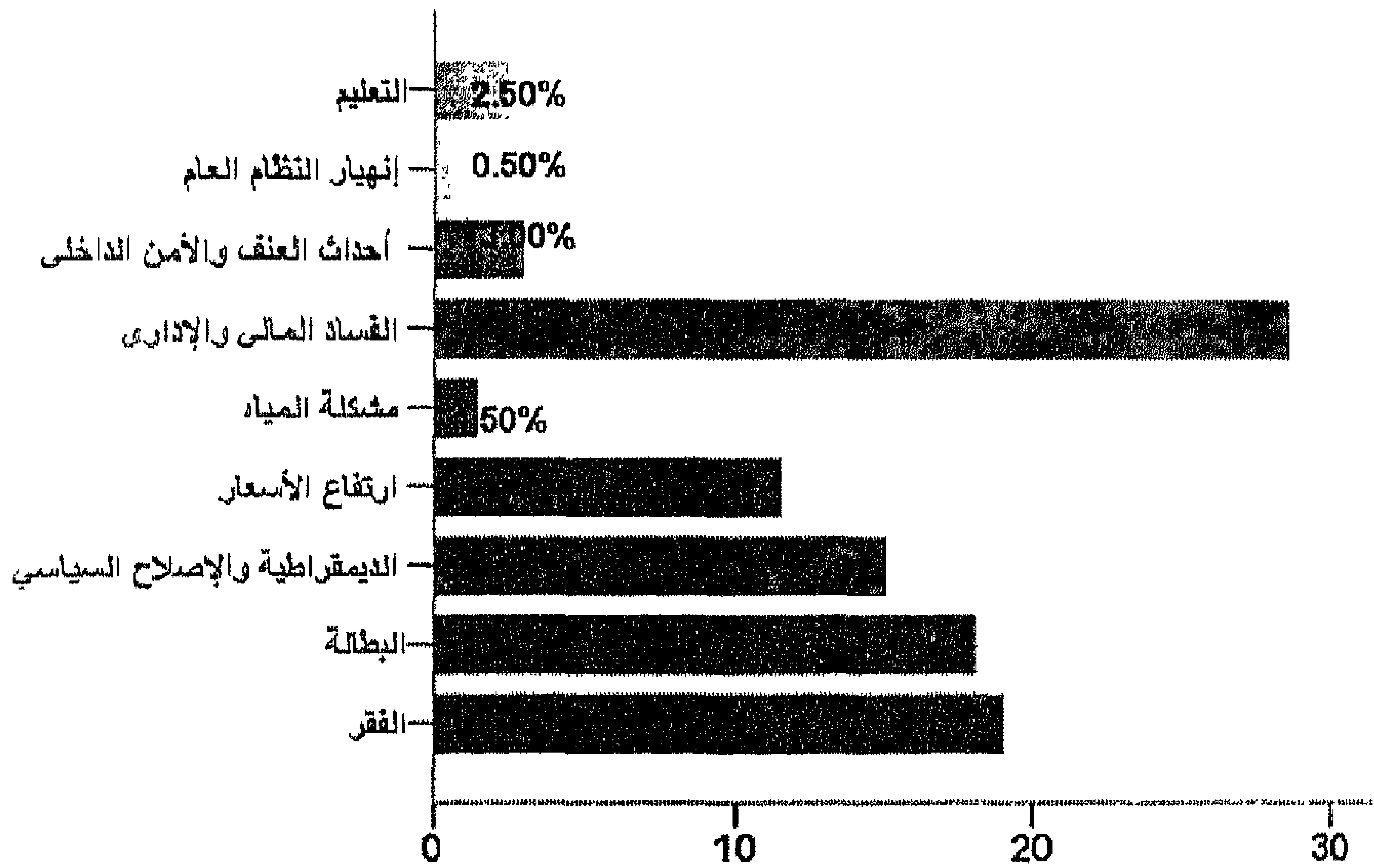
شكل رقم (45) يوضح تقييم المبحوث للسياسات الحكومية تجاه القضايا الدولية

وفيما يتعلق بدور الحكومة المصرية محل الدراسة في الحفاظ على القيم المصرية الأصيلة من تحديات العولمة ، أتضح أن 68.8٪ من المبحوثين لا يرون أن الحكومة قامت بدور جيد ، في حين أشار 8.04٪ إلى أن الحكومة المصرية محل الدراسة قامت بدور جيد في الحفاظ على القيم، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (46).



شكل رقم (46) يوضح تقييم المبحوث لدور الحكومة في حماية القيم الأصيلة من تحديات العولمة الثقافية

وفي تساؤل لمعرفة أهم القضايا التي تشغل الرأي العام، ويرى المواطن من وجه نظره ضرورة العمل على حلها، أسفرت نتائج العينة عن أن28.5٪ من المبحوثين أكدوا على ضرورة قيام الحكومة المصرية محل الدراسة بالقضاء على كافة أشكال الفساد المالي والإداري، تليها في المرتبة الثانية قضية الفقر 19.0٪، والبطالة 18.0٪، وقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي 15.0٪، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (47).

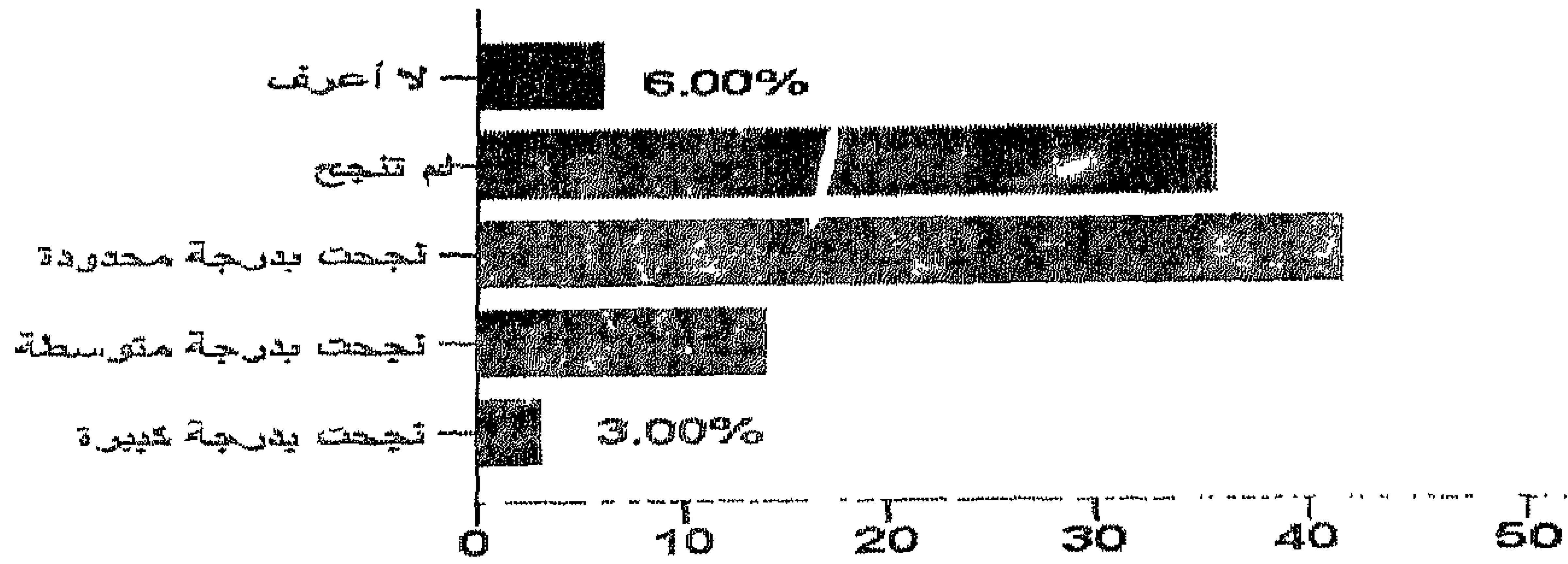


شكل رقم (47) في رأيك ما هي أهم مشكلة داخليا تواجه البلاد وعلى الحكومة البدء بمعالجتها

2. نتائج تقييم المبحوث لسياسات معالجة القضايا الاقتصادية والتنموية:

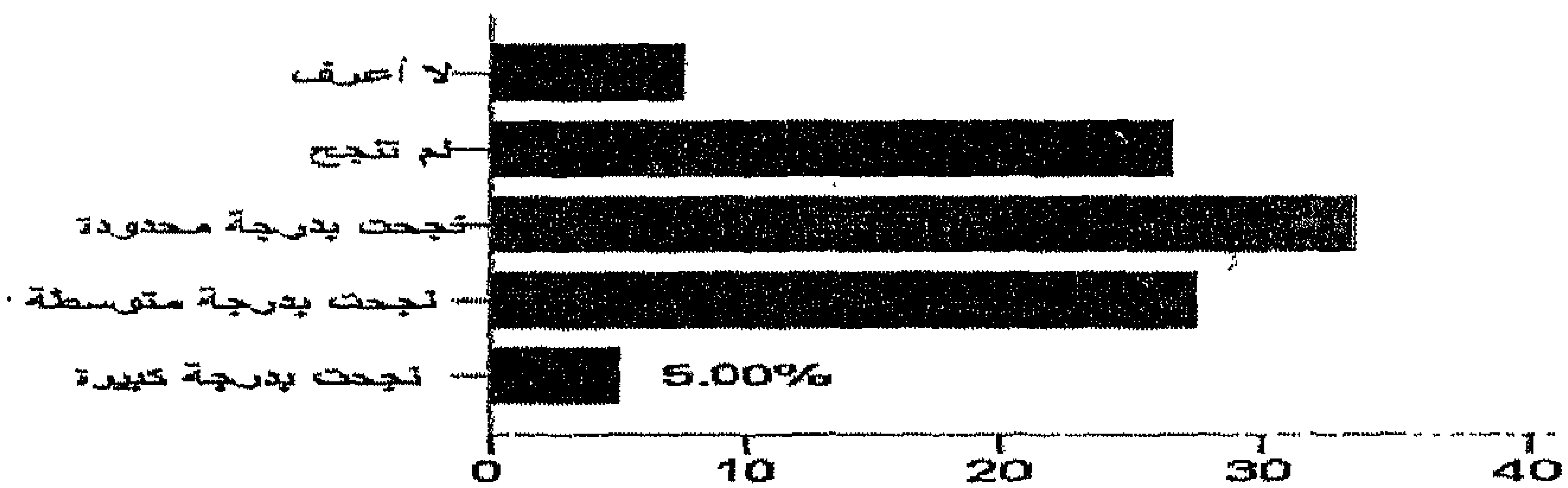
وعن تقييم أداء الحكومة المصرية فيما يتعلق بالسياسات العامة الاقتصادية لاسيما في مجال تحقيق النمو الاقتصادي، أشار 41.5٪ من المبحوثين إلى أن نجاح الحكومة في هذه السياسات كان محدوداً، بينما

يرى 35.5٪ أن الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009) لم تنجح في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (48).



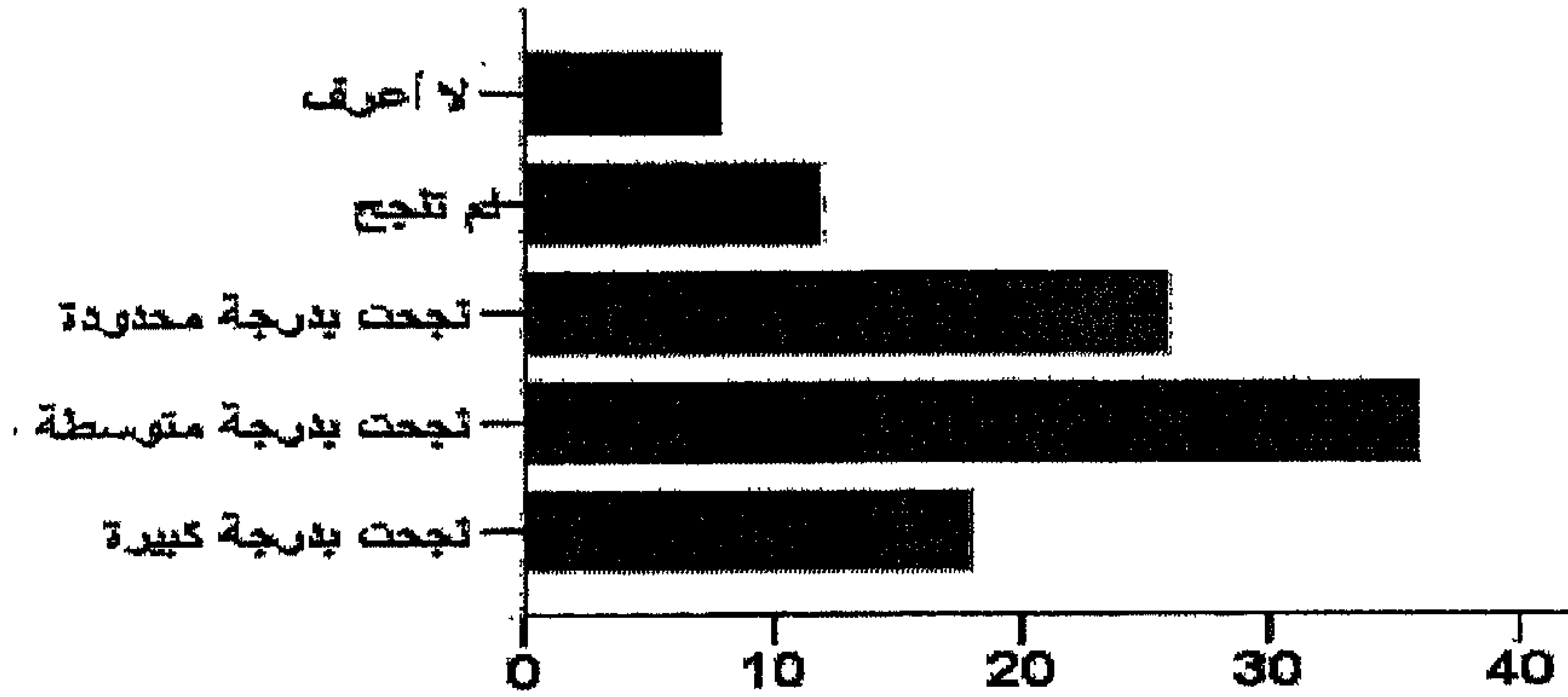
شكل رقم (48) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي

وفي إطار تقييم دور الحكومة تجاه قضية دعم وتشجيع الاستثمار المصري، أوضح 33.5٪ من المبحوثين نجاح الحكومة المصرية المحدود في هذا المجال، بينما أكد 27.5٪ من المبحوثين أن السياسات العامة في هذا المجال نجحت بدرجة متوسطة، في حين أشار 26.5٪ إلى أن الحكومة المصرية لم تنجح في دعم وتشجيع المستثمر المصري، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (49).



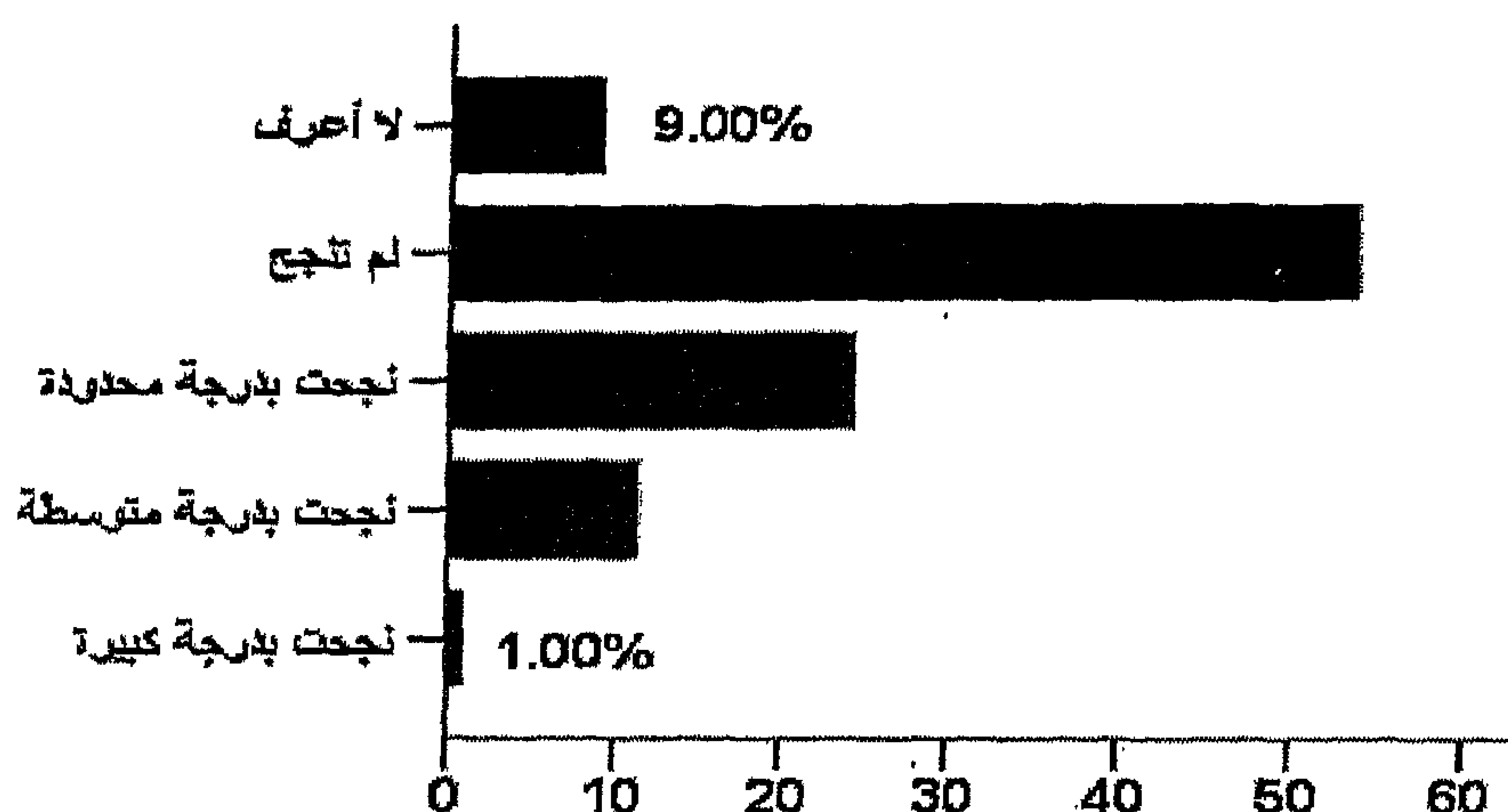
شكل رقم (49) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم وتشجيع المستثمر المصري

وفي إطار تقييم سياسات الحكومة تجاه قضايا جذب الاستثمار الأجنبي، كشفت نتائج العينة عن أن 36.0٪ من المبحوثين يروا أن الحكومة المصرية نجحت بدرجة متوسطة في جذب الاستثمار الأجنبي، بينما أوضح 26.0٪ من المبحوثين أن هذا النجاح محدوداً، في حين أن 18.0٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن السياسات العامة الحكومة نجحت بدرجة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يشير إلى معرفة وتتبع المبحوثين لتطور الأداء الحكومي في مجال الاستثمار، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (50).



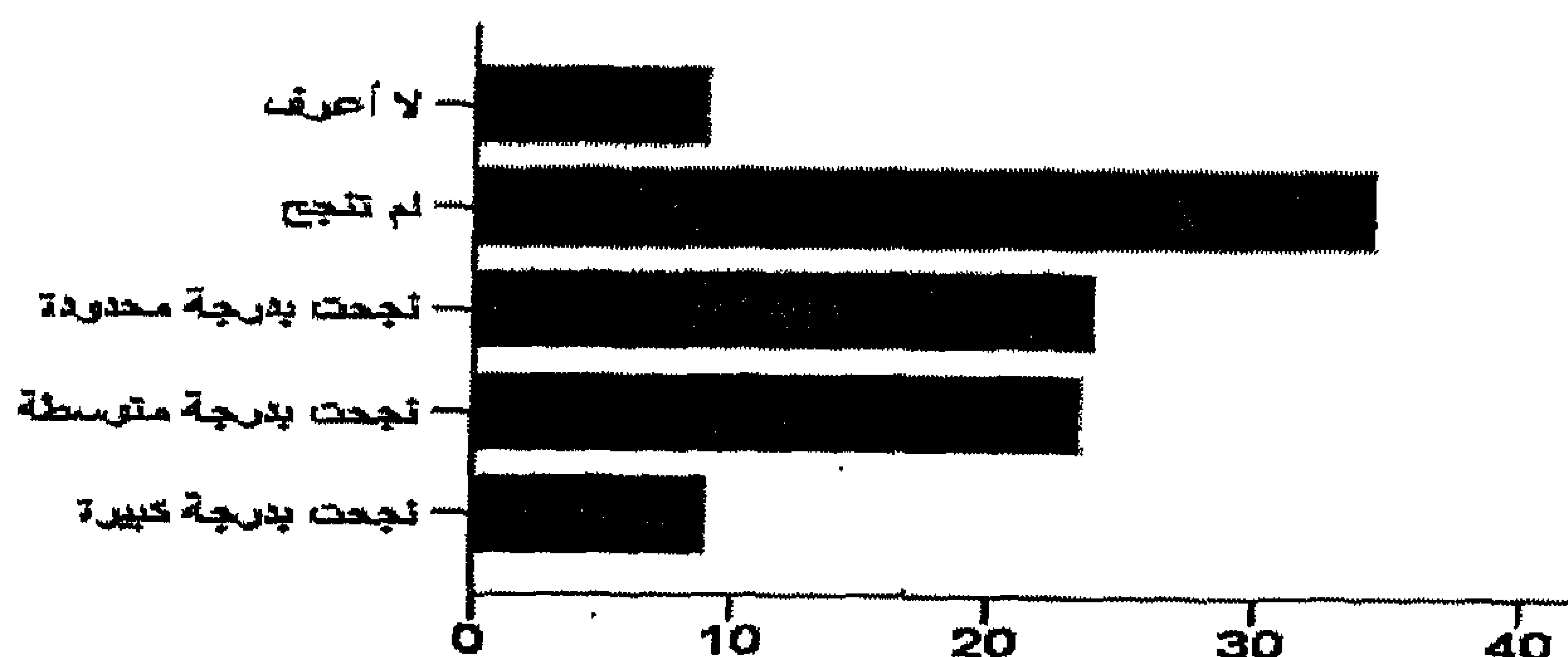
شكل رقم (50) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي

وعلى صعيد تقييم درجة نجاح الحكومة في ترشيد الإنفاق الحكومي ليتناسب مع الإمكانات المالية المتاحة كشف النتائج عن أن 54.0٪ من المبحوثين أكدوا فشل الحكومة في ترشيد الإنفاق العام، وهي النسبة الأكبر، بينما يرى 25.٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (51).



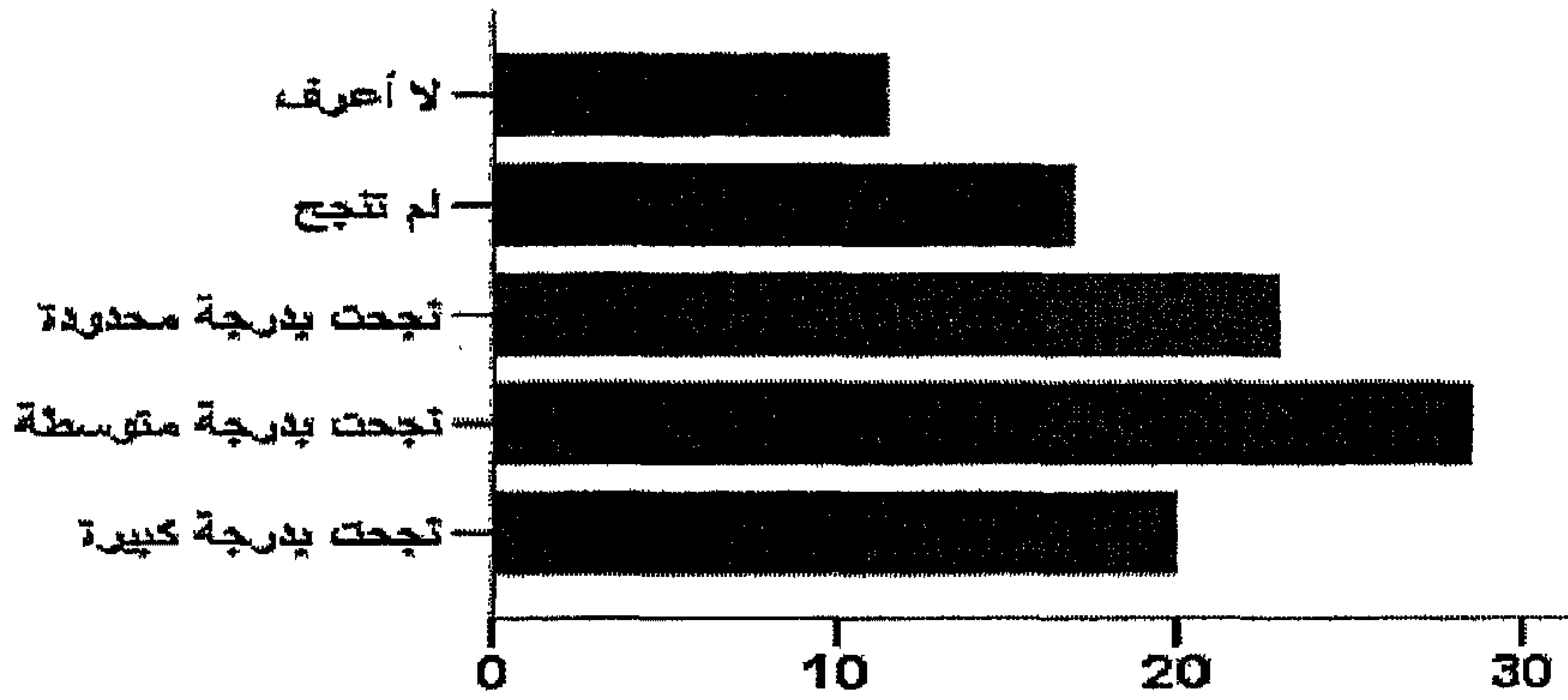
شكل رقم (51) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في ترشيد الإنفاق الحكومي ليتناسب مع الإمكانات المالية المتاحة

وفي إطار السياسات المتعلقة بالإصلاح الضريبي والجمركي، أظهرت النتائج أن 34.5٪ من المبحوثين أشاروا إلى فشل السياسات العامة في تحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، بينما يرى 24.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، في حين أوضح 23.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم(52).



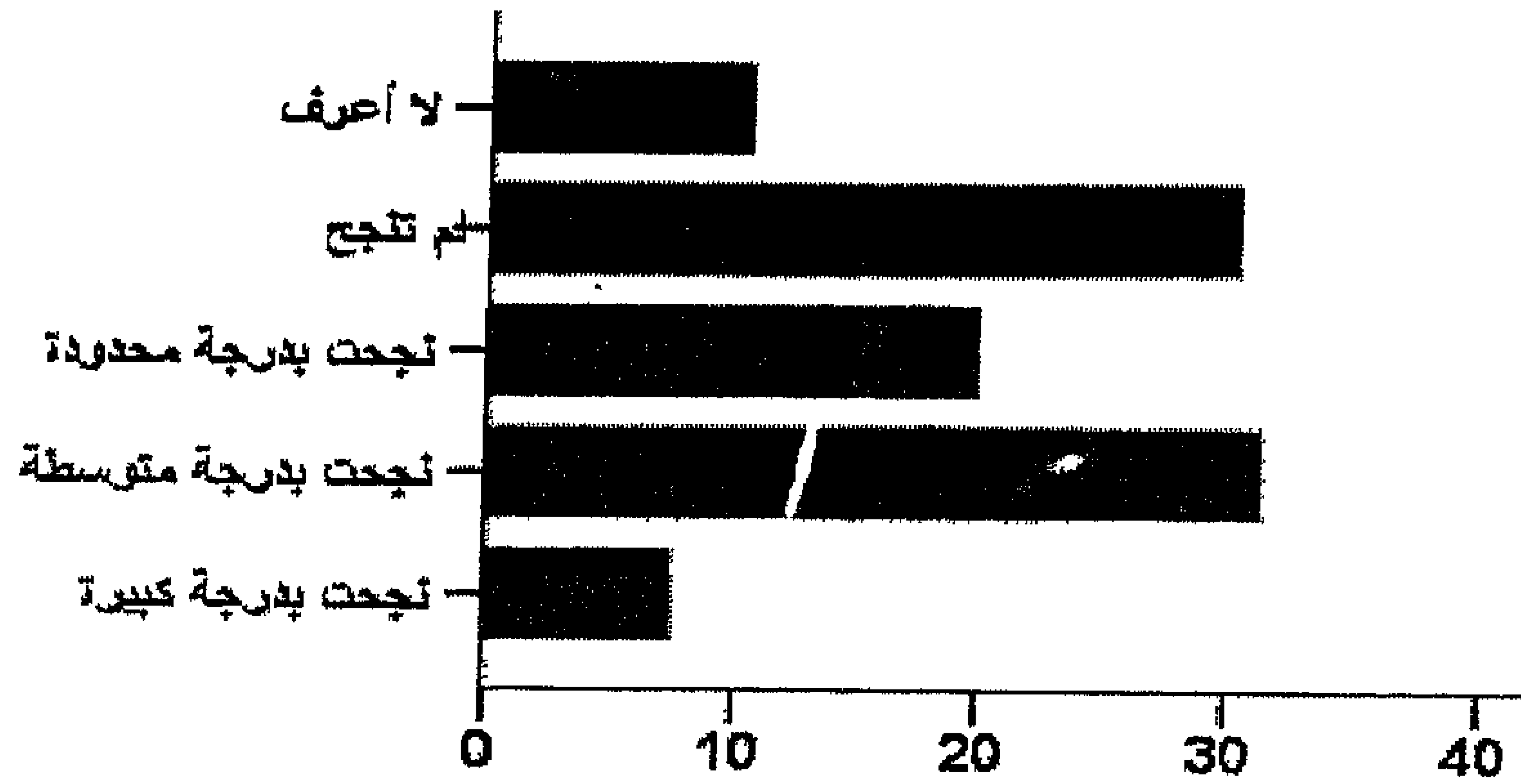
شكل رقم (52) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الإصلاح الضريبي والجمركي

وقد كشف نتائج العينة عن أن 28.5٪ من المبحوثين يعتبرون أن الحكومة محل الدراسة نجحت بدرجة متوسطة في تحسين أداء القطاع المصرفي، بينما يرى 23.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه تحسين أداء القطاع المصرفي، وفي هذا الإطار أكد 20.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة في هذا المجال، ونسبة قليلة والتي تمثل 17.0٪ أشاروا إلى الحكومة لم تنجح في تحسين الأداء المصرفي، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (53).



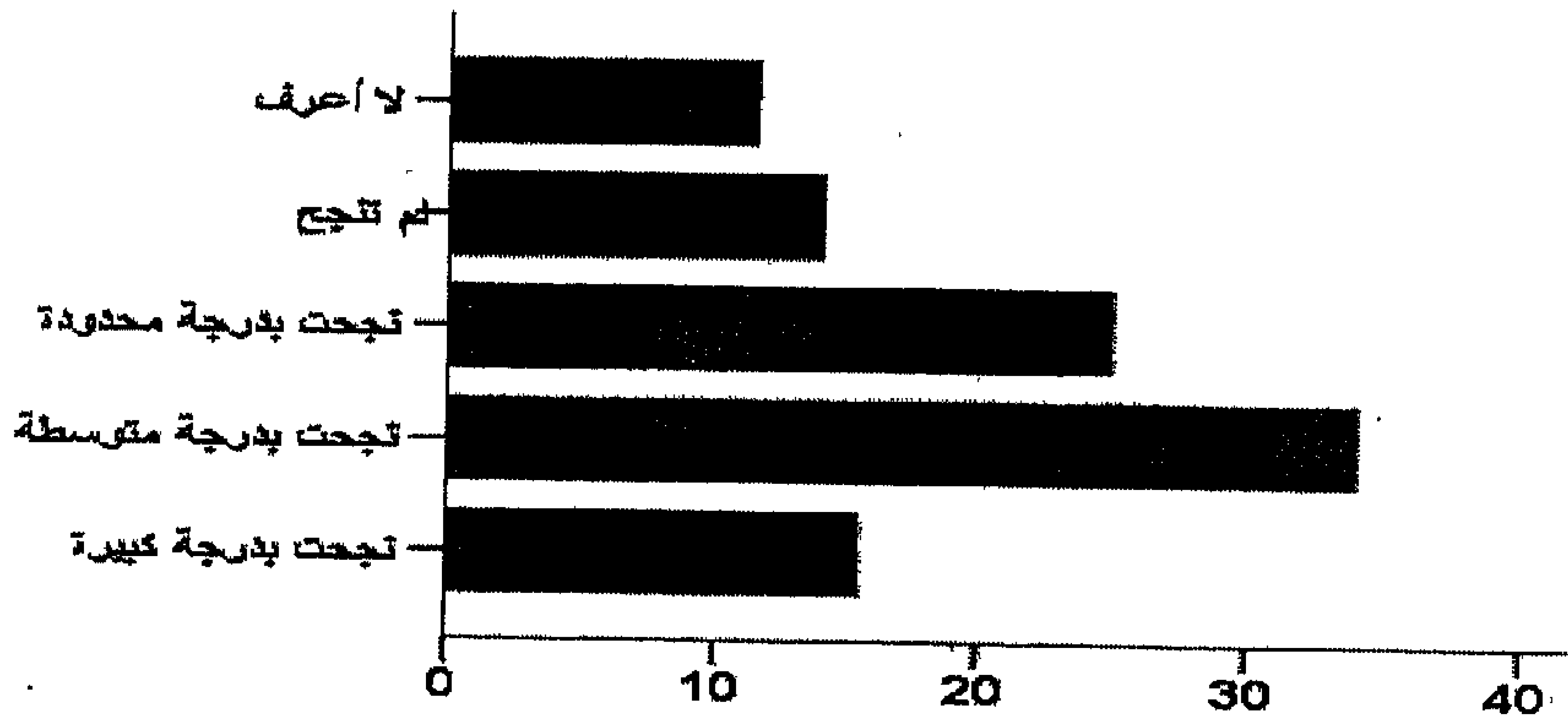
شكل رقم (53) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحسين أداء القطاع المصرفي

وعلى صعيد دعم البترول والغاز الطبيعي، يرى 31.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة في دعم هذا القطاع، إلا أن 30.5٪ من المبحوثين يرون أن الحكومة لم تنجح في دعم البترول والغاز الطبيعي، الأمر الذي يتطلب الوقوف على أسباب التي تجعل المبحوث يشير بفشل الحكومة في هذا الإطار والعمل على تلاشيها، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (54).



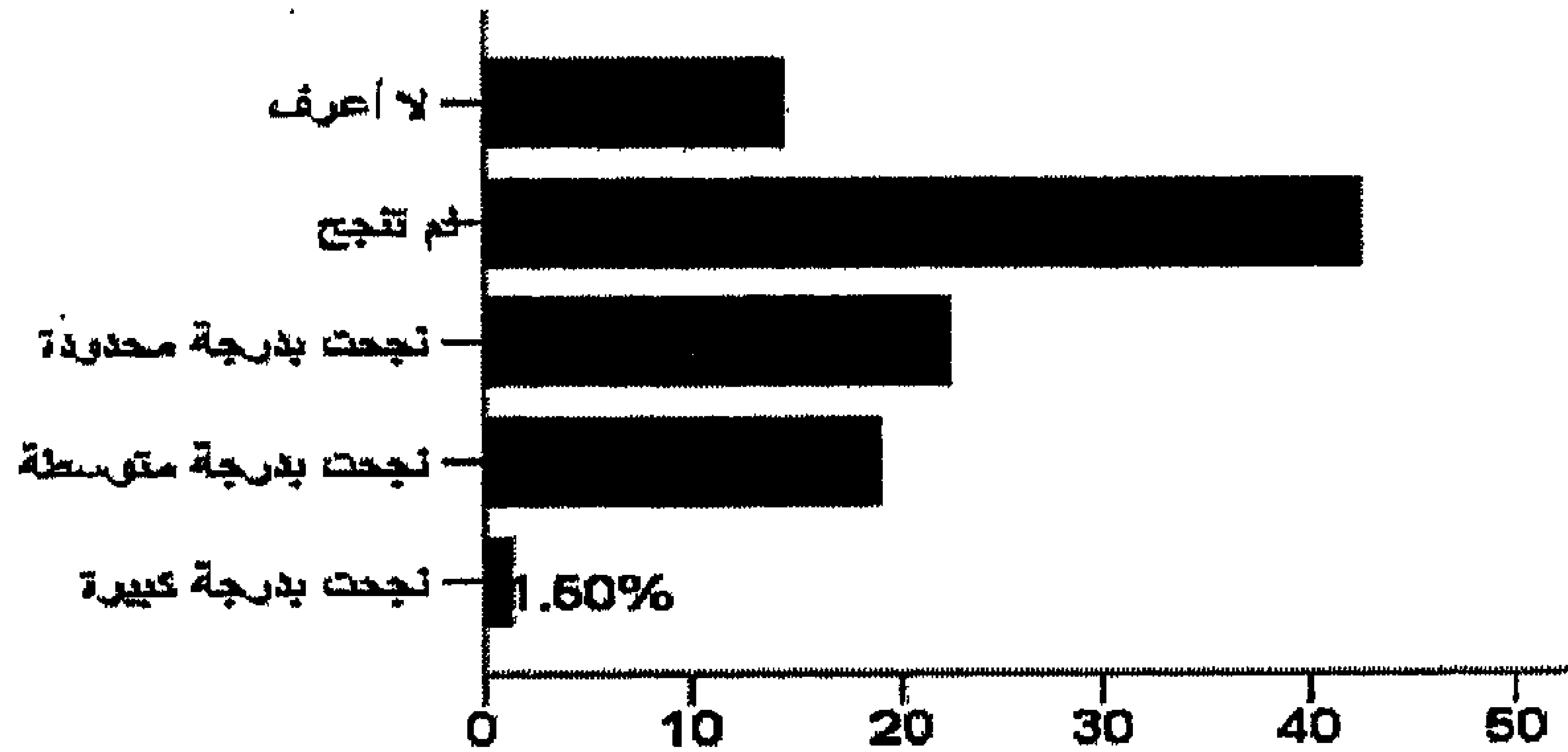
شكل رقم (54) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم البترول والغاز الطبيعي

وقد أكد 34.0٪ من المبحوثين نجاح الحكومة المصرية محل الدراسة بدرجة متوسطة فيما يتعلق بسياسات دعم قطاع السياحة، بينما أوضح 25.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت في هذا الإطار بدرجة محدودة، إلا أن هناك 14.0٪ يروا أن الحكومة المصرية محل الدراسة لم تنجح في دعم قطاع السياحة، الأمر الذي يوضح تحسن الأداء الحكومي فيما يتعلق بقطاع السياحة، ويتضح ذلك في الشكل رقم (55).



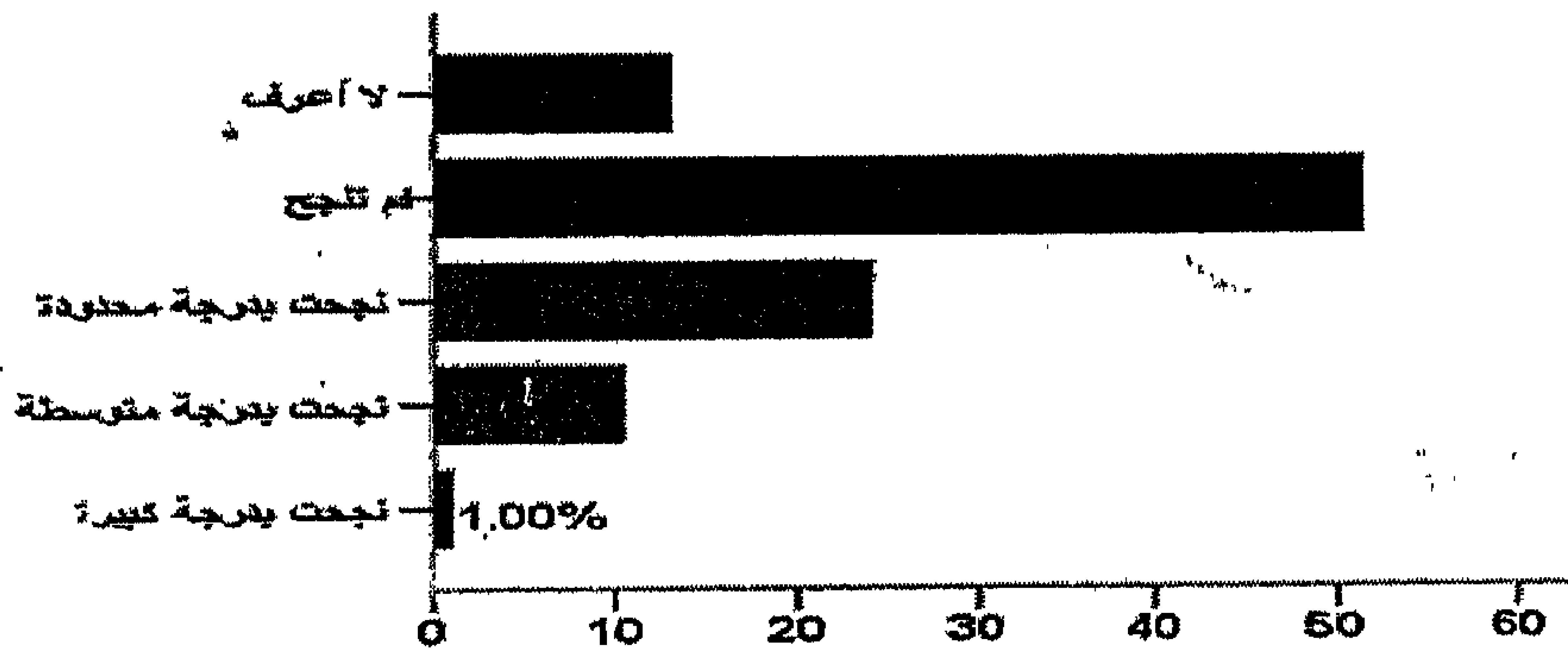
شكل رقم (55) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم قطاع السياحة

وفي مجال الزراعة والري، أسفرت نتائج العينة عن أن الحكومة لم تنجح في دعم قطاع الزراعة والري، وأكد ذلك 42.5٪ من المبحوثين، كما أشار 22.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في دعم الزراعة والري، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (56).



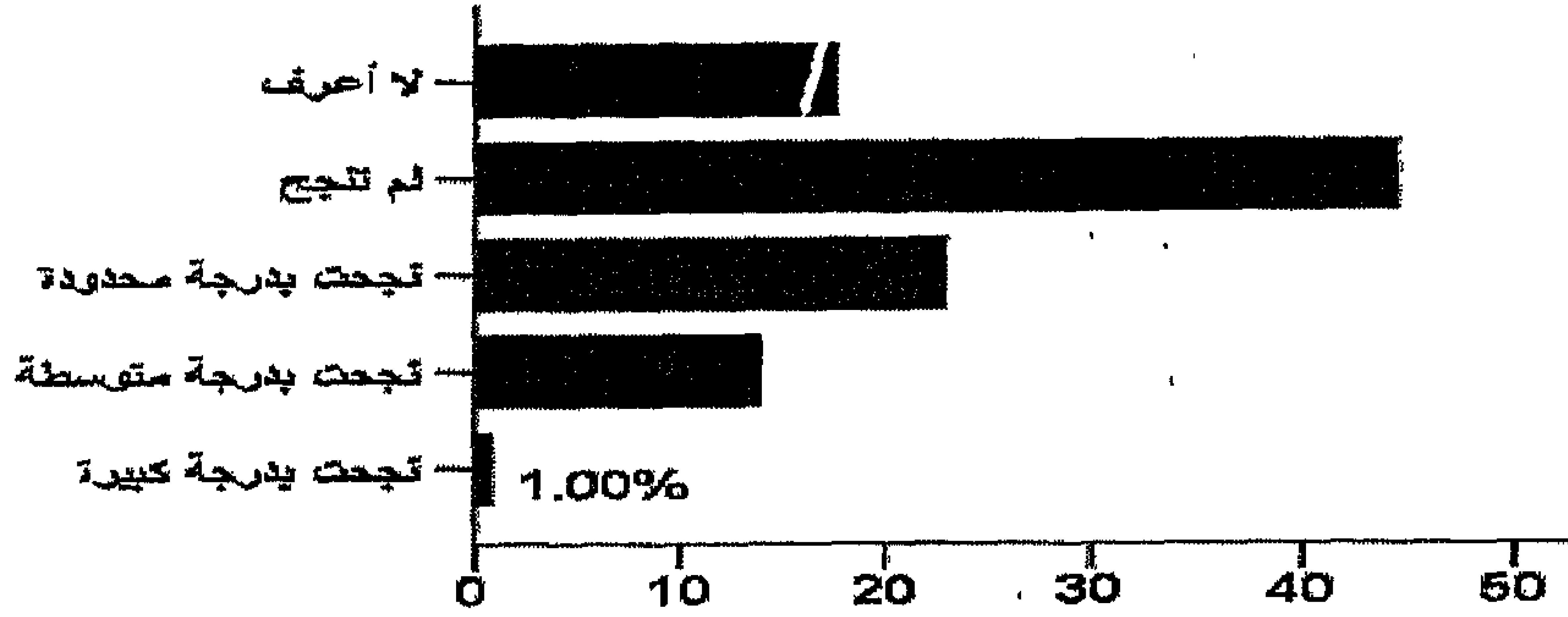
شكل رقم (56) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم قطاع الزراعة والري

كما أشار أغلب المبحوثين بالعينة إلى أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، والتي تمثل 51.5٪ من المبحوثين، بينما أشار 24.0٪ إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في تحقيق عدالة التوزيع، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (57).



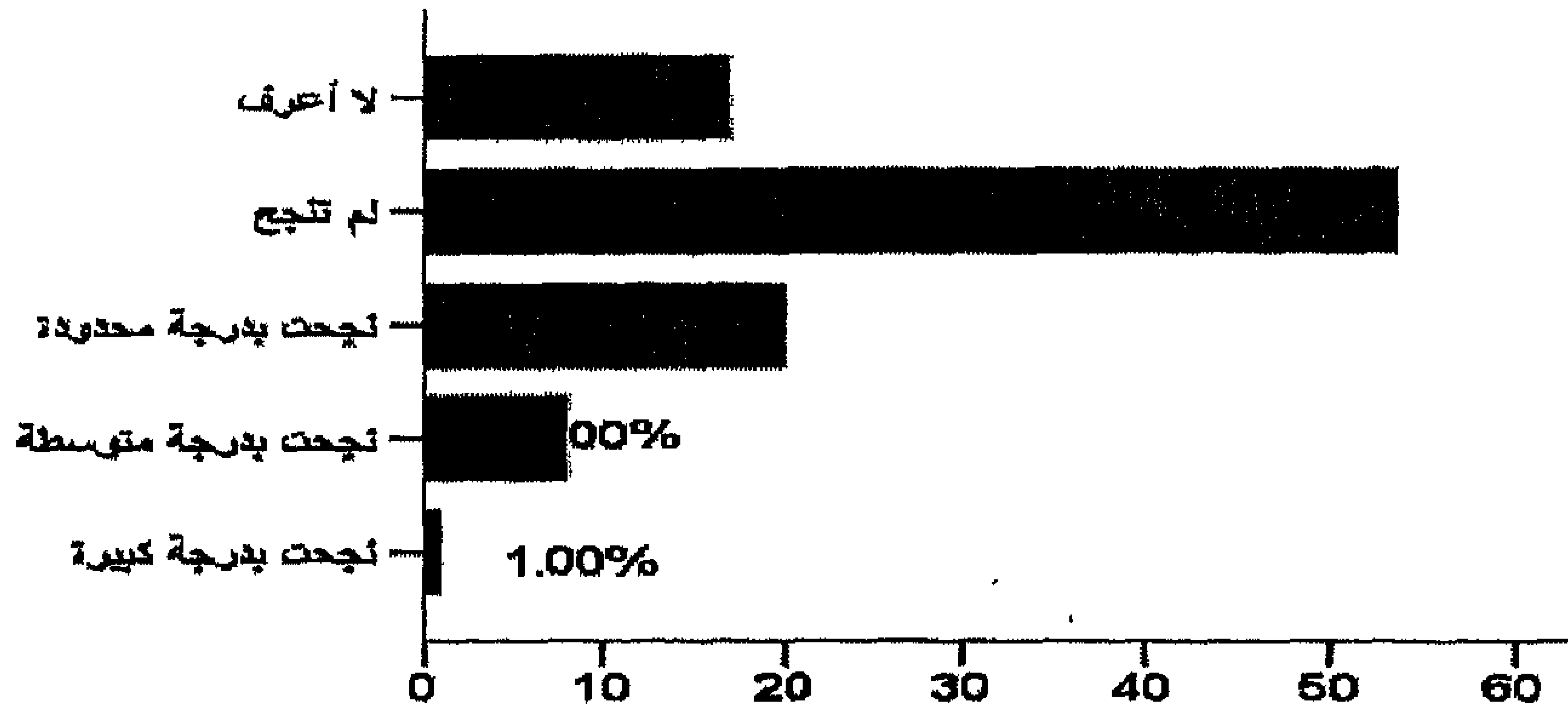
شكل رقم (57) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات

وقد أظهر44.5٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق اللامركزية، وأوضح 23.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في تحقيق اللامركزية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (58).



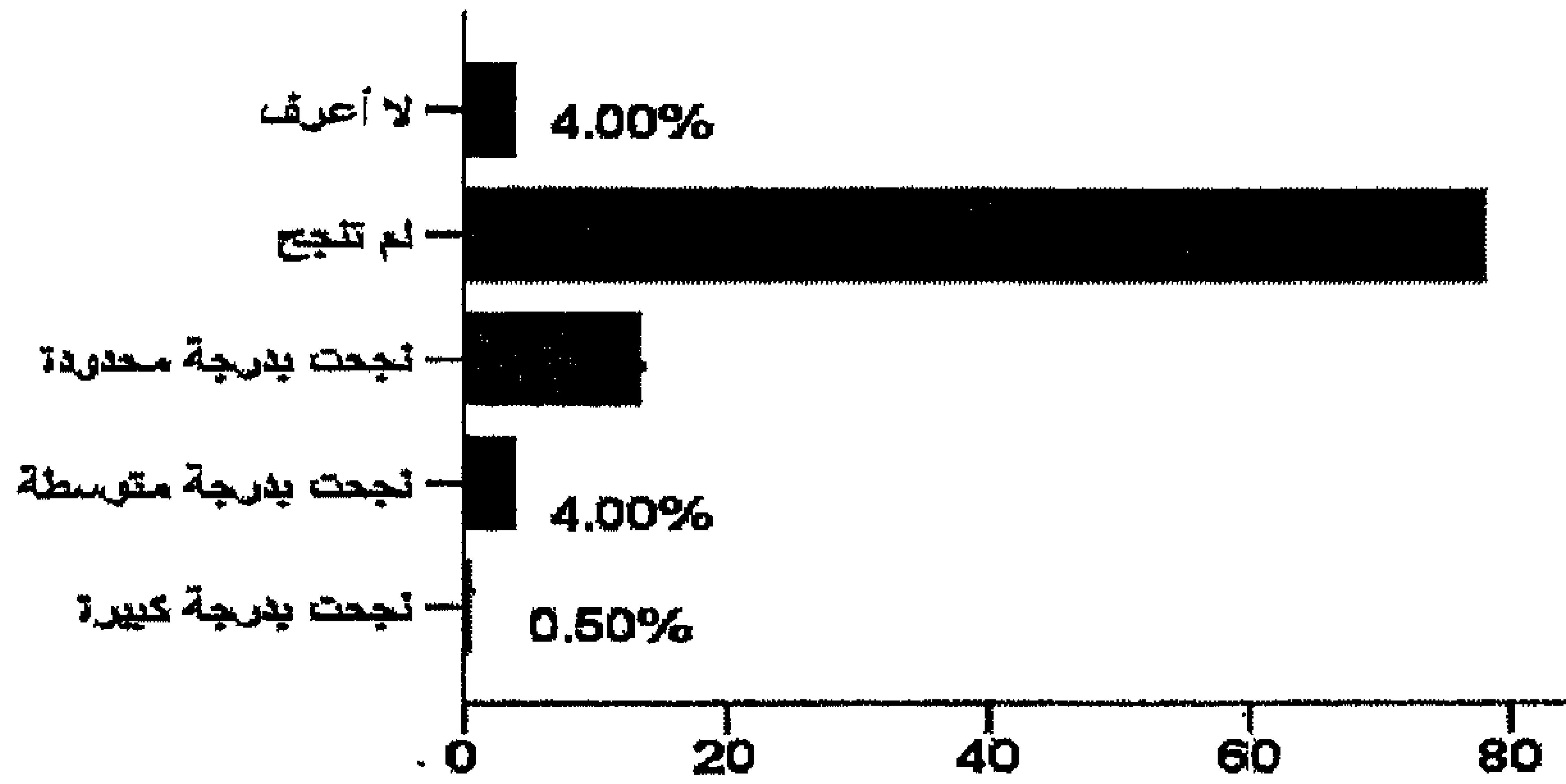
شكل رقم(58)هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم التوجه نحو اللامركزية

وفيما يتعلق بمجال الطاقة البديلة، أكد 53.5٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في تحقيق ما تعهدت به في هذه المشاريع، بينما أوضح 20.0٪ من المبحوثين أن نجاح الحكومة في إنجاز مشروعات الطاقة البديلة كان محدوداً، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (59).



شكل رقم (59) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في إنجاز مشاريع الطاقة البديلة

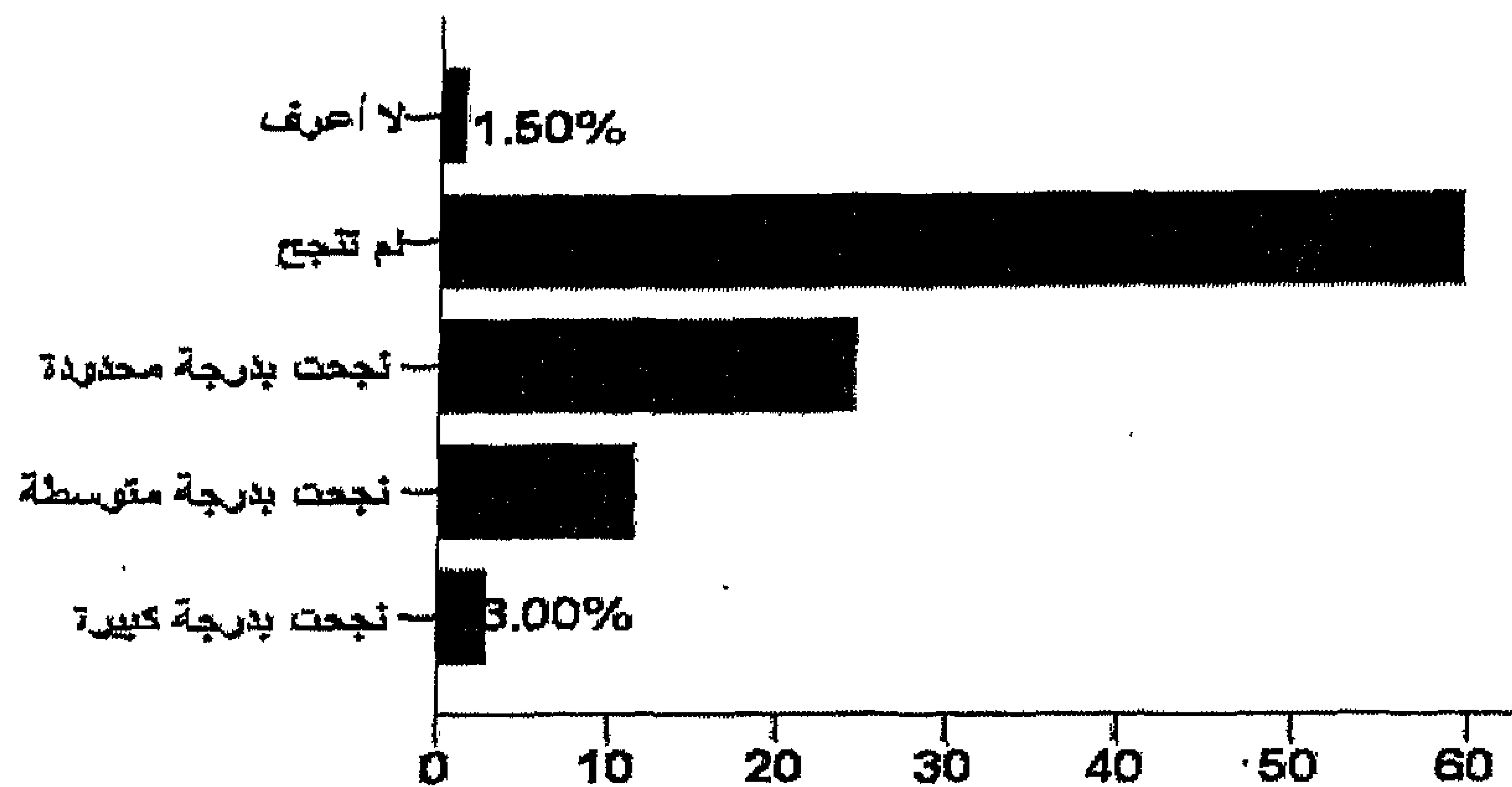
إن أهم ما أوضحته نتائج العينة هو الإتفاق غير المسبوق حول فشل الحكومة محل الدراسة في محاربة كافة أشكال الفساد، حيث أكد 78.0٪ من المبحوثين بالعينة أن الحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، لم تنجح في محاربة كل أشكال الفساد، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (60).



شكل رقم (60) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في محاربة كل أشكال الفساد

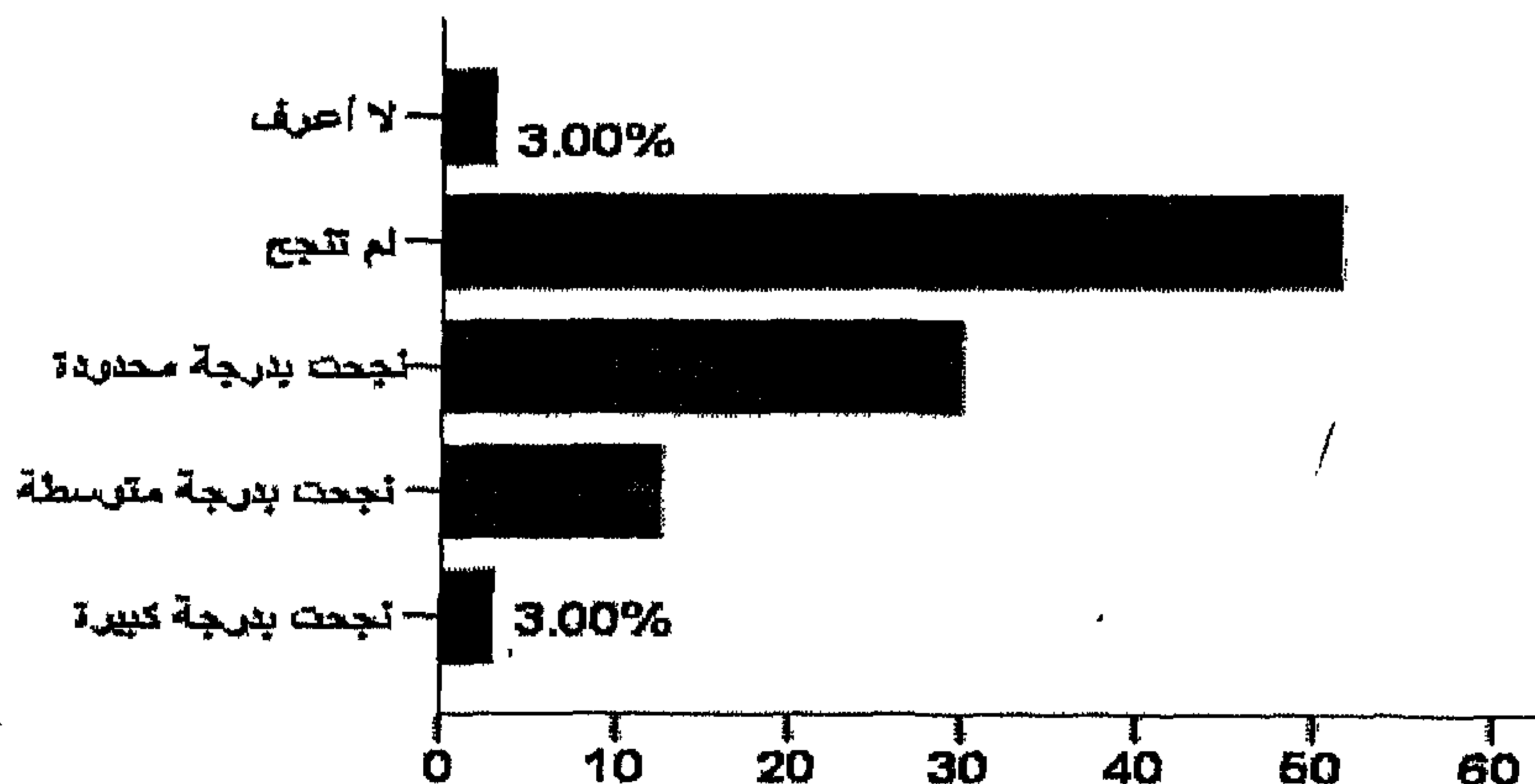
3. نتائج تقييم المبحوث لسياسات الحكومة تجاه معالجة القضايا الخدمية:

استمر التقييم السلبي لأداء الحكومة محل الدراسة فيما يتعلق بالسياسات العامة الخاصة بالمنظومة التعليمية، حيث أشار 59.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة المصرية محل الدراسة لم تنجح في معالجة قضايا التعليم، بينما أوضح 24.5٪ من المبحوثين أن السياسات الحكومية نجحت بدرجة محدودة في هذا الإطار، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (61).



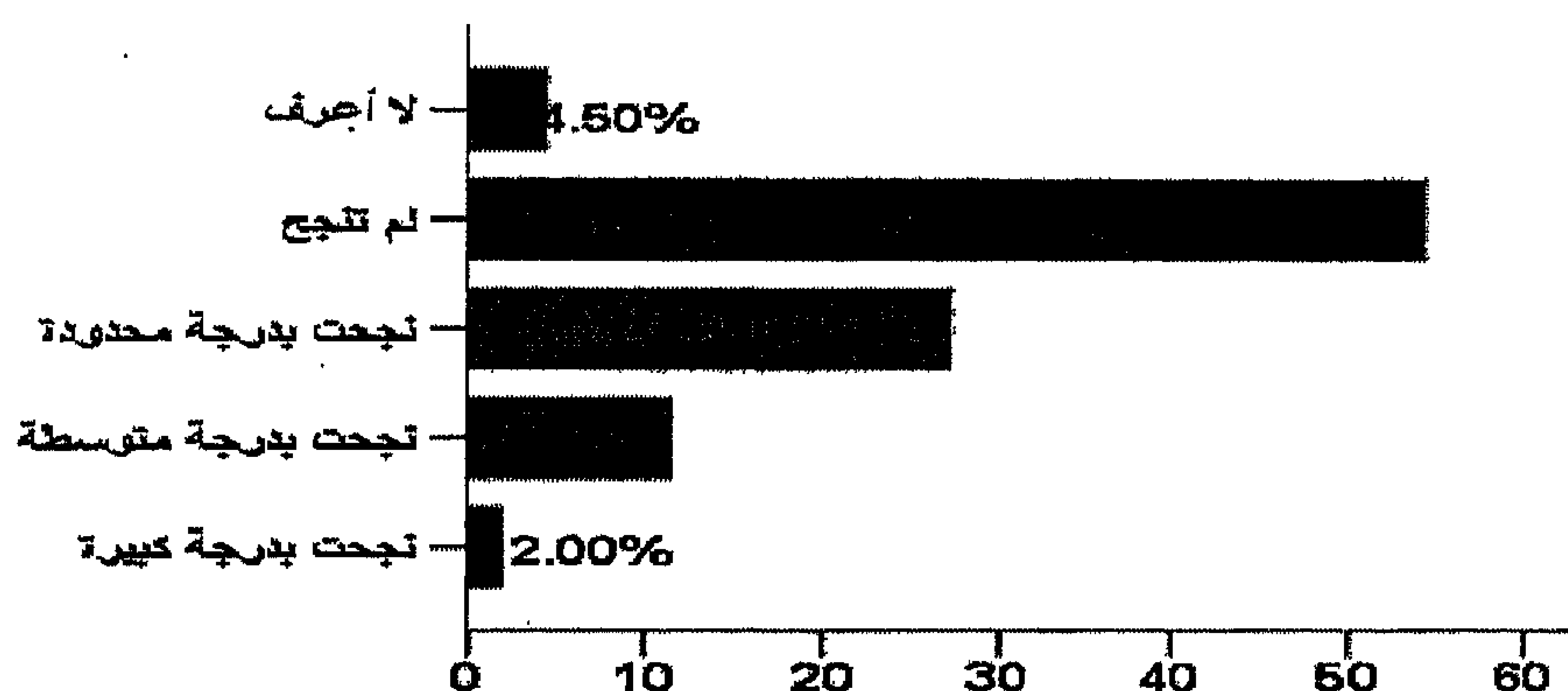
شكل رقم (61) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا التعليم

وفي إطار تقييم السياسات الحكومية فيما يتعلق بقضايا الصحة العامة، أوضح 51.5٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في معالجة قضايا الصحة، بينما أشار 30.00 ٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في معالجة القضايا الصحية، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (62).



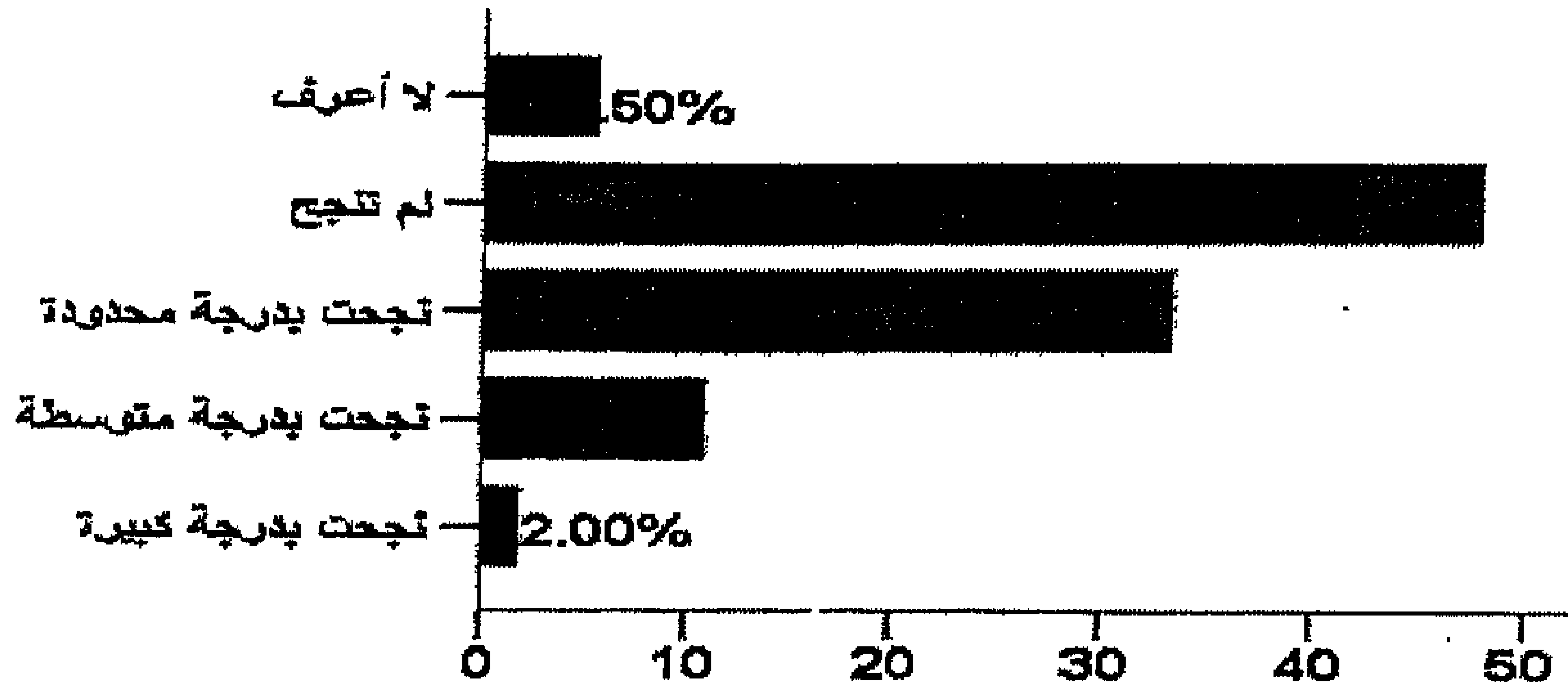
شكل رقم (62) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا الصحة

واستكمالاً لتقييم أداء السياسات العامة للحكومة محل الدراسة في مجال الخدمات العامة، وفيما يتعلق بمعالجة قضايا الإسكان، أوضح 54.5٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في معالجة هذه القضايا، كما أشار 27.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا الإسكان بدرجة محدودة، في حين رأى 2.0٪ أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (63).



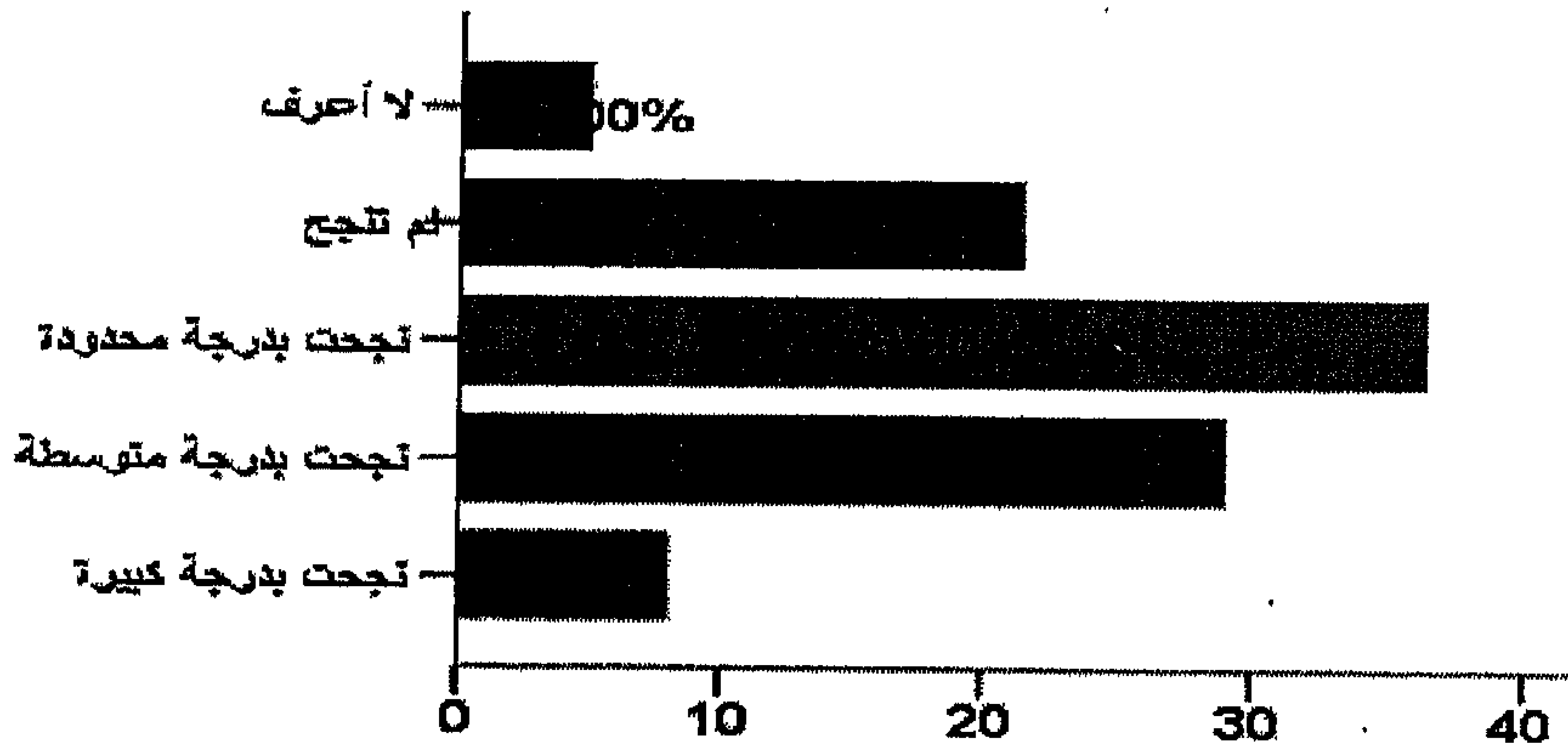
شكل رقم (63) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا الإسكان

وتتكرر نفس النتيجة تقريباً فيما يتعلق بتقييم السياسات العامة للحكومة تجاه معالجة قضايا المياه والصرف الصحي، حيث أكد 48.0٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في معالجة تلك القضايا، بينما أشار 33.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في معالجة قضايا المياه والصرف الصحي، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (64).



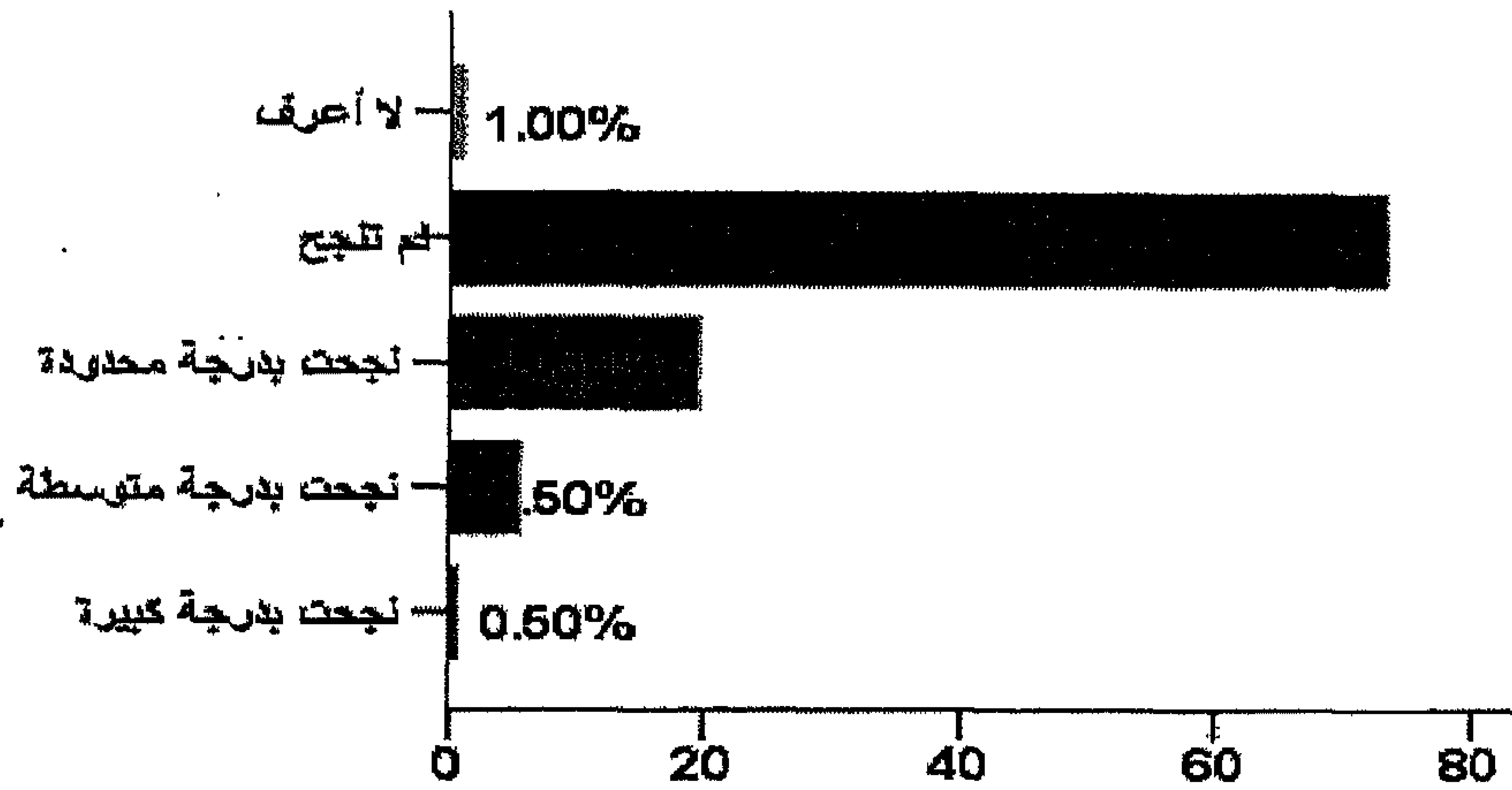
شكل رقم (64) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا المياه والصرف الصحي

واختلفت تقديرات المبحوثين لسياسات الحكومة وتذبذبت بين النجاح والفشل بدرجاته ومستوياته المختلفة فيما يتعلق بدعم الكهرباء والتوسع في الإنارة، حيث أشار 36.5٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة نجحت بدرجة محدودة في دعم الكهرباء والتوسع في الإنارة، بينما أوضح 29.0٪ أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، في حين أكد 21.5٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في دعم منظومة الكهرباء والتوسع في الإنارة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (65).



شكل رقم (65) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم قطاع الكهرباء والتوسع في الإنارة

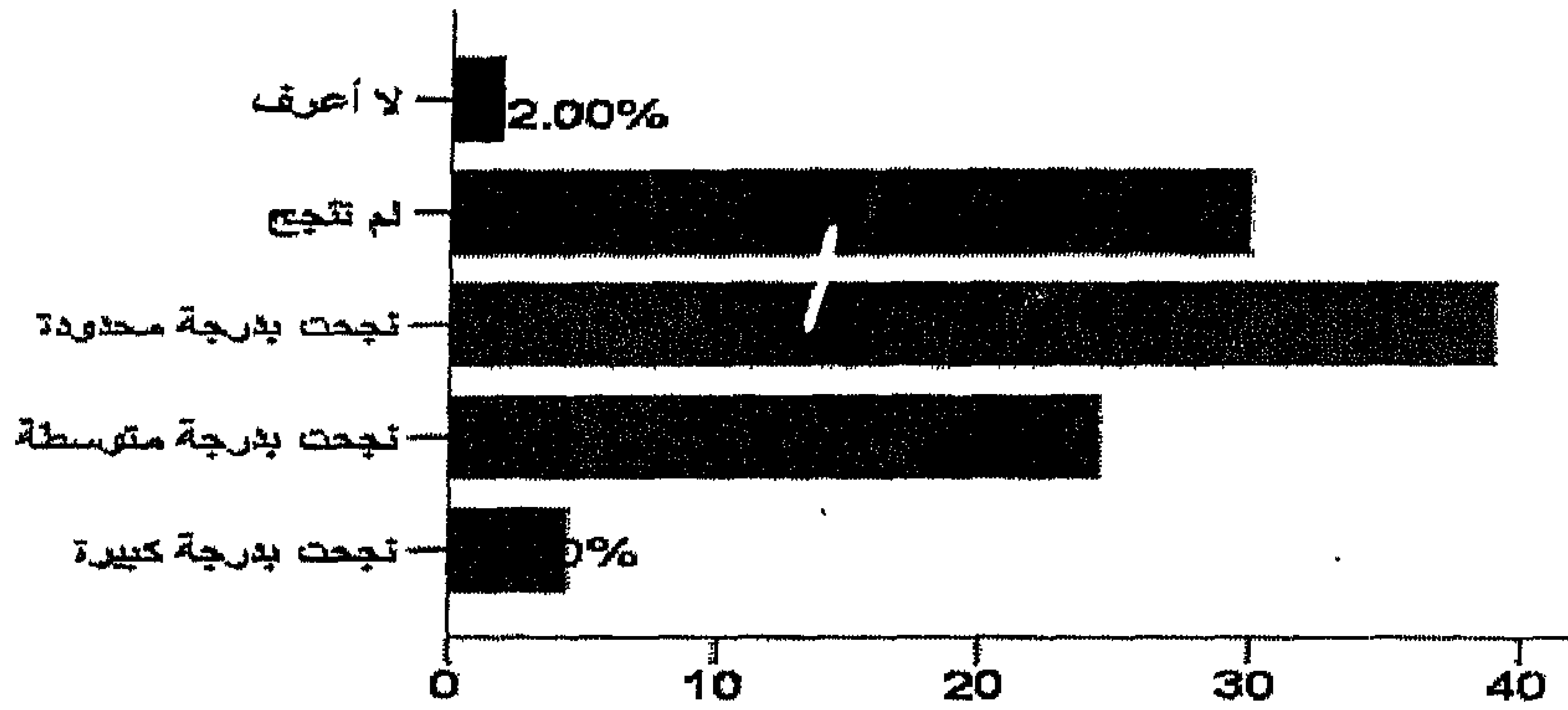
وحول تقييم ما تعهدت به الحكومة محل الدراسة من تحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين أكد 73.5٪ من المبحوثين أن الحكومة المصرية محل الدراسة لم تنجح في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بينما أشار 19.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في تحسين مستوى المعيشة، الأمر الذي نستنتج من خلال ضعف الأداء الحكومي خلال فترة الدراسة من الحصول على الرضاء الشعبي فيما يتعلق بتلبية احتياجاته الأساسي والتي تتمثل في توفير مستوى معيشي جيد، وهو ما يتضح في الشكل رقم (66).



شكل رقم (66) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحسين المستوى المعيشي لكافة المواطنين

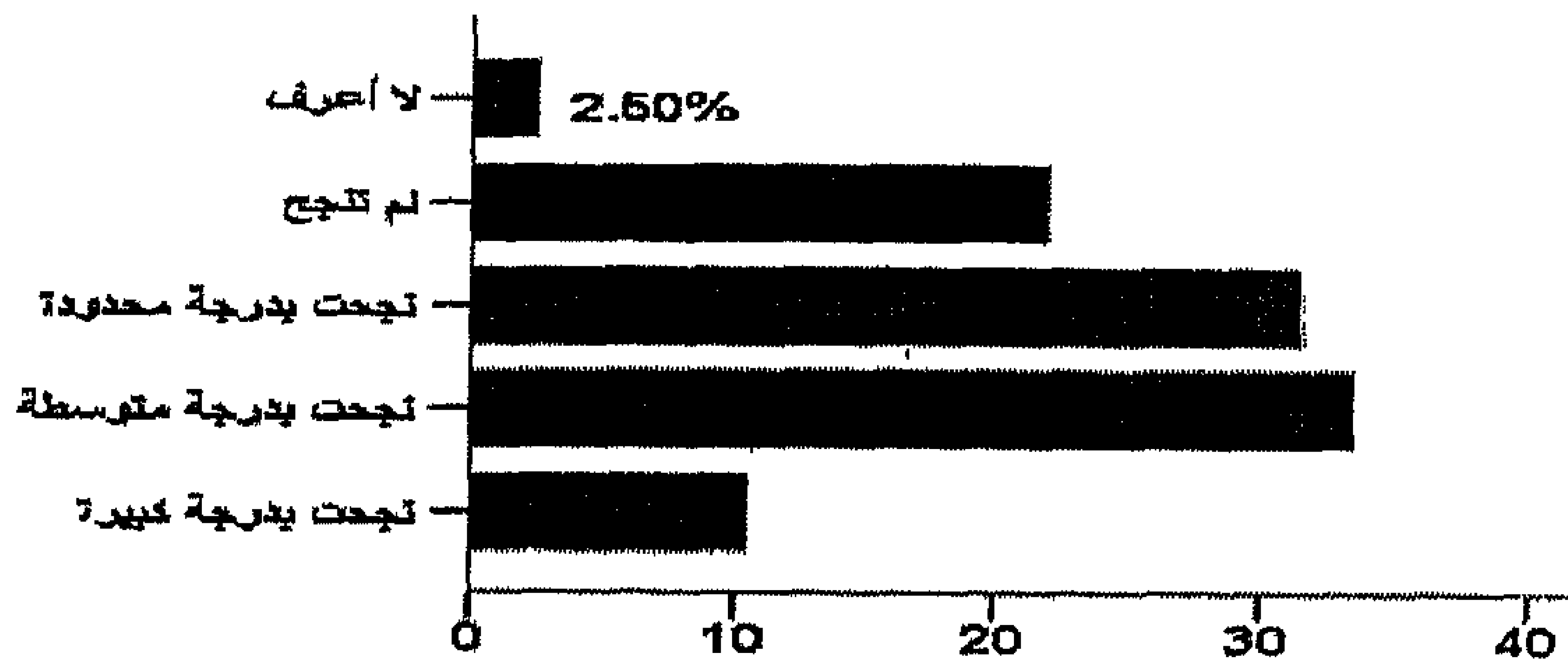
وفي إطار الدور الحكومي تجاه تطوير منظومة النقل العام والمواصلات، أوضح 39.05 ٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة نجحت بدرجة محدودة في تطوير منظومة النقل العام، بينما رأى30.0٪ أن الحكومة لم تنجح في هذا المجال، في حين أكد 6٪24.5 من المبحوثين

أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة في تطوير شبكة النقل العام، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (67).



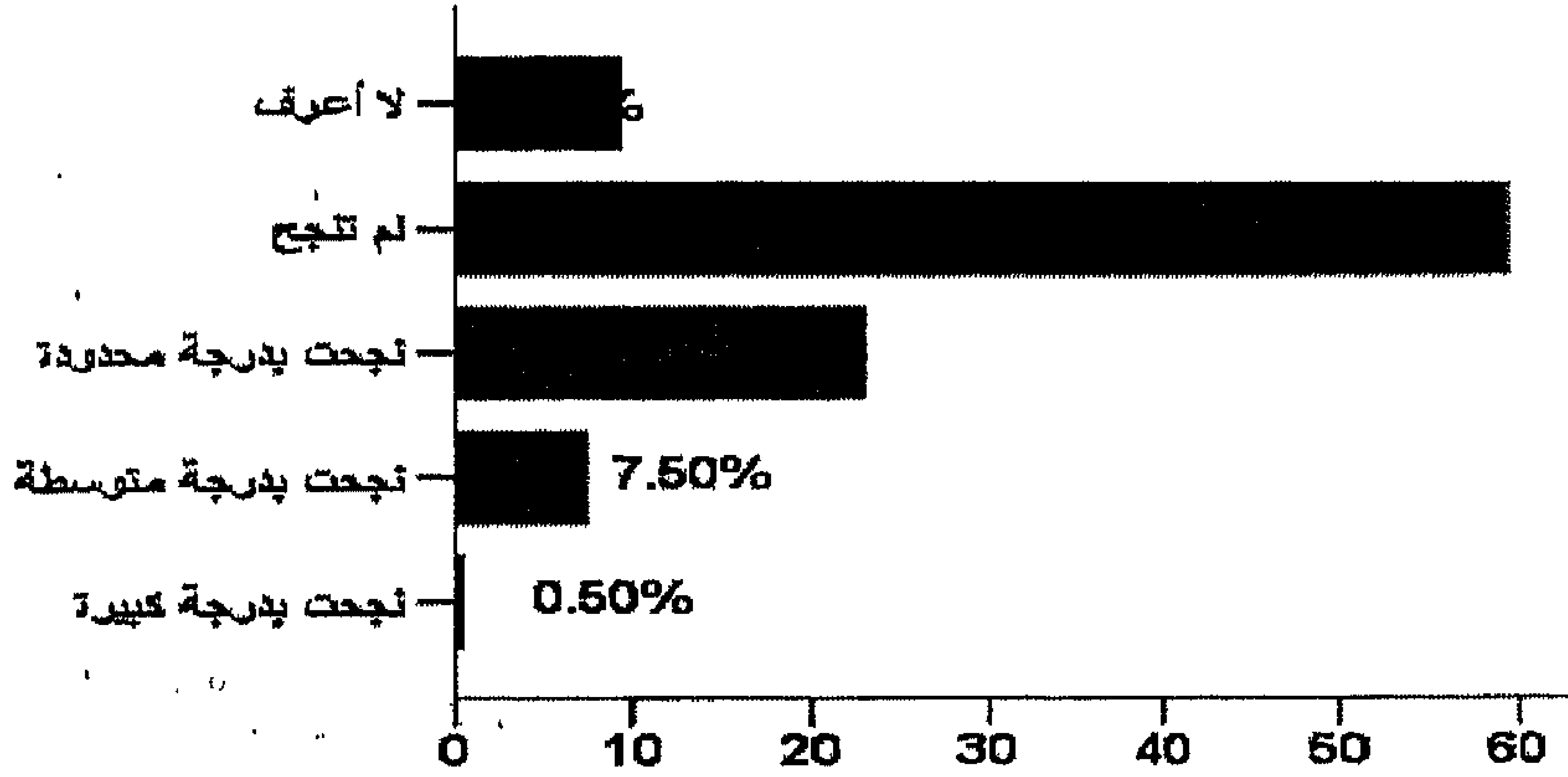
شكل رقم (67) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تطوير شبكة النقل العام

وعلى صعيد تقييم الأداء الحكومي في إطار تطوير الإعلام الرسمي، أوضح 33.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة في تطوير الإعلام الرسمي للدولة، بينما أشار 31.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، في حين بين 22.0٪ أن الحكومة لم تنجح في تطوير الإعلام الرسمي، وفي المقابل رأى 10.5٪ من المبحوث أن الحكومة محل الدراسة نجحت بدرجة كبيرة في تطوير الإعلام الرسمي للدولة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (68).



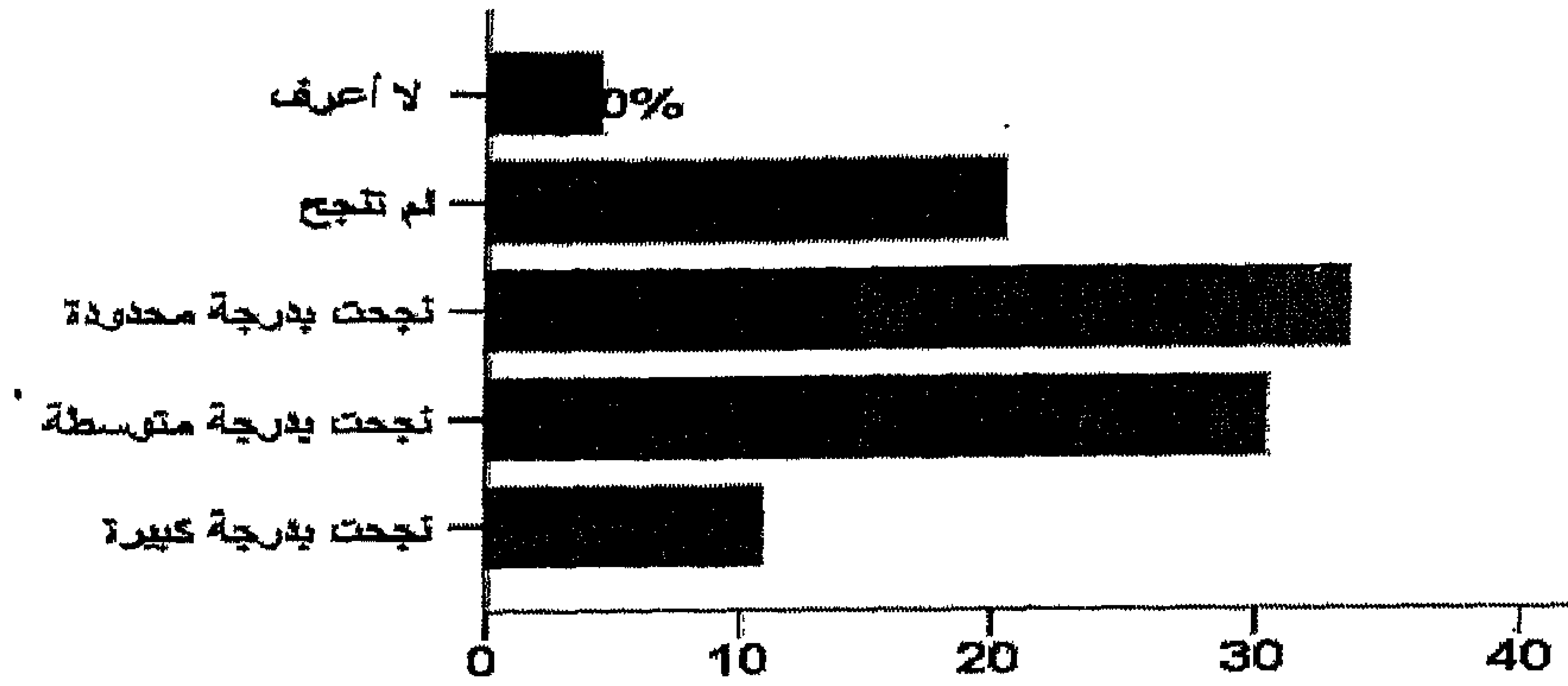
شكل رقم (68) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تطوير الإعلام الرسمي

وبالتركيز على رصد درجة رضاء المبحوث عن السياسات العامة للحكومة محل الدراسة تجاه القضايا البيئية، أسفرت نتائج الدراسة عن أن 59.5٪ من المبحوثين أشارو إلى أن الحكومة لم تنجح في معالجة قضايا البيئة، في حين أوضح 23.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في معالجة هذه القضايا، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (69).



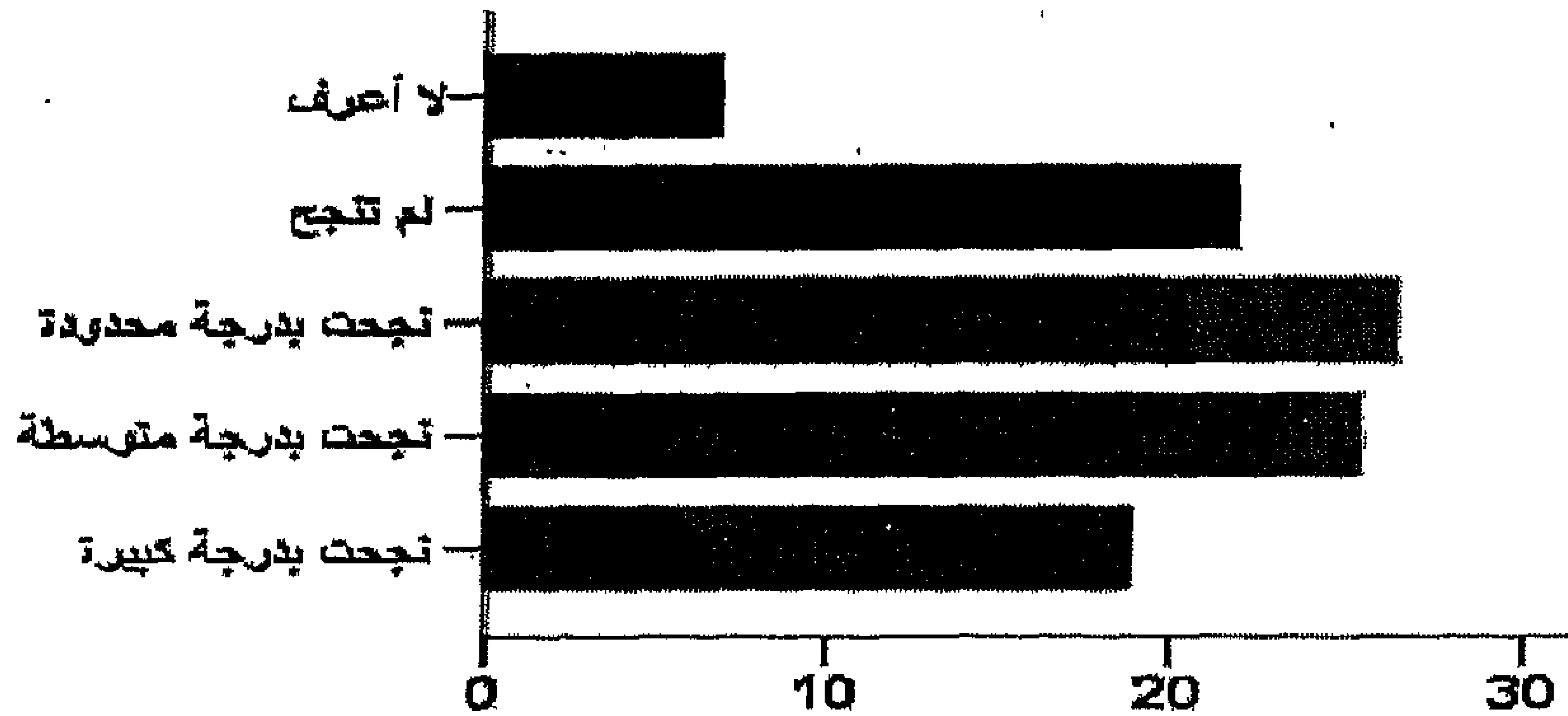
شكل رقم (69) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في قضايا البيئة

كما تبين أن بعض المبحوثين راضون عن أداء الحكومة في مجال الأنشطة الثقافية، حيث أوضح 33.55٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في الأنشطة الثقافية، بينما يرى 30.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، إلا أن نسبة أقل تمثل 20.5٪ من المبحوثين أكدوا أن الحكومة لم تنجح في الأنشطة الثقافية العامة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (70).



شكل رقم (70) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الأنشطة الثقافية

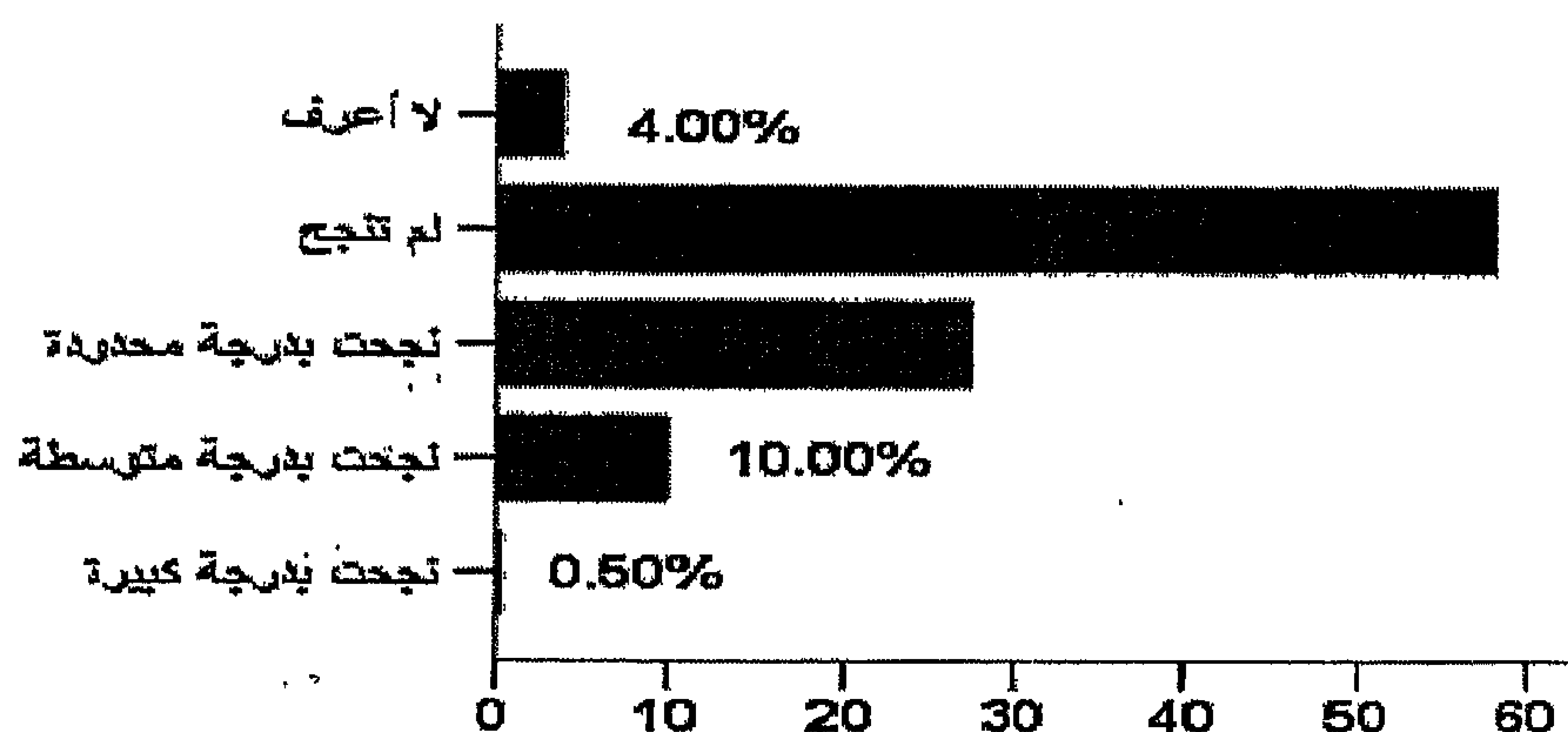
وفي إطار تقدير درجة الرضاء الشعبي عن برنامج الحكومة محل الدراسة تجاه الحكومة الإلكترونية، أظهرت النتائج أن 26.5٪ من المبحوثين يروا أن الحكومة نجحت في إقامة الحكومة الإلكترونية بدرجة محدودة، بينما أشار 25.5٪ أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، وفي المقابل أكد 22.0٪ أن الحكومة لم تنجح في تأسيس الحكومة الإلكترونية التي تعهدت بها، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (71).



شكل رقم (71) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الحكومة الإلكترونية

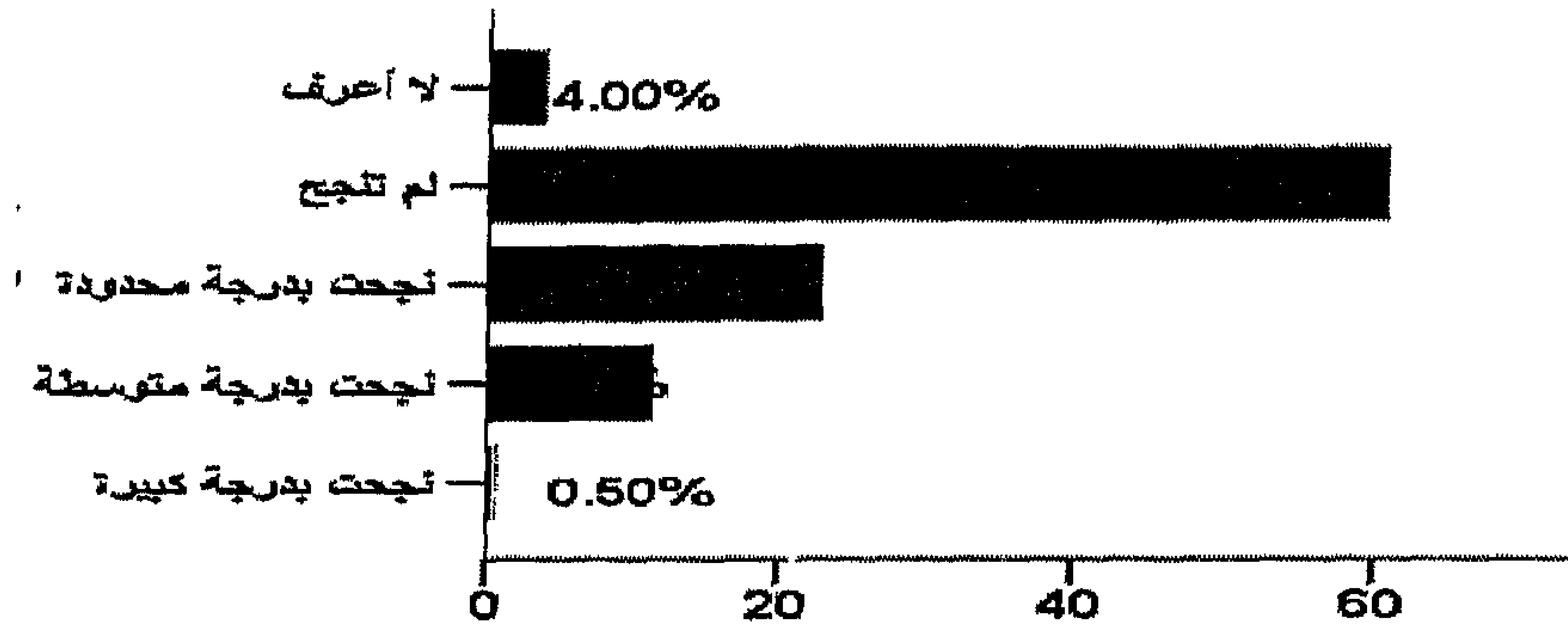
4. نتائج تقييم المبحوث لسياسات الحكومة بشأن تحسين المستوى المعيشة:

اختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بدرجة الرضاء العامة تجاه السياسات الحكومة المتعلقة بزيادة الأجور، حيث أكد 58.0٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في زيادة الأجور، وأوضح 27.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في هذا الإطار، إلا أن 0.5٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة في زيادة الأجور، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (72).



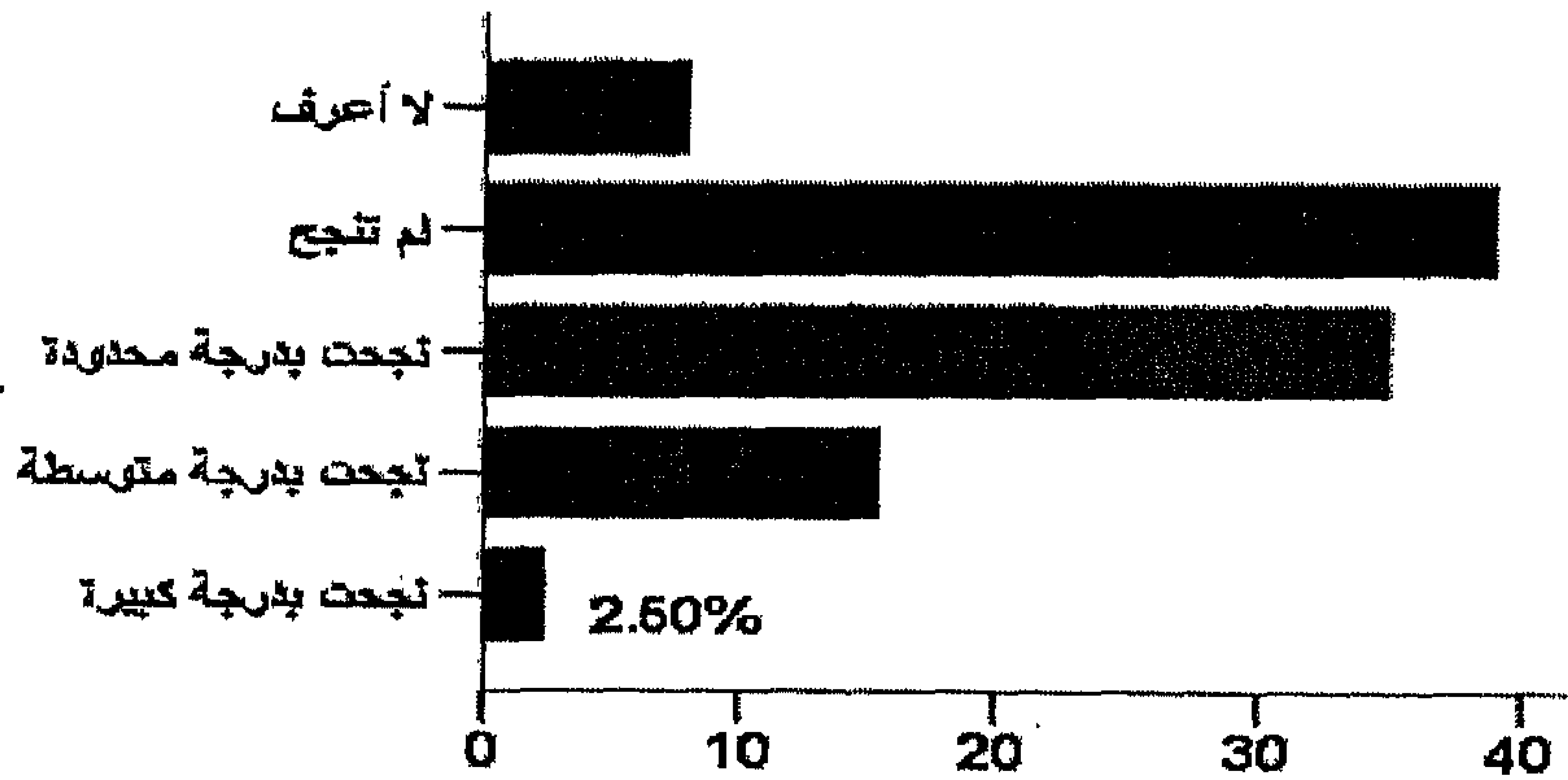
شكل رقم (72) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في زيادة الأجور

وتعتبر درجة الرضاء العامة تجاه دعم الحكومة محل الدراسة للسلع الغذائية متدنياً أيضاً، حيث أكد 61.0٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في دعم السلع الغذائية، بينما أوضح 23.0٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت في دعم منظومة السلع الغذائية بدرجة محدودة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (73).



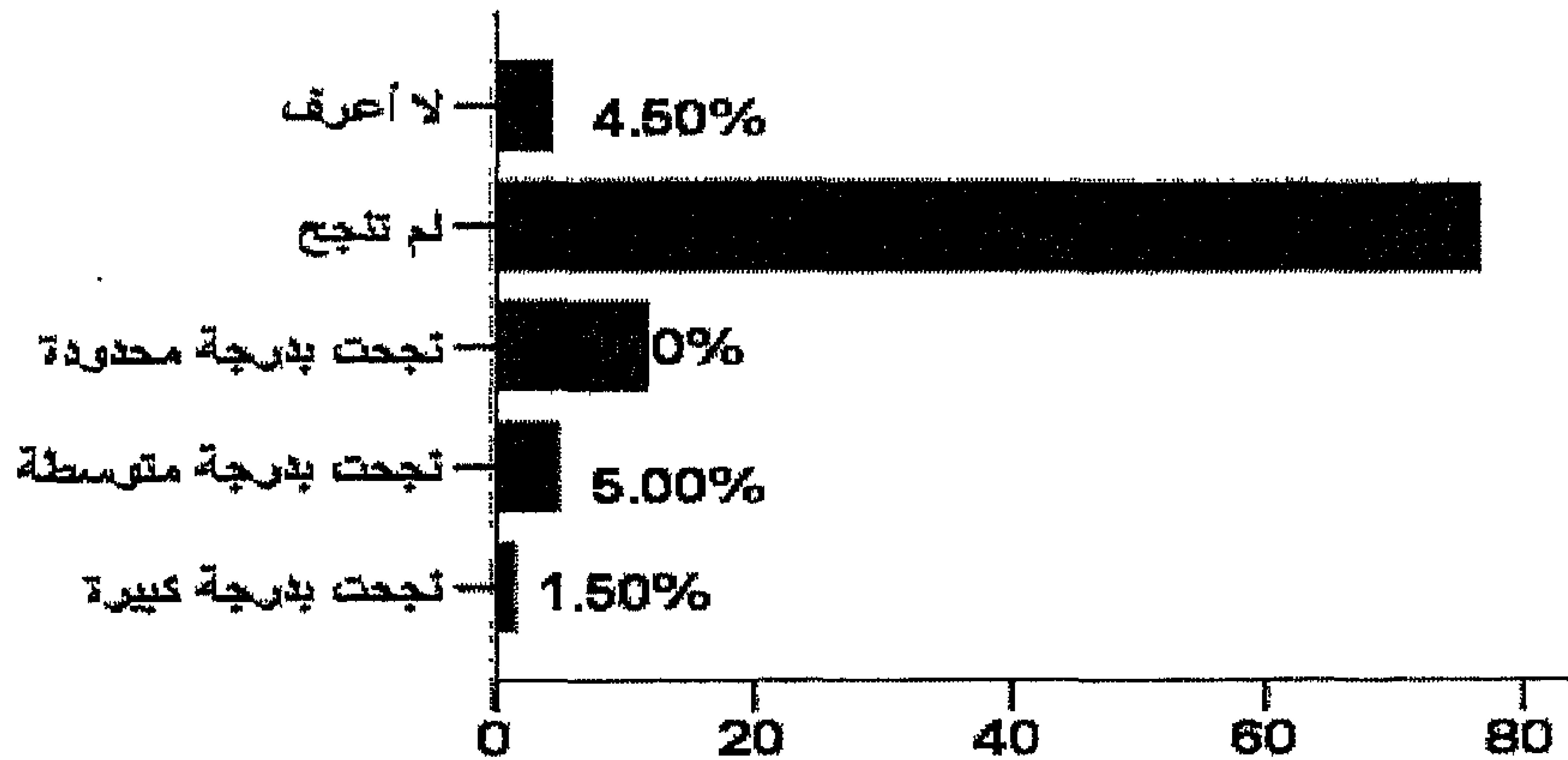
شكل رقم (73) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم السلع الغذائية

تباين موقف المبحوثين من تقييمهم لسياسات الحكومة محل الدراسة تجاه الضمان الاجتماعي والمعاش، حيث أشار 39.0٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة لم تنجح في تحقيق الضمان الاجتماعي والمعاشات، بينما أوضح 35.0٪ أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، في حين أكد 15.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (74).



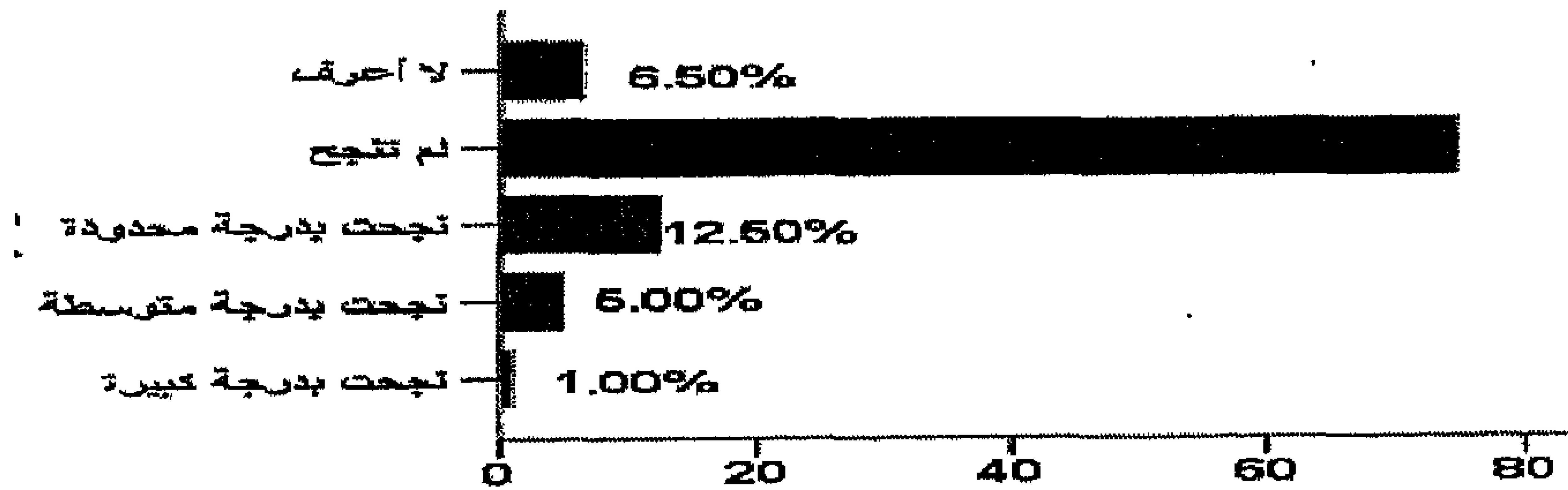
شكل رقم (74) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الضمان الاجتماعي والمعاشات

وقد كشفت النتائج فيما يتعلق برصد درجة الرضاء العام عن سياسات الحكومة للحد من الفقر، والتي أكدت أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق ذلك بنسبة 77.0٪، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (75).



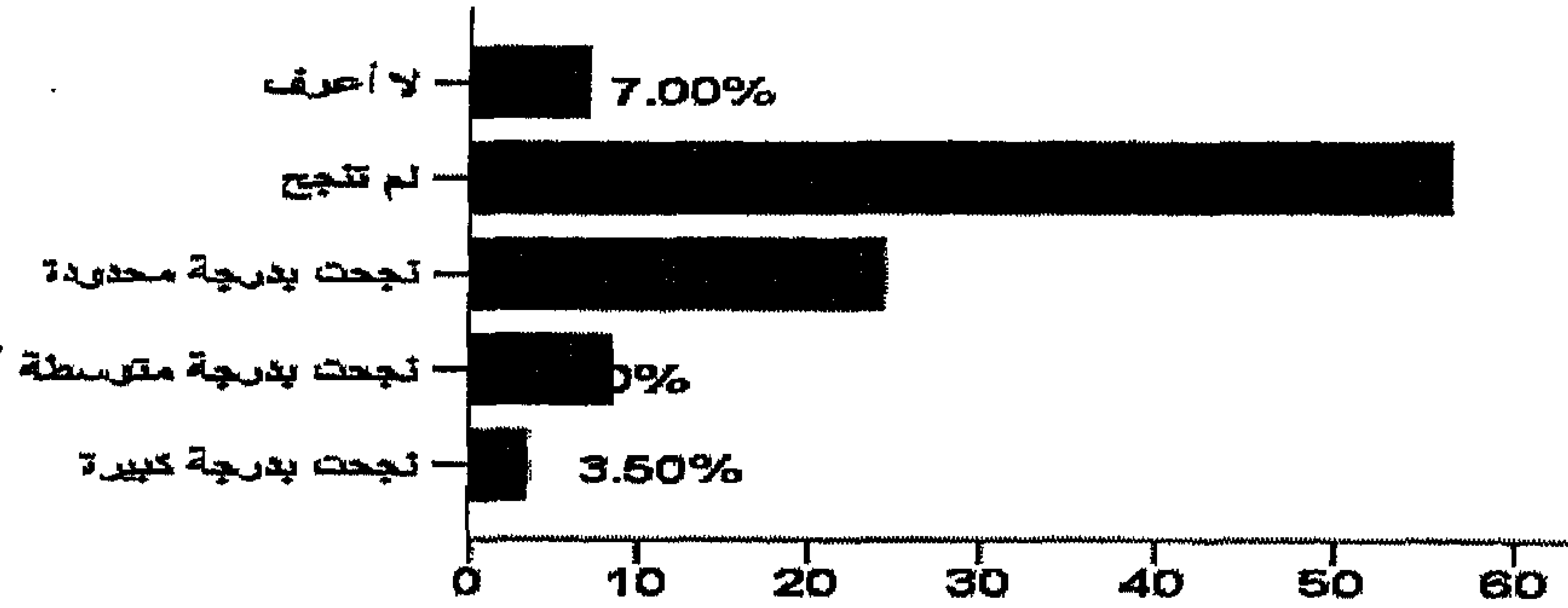
شكل رقم (75) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الحد من الفقر

ويقترب تقييم المبحوثين لسياسات الحكومة تجاه الحد من البطالة من تقييمهم لسياسات الحد من الفقر، حيث أشارت الغالبية إلى أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في مواجهة ظاهرة البطالة بنسبة 75.0٪، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (76).



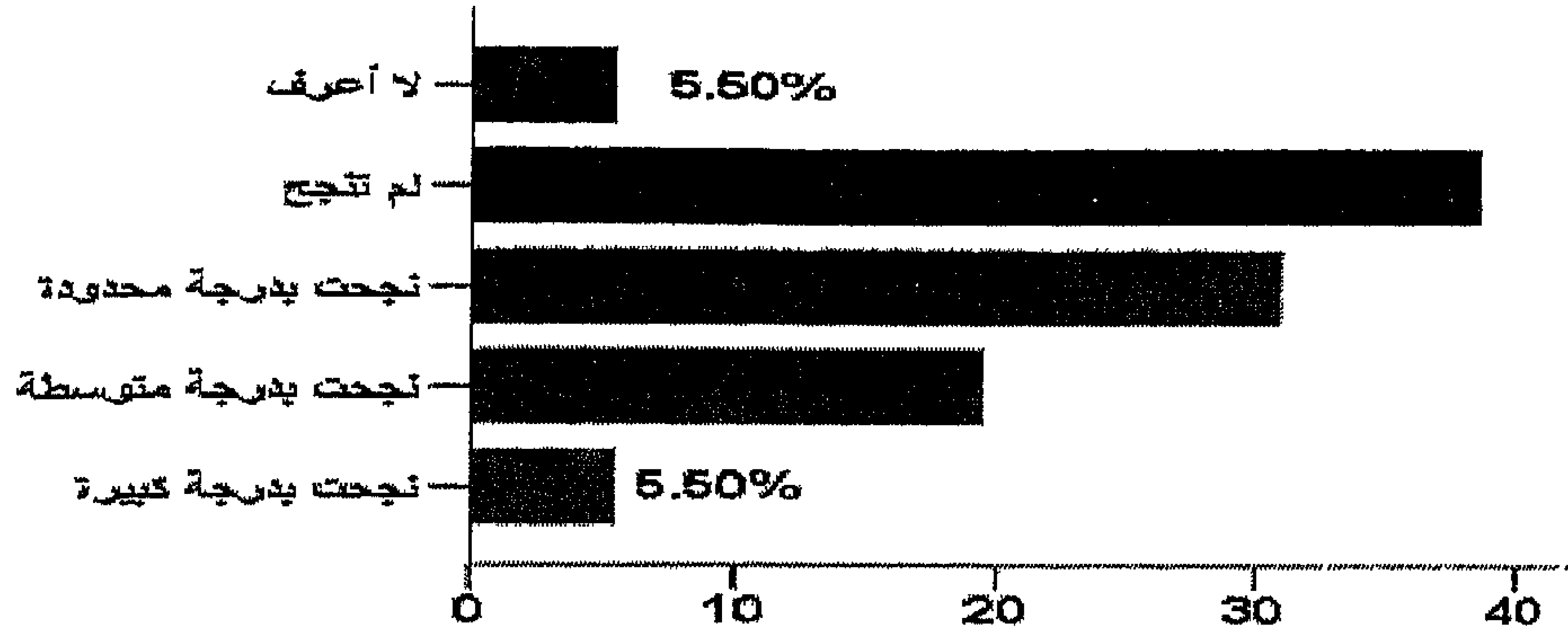
شكل رقم (76) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في الحد من البطالة

وعن تحديد درجة القبول العام تجاه السياسات الحكومة المتعلقة بمواجهة العنف الاجتماعي والجريمة، أكد 56.5٪ من المبحوثين أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في مواجهة هذه الظاهرة، بينما أشار 24.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في التصدي للعنف الاجتماعي والجريمة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (77).



شكل رقم (77) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في مواجهة العنف الاجتماعي والجريمة

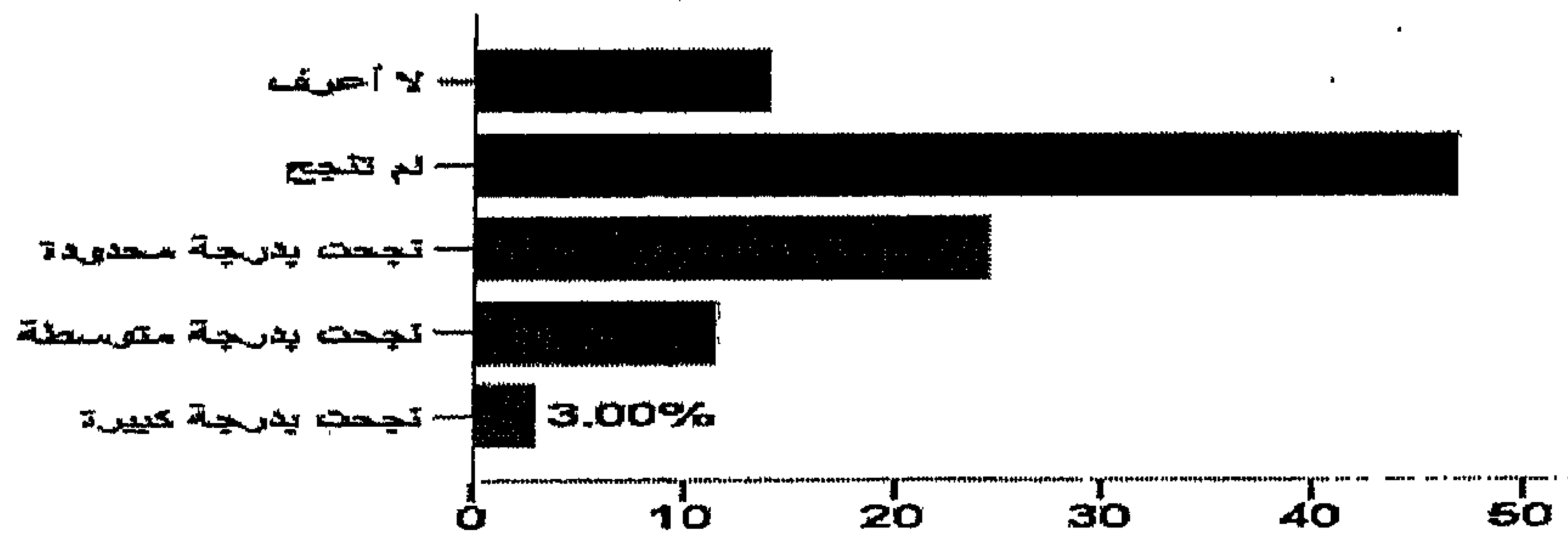
وعلى صعيد تقييم السياسات العامة الخاصة بمنظومة الدعم، لاسيما فيما يتعلق بدعم الخبز، تباين موقف المبحوثين حيث أشار 38.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة لم تنجح في دعم الخبز، بينما أكد 31.0٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في دعم الخبز، في حين رأى 19.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة في ذلك، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (78).



شكل رقم (78) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم الخبز

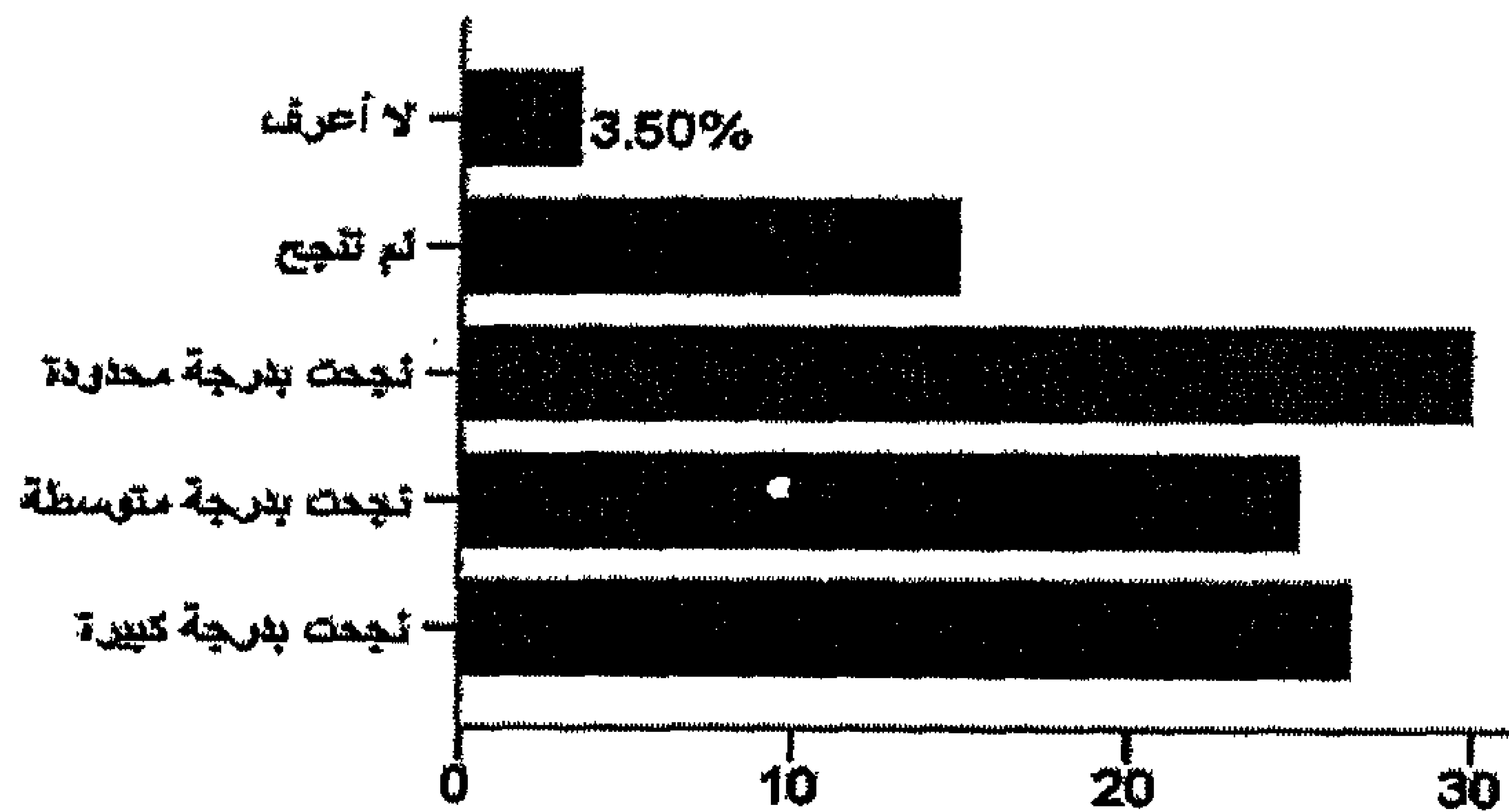
5. نتائج تقييم المبحوث لسياسات الحكومة تجاه القضايا المجتمعية:

وفيما يتعلق بمحور تقييم السياسات العامة التي تتعلق بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي الذي اهتمت بهم الحكومة محل الدراسة متعهده تحقيق إنطلاقات في هذا الشأن، ولرصد هذه الإنطلاقات على أرض الواقع ومعرفة درجة الرضاء العام حولها، أسفرت نتائج مجتمع العينة عن أن 47.0٪ من المبحوثين أكدوا أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعد وأسس الإصلاح السياسي، بينما أوضح 14.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت في هذه السياسات بدرجة محدودة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (79).



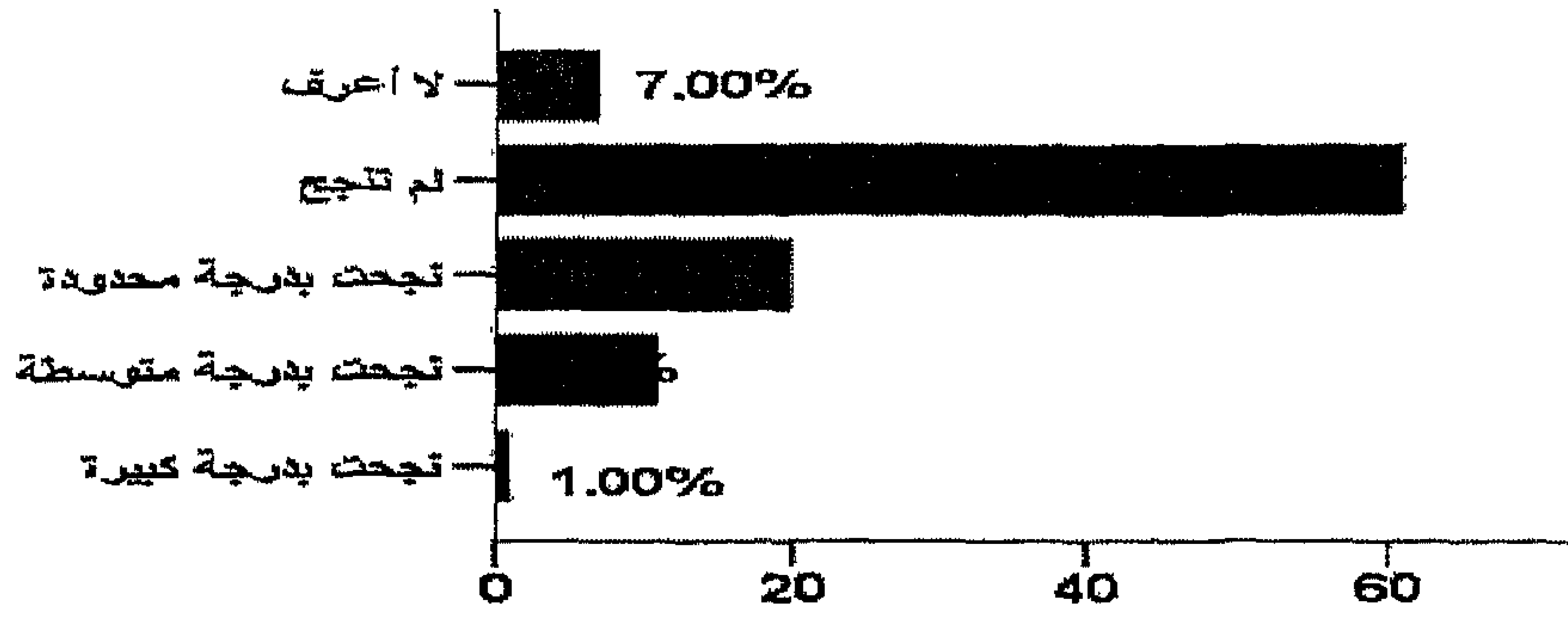
شكل رقم (79) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في معالجة قضايا المواطنة

وعلى صعيد تقييم السياسات العامة الخاصة بتمكين المرأة المصرية، أشار 30.0 ٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة لم تنجح في تحقيق التمكين المتوقع من جانب المبحوثين للمرأة حتى الآن، بينما أكد 26.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة في تمكين المرأة، في حين أشار 25.0٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، الأمر الذي يشير إلى نسبة جيدة من القبول رغم وجود النسبة الأعلى والتي تشير إلى الفشل إلا أن الأمر هنا لا يدعو إلى التشاؤم بشأن السياسات العامة الخاصة بتمكين المرأة، والتي قد تكون من أفضل السياسات التي تحصل على نسبة عالية في تقييمها بالنجاح بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (80).



شكل رقم (80) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تمكين المرأة

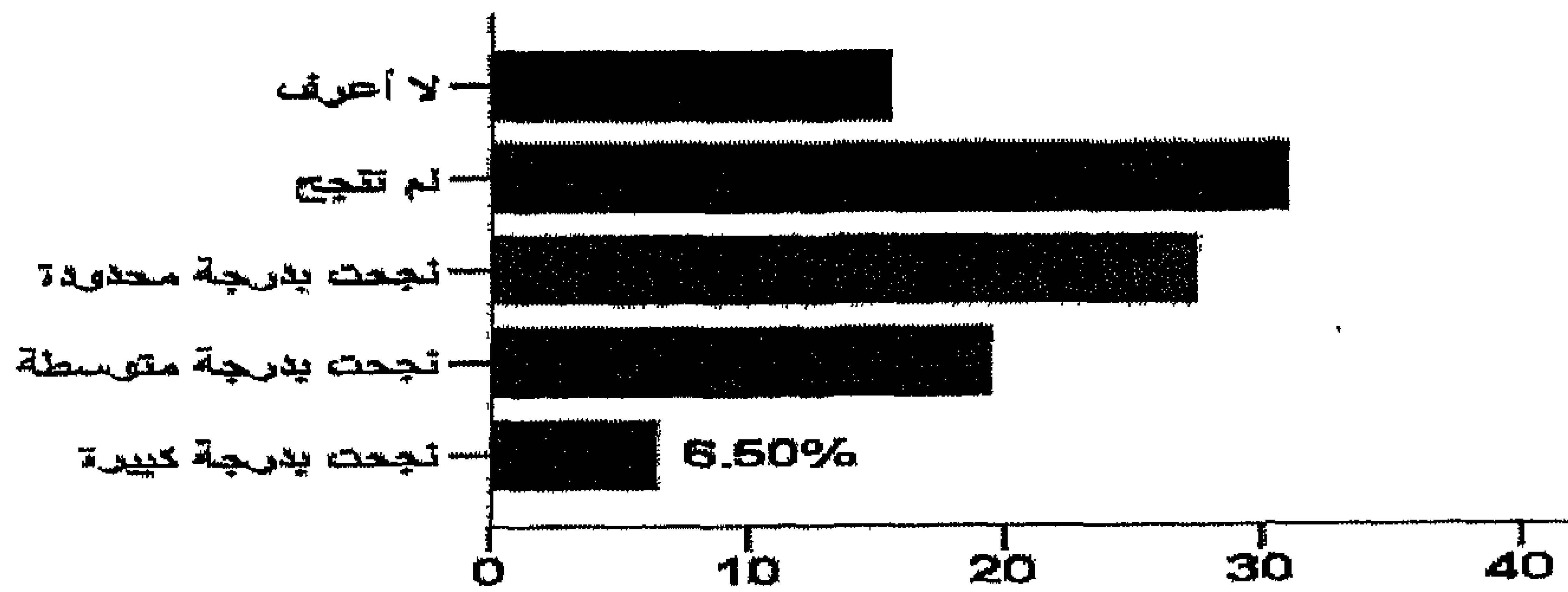
وفي إطار تقييم السياسات الحكومة حول تحقيق تكافؤ الفرص، أشارت النسبة الأكبر من المبحوثين في العينة 61.0٪ إلى أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق تكافؤ الفرص، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (81).



شكل رقم (81) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحقيق تكافؤ الفرص

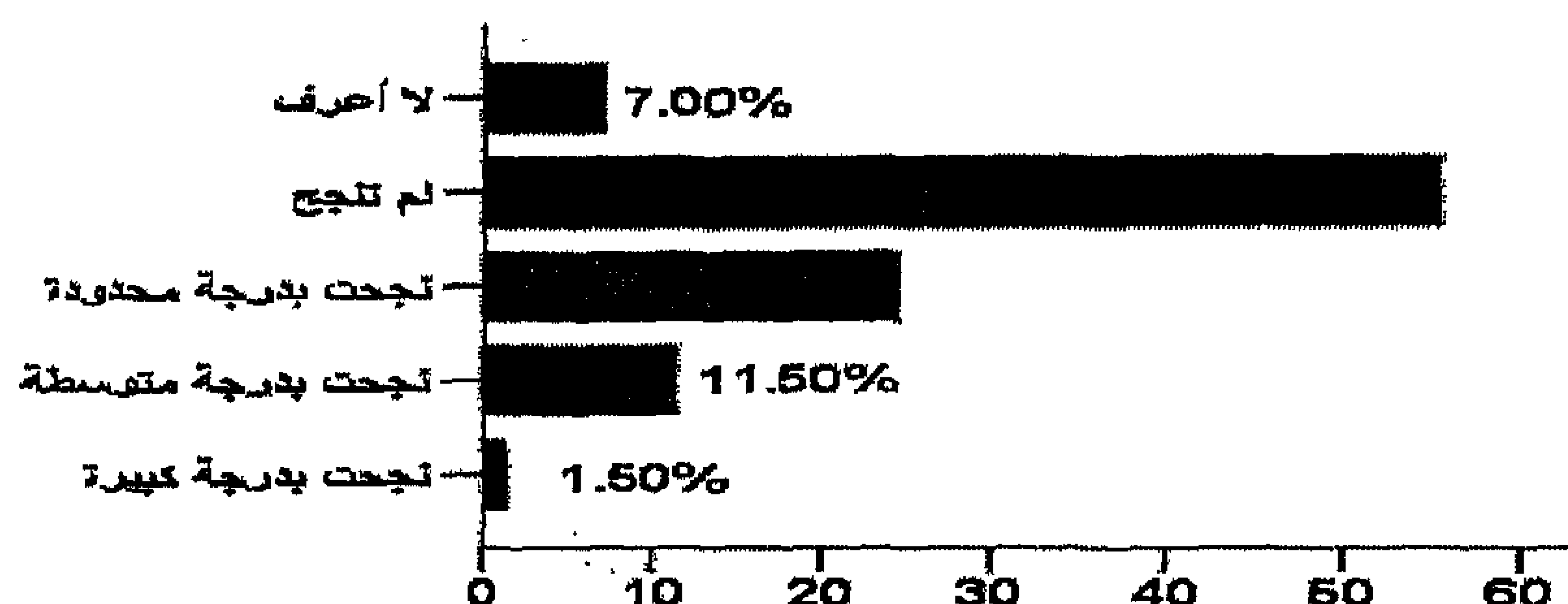
6. نتائج تقييم المبحوث لسياسات الحكومة في تحقيق الإصلاح التشريعي:

حول تطوير منظومة القضاء، أوضح 31.0٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في تطوير منظومة القضاء، في حين أكد 27.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، بينما أشار 19.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة في تطوير منظومة القضاء، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (82).



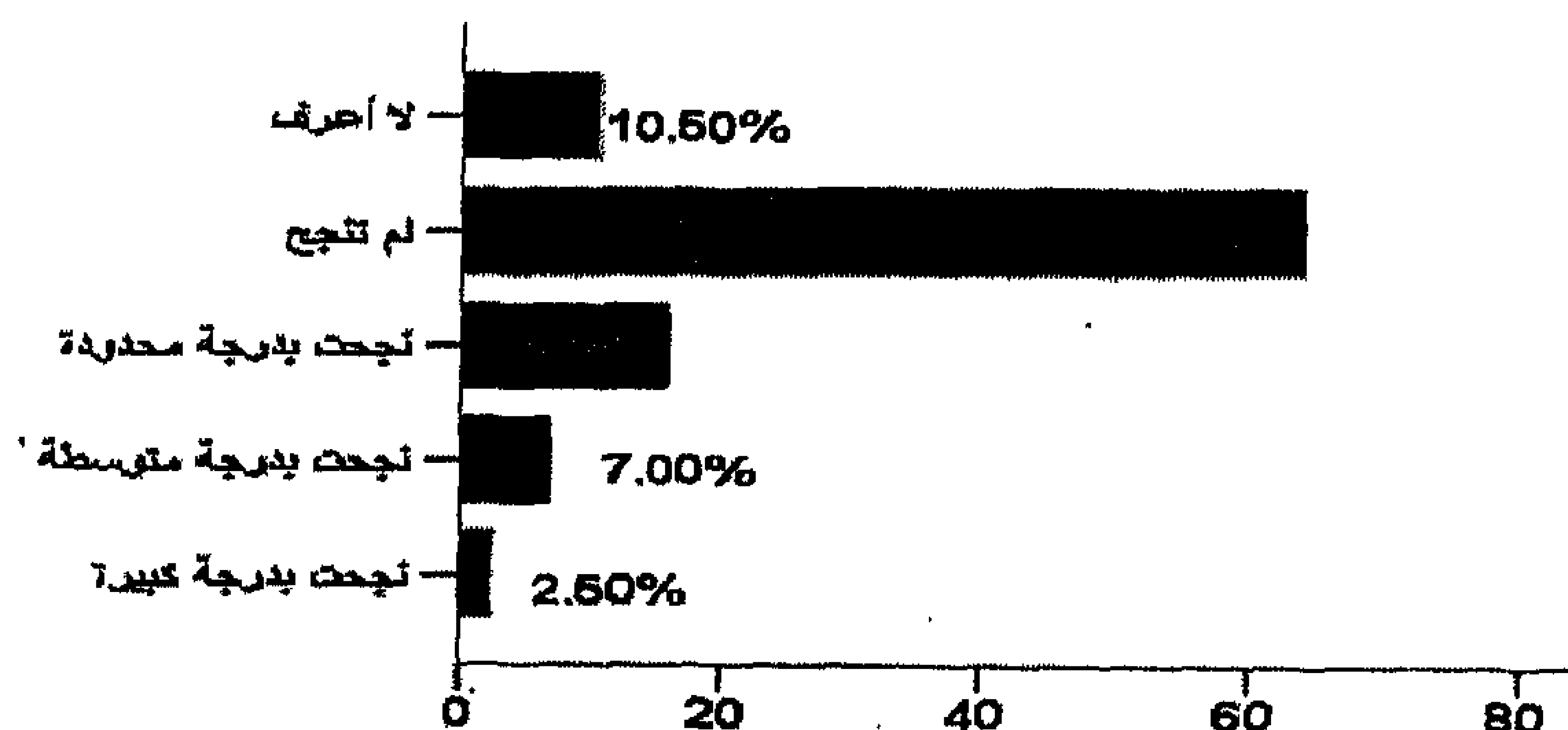
شكل رقم (82) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تطوير منظومة القضاء

وعلى صعيد تقدير درجة الرضاء العامة حول سياسات الإصلاح السياسي، أكد 55.5٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في تحقيق الإصلاح السياسي، الأمر الذي يتطلب من الحكومة إعادة النظر في البرامج السياسية الخاصة بهذا الشأن ورصد متطلبات الرأي العام والعمل على تطويرها وتنفيذها بالشكل الذي يطلبه المواطن، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (83).



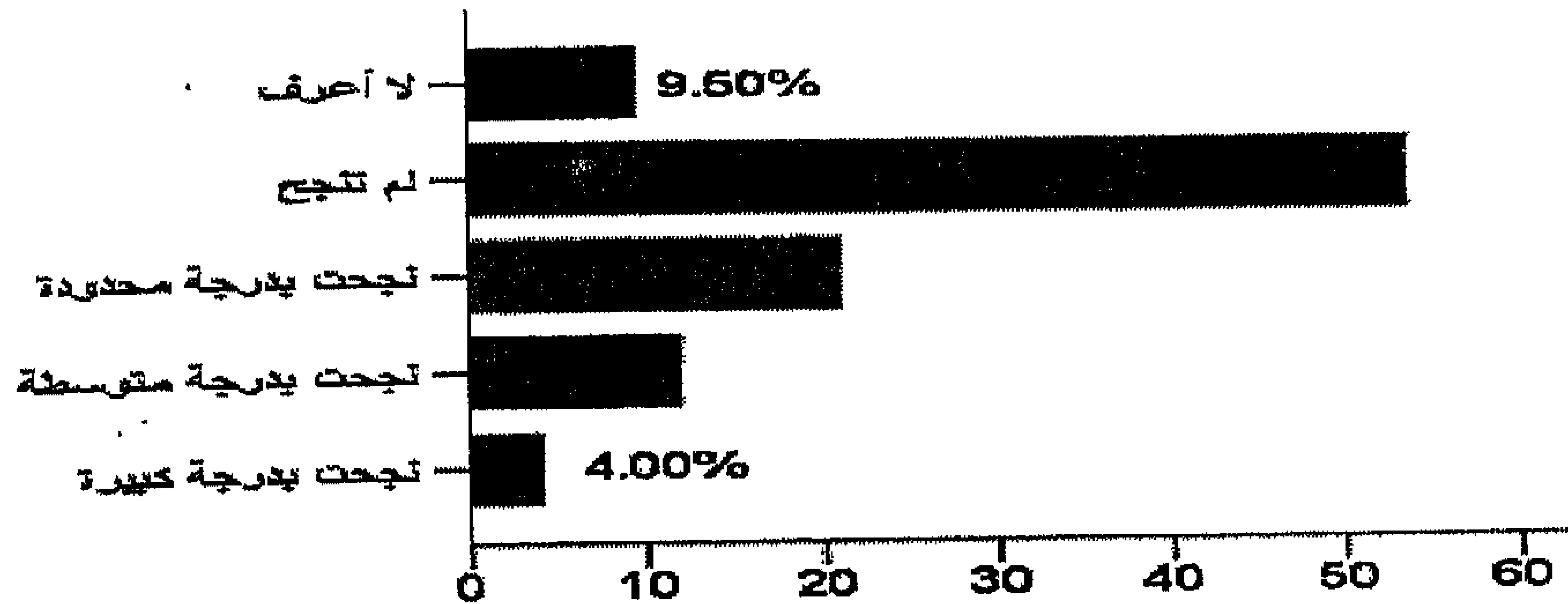
شكل رقم (83) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تحقيق الإصلاح السياسي

ويعتبر تقييم المبحوثين للسياسات العامة الخاصة بتعديل قانون الانتخابات تقييماً غير جيد، حيث أكد 64.0٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في تعديل قانون الانتخابات بالشكل الذي يضمن نزاهة الانتخابات وحياديتها، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (84).



شكل رقم (84) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تعديل قانون الانتخابات

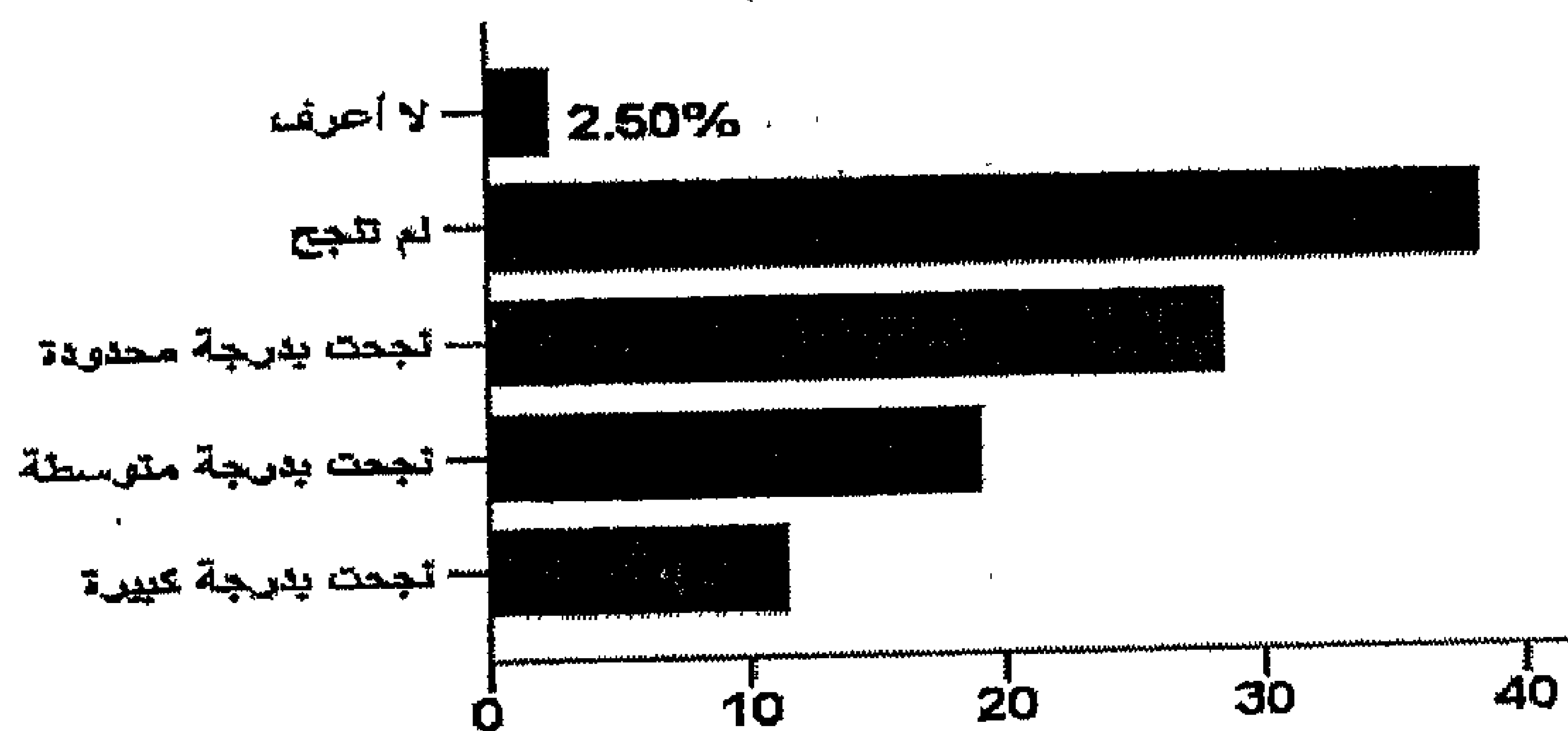
كما أشار 53.5٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة لم تنجح في تنفيذ القوانين بحزم، بينما رأى 21.05٪ أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة في ذلك، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (85).



شكل رقم (85) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في تنفيذ القوانين بحزم

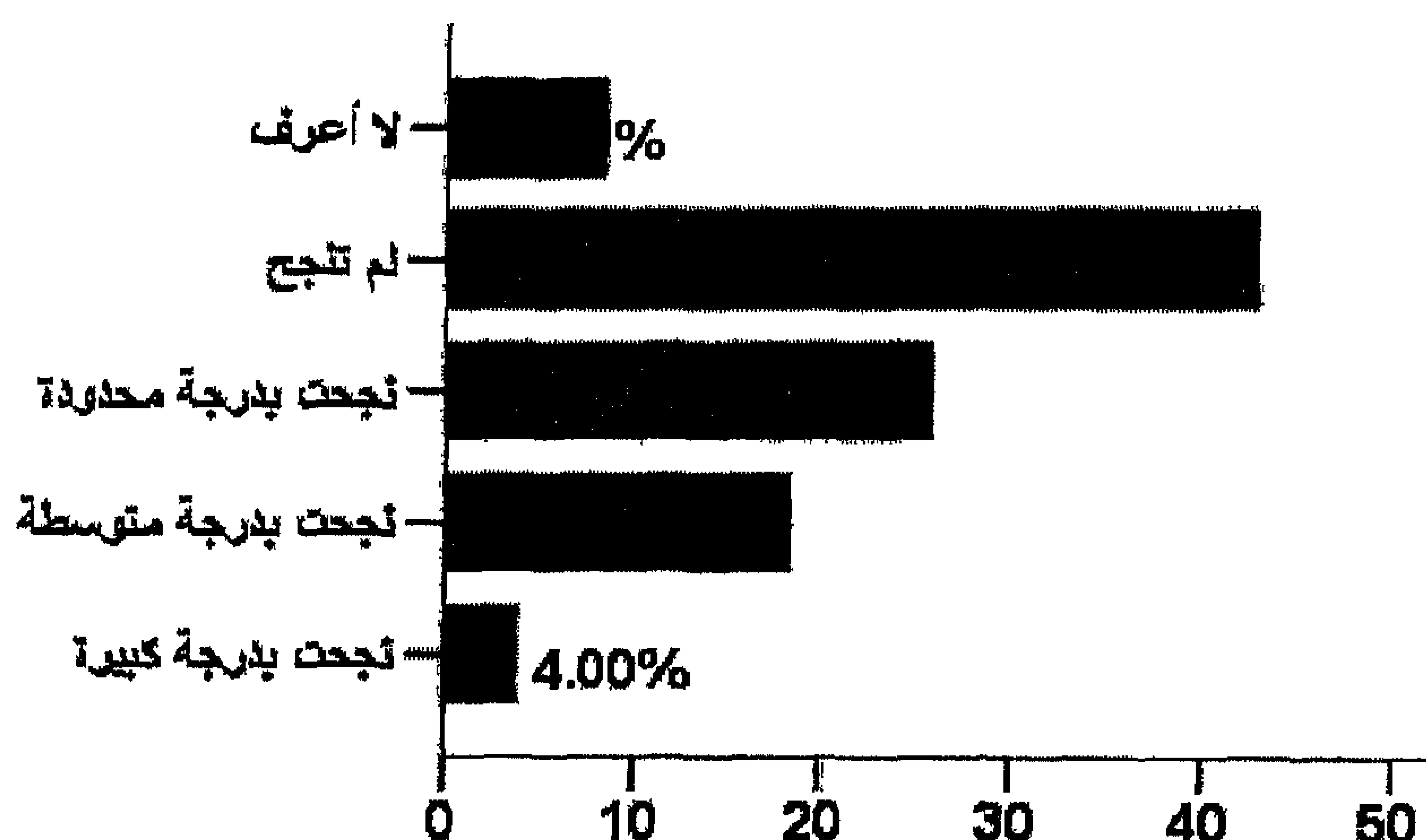
7. نتائج تقييم المبحوث لسياسات الحكومة في تحقيق الدور الريادي لمصر:

في سياق تقييم المبحوثين لسياسات العامة تجاه دعم الشعب الفلسطيني أكد 38.5٪ من المبحوثين أن الحكومة لم تنجح في دعم الشعب الفلسطيني، بينما أوضح 28.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، وفي المقابل أشار 11.5٪ إلى أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (86).



شكل رقم (86) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم الشعب الفلسطيني

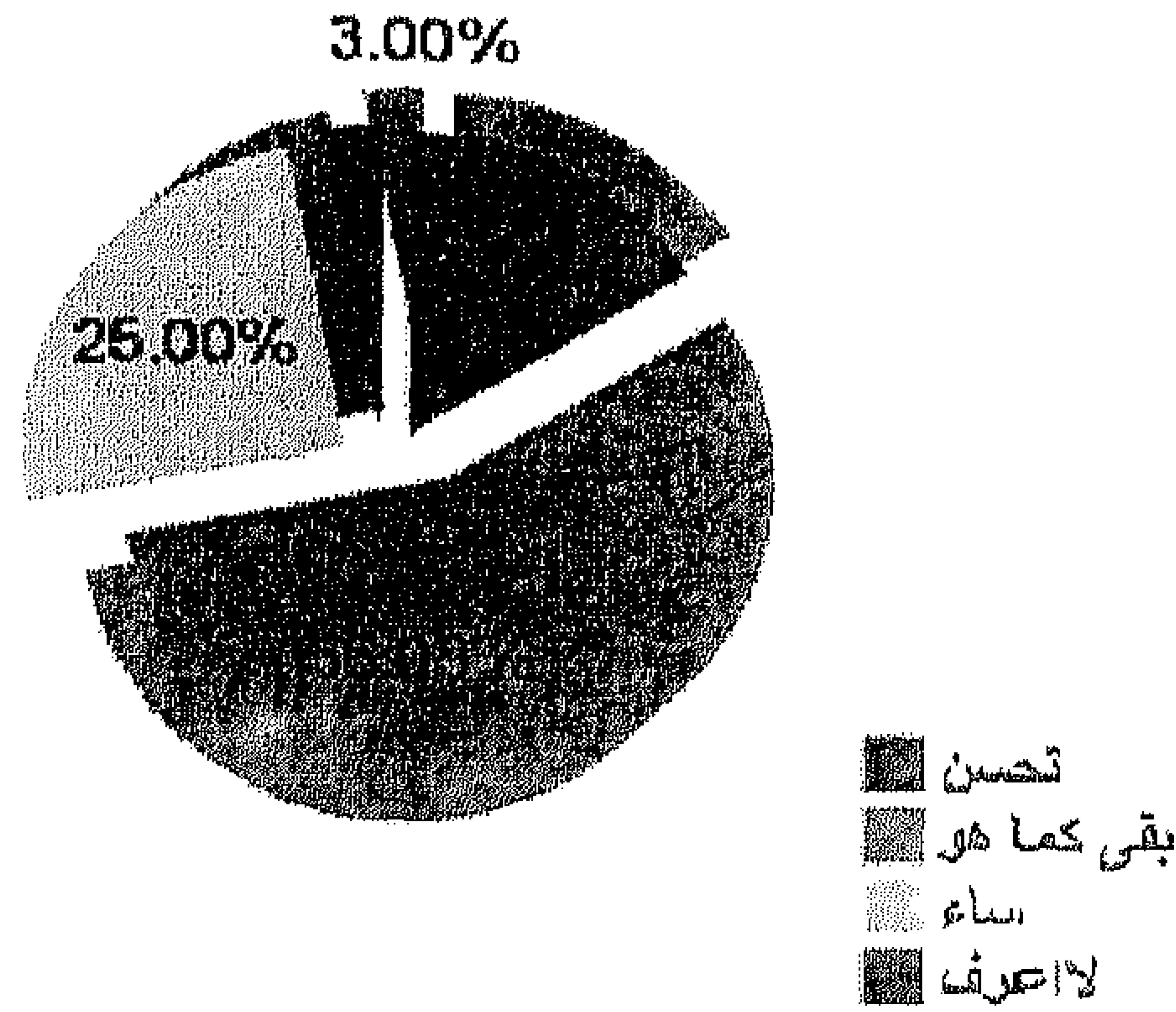
وقد كشف نتائج العينة عن أن 43.0٪ من المبحوثين أكدوا أن الحكومة لم تنجح في دعم التضامن العربي، بينما أشار 26.0٪ من المبحوثين إلى أن الحكومة نجحت بدرجة محدودة، في حين أوضح 18.5٪ من المبحوثين أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (87).



شكل رقم (87) هل تعتقد أن الحكومة نجحت في دعم التضامن العربي

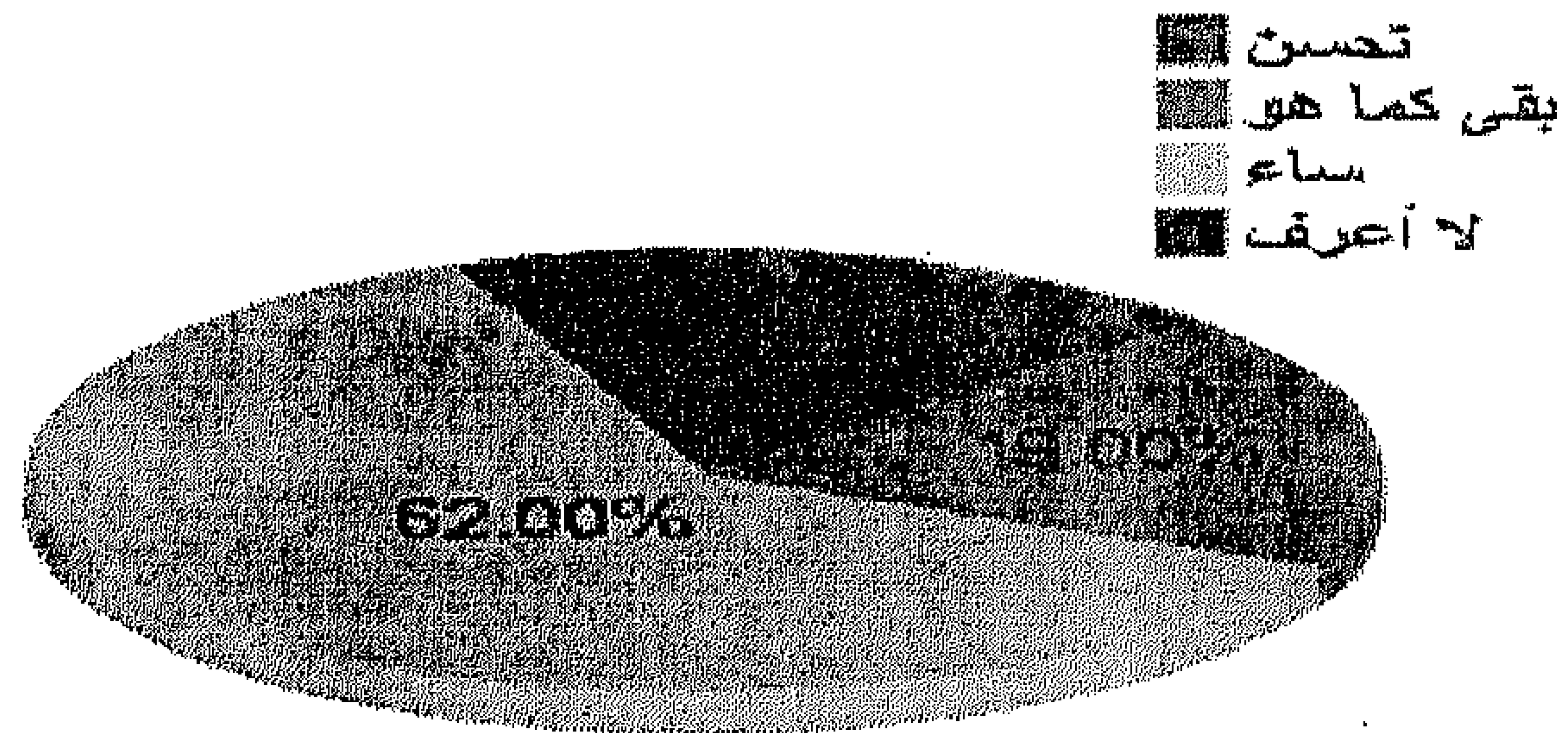
8. نتائج تقييم الأوضاع الاقتصادية للمبحوث وتقديره للأوضاع الاقتصادية للدولة:

في تساؤل لرصد مدى تحسن المستوى الاقتصادي للمبحوث أكد 56.0٪ من المبحوثين أن المستوى الاقتصادي لأسرتهم بقى كما هو رغم ما أشارت إليه الحكومة محل الدراسة من تحسن المستوى الاقتصادي للدولة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (88).



شكل رقم (88) وضع أسرتك الاقتصادي

وقد كشف نتائج العينة أن الأمر يختلف فيما يتعلق بتقدير المبحوث للمستوى الاقتصادي للدولة حيث أشار 62.05 ٪ إلى أن المستوى الاقتصادي للدولة قد ساء، بينما أشار 19.0٪ إلى أنه بقى كما هو، في حين أشار 13.0٪ فقط من المبحوثين إلى تحسن المستوى الاقتصادي للدولة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (89).

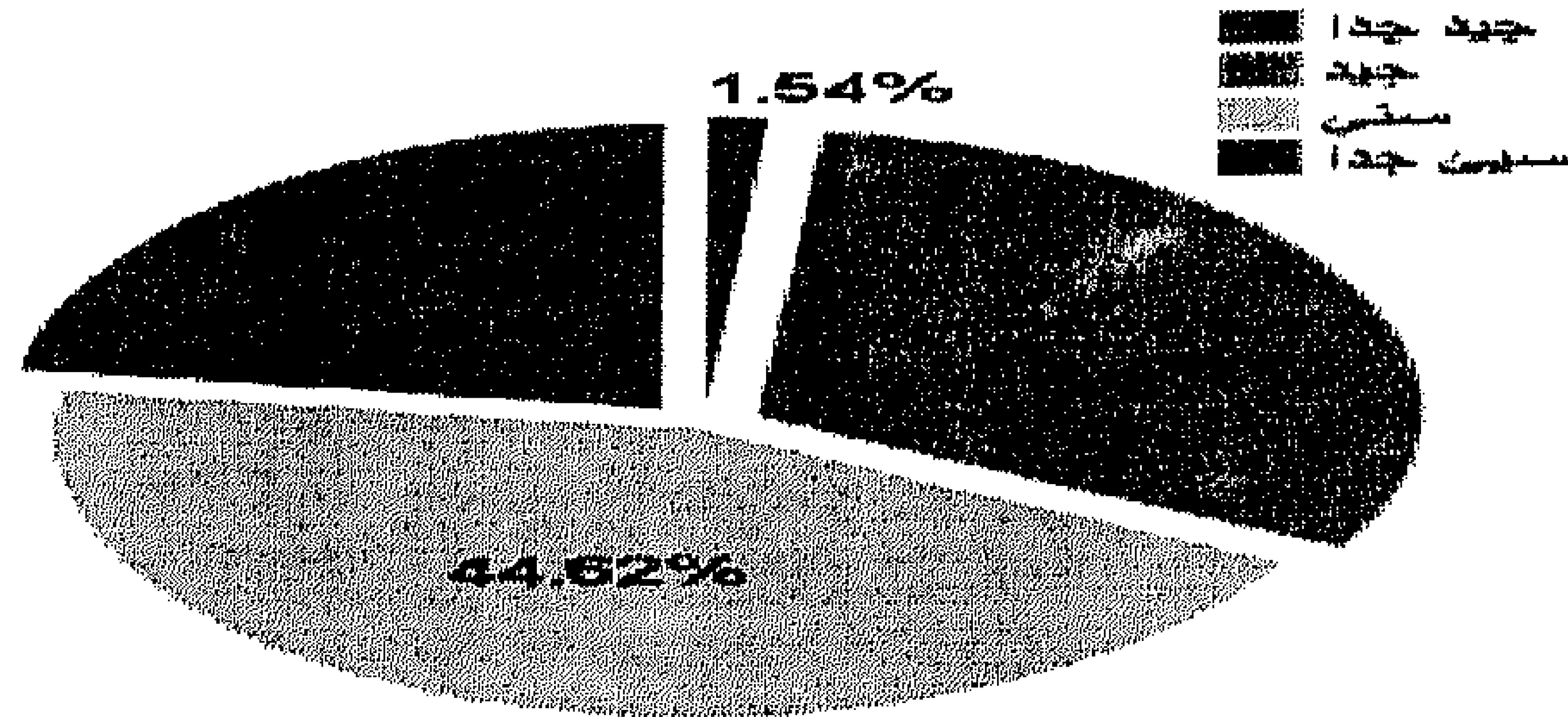


شكل رقم (89) الوضع الاقتصادي للدولة

9. نتائج تقييم المبحوث لأداء الحكومة بشكل عام خلال فترة الدراسة:

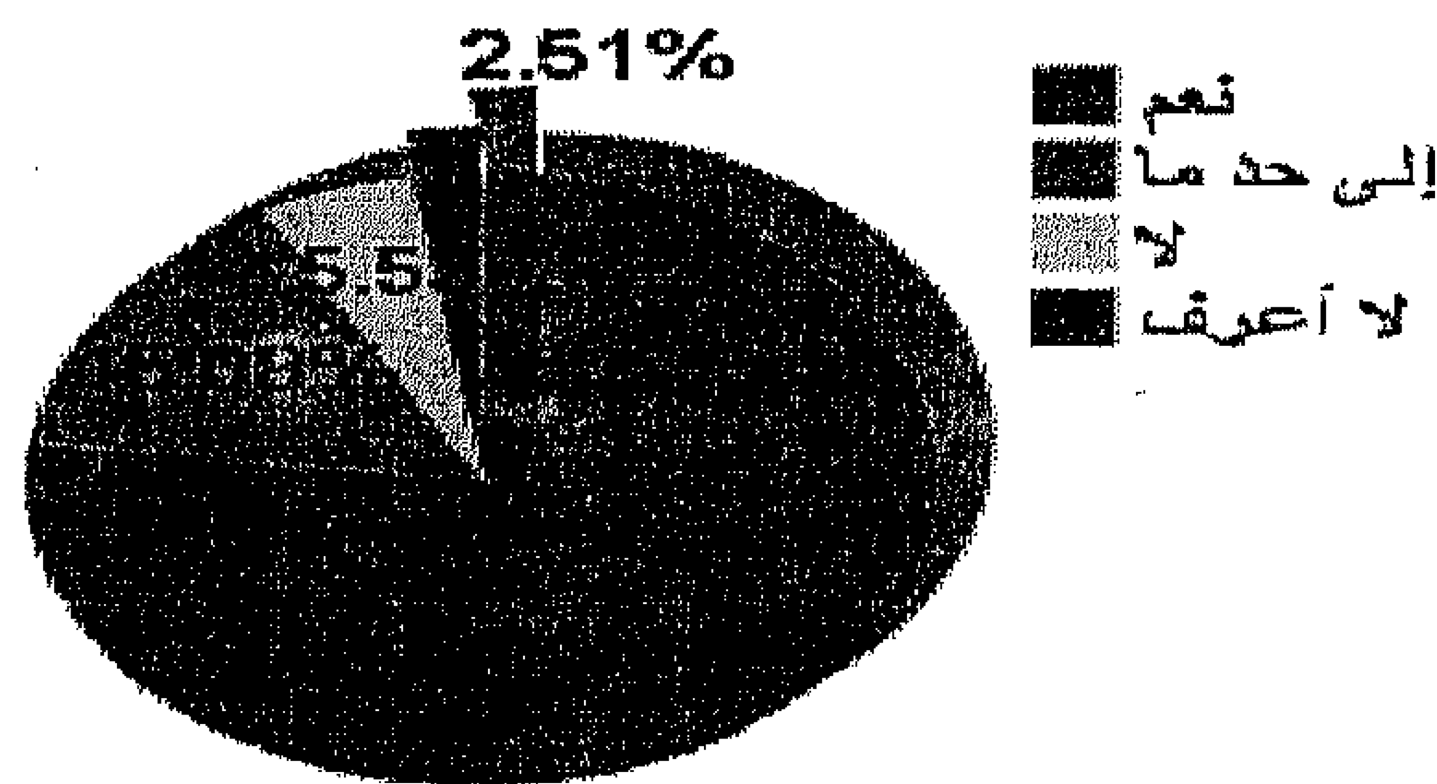
أسفرت النتائج عن أن 44.65٪ من المبحوثين يرون أن أداء الحكومة خلال فترة الدراسة كان سيئ، بينما أشار 31.3٪ من المبحوثين إلى أن أداء الحكومة جيد، في حين أوضح 22.6٪ من المبحوثين إلى أن

أداء الحكومة كانت سيئ جداً، وفي المقابل أكد 1.5٪ فقط من المبحوثين أن أداء الحكومة كان جيد جداً، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (90).



شكل رقم (90) تقييم المبحوث لأداء الحكومة خلال الفترة (2004- 2009)

وبشكل عام، وفيما يتعلق بأسس الشرعية السياسية للحكومة محل الدراسة، وفي تساؤل عن درجة الثقة بين المواطن والحكومة محل الدراسة، أكد 76.9٪ من المبحوثين أن هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة محل الدراسة، الأمر الذي يشير إلى إتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، مما يتطلب ضرورة العمل على بناء الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية، والذي يعتبر التحدي الحقيقي للحكومة محل الدراسة، الأمر الذي يتضح في الشكل رقم (91).



شكل رقم (91) هل هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة المصرية خلال الفترة (2004- 2009)

وقد تم رصد الأسباب التي يعتقد المبحوث أنها سبب في أزمة الثقة السياسية في الحكومة المصرية محل الدراسة، وقد أسفرت النتائج عن أن عدم الثقة في تصريحات الحكومة وصدق ما تقوله من أهم الأسباب التي طرحها المبحوثين حيث أشار إلى هذا السبب 44.5٪ من المبحوثين، كما أشار 42.0٪ من المبحوثين إلى عدم ثقتهم في الحكومة محل الدراسة نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري، بينما أوضح 37.5٪ من المبحوثين أن عدم ثقتهم في الحكومة يرجع إلى كثرت القرارات الحكومية المتناقضة، واهتمام الحكومة بمصالح فئة معينة من المواطنين دون باقي فئات المجتمع، في حين أرجع 31.5٪ من المبحوثين عدم ثقتهم في الحكومة محل الدراسة نتيجة دخول رجال الأعمال في تشكيل الحكومة وتزويج السلطة بالمال، وأكد 30.5 ٪ من المبحوثين عدم ثقتهم في الحكومة نظراً لغياب الشفافية والمصداقية في السياسات الحكومية. الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (19).

جدول رقم (19) يوضح أسباب عدم الثقة في الحكومة - محل الدراسة - المقترحة من قبل المبحوثين

أسباب أزمة الثقة السياسية في الحكومة محل الدراسة[1]	النسبة ٪
عدم الثقة في أن الحكومة ستنفذ ما تقوله أو تسعى لصالح المواطن	44.5
انتشار الفساد المالي والإداري في الحكومة محل الدراسة	42.0
كثرة القرارات الحكومية المتناقضة	37.5
اهتمام الحكومة محل الدراسة بمصالح فئة معينة من المواطنين دون باقي فئات المجتمع	37.5
دخول رجال الأعمال في تشكيل الحكومة محل الدراسة وتزاوج السلطة بالمال	31.5

1) هذه الأسباب مقترحة من قبل المبحوث ويحق للمبحوث اقتراح أكثر من سبب.

النسبة ٪	أسباب أزمة الثقة السياسية في الحكومة محل الدراسة[1]
30.5	غياب الشفافية والمصداقية في السياسات الحكومية
10.5	عجز الحكومة محل الدراسة على معالجة قضية البطالة
14.0	انعدام الديمقراطية وعدم نزاهة الانتخابات
6.0	قيام الحكومة وأجهزتها الأمنية بالاعتداء على المنادين باحترام حقوق الإنسان ومحاربتهم

وفي هذا الإطار اقترح المبحوث عدداً من التدابير التي تعزز الثقة السياسية في الحكومة المصرية محل الدراسة، حيث أكد 35.5٪ من المبحوثين على ضرورة سد احتياجات المواطنين وإعادة توزيع الثروة وإقامة الديمقراطية، بينما أوضح 32.5٪ من المبحوثين أنه من خلال إتاحة المعلومات واحترام قواعد الشفافية والمصداقية تستطيع الحكومة إعادة ثقة المواطن فيها، إلا أن 22.5٪ من المبحوثين يروا أنه يمكن تعزيز الثقة السياسية من خلال محاربة الفساد وإعادة المسئولية الوزارية، في حين أن 20.5٪ من البحوثين ركزوا على ضمانة نزاهة الانتخابات كشرط أساسي لبناء الثقة السياسية في الحكومة، إلى جانب أشار بعض المبحوثين إلى دعم الثقة السياسية من خلال تحسين مستوى المعيشة وحل قضية البطالة، وتغيير الدستور ودعم الدور الرقابي على الأجهزة الحكومية بالإضافة إلى رفع الإجور وخفض الأسعار الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (20).

جدول رقم (20) يوضح تدابير بناء الثقة السياسية في الحكومة محل الدراسة والمقترحة من قبل المبحوثين

التدابير المقترحة لبناء الثقة السياسية [1]	النسبة ٪
سد احتياجات المواطنين وإعادة توزيع الثروة	35.5
إقامة الديمقراطية	35.5
إتاحة المعلومات واحترام قواعد الشفافية والمصداقية	32.5
محاربة الفساد وإعادة المسؤلية الوزارية	22.5
ضمان نزاهة الانتخابات	20.5
تحسين مستوى المعيشة وحل قضية البطالة	17.0
تغيير الدستور ودعم الدور الرقابي على الأجهزة الحكومية	15.5
رفع الأجور وخفض الأسعار	15.5
تأصيل حرية التعبير وكافة حقوق الإنسان	9.5
إقامة مبدأ المواطنة	6.0
الترويج لإنجازات الحكومة حتي يتمكن المواطن من التعرف عليها	1.5

1) هذه التدابير مقترحة من قبل المبحوث ويحق للمبحوث اقتراح الكثير من التدابير.

المبحث الثالث
دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة الميدانية

يحاول هذا المبحث اختبار طبيعة العلاقة بين عدد من مؤشرات الثقة السياسية من خلال نتائج عينة الدراسة، حيث يتم بحث وتحليل العلاقة بين المشاركة السياسية والثقة السياسية، والثقة الاجتماعية والثقة السياسية، واختبار طبيعة العلاقة بين المعرفة السياسية وتقييم العلاقة بين المواطن والحكومة.

أولا - العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمبحوث وتقييمه لأداء الحكومة:

أكدت الدراسة وجود علاقة تركيبية عند مستوى معنوية 0.05، حيث كانت P-value أقل من 0.0005، وكان معامل الجاما = 0.634، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة طردية قوية بين متغير الوضع الاقتصادي للمبحوث وتقييم المبحوث لأداء الحكومة، فكلما تحسن الوضع الاقتصادي للمبحوث تحسن تقييمه لأداء الحكومة محل الدراسة، ولاحظ في العينة أن 8.2٪ من المبحوثين الذين سئ وضعهم الاقتصادي أكدوا أن أداء الحكومة محل الدراسة كان جيد، بينما أشار 38.8٪ من المبحوثين الذين سئ وضعهم الاقتصادي إلى أن أداء الحكومة محل الدراسة كان سيئ، في حين أكد 53.1٪ من المبحوثين الذين سئ وضعهم الاقتصادي أن أداء الحكومة كان سئي جدا، مقارنةً بأن أوضح 54.0٪ من المبحوثين الذين تحسن وضعهم الاقتصادي أن أداء الحكومة كان جيد، وأظهر 29.0٪ من المبحوثين الذين تحسن وضعهم الاقتصادي أن أداء الحكومة كان سيئ، بينما قلت هذه النسبة من المبحوثين الذين تحسن

وضعهم الاقتصادي والذين أشاروا إلى أن أداء الحكومة كان سيئ جدا والتي مثلت 9.7٪، الأمر الذي يوضح انخفاض النسب التي تشير إلى التقييمات السلبية للحكومة من فئة المبحوثين الذين تحسن وضعهم الاقتصادي، بينما نجد ارتفاع نسب التقييمات السلبية لأداء الحكومة محل الدراسة بين المبحوثين الذين ساء وضعهم الاقتصادي، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (21).

جدول رقم (21) يوضح طبيعة العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمبحوث وتقييمه لأداء الحكومة محل الدراسة السياسية في الحكومة محل الدراسة والمقترحة من قبل المبحوثين

%		الوضع الاقتصادي للمبحوث		
		تحسن	بقى كما هو	ساء
تقييم المبحوث لأداء الحكومة	جيد جداً	6.5	0.9	-
	جيد	54.0	35.8	8.2
	سيىء	29.0	50.5	38.8
	سيئ جدا	9.7	12.8	53.1

ثانيا ـ العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمبحوث ومعرفته بعدد الوزرات في الحكومة:

أكدت الدراسة وجود علاقة عكسنية ضعيفة عند مستوى معنوية 0.1 ، حيث كانت P-value = 0.57 ، وكان معامل جاما = - 0.259، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الوضع الاقتصادي للمبحوث ومعرفته بعدد الوزرات في الحكومة محل الدراسة، حيث كلما تحسن وضعه الاقتصادي كلما قلت معرفته الصحيحة بعدد الوزرات في الحكومة، الأمر الذي يتضح في الجدول رقم (22)، وهو ما يشير إلى

وجود علاقة عكسية بين المعرفة السياسية وتقييم أداء الحكومة. فكلما زادت معرفة المواطن بأداء الحكومة كلما زاد قلت درجة رضاء المواطن عن أداء هذه الحكومة.

جدول رقم (22) يوضح طبيعة العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمبحوث ومعرفتخ بعدد الرزرات في الحكومة

%		الوضع الاقتصادي للمبحوث		
		تحسن	بقى كما هو	ساء
ما هو عدد الوزرات في الحكومة	إجابة خاطئة	34.6	55.4	60.5
	إجابة صحيحة	65.4	44.6	39.5

ثالثا ـ العلاقة بين انضمام المبحوث للجمعيات الأهلية وتقييمه لأداء الحكومة:

تبين وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين الانضمام للجمعية الأهليمة وتقييم المبحوث لسياسات الحكومة تجاه القضايا المحلية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05، حيث كانت P-value = 0.033، وكان قيمة معامل جاما = - 0.47، ومن خلال بيانات العينة كما هو موضح في الجدول رقم (23)، يتبين أنه كلما زاد إنخراط المبحوث في الجمعيات الأهلية كلما قلت تقييماته السلبية للسياسات الحكومة، وكلما قل إنخراط المبحوث في الجمعيات الأهلية كلما ارتفعت تقييماته السلبية للحكومة، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية.

جدول رقم (23) يوضح طبيعة العلاقة بين انضمام المبحوث للجمعيات الأهلية وتقييمه لأداء الحكومة

%		تقييم المبحوث للقضايا المحلية		
		جيدة	متوسطة	سيئة
هل أنت منضم لجمعية أهلية	نعم	20.0	4.5	16.0
	لا	80.0	95.5	84.0

رابعا - العلاقة بين متغيري الثقة السياسية والمشاركة السياسية:

أوضحت نتائج العينة وجود علاقة معنوية بين تقييم المبحوث لدرجة الثقة السياسية في حكومته وبين مشاركته السياسية في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وذلك عند مستوى معنوية 0.05، ومن خلال بيانات العينة يتضح أنه كلما قلت درجة الثقة السياسية للمبحوث في الحكومة كلما قلت رغبته في المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة، حيث أكد 78.8٪ من المبحوثين على وجود أزمة ثقة سياسية في الحكومة محل الدراسة، مؤكدين عدم مشاركتهم في انتخابات مجلس الشعب القادمة عام 2010. وكلما ارتفعت درجة الثقة السياسية للمبحوث تجاه حكومته كلما زادت درجة مشاركتهم في انتخابات مجلس الشعب القادمة، حيث أشار 55.6٪ من المبحوثين إلى عدم وجود أزمة ثقة سياسية في الحكومة، مؤكدين مشاركتهم في انتخابات مجلس الشعب القادمة، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (24)، وتستنتج الباحثة من خلال هذه البيانات وجود علاقة طردية بين المتغيرين، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية، حيث كلما زادت درجة المشاركة السياسية كلما زادت درجة الثقة السياسية، وكلما قلت درجة المشاركة السياسية كلما قل مستوى الثقة السياسية.

جدول رقم (24) يوضح طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية للمبحوث وثقته في الحكومة

%		هل هناك أزمة ثقة سياسية في الحكومة		
		نعم	إلى حد ما	لا
هل ستشارك في انتخابات الشعب القامة عام 2010؟	نعم	21.3	18.5	55.6
	لا	78.7	81.5	44.4

خامساً - العلاقة بين تقييم المبحوث لأداء الحكومة ونيته بخصوص المشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010:

لا تظهر علاقة معنوية بين تقييم المبحوث لأداء الحكومة محل الدراسة ونيته بخصوص المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام 2010، لكن يتضح من العينة وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث كلما ارتفعت نسب التقييمات السلبية للمبحوث حول أداء الحكومة كلما قل احتمال مشاركته في انتخابات مجلس الشعب 2010، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (25)، حيث أكد 78.6٪ من المبحوثين الذين قيموا أداء الحكومة بأنه سيئ جداً على عدم مشاركتهم في انتخابات مجلس الشعب القادمة.

جدول رقم (25) يوضح طبيعة العلاقة بين تقييم المبحوث لأداء الحكومة ونيته للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب **2010**

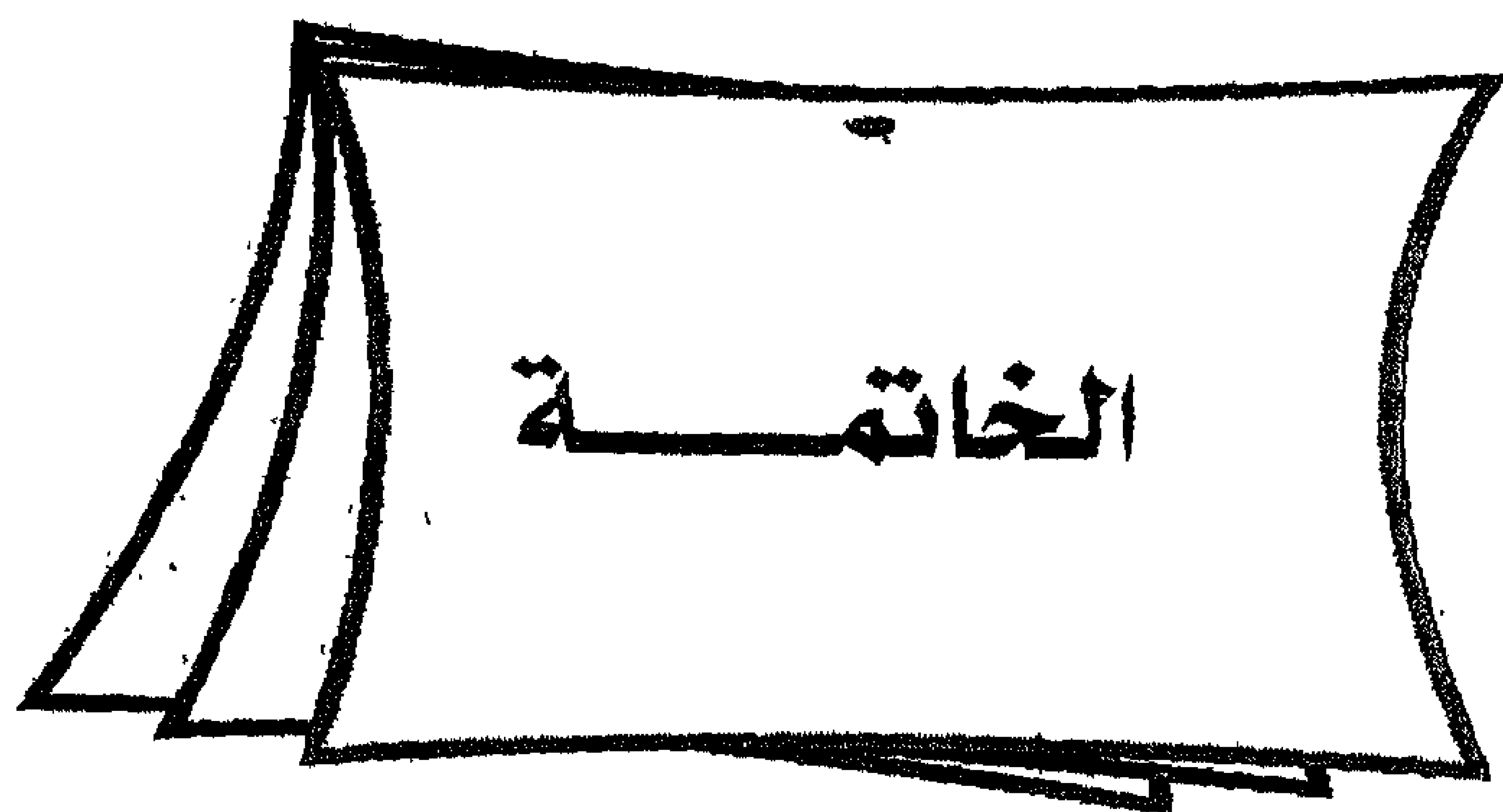
%		تقييم المبحوث للحكومة		
		جيد	سيء	سيئ جدا
هل ستشارك في انتخابات الشعب القامة عام 2010؟	نعم	21.8	25.3	21.4
	لا	78.2	74.7	78.6

سادسا ـ العلاقة بين ثقة المبحوث في تصريحات المسئولين ونية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010:

لا تظهر علاقة معنوية بين ثقة المبحوث في تصريحات المسئولين ومشاركته في انتخابات مجلس الشعب 2010، لكن يتضح من نتائج العينة وجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث أكد 78.3٪ من المبحوثين الذين أكدوا عدم ثقتهم في تصريحات المسئولين على عدم استعدادهم للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010، كما أكد 81.4٪ من المبحوثين الذين أشاروا إلى ثقتهم المحدودة في تصريحات المسئولين إلى عدم استعدادهم للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010، إلى جانب أن 77.5٪ من المبحوثين الذين أكدوا أن ثقتهم في تصريحات المسئولين متوسطة على عدم استعدادهم للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010، الأمر الذي يتضح من خلال الجدول رقم (26).

جدول رقم (26) يوضح طبيعة العلاقة بين ثقة المبحوث في تصريحات المسئولين ونية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010

%		ثقة المبحوث في تصريحات المسئولين		
		ثقة متوسطة	ثقة محدودة	لا اثق
هل ستشارك في انتخابات الشعب القامة عام 2010؟	نعم	22.5	18.6	25.7
	لا	77.5	81.4	74.3



الخاتمة

من خلال تحليل قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، وذلك بدراسة مخرجات العملية السياسية بالتركيزعلى دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بيانات الحكومة محل الدراسة التي من المفترض أن تعكس متطلبات واحتياجات المواطنين، إلى جانب تحليل التغذية الرجعية لهذه المخرجات من خلال تناول استطلاعات الرأي العام ونتائج تطبيق استبيان على عينة تتكون من 200 مفردة. كشفت الدراسة أسباب تآكل الثقة السياسية في الحكومة محل الدراسة، والتي تتمثل في المستوى المتدني لأداء الحكومة لاسيما على مستوى الأداء المؤسسي، وعجز السياسات العامة عن معالجة المشكلات الداخلية بدليل القصور الملموس في اشباع احتياجات المواطنين، وضعف إستقلال القضاء، وزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والبوليسية، وتفشي الفساد، واهتزاز الثقة الاجتماعية في المجتمع. إلى جانب التراجع البين في دور ومكانة مصر إقليمياً ودولياً.

إن الحكومة محل الدراسة تتحدث كذباً عن إنجازتها في مختلف المجالات الداخلية والخارجية على نحو ما ورد في الكُتيب الذي أصدرته تحت عنوان " أداء الحكومة في 5 سنوات (2004- 2009)"، بينما يشهد الواقع المعاش والتقارير المحلية والدولية تفاقم وتأزم المشاكل والقضايا في تلك المجالات، وقد أوضحت الدراسة كل ذلك باستفاضة في الثاني والثالث.

ومن الضروري أن تعمل الحكومة محل الدراسة على خلق نمط جديد للعلاقة بينها وبين المواطن جوهره والحالة هذه- تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتستطيع الحكومة تعزيز الثقة السياسية من

خلال تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، والسعي الدءوب إلى تلبية احتياجات المواطنين، ودعم اللامركزية والحكم المحلى، إلى جانب تفعيل المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية والنيابية، وتوفير المناخ المواتي لخلق حراك سياسي بين القوى السياسية المختلفة، وتوكيد الشفافية والمصداقية في سياساتها العامة، وإرساء قواعد المساءلة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، إلى جانب إصلاح الجهاز البيروقراطى وتطوير المؤسسات الديمقراطية للدولة مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

كما تتطلب عملية بناء الثقة السياسية في الحكومة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص حتى تتمكن الحكومة من تقديم الخدمات العامة للمواطنين بجودة وبكفاءة عالية، والتي تعتبر خطوة جوهرية في منظومة بناء الثقة السياسية، كما يجب الاهتمام بتطوير المنظومة التعليمية، حيث يعتبر التعليم من أهم آليات بناء الثقة السياسية، والذي يعمل على غرس قيم احترام الآخر والتفاهم وتيسير الحوار والتعبير عن الرأى.

وعلى صعيد الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتعلق بما إذا كان هناك أزمة ثقة سياسية في الحكومة محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى وجود دلائل على تدني الثقة في الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء ووزراء المجموعات الاقتصادية والخدمية والسيادية.

وفي إطار الثقة السياسية للمبحوث في المؤسسات التامة للحكومة محل الدراسة، تذبذب مستوى الثقة السياسية في مجموعات الوزارات الاقتصادية والخدمية والسيادية، إلى جانب الهيئات الرقابية، إلا أن الملفت للنظر أن الثقة السياسية للمبحوث في مجلس الشعب الذي

يمثل إرادة الأمة في البرلمان احتلت المرتبة الأخيرة في قائمة الجهات الرقابية.

في إطار رصد وتحليل النتائج المرتبطة بثقتهم السياسية في السياسات العامة ذات الصلة بالقضايا المحلية أشار أغلب المبحوثين إلى أن هذه السياسات سيئة، وإلى فشل الحكومة في ترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى الفشل في تحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، ودعم قطاع الزراعة والري، وتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات.

كما أشار المبحوثون إلى أن الحكومة محل الدراسة لم تنجح في تحقيق اللامركزية، وما تعهدت به من مشاريع في مجال الطاقة البديلة، ومحاربة كافة أشكال الفساد، وتطوير منظومة التعليمية، ومعالجة قضايا الصحة، وقضايا الإسكان، وقضايا المياه والصرف الصحي، وتحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين، والقضايا البيئية، إلى جانب عدم نجاح السياسات المتعلقة بزيادة الأجور.

وأكد المبحوثون أن الحكومة مقصرة في دعم السلع الغذائية، وتحقيق الضمان الاجتماعي والمعاش، والحد من الفقر والبطالة، ومواجهة العنف الاجتماعي والجريمة، ودعم الخبز، إلى جانب اخفاق الحكومة في تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي، ومبدأ تكافؤ الفرص.

وتتفق نتائج الدراسة الميدانية مع العديد من نتائج دراسات الرأي العام التي تتعلق بتقييم المواطنين لأداء الحكومة محل الدراسة، حيث أسفرت نتائج استطلاع رأى المواطنين حول تقييم أداء الحكومة، أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في يناير عام 2007، عن أن 58٪ من المبحوثين يرون أن أداء حكومة الدكتور أحمد نظيف خلال عام

2006، كان أداءً جيداً، بينما يرى 31٪ من المبحوثين أن أداءها كان مقبولاً، في حين يرى 11٪ أن الأداء كان سيئاً[1].

كما أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 24٪ من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع يأخذون على حكومة الدكتور أحمد نظيف[2]، عدم قدرتها على السيطرة على الأسعار، بينما أشار 9٪ إلى عدم قدرة الحكومة على حل مشكلة البطالة، في حين ذكر 8٪ مشكلة ارتفاع اسعار البنزين، ، و7٪ مشكلة ارتفاع أسعار فواتير التليفون، وأكد 5٪ على عدم تحسين الأوضاع الاقتصادية

وفيما يتعلق بتقييم أداء الوزراء، أشار 18٪ إلى أن السيد حبيب العادلي، والمهندس سامح فهمي أفضل وزيرين في حكومة الدكتور أحمد نظيف، وفي المقابل أشار 18٪ من المبحوثين أن السيد فاروق حسني أسوء وزير من حيث الأداء في حكومة الدكتور أحمد نظيف يليه الدكتور يسري الجمل بنسبة 8٪.

وفي استطلاع[3] رأي المواطنين وتقييم أداء الحكومة أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مارس 2009، أظهرت النتائج انخفاض نسبة المبحوثين الذي قيموا أداء حكومة الدكتور أحمد نظيف بجيد جداً إلى 23٪ في استطلاع عام 2009، مقارنةً بنحو 30٪ في استطلاع عام 2005. كما أوضحت النتائج عن أن نسبة الذين قيموا

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" استطلاع رأى المواطنين حول تقييم أداء الحكومة"، يناير 2007، ص 2.

2) المرجع السابق، ص3.

3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأى المواطنين حول تقييم أداء الحكومة- تقرير مقارن-"، إبريل 2009، ص ص 1:9.

أداء حكومة الدكتور أحمد نظيف بأنها جيدة، قد انخفضت من 42٪ في استطلاع عام 2005، إلى 36٪ في استطلاع عام 2007، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 27 ٪ في استطلاع عام 2009. كما ارتفعت نسبة المبحوثين الذين قيموا أداء الحكومة بأنه سيئ أو سيئ جداً من 5٪ في استطلاع عام 2005، إلى 11٪ في استطلاع عام 2007، وصولاً إلى 13٪ في استطلاع عام 2009.

وفي إطار ما قام به برنامج العاشرة مساءً، يوم الثلاثاء الموافق 14 يوليو 2009، من استطلاع لآراء المواطنين في مصر تجاه الحكومة وذلك بعد مرور 5 سنوات على تشكيلها، فقد انقسمت آراء المواطنين إلى وجهتي نظر أكدت الأولى منها على تقصير الحكومة، حيث لم تقم بتحقيق أي إنجازات تُذكر، بل على العكس فشلت بشكل كبير في مواجهة الأزمات والمشكلات التي واجهت الشعب المصري خلال الفترة الماضية وأهمها: أزمة رغيف الخبز وكارثة الدويقة وغيرها، كما تم التأكيد على أن سياسات الحكومة المصرية الحالية ساهمت في نشر الفساد وتدهور التعليم، وانتشار الجريمة في المجتمع لعدم وجود أي نوع من الدعم للطبقات المتدنية، مع الإشارة إلى أن هذه الحكومة تعاني من مشكلة كبيرة في التواصل مع المواطنين والتعرف علي رغباتهم، وهو ما يتطلب ضرورة زيادة الصلة بين المواطنين وأعضاء هذه الحكومة، كما أن هذه الحكومة لابد وأن تعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية التي اختفت بشكل شبه تام من المجتمع المصري[1]. بينما أكدت وجهة النظر الثانية أن حكومة الدكتور أحمد نظيف تبذل أقصى ما بوسعها من أجل النهوض بالشعب المصري وتحسين مستقبله، حيث تم التأكيد

1) برنامج العاشرة مساءً، يوم الثلاثاء الموافق 14 يوليو 2009.

على تعدد إنجازات حكومة الدكتور أحمد نظيف علي كافة المستويات والمجالات، فضلاً عن نجاحها في مساعدة الشعب المصري علي تخطي العديد من الأزمات الكبرى وكان آخر هذه الأزمات الأزمة الاقتصادية العالمية، علماً بأن هذه الحكومة ورثت تركة محملة بالمصائب والكوارث التي لا تزال تعمل علي معالجتها حتى الآن.

وفي ذات السياق، جاء تقييم المواطنين في الشارع المصري لحكومة الدكتور نظيف بعد مرور خمسة أعوام علي تشكيلها حيث طالبة المواطنون حكومة الدكتور أحمد نظيف بضرورة الالتحام مع الشعب المصرى بشكل مباشر، وأن تعمل جاهدةً للقضاء على مشكلتى البطالة والفقر، منكرين عدم حدوث أى تحسن فى أوضاع البلاد خلال السنوات الخمسة الماضية، مطالبين برفع درجة الرقابة على المؤسسات الحكومية لوقف الفساد الذى انتشر كثيراً خلال هذه الفترة، مضيفين أن الدكتور يوسف بطرس غالي - وزير المالية - وسياساته الخاطئة أدت إلي تعذيب المواطن المصري وأساءت كثيراً لصورة حكومة الدكتور نظيف، في حين أكد عدد آخر من المواطنين أن هذه الحكومة تعمل بجد إلا أن الظروف السيئة التي تمر بها البلاد تجعل إنجازاتها غير مؤثرة وتمنع من وصولها للمواطنين.

وأشار الكاتب الصحفى "سعد هجرس"، - أحد ضيوف البرنامج - إلى أن العمر الافتراضي لحكومة الدكتور أحمد نظيف قد انتهي، نظراً لأن الإنجازات التي تحققت في عهدها أقل كثيراً من إخفاقاتها، فضلاً عن انتشار الفساد والبطالة وتدهور أوضاع التعليم، كما أوضح الكاتب والمؤرخ الدكتور "محمد الجوادي"، بدوره - أحد المشاركين في البرنامج- أنه لابد من الاعتراف بحدوث بعض

الإيجابيات من قبل حكومة الدكتور "أحمد نظيف"، من قبيل الصدفة مثل ثبات سعر الصرف في مقابل الدولار والتي تحققت بسبب أزمة الدولار نفسه وليس بسبب قوة الجنيه المصري أو السياسات النقدية للحكومة، كذلك للحكومة إيجابيات متعمدة وملحوظة منها سعيها المستمر نحو ترسيخ النظم التكنولوجية وتطوير آليات الاتصال، وبينما تفتخر الحكومة بأنها ساهمت فى خلق حالة من الحراك السياسي بالمجتمع إلا أن هذا الحراك لم يظهر سوى فى صورة صراع بين الموظفين ورؤسائهم والذى يعكس حالة من الظلم البين للمواطنين، ومن سلبيات الحكومة عدم شعورها بما يحدث للشعب المصري، وحول تقييمه لأداء الحكومة بصفة عامة فقد أكد أن أداءها الإيجابى لا يتعدي 0،007٪. وفي هذا الإطار، أكد الدكتور "أسامة الغزالي حرب"، - الضيف الثالث في البرنامج- رئيس حزب الجبهة الديمقراطية ، أن حكومة الدكتور"أحمد نظيف"، لا تسيطر على كافة أمور وأوضاع وموارد البلاد ونواه إلى أن أعضاء الحكومة حاولوا أن ينجزوا ويعملوا في إطار ما هو متاح لهم من إمكانيات محدودة وفي ظل وجود مؤسسات بالدولة لا يستطيع رئيس الحكومة السيطرة عليها أو محاسبتها، وهو ما يعود إلي إخفاق النظام السياسي ككل وليس إخفاق الحكومة، مضيفاً أن المشكلة الحقيقية في مصر هى غياب الديمقراطية الحقيقية، فضلاً عن تدهور مستوي التعليم، والصحة وغيرها من المجالات.

وإنطلاقاً مما تقدم يجب توفير عدداً من الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة السياسية بين المواطنين والحكومة في المجتمع المصري، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- **تحقيق نجاحات في الأداء الحكومي:** والذي يعتبر من أهم إجراءات بناء وتعزيز الثقة السياسية لاسيما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية بين ثقة المواطنين وأداء الحكومة خاصةً في المجال الاقتصادي، فكلما ازداد الرخاء الاقتصادي للدولة كلما إزدادت الثقة السياسية للمواطنين في هذه الحكومة، وبالتالي يؤثر أداء الحكومة في المجال الاقتصادي على درجة رضاء المواطنين على سياساتها الاقتصادية، والأمر الذي يترجمه المواطن في تصويته لصالح الحكومة أم ضدها، إلى جانب العمل على تحسين الأداء الخدمي للحكومة والذي يتعلق بتقديم الخدمات العامة للمواطنين.
- **كفاءة الأداء الحكومي:** وهو من الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، والذي يشير إلى ضرورة أن تكون الحكومة أكثر كفاءة في تقديم الخدمات الأساسية، حيث يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعموداً فقرياً لبناء الثقة السياسية، والذي يعتبر مطلباً أساسياً للمواطنين.
- **الشفافية والمصداقية:** فلابد أن تحرص الحكومة على الشفافية والمصداقية أمام المواطنين، وتفعيل وإرساء قواعد المساءلة، والحرص على حرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالبرامج الحوارية التلفيزيونية، أو الصحف والمجلات.
- **بعثة الحركة السياسية والحراك السياسي بين القوى السياسية:** وذلك من خلال تمكينها من المشاركة في صنع السياسات، وأن تعمل الحكومة على الاستثمار في الوقاية من المشاكل بدلاً من الإنفاق على حل المشاكل بعد وقوعها.

- **الحفاظ على التعددية السياسية:** من خلال ضمان إجراء انتخابات عادلة ومشروعة، وتحقيق التوازنات بين السلطات، وحماية حقوق الأقليات والفئات المحرومة، بالإضافة إلى حماية السلع العامة.
- **قيام الحكومة بالدور"التوجيهي":** من خلال التوجه نحو السوق، والتحول نحو اللامركزية والتحول من السرية في عملية صنع القرار إلى الشفافية والمساءلة السياسية، فضلاً على التحول من الأبوية البيروقراطية لتمكين المجتمع المحلي والمشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني. وربط نتائج مخرات العملية السياسية بعملية بناء الثقة السياسية في الحكومة من خلال خلق روابط قوية بين الإختصاصات والسياسات والإعتقاد بالثقة، مع توفير المعرفة والإتاحة المعلومية.
- **الإلتزام بتنفيذ التعهدات:** تتعزز الثقة السياسية في حالة إلتزام الحكومة بما تعهدت به، والإلتزام بإستمرارية التنفيذ والمتابعة، وإتخاذ الإجراءات وتغيير السلبيات.
- **تجنب المخاطر:** والتي تعتبر من أهم الفرص التي يجب على الحكومة إستغلالها لبناء الثقة السياسية، حيث تستطيع الحكومة من خلال ادراكها المبكر لهذه المخاطر، وقيامها بوضع خطط واستراتيجيات لمواجهة هذه المخاطر أو الوقاية منها، ونجاحها في هذه الخطط يجذب ثقة المواطن لها، حيث سيرصد المواطن هذه السياسات والخطط، ويقييم رد فعل الحكومة تجاه هذه المخاطر، ومع ظهور تأثرات إيجابية للأزمة تتأسس الثقة السياسية.
- **رصد تفضيلات المواطنين:** حيث تعتمد أسس بناء الثقة على درجة التوافق بين تفضيلات العمل الجماعي، وضرورة أن ينصب اهتمام

الحكومة على رصد وتلبية احتياجات المواطنين وتقييمهم السياسات الحكومية من خلال خلق قنوات اتصال المجتمعي، والعمل على إيجاد الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين.

- **الاهتمام بتصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات**، ويعتبر هذا من أهم الإجراءات التي تساهم في بناء الثقة السياسية، حيث يشعر المواطن بأهميته في عملية صنع القرار وبالتالي حرصة الحكومة على تلبية احتياجاته من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات.

- **تفعيل المشاركة السياسية من جانب المواطنين، لاسيما في** الانتخابات الجوهرية لأي نظام سياسي والتي تتمثل في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية، والمواقف التحزبية، وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسات، وتعزيز التماسك بين المؤسسات المحلية، وممارسة الحكم المتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة. مع العمل على تأسيس الحكم الصالح بما في ذلك الإدارة العامة والخدمة المدنية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسانوإمكانية اللجوء إلى القضاء

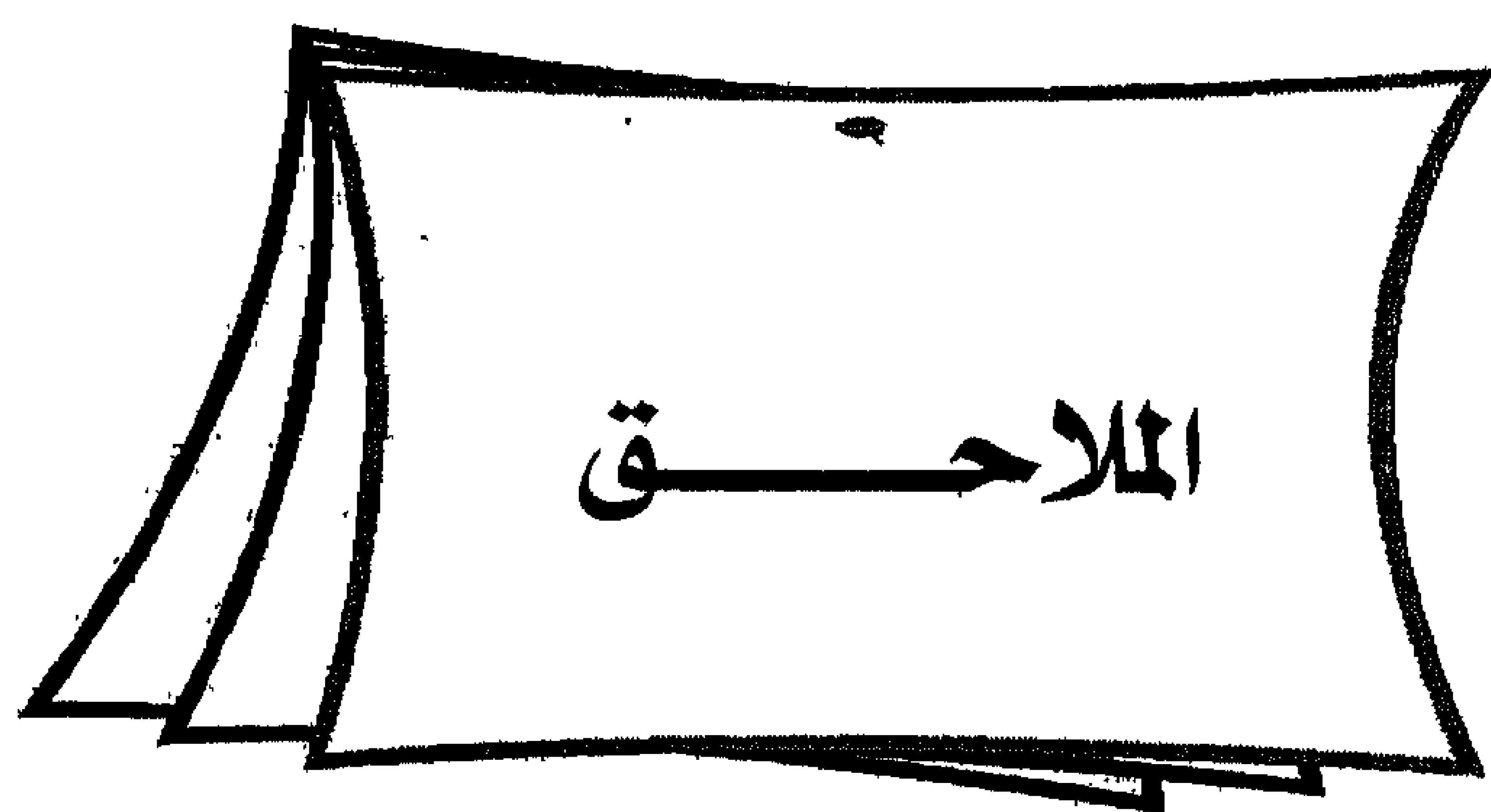
كما تعتبر صحة قرارات المسؤلين والقادة السياسيين المنتخبين، وتقيمات أداء المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى دور الإعلام ومعدلات الجرائم بالدولة من أهم أسس بناء الثقة السياسية، حيث تعتبر الثقة السياسية مجموعة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نمو أو عدم نمو الثقة تجاه الحكومة، كما تعتبر الثقة السياسية إنعكاساً للنشاط المدني والإتجاهات السائدة في المجتمع نحو الثقة الاجتماعية المستمدة من الحياة المدنية. وتتطلب مسألة بناء الثقة السياسية أن تملك الحكومة رؤى

وتصورات لكيفية معالجة قضايا المجتمع، وذلك بمصداقية في تنفيذ برامجها السياسية والخدمية، وتقليل حالة الإحتقان السياسي بين الحكومة والقوى السياسية المتنافسة داخل النظام السياسي للدولة. كما يتطلب الأمر إيجاد آليات فعالة تعمل على تقوية الثقة بين طرفي العملية السياسية.

وتستطيع الحكومة تفعيل هذه الآليات ومراقبة مستوى الثقة السياسية من خلال خلق مراكز لاستطلاع الرأي العام في كل محافظة على حد حتى يتثنى لصانع القرار المحلي – في ظل تطبيق اللامركزية- أن يقف على تفضلات المواطنين بشكل أكثر وضوحاً، الأمر الذي يتوقف على طبيعة كل محافظة، وأن يكون مركز استطلاع الرأي حيادياً بعيداً عن الجهات الحكومية حتي لا يتشكك في مصداقية نتائجها، وضرورة أن يتم ذلك بشكل دوري حتي تمكن صانع القرار من إيجاد خريطة زمنية لمستويات الثقة السياسية.

ومن خلال هذه الأطروحة البحثية ترى الباحثة أن هناك عدداً من القضايا والموضوعات تحتاج إلى دراسة وبحث مستقل لكي تمكن باحثي النظم السياسية من إمكانية الوقوف على أبعاد ومستويات الثقة السياسية في المجتمعات العربية، وتتمثل هذه القضايا في:

1. علاقة الثقة السياسية بالأداء الحكومي.
2. علاقة الثقة السياسية بممارسة الحقوق وأداء الواجبات العامة.
3. علاقة الثقة السياسية برأس المال الاجتماعي.
4. علاقة الثقة السياسية بالعمل السياسي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية وبعضها البعض، ودراسة الحراك السياسي، وطبيعة التحالفات والإنشقاقات في صفوف المعارضة.


الملاحـــــق

الكود المميز للاستمارة :				

ملحق رقم (1)

استطلاع رأي لقياس درجة الثقة السياسية في الحكومة المصرية في الفترة (يوليو2004ـ يوليو2009)

البيانات تُستخدم لأغراض البحث العلمى فقط

البيانات الشخصية سرية بحكم القانون

مايو 2010

أولاـ البيانات التعريفية والديموجرافية للمبحوث:

101	نوع المبحوث؟	ذكر......	1	
		أنثى......	2	
102	السن؟ (بالسنوات الكاملة)	□□ سنة	□□	
103	نوع الإقامة؟	حضر..........	1	
		ريف..........	2	
104	الدرجة الوظيفية؟ (لأعضاء هيئة التدريس)	أستاذ...........	1	
		أستاذ مساعد.......	2	
		مدرس........	3	
		مدرس مساعد...........	4	
		معيد..........	5	
105	التخصص؟	العلوم السياسية.........	1	
		الاقتصاد.......	2	
		الاحصاء.......	3	
		الإدارة عامة........	4	
		الدراسات الأوروبية المتوسطية................	5	
		علوم الحاسب........	6	
		أخرى (تذكر).......	□	
106	الشعبة؟(للطلاب)	العربية.................	1	
		الإنجليزية.............	2	
		الفرنسية.................	3	
107	الوظيفة؟ (للعمال والموظفين)	موظف إداري..........	1	
		عامل.......................	2	

108	الدرجة العلمية المسجل بها في الدراسات العليا؟ (لطلاب الدراسات العليا)	تمهيدي دكتوراة.......	1	
		تمهيدي ماجستير.......	2	
		دبلومة	3	

ثانيا- بيانات عن تقدير المعرفة السياسية للمبحوث:

201	ما هو عدد الوزرات في الحكومة الحالية؟	23 وزارة.......	1	
		28 وزارة...........	2	
		32 وزارة.......	3	
202	ما هو عدد الأحزاب السياسية في مصر؟	18 حزب..........	1	
		20 حزب...........	2	
		24 حزب..........	3	
203	من هو رئيس مجلس الوزراء الذي طبق برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي؟	د.عاطف عبيد........	1	
		د.عاطف صدقي.....................	2	
		د. كمال الجنزوري	3	
204	من هو الرئيس الحالي لمجلس الشورى؟	....		
205	من هو وزير الدولة للأسرة والسكان؟	....		
206	هل سمعت عن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية؟	نعم	1	انتقل للسؤال رقم **208**
		لا............	2	
207	ما هو الموضوع الذي يمثل أهم أولوية لديك	العمل......	1	
		رفع الدخول...................	2	

	من واقع البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية؟ (اختر أجابة واحدة)	استصلاح الأراضي وبناء قرى جديدة...........	3	
		تحسين خدمات التعليم والصحة	4	
		الديمقراطية....................	5	
208	هل يمنح الدستور المصري المواطن حق تشكيل جمعية أهلية؟	نعم	1	
		لا...........	2	
		لا أعرف................	3	
209	ما هو دور مجلس الشعب؟ (أختر إجابة واحدة)	تنفيذ السياسات الحكومية.........	1	
		تشكيل الحكومة........	2	
		مراقبة السياسات.........	3	
210	ما هو مصدر معلوماتك السياسية؟ (يسمح باختيار أكثر من أجابة)	الصحف..................	A	
		التلفزيون..................	B	
		شبكة الإنترنت.............	C	
		الأصدقاء..................	D	
		أخرى (تذكر)	X	
211	هل سمعت أو قرأت عن الأزمة المالية العالمية؟	نعم	1	
		لا................................	2	

ثالثا- بيانات عن تقدير المشاركة السياسية للمبحوث:

301	هل لديك بطاقة انتخابية؟	نعم	1	
		لا..........	2	
302	هل تثق في نتائج الانتخابات في مصر عموماً؟	نعم	1	
		لا..........	2	
		رافض الإجابة..........	3	

303	هـل ستـشارك في انتخابات مجلس الشعب القادمة (2010)؟	نعم	1	
		لا	2	
		رافض الإجابة	3	
304	هـل أنـت منـضم لحـزب سياسي؟	نعم	1	
		لا	2 ←	انتقـل للسؤال رقم 306
305	إذا كنـت منـضماً فمـا هو الحزب؟	......	□□ ←	انتقل إلى السؤال رقم307
306	إذا كانـت الإجابـة لا، فأذكر الأسباب؟	1......	□□	
		2......	□□	
		3......	□□	
		4......	□□	
307	هـل أنـت منـضم لجمعية أهلية؟	نعم	1 ←	انتقل إلى السؤال رقم309
		لا	2	
308	إذا كانـت الإجابـة لا، فأذكر الأسباب؟	1......	□□	
		2......	□□	
		3......	□□	
		4......	□□	

309	أي من هذه التيارات تعبر عن (أفكـــــــارك - اهتماماتـــــــك - مشاكلك)؟ (أختر إجابة واحدة)؟	الحــــزب الحــــاكم (الوطني)	1	
		أحزاب المعارضة............	2	
		المستقلين..................	3	
		الأخــــــــــوان المسلمين............	4	
		لا يوجــــــد تيــــار معبر............	5	
310	مـــا رأيـك في التعدديـة الحزبية في مصر؟	حقيقية	1	
		مقبولة	2	
		شكلية	3	
311	هـــل تتـــابع مناقـــشات مجلس الشعب؟	نعم / دائما..............	1	
		إلى حد ما..............	2	
		لا أهتم.........	3	← انتقـــل للـــسؤال رقـــم **313**
312	هل هذه المناقشات تعبر عن المشاكل والقضايا الهامة في مصر؟	نعم	1	
		إلى حد ما..............	2	
		لا	3	
		لا أعرف.......	4	
313	هـــل تعتقـــد أن هنـــاك احـترام لحقـوق الإنـسان في مصر؟	نعم	1	
		إلى حد ما..............	2	
		لا	3	
		لا أعرف.......	4	

رابعاً- بيانات عن تقدير ثقة المبحوث في أعضاء الحكومة:

401	ما هو مقدار ثقتك في رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد نظيف؟	ثقة كبيرة	1	
		ثقة متوسطة	2	
		ثقة محدودة	3	
		لا أثق على الإطلاق	4	
402	ما هو مقدار ثقتك في وزراء المجموعة الاقتصادية في الحكومة؟	ثقة كبيرة	1	
		ثقة متوسطة	2	
		ثقة محدودة	3	
		لا أثق على الإطلاق	4	
403	ما هو مقدار ثقتك في وزراء المجموعة الخدمية في الحكومة؟	ثقة كبيرة	1	
		ثقة متوسطة	2	
		ثقة محدودة	3	
		لا أثق على الإطلاق	4	
404	ما هو مقدار ثقتك في وزراء المجموعة السيادية في الحكومة؟	ثقة كبيرة	1	
		ثقة متوسطة	2	
		ثقة محدودة	3	
		لا أثق على الإطلاق	4	
405	ما هو مقدار ثقتك في تصريحات الوزراء عموماً؟	ثقة كبيرة	1	
		ثقة متوسطة	2	
		ثقة محدودة	3	
		لا أثق على الإطلاق	4	

خامساـ بيانات عن تقدير ثقة المبحوث في المؤسسات الحكومة:

501	رتب هذه الوزارات الاقتصادية تنازلياً وفقاً لمقدار ثقتك فيها؟(من الوزارة الأكثر ثقة بالنسبة لك إلى الأقل ثقة)	وزارة الاستثمار..................	▢	
		وزارة المالية.....................	▢	
		وزارة التجارة والصناعة..........	▢	
		وزارة التنمية الاقتصادية........	▢	
502	رتب هذه الوزارات الخدمية تنازلياً وفقاً لمقدار ثقتك فيها؟(من الوزارة الأكثر ثقة بالنسبة لك إلى الأقل ثقة)	وزارة التربية والتعليم.............	▢	
		وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي..	▢	
		وزارة الصحة....................	▢	
		وزارة التضامن الاجتماعي......	▢	
		وزارة النقل والمواصلات..........	▢	
		وزراة الإسكان....................	▢	
		وزارة الكهرباء والطاقة.........	▢	
503	رتب هذه الوزارات السيادية تنازلياً وفقاً لمقدار ثقتك فيها؟(من الوزارة الأكثر ثقة بالنسبة لك إلى الأقل ثقة)	وزارة الدفاع......................	▢	
		وزارة الداخلية..................	▢	
		وزارة الخارجية..................	▢	
504	رتب هذه الهيئات الرقابية تنازلياً وفقاً لمقدار ثقتك فيها؟ (من الهيئة الأكثر ثقة بالنسبة لك إلى الأقل ثقة)	الجهاز المركزي للمحاسبات.	▢	
		الجهاز القضائي والمحاكم....	▢	
		المؤسسات التشريعية (مجلس الشعب)...........................	▢	

سادسا- بيانات عن تقدير ثقة المبحوث في السياسات العامة للحكومة:

601	ما هو تقييمك بشكل عام لسياسات الحكومة تجاه القضايا المحلية؟	جيدة.......	1	
		متوسطة................	2	
		سيئة....................	3	
		لا أعرف........	4	
602	ما هو تقييمك بشكل عام لسياسات الحكومة تجاه القضايا الإقليمية؟	جيدة.......	1	
		متوسطة................	2	
		سيئة......................	3	
		لا أعرف........	4	
603	ما هو تقييمك بشكل عام لسياسات الحكومة تجاه القضايا الدولية؟	جيدة.......	1	
		متوسطة.................	2	
		سيئة......................	3	
		لا أعرف.......	4	
604	هل قامت الحكومة بدور جيد في حماية القيم الأصيلة من تحديات العولمة الثقافية؟	نعم.........	1	
		لا..........	2	
		لا أعرف.........	3	
605	في رأيك ما أهم مشكلة داخلية تواجه البلاد، وعلى الحكومة البدء بمعالجتها؟ <u>(أختر إجابة واحد)</u>	الفقر.......	A	
		البطالة.......	B	
		الديموقراطية والإصلاح السياسي.	C	
		ارتفاع الأسعار.......	D	
		مشكلة المياه.......	E	
		الفساد المالي والإداري..............	F	
		أحداث العنف والأمن الداخلي	G	
		أخرى(تذكر)	X	

606	هـل تعتقـد أن الحكومـة نجحـت في أداء مهامهـا في معالجـة القـضايا الاقتصادية والتنموية التالية؟			
أ	تحقيــــق النمــــو الاقتصادي	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ب	دعــــم وتـــــشجيع المستثمر المصري	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ت	جـــذب الاســـتثمار الخارجي (الأجنبي)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ث	ترشـــيد الإنفـــاق الحكومي ليتناسب مع الإمكانات المالية المتاحة	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ج	الإصـــلاح الـضريبي والجمركي	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	

ح	تحسين أداء القطاع المصرفي	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
د	دعم البترول والغاز الطبيعي	نجحت، بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف.......	5	
ذ	دعم قطاع السياحة	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ر	دعم قطاع الزراعة والري(تقديم الدعم للمزارعين مثل مشاريع، قروض ميسرة، تسويق منتجاتهم، إلغاء الضرائب على مستلزمات الزراعة)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ز	تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات (عدالة التوزيع)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...........	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	

س	دعـم التوجـه نحـو اللامركزية	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف..................................	5	
ش	انجاز مشاريع الطاقة البديلـة مثـل الطاقـة النووية	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..............................	4	
		لا أعرف..................................	5	
ص	محاربة كل أشكال الفساد	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
607	هـل تعتقـد أن الحكومـة نجحـت في أداء مهامهـا في معالجـة القـضايا الخدمية التالية، لتحسين نوعية الحياة؟			
أ	التعلـيم (تطـور قطاعات التعليم – البحث العلمي.....)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ب	الـصحة (توسـيع مظلـة التـأمين الـصحي ليـشمل جميـــــع المواطنين.....)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	
		نجحت بدرجة محدودة............	3	
		لم تنجح..................	4	
		لا أعرف........	5	
ت	الإسكان (تطوير مبـادرة مـسكن	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة............	2	

	كريم للمواطنين وتنفيذها ضمن جدول زمني محدد...)	نجحت بدرجة محدودة...............	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف.........	5	
ث	المياه والصرف الصحي (حل مشكلة المياه - توفير مياه نقية.......)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف.........	5	
ج	دعم قطاع الكهرباء والتوسع في الإنارة	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف.........	5	
ح	تحسين المستوى المعيشي لكافة المواطنين	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف.........	5	
خ	تطوير شبكة النقل (طرق، مواصلات، سكة جديد.......)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف.........	5	
د	تطوير الإعلام الرسمي	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف.........	5	

ذ	القضايا البيئية (تحسين نوعية الهواء- عمليات الرصد البيئي للملوثات- التحكم في التلوث الصناعي.)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2	
		نجحت بدرجة محدودة.................	3	
		لم تنجح.....................	4	
		لا أعرف.........	5	
ر	الأنشطة الثقافية (الاهتمام بقضايا القراءة والمعرفة – إنشاء المتاحف....)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2	
		نجحت بدرجة محدودة.................	3	
		لم تنجح.....................	4	
		لا أعرف.........	5	
ز	الحكومة الإلكترونية (توصيل الخدمة إلى طالبها – ميكنة الجهاز الإداري للدولة – البطاقة التموينية الذكية.......)	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2	
		نجحت بدرجة محدودة.................	3	
		لم تنجح.....................	4	
		لا أعرف.........	5	
608	هل تعتقد أن الحكومة نجحت في أداء مهامها في تحسين مستوى المعيشة فيما يتعلق بالموضوعات التالية؟			
أ	زيادة الأجور	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2	
		نجحت بدرجة محدودة.................	3	
		لم تنجح.....................	4	
		لا أعرف.........	5	

ب	دعم السلع والأسعار	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف........	5	
ت	الضمان الاجتماعي والمعاشات	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف........	5	
ث	الحد من الفقر	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف........	5	
ج	الحد من البطالة	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف........	5	
ح	مواجهة العنف الاجتماعي والجريمة	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف........	5	
خ	دعم الخبز	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة...............	2	

		نجحت بدرجة محدودة.................	3
		لم تنجح.....................	4
		لا أعرف........	5
609	هل تعتقد أن الحكومة نجحت في أداء مهامها في القضايا المجتمعية التالية؟		
أ	معالجة قضايا المواطنة	نجحت بدرجة كبيرة	1
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2
		نجحت بدرجة محدودة.................	3
		لم تنجح.....................	4
		لا أعرف........	5
ب	تمكين المرأة	نجحت بدرجة كبيرة	1
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2
		نجحت بدرجة محدودة.................	3
		لم تنجح.....................	4
		لا أعرف........	5
ت	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في التعيين والترقية	نجحت بدرجة كبيرة	1
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2
		نجحت بدرجة محدودة.................	3
		لم تنجح.....................	4
		لا أعرف........	5
610	هل تعتقد أن الحكومة نجحت في أداء مهامها في تحقيق الإصلاح التشريعي فيما يتعلق بالموضوعات التالية؟		
أ	تطوير منظومة القضاء وتحقيق العدالة الناجزة	نجحت بدرجة كبيرة	1
		نجحت بدرجة متوسطة.................	2
		نجحت بدرجة محدودة.................	3
		لم تنجح.....................	4
		لا أعرف........	5

ب	تحقيق إصلاح سياسي يضمن أعلى درجات المشاركة الشعبية في صناعة القرار- ضمان حرية التعبير	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة................	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف.........	5	
ت	تعديل قانون الانتخاب ليضمن انتخابات حرة ونزيهة.	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة................	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف.........	5	
ث	تنفيذ وتطبيق القوانين بحزم	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة................	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف.........	5	
611	هل تعتقد أن الدولة نجحت في أداء مهامها في تحقيق الدور الريادي لمصر فيما يتعلق بالموضوعات التالية؟			
أ	دعم ومساندة الشعب الفلسطيني لتحقيق دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس؟	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة................	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح....................	4	
		لا أعرف.........	5	

ب	تعزيز التضامن والتكامل العربي ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك؟	نجحت بدرجة كبيرة	1	
		نجحت بدرجة متوسطة................	2	
		نجحت بدرجة محدودة................	3	
		لم تنجح......................	4	
		لا أعرف........	5	
612	هل ترى أنه في ظل حكومة د.نظيف خلال الفترة (يوليو 2004 – يوليو 2009) حدث تحسن في؟			
أ	وضع أسرتك الاقتصادي	تحسن......	1	
		بقي كما هو.......	2	
		ساء........	3	
		لا أعرف........	4	
ب	الوضع الاقتصادي للدولة	تحسن......	1	
		بقي كما هو.......	2	
		ساء........	3	
		لا أعرف........	4	
613	ما هو تقييمك بشكل عام لأداء حكومة د. نظيف في الفترة من يوليو 2004إلى يوليو 2009؟	جيد جدا....................	1	
		جيد.........	2	
		سيئ	3	
		سيئ جدا....................	4	
614	هل هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة في مصر؟	نعم	1	انتقل للسؤال رقم 616
		إلى حد ما.........	2	
		لا.........	3	
		لا أعرف	4	

615	أذكر الأسباب	1	☐☐	
		2	☐☐	
		3	☐☐	
		4	☐☐	
616	ما هي التدابير التي تزيد من درجة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من وجهة نظرك ؟	1	☐☐	
		2	☐☐	
		3	☐☐	
		4	☐☐	

☺ خالص الشكر والتقدير للمبحوث على اهتمامه واستيفاء الاستمارة

الملحق رقم (2) التشكيل الأول لحكومة د. أحمد نظيف

وزارة د. أحمد نظيف 12 يوليو 2004

نص القرار الجمهوري بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد نظيف

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (201) لسنة 2004

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

قـــــرر

(المادة الأولى)

عين السيد الدكتور/ أحمد محمود محمد نظيف... رئيساً لمجلس الوزراء

(المادة الثانية)

عين كل من:

السيد المشير/ محمد حسين طنطاوي سليمان وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي

السيد / فاروق عبد العزيز حسني وزيراً للثقافة

السيد الدكتور/ يوسف بطرس غالي وزيراً للمالية

السيد / كمال محمد الشاذلي وزير دولة لشئون مجلس الشعب

السيد الدكتور/ ممدوح أحمد البلتاجي وزيراً للإعلام

السيد الدكتور/ محمد إبراهيم سليمان وزيراً للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

السيد / أحمد أحمد العماوي وزيراً للقوى العاملة والهجرة

السيد الدكتور/ محمود حمدي زقزوق وزيراً للأوقاف

السيد الدكتور/ مفيد محمود محمود شهاب وزير دولة لشئون مجلس الشورى

السيد الدكتور/ محمود عبد الحليم أبو زيد وزيراً للموارد المائية والري

السيد / حبيب إبراهيم العادلي وزيراً للداخلية

السيدة الدكتورة/ أمينة حمزة محمود الجندي وزيرة للتأمينات والشئون الاجتماعية

السيد الدكتور/ سيد عبده مصطفى مشعل وزير دولة للإنتاج الحربي

السيد الدكتور/ حسن على على خضر وزيراً للتموين والتجارة الداخلية

السيد المهندس/ أمين سامح سمير فهمي وزيراً للبترول

السيد الدكتور/ حسن أحمد يونس وزيراً للكهرباء والطاقة

السيدة/ فايزة محمد أبو النجا وزيرة للتعاون الدولي

السيد الدكتور/ عثمان محمد محمد عثمان وزيراً للتخطيط

السيد الدكتور/ محمد عوض عفيفي تاج الدين وزيراً للصحة والسكان

السيد / أحمد محمد شفيق وزيراً للطيران المدني

السيد الدكتور/ عبد الرحيم هاشم شحاتة وزير دولة للتنمية المحلية

السيد المستشار/ محمود أبو الليل وزيراً للعدل

السيد المهندس/ أحمد عبد المنعم الليثي وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي

السيد الدكتور/ عمرو عزت سلامة وزيراً للتعليم العالي ووزير دولة لشئون البحث العلمي

السيد الدكتور / أحمد جمال الدين عبد الفتاح موسى وزيراً للتربية والتعليم

السيد / أحمد على أبو الغيط وزيراً للخارجية

السيد المهندس/ ماجد جورج إلياس غطاس وزير دولة لشئون البيئة

السيد / أنس أحمد الفقي وزيراً للشباب

السيد الدكتور/ عصام عبد العزيز أحمد شرف وزيراً للنقل

السيد الدكتور/ أحمد محمود عثمان درويش وزير دولة للتنمية الإدارية

السيد الدكتور/ طارق محمد كامل محمود وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد الدكتور/ محمود صفوت محي الدين وزيراً للاستثمار

السيد / أحمد علاء الدين أمين المغربي وزيراً للسياحة

السيد المهندس / رشيد محمد رشيد حسين وزيراً للتجارة الخارجية والصناعة

في 15 فبراير 2005 حدث تعديل وزاري محدود بمقتضاه تولى د. ممدوح البلتاجي وزارة الشباب وتولى السيد أنس الفقي وزير الإعلام.

الملحق رقم (3) التشكيل الثاني لحكومة د. أحمد نظيف

وزارة د. أحمد نظيف الثانية 2005/12/31

أصدر السيد الرئيس محمد حسني مبارك القرار الجمهوري رقم (424) في **2005/12/31** بتشكيل الوزارة على النحو التالي:

المادة الأولى: تعيين الدكتور/ أحمد محمود محمد نظيف... رئيساً لمجلس الوزراء

المادة الثانية: يعين كل من:

السيد المشير/ محمد حسين طنطاوي سليمان وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي

السيد / فاروق عبد العزيز حسني وزيراً للثقافة

السيد الدكتور/ يوسف بطرس غالي وزيراً للمالية

السيد الدكتور/ محمود حمدي زقزوق وزيراً للأوقاف

السيد الدكتور/ مفيد محمود محمود شهاب وزير دولة لشئون مجلس الشورى

السيد الدكتور/ محمود عبد الحليم أبو زيد وزيراً للموارد المائية والري

السيد / حبيب إبراهيم العادلي وزيراً للداخلية

السيد الدكتور/ سيد عبده مصطفى مشعل وزير دولة للإنتاج الحربي

السيد المهندس/ أمين سامح سمير فهمي وزيراً للبترول

السيد الدكتور/ حسن أحمد يونس وزيراً للكهرباء والطاقة

السيدة/ فايزة محمد أبو النجا وزيرة للتعاون الدولي

السيد الدكتور/ عثمان محمد محمد عثمان وزيراً للتخطيط

السيد / أحمد محمد شفيق وزيراً للطيران المدني

السيد المستشار/ محمود أبو الليل وزيراً للعدل

السيد / أحمد على أبو الغيط وزيراً للخارجية

السيد المهندس/ ماجد جورج إلياس غطاس وزير دولة لشئون البيئة

السيد / أنس أحمد الفقي وزيراً للشباب

السيد الدكتور/ أحمد محمود عثمان درويش وزير دولة للتنمية الإدارية

السيد الدكتور/ طارق محمد كامل محمود وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد الدكتور/ محمود صفوت محي الدين وزيراً للاستثمار

السيد / أحمد علاء الدين أمين المغربي وزيراً للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

السيد المهندس / رشيد محمد رشيد حسين وزيراً للتجارة الخارجية والصناعة

السيد الدكتور/ على السيد على المصليحي وزيراً للتضامن الاجتماعي

السيد الدكتور / يسري صابر حسين الجمل وزيراً للتربية والتعليم

السيد الدكتور/ هاني محفوظ هلال وزيراً للتعليم العالي ووزير الدولة للبحث العلمي

السيد الدكتور/ حاتم مصطفى مصطفى الجبلي وزيراً للصحة والسكان

السيد المهندس/ محمد يونس منصور لطفي منصور وزيراً للنقل

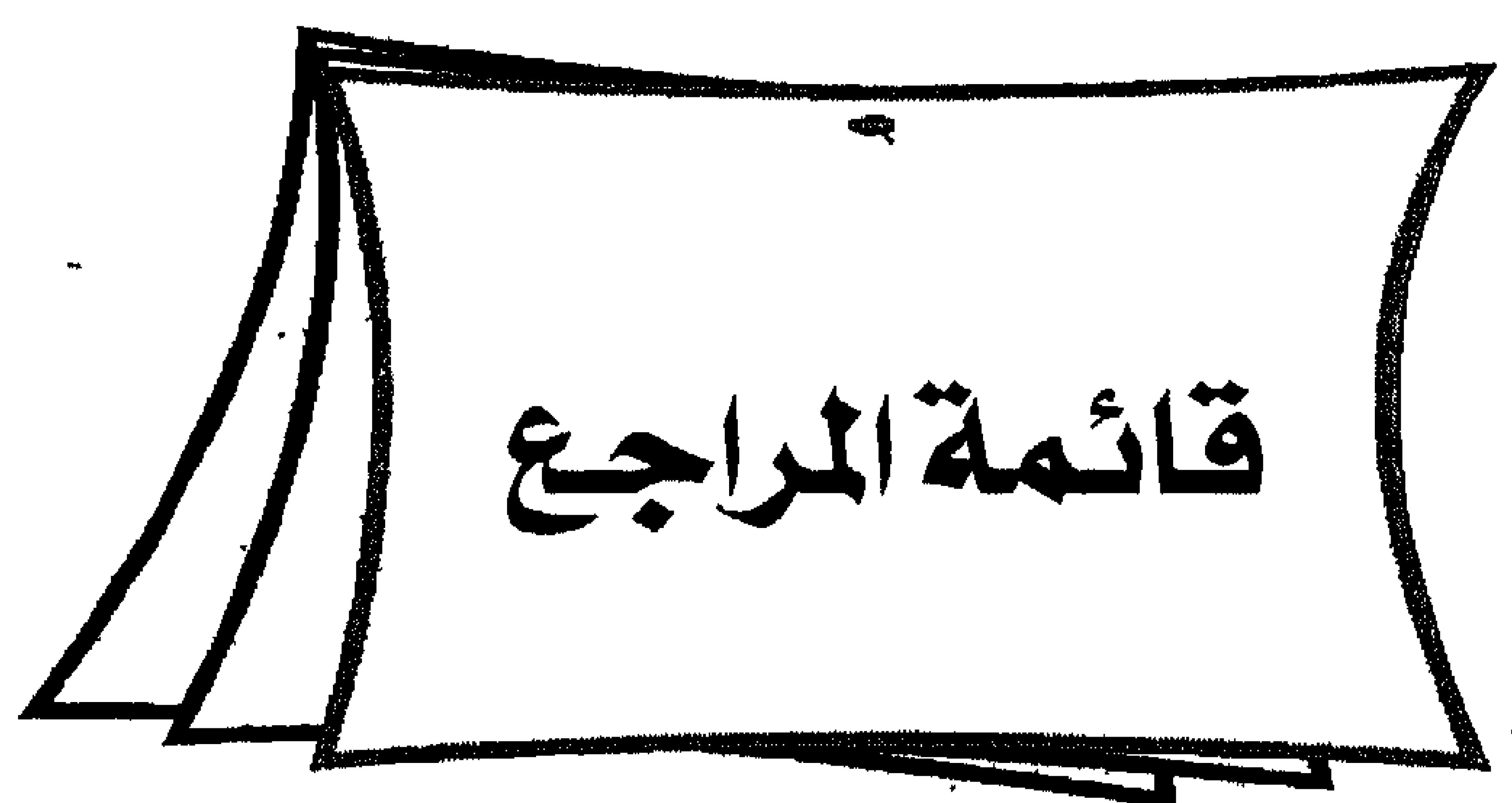
السيد المهندس/ أمين أحمد محمد عثمان أباظة وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي

السيد الدكتور/ محمد زهير محمد جرانة وزيراً للسياحة

السيدة / عائشة عبد الهادي عبد الغني وزيرة للقوى العاملة والهجرة

في أغسطس 2006 حدث تعديل وزاري تم بمقتضاه تولى المستشار ممدوح مرعي وزارة العدل وفصل وزارة التخطيط والتنمية إلى وزارتين وزارة التنمية الاقتصادية وتولاها د. عثمان محمد عثمان، ووزارة التنمية المحلية وتولاها اللواء عبد السلام محجوب الذي كان محافظاً للإسكندرية، وتم استحداث وزارة جديدة وهي وزارة الدولة للأسرة والسكان وتولاتها السفيرة مشيرة خطاب.

وقد أجرى الرئيس المصري حسني مبارك يوم 11 مارس 2009 تعديلا طفيفا في الحكومة التي يرأسها أحمد نظيف شمل استحداث منصب وزاري وتعيين وزير بدلاً من آخر، حيث عُينت مشيرة خطاب وزيرة للدولة للأسرة والسكان وهو منصب جديد نشأ عن الفصل بين شؤون السكان وشؤون الصحة في وزارة الصحة والسكان التي صارت وزارة الصح، وعُين محمد نصر ابراهيم وزيرا للموارد المائية والري بدلا من محمود أبو زيد الذي شغل المنصب منذ عام 1997.


قائمة المراجع

أولاً- باللغة العربية

- **الوثائق:**

(1) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر سنة 1971، "جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، مركز المعلومات، يوليو 2005.

(2) بيان الحكومة المصرية أمام مجلس الشعب، 19 ديسمبر 2006.

(3) بيان رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب في ديسمبر 2004.

(4) كلمة الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء المصري أمام مجلس الشعب، 30 ديسمبر 2007.

(5) كلمة الدكتور أحمد نظيف في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب، 19 يونيو 2008.

(6) كلمة الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في افتتاح دورته البرلمانية، 15 ديسمبر 2008.

- **الكتب:**

(1) إلهام عفيفي، "الثقافة السياسية للبدو: دراسة في سيناء"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.

(2) عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الأداب، القاهرة، 2004.

(3) على الدين هلال، "النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، يناير 2010.

(4) على الدين هلال، "تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

(5) كمال المنوفي، مقدمة في المناهج وطرق البحث في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

(6) مجلس الوزراء المصري، أداء الحكومة في 5 سنوات 2004-2009، يوليو 2009.

(7) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "وصف مصر بالمعلومات...وسنوات من التنمية"، الإصدارة الثامن، 2009.

- الدوريات:

(1) ثناء فؤاد عبد الله، "أزمة الطبقة الوسطى في مصر"، المستقبل العربي، العدد 260، السنة 23، 2000.

(2) رمزي زكي، "وداعاً للطبقى الوسطى: تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة"، المستقبل العربي، 1997.

(3) صدفة محمد محمود، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، موجز سياسات رقم (3)، 2009.

(4) عالية المهدي ود. محمد سلمان (محرران)، مناقشة بيان الحكومة المصرية 2006: قراءة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، سلسلة محاضرات المنتدى الاقتصادي، العدد الأول، يونيو 2007.

(5) عبد المنعم المشاط، "الجانب الاجتماعي من بيان الحكومة"، "مناقشة قضية التعليم في بيان الحكومة2006"، عالية المهدي ومحمد سلمان (محرران)، مناقشة بيان الحكومة المصرية 2006: قراءة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، سلسلة محاضرات المنتدى الاقتصادي، العدد الأول، يونيو 2007.

- **الرسائل علمية:**

(1) إنجي محمد محد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

(2) جنات فاروق السملوطي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.

(3) داليا أحمد رشيدي، دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

(4) دعاء فكري أحمد، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأثره على النشاط الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الحالة المصرية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

(5) سيد أبو ضيف، " الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 1993.

(6) سمية أحمد على، " سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: دراسة الحالة المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002.

(7) عبد الحكيم محمد السبتي، دور وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي دراسة حالة التليفزيون الكويتي من الفترة 1991- 2005، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

(8) فاطمة بركات عبد الفتاح، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال عقد التسعينيات"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.

(9) محمد أحمد على عدوي، العشوائيات والأمن القومي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

(10) ناهد عز الدين، "تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال رجال الأعمال"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

(11) نفين محمد طريح، "أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005.

(12) هبه محمد فؤاد، " التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006.

(13) ياسمين محمود فؤاد، "أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

- **التقارير:**

(1) منظمة وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست، تقرير منظمة وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمنظمة الإيكونوميست بشأن أبرز التطورات الاقتصادية في مصر خلال العام المالي 2008/2007، 2008.

(2) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر لعام 2007، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2007.

(3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " تقرير معلوماتي عن سمات التعليم الجامعي والعالي، السنة الثانية، العدد 16، إبريل 2008.

(4) مؤسسة "هريتاج فاونداشن" بالتعاون مع جريدة "وول ستريت جورنال"، مؤشر الحرية الاقتصادية، يناير 2007، مؤسسة "هريتاج فاونداشن"، 2007.

(5) محمد رمضان، "هل الإحصاءات والمؤشرات لغة تواصل جيدة بين المواطنين والحكومات؟"، (أثر المعلومات والنظم الإحصائية المتكاملة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، سبتمبر2008.

(6) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية – تقرير مقارن- ، مارس 2009.

(7) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى"، سبتمبر 2005.

(8) ـــ، استطلاع رأى المواطنين حول تقييم أداء الحكومة- تقرير مقارن- ، إبريل 2009.

(9) ـ ، استطلاع رأى المواطنين حول مشاكل المرور المصري – تقرير مقارن- ، يناير 2009.

(10) ـــ ،استطلاع رأى المواطنين فى خدمات التأمين الصحى الحكومى، أغسطس 2008.

(11) ـ ،استطلاع رأى المواطنين حول مشاكل المرور المصري، يناير 2008.

(12) ـ ، استطلاع رأى المواطنين حول التعليم فى الجامعات والمعاهد الخاصة، نوفمبر 2007.

(13) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول منظومة الدعم أغسطس 2007.

(14) ـ ، استطلاع رأى المواطنين حول فصل التمويل عن تقديم الخدمة وانشاء الشركة القابضة للتأمين الصحى الحكومى، يوليو 2007.

(15) . ، استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية – تقرير مقارن– ، مارس 2007.

(16) ـ ، استطلاع رأى المواطنين حول إدخال الغاز الطبيعى لجميع محافظات الجمهورية ، إبريل2007.

(17) ـــ ، استطلاع رأي طلاب الجامعات حول مشاكل التعليم الجامعي، فبراير 2007.

(18) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول تقييم أداء الحكومة، يناير 2007.

(19) ـ ، استطلاع رأى أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل، ديسمبر 2006.

(20) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول البطاقة التموينية (تقرير مقارن)، أكتوبر2006.

(21) ـ ، استطلاع رأى المواطنين بمحافظة السويس حول تقييم تجربة بطاقات التموين الذكيَّة، يوليو2006.

(22) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول القيمة المناسبة للدعم النقدى للسلع التموينية كبديل للدعم العينى وطرق تقديمها، إبريل 2006.

(23) ـ، استطلاع رأى المواطنين حول التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى، مارس 2006.

(24) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين فى خدمات التأمين الصحى الحكومى، مارس 2006.

(25) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول أزمة أنابيب البوتاجاز فى بعض مناطق الجمهورية، مارس 2006.

(26) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية، مارس 2006.

(27) ـــ ، استطلاع رأى لتقييم دور مجمع خدمات الاستثمار، فبراير 2006.

(28) ـــ ، استطلاع رأى الشركات المقيّدة بالبورصة حول الاستثمار فى البورصة ومعوقاته، ديسمبر 2005.

(29) ـــ ، استطلاع للرأى عن التشغيل بين الخريجين الجدد ، سبتمبر 2005.

(30) ـــ ،استطلاع رأى المواطنين حول مشكلة البطالة، أغسطس 2005.

(31) ـــ ، استطلاع رأى لقياس مدى وعى أصحاب الفنادق والقرى السياحية والمطاعم لدعم الحكومة للسولار، يونيو 2005.

(32) ـــ ، استطلاع رأى حول الدعم الحكومى المقدم على أنابيب البوتاجاز، مايو2005.

(33) ـــ ، استطلاع رأى حول مدى وعى المواطنين بدعم البنزين، إبريل 2005.

(34) ـــ، استطلاع رأى المواطنين حول مقاطعة السلع الأساسية للتأثير على أسعارها، إبريل 2005.

(35) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول كفاءة الخدمات العامة: المياه – الكهرباء – المواصلات، إبريل 2005.

(36) ـــ ، استطلاع رأي لقياس مدى وعي المواطنين حول قيام الحكومة بدعم الكهرباء، إبريل 2005.

(37) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية، مارس 2005.

(38) ـــ ، استطلاع رأى الشركات حول معوقات الاستثمار فى مصر، فبراير 2005.

(39) ـــ ، استطلاع رأى المواطنين حول توافر السلع الأساسية وارتفاع أسعارها، نوفمبر 2004.

(40) ــــ ، استطلاع رأى المـواطنين حـول البطاقـة التموينيـة، أكتـوبر 2004.

(41) ــــ ، استطلاع رأى المـواطنين حـول البطاقـة التموينيـة ، أكتـوبر 2004.

(42) ــــ ، اسـتطلاع رأى المـواطنين حـول قـرار خفـض التعريفـة الجمركية ، أكتوبر 2004.

(43) ــ ، استطلاع رأى المواطنين حول البطاقة التموينية ، مايو 2004.

(44) ــــ ، اسـتطلاع رأى الـشركات الـصناعية حـول المـشاكل التـى تعترض العملية الإنتاجية ، فبراير 2004.

(45) مركز الأهرام الاستراتيجي، استطلاع الرأي العام، يونيو 1998.

(46) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ماذا سيفعل المصريون يوم الانتخابات كيف يصوت المصريون اليوم، 2005.

(47) محمد المصري، حكومة المهندس نادر الذهبي بعد مرور عامين على تشكيلها، وحدة استطلاع الرأي العـام، مركـز الدراسـات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، حزيران 2009.

(48) محمد المصري، استطلاع للرأي العام حول حكومة المهندس نادر الذهبي بعد مرور عامين على تشكيلها، وحدة استطلاع الرأي العـام، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية، الجامعـة الأردنيـة، كانون الأول 2009.

(49) محمد المصري، استطلاع للرأي العام حول حكومة المهندس نادر الذهبي بعد مرور عام على تشكيلها، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، كانون الأول 2008.

(50) محمد المصري، استطلاع للرأي العام حول حكومة دولة المهندس نادر الذهبي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، أذار 2008.

(51) محمد المصري، استطلاع للرأي العام استطلاع للرأي العام حول حكومة المهندس نادر الذهبيبعد مرور مائتي يوم على تشكيلها، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، حزيران 2008.

(52) محمد المصري، استطلاع للرأي العام حول تشكيل حكومة دولة المهندس نادر الذهبي، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، كانون الأول 2007.

- دراسات وبحوث:

(1) أحمد زايد، "رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى"، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2003.

(2) السيد على موسى، "العملية التشريعية في الدول العربية الخبرات المقارنة والدروس المستفادة"، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت 3- 6 فبراير 2003.

(3) سعود بن شايش العنزي، "الثقة ودوافع الإنجاز لدى عينة من الطلاب المتفوقين دراسياً والعاديين في المرحلة المتوسطة بمدينة عرعر"، 2003.

(4) سلطان أبو علي، "الجوانب الاقتصادية في بيانات الحكومة 2002/2003 -2007/2008"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003- 2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

(5) شادية فتحي، " تطور السلطة التنفيذية في مصر"، سلسلة بحوث سياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو 2007.

(6) عبد المنعم المشاط، "مشروع تحليل بيان الحكومة خلال السنوات 2002/2003 -2007/2008 قراءة في ضوء الجوانب السياسية في بيان الحكومة"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003- 2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

(7) عبلة محمد الخواجة، "قياس رأس المال الاجتماعي على المستوى المؤسسي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (رأس المال الاجتماعي والتنمية في مصر)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2003.

(8) محمد سلمان طايع، "تحليل اتجاهات الاستمرار والتغير في الأبعاد الاجتماعية في بيان الحكومة المصرية (2002- 2007)"، (بيان الحكومة في خمس سنوات: بين الوعد والتنفيذ تحليل التغير والإتجاه العام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيانات الحكومة خلال الفترة 2003- 2007)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

- مواقع على شبكة الإنترنت:

(1) أحمد أبو مطر، أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية، 2009/10/5، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171670

(2) خالد حسن، بين فوكوياما وولفويتز؟، 2010/07/19، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5534

(3) محمد محسن الظاهري، حقوق الإنسان في اليمن دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه، 2010/08/29، http://www.nhrc-qa.org/ar/download.php?view.7

(4) كاظم الحسن، آراء وأفكار: الثقة السياسية من أولويات بناء الدولة، 2009/05/12، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=176038

- أخرى:

(1) برنامج العاشرة مساءً، يوم الثلاثاء الموافق 14 يوليو 2009.

ثانيا : باللغة الإنجليزية:

- **Books:**

(1) Arrow, K., "The Limits of Organization", New York: Norton, 1974.

(2) Almond, G. A., "The Intellectual History of the Civic Culture Concept", G. A. Almond & S. Verba (Eds.), The civic culture revisited: An analytic study, Boston, Mass.: Little, Brown, 1980.

(3) Almond, G.A And S. Verba, "The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations", Princeton: Princeton University Press, 1963.

(4) Bourdien, "Distinction: A Critique of the Social Judgment of Trust", Trans. By R. Nice, London: Routledge and Kegan, Faul 1984.

(5) Cook, K.S., "Trust In Society", New York: Russell Sage Fondations, 2001.

(6) E.Warren, Mark, "Democracy and Trust", Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

(7) Easton, David, "A Systems Analysis of Political Life", New York: Wiley, 1975.

(8) Fukuyama, F., "The Social Virtues and the Creation of Prosperity", New York: Free Press, 1995

(9) Gamson, W.A.,"Power and Discontent", Homewood, Ill.: Dorsey, 1968

(10) Hibbing, J. R., And Theiss-Morse, E., "Stealth Democracy: American's Belief about How Government Should Work", New York: Cambridge University Press, 2002.

(11) Hearn, Frank, "Moral Order and Social Disorder: The American Search for Civil Society", New York: Aldine de Gruyter Press, 1997.

(12) J., Hetherington, Marc, "Why Trust Matters: Declining Political Trust and the Demise of American Liberalism", Princeton University Press, 2005.

(13) J. Warda, Hawad, "Introdution to comparative politics (concepts and process), center for stratgegic and international studies (CSIS), Second edtitions, WashintgonD.C,

(14) J. Anderson, Christopher And J. Lotempio, Andrew, "Winning, Losing and Political Trust", United Kingdom, 2002.

(15) Kramer, R.M., And Taylor,T. R.,"Trust in Organizations: Frontiers of Theory and Research", Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1995.

(16) Krishna, A., "Creating and Harnessing Social Capital", P. Dasgupta & I. Serageldin (Eds.), Social Capital: A Multifaceted Perspective, 2000

(17) Lin, Nan, "Social Capital: A Theory of Social Structure and Action", Cambridge University Press , 2001.

(18) Lane. R.E., "Political Life: Why People Get Involved in Politics", Glencoe, 1959.

(19) Levi, M., "Consent, Dissent and Patriotism", New York:Cambridge University Press, 1997.

(20) Marshall (ed), Gordon, "The Concise Oxford Dictionary of Sociology", Oxford University Press, 1994.

(21) Misztal, B., "Trust in Modern Societies: The Search for the Bases of Social Order ", Cambridge: Polity, 1996.

(22) Norris, Pippa, "Critical Citizens", Oxford, Oxford University, 1999.

(23) Putnam, R., "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", New York: Simon and Schuster, 2000.

(24) Putnam., Robert, "Making Democracy work", Princeton: Princeton University Press. - Robert, 1995.

(25) Parsóns, T., "The System of Modern Societies", Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1971.

(26) Tarrow, "Mad Cows and Activists: Contentious Politics in the Trilateral Democracies", in Disaffected Democracies: What is Troubling the Trilateral Democracies? S. Pharr and R. Putnam (eds.) Princeton: Princeton University Press, 2000.

(27) Uslaner, Eric M., "Democracy and Social Capital in Mark", Cambridge University press, 1999.

- **Periodicals:**

(1) Kiffin-Petersen,Sandra. And L. Cordery, John, "Trust, individualism and job characteristics as predictors of employee preference for teamwork", International. Journal of Human Resotirce Management, VOL.14,NO.1, February 2003.

(2) Atbrecht,Simon. And Travaglione, Anthony,"Trust in public-sector senior management", J. of Human Resotme Management, VOL.i4, NO.l, 2003

(3) Blinder, A. S. "Central Bank Credibility: Why Do We Care? How Do We Build It?", The American Economic Review , VOL.90, NO.5, December 2000.

(4) Bourne, Paul Andrew, "Modelling Political Trust in a Developing Country"; Current Research Journal of Social Sciences, VOL.2, NO.2,2010.

(5) Bryant, Antony, "Trust in electronic commerce business relationships", Journal of Electronic Commerce Research, VOL. 3, NO. 2, 2002.

(6) Brehm, J. And Rahn, W., "Individual-Level Evidence for the Causes and Consequences of Social Capital", American Journal of Political Science, VOL. 41. NO. 3, 1997.

(7) Chandler, David,"Building Trust in Public Institutions? Good Governance and Anti-corruption in Bosnia-Herzegovina", Ethno politics, Vol. 5, No. 1,March 2006.

(8) Costa, Ana, Cristina And Roe R. A., Taillieu T., "Trust within teams: The relation with performance effectiveness", European Journal of Work And Organizational Psychology, Vol. 10, No.3, 1 September 2001.

(9) Citrin, Jack, " Comment:The Political Relevance of Trust in Government", The American Political Science Review, Vol. 68, No. 3, Sep. 1974

(10) Campbell, Mary, "Restoring Trust in Government: A Cost-Effective Approach", Journal for Quality & Participation, Vol. 26 Issue 3, Fall 2003.

(11) D. Gibson, Pamela, "Improving Performance and Accountability in Local Government with Citizen Participation", The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Vol.10, NO.1,2005

(12) Das, T. K. And Teng, Bin Trust, individualism and job characteristics as predictors of employee preference for teamwork g-Sheng,"Trust, Control, and Risk in Strategic Alliances: An Integrated Framework",Organization Studies, VOL.22,NO.2, March 2001.

(13) L. Mclain, David, Trust, Risk, And Decision-Making in Organizational Change", Public Administration Quarterly, July 1999.

(14) Evans, Jillian, And Rudolph , Thomas , J. ," Political Trust, Ideology, and Public Support for Government Spending ", American Journal of Political Science, Vol. 49, No. 3Jul. 2005.

(15) E. Swan, John and J. Roberts,Jenny, "Measuring Dimensions of Purchaser Trust of Industrial Salespeople", Journal of Personal Selling fr Sales Management, Vol. VIII, May 1988.

(16) Easton, D., "Re-Assessment of the Concept of Political Support", British Journal of Political Science, VOL.5,NO.4,1975.

(17) Feldman, S., "The Measurement and Meaning of Political Trust", Political Methodology, VOL. 9,1983.

(18) Finifter, A.W., "Dimensions of Political Alienation", American Political Science Review, VOL. 64، NO.2, June 1970.

(19) George Cvetkovich, Michael Siegrist, Rachel Murray, Sarah Tragesser, "New Information and Social Trust: Asymmetry and Perseverance of Attributions about Hazard Managers", Risk Analysis, Vol. 22, No. 2, 2002

(20) Grosskopf, Anke,"Explaining The Democratic Trust Conundrum: The Sources of Institutional Trust in The Reunited Germany", International Social Science Review, VOL.83, NOs.1 & 2, 2008.

(21) Gyorffy, Dora,"Governance in a Low-Trust Environment: The Difficulties of Fiscal Adjustment in Hungary", Europe-Asia Studies, Vol. 58, No. 2, March 2006.

(22) Gilley, B. "The Determinants of State Legitimacy: Results from 72 Countries", International Political Science Review, VOl. 27,NO.1 ,January 2006.

(23) Halliday, Sue Vaux," Which trust and when? Conceptualizing trust in business relationships based on context and contingency", The International Review of Retail, Distribution and Consumer Research,Vol.13, Issue 4, October 2003.

(24) Harisalo,Risto And Stenvall, Jari, " Trust Management in the Finnish Ministries: Evaluation of Management Systems", International Journal of Public Adminstration, Vol. 26, Nos. 8 & 9, 2003.

(25) H. Miller, Arthur," Political Issues and Trust in Government: 1964-1970", The American Political Science Review, Vol. 68, No. 3, Sep. 1974.

(26) Hibbing, J. R., And Theiss-Morse, E., "Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be", The American Political Science Review, Vol. 95, No. 1, Mar. 2001.

(27) J. Damico, Alfonso, "Patterns of Political Trust and Mistrust: Three Moments in the Lives of Democratic Citizens", Polity , Volume XXXII, Number 3 , Spring 2000.

(28) Jowell, Tessa, "New Statesman: We can't demand trust, we must earn it", Journal for Quality & Participation,, Vol. 132, Issue 4657, 2003.

(29) J. Hetherington, Marc And Globetti, Suzanne,"Political Trust and Racial Policy Preferences", American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 2, Apr. 2002.

(30) J. Tolbert, Caroline, And Mossberger, Karen,"The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government", Public Administration Review, Vol.66, NO.3, May /June 2006.

(31) J. Hetherington, Marc "The Political Relevance of Political Trust", The American Political Science Review, Vol. 92, No. 4, Dec. 1998.

(32) George, C. Johnson And Swap, W.C., "Measurement of Specific Interpersonal Trust: Construction and Validation of a Scale to Assess Trust in a Specific Other", Journal of Personality and Social Psychology", VOL.43, NO.6, December 1982.

(33) Job, Jenny, "How is Trust in Government Created? It Begins at Home, but Ends in the Parliament", Australian Review of Public Affairs, VOL. 6, NO. 1, November 2005

(34) Kaife Yang, Kaifeng "Public Administration Review: Public Administrators' Trust in Citizens: A Missing Link in Citizen Involvement Efforts", Journal for Quality & Participation,Vol. 65 Issue 3, May/June 2005.

(35) Keele, Luke," Social Capital and the Dynamics of Trust in Government", American Journal of Political Science, Vol. 51, No. 2, Apr.2007.

(36) Kimball, D. C., & Patterson, S. C., "Living Up to Preferences: Public Attitudes toward Congress", The Journal of Politics, VOL.59,NO.3,1997.

(37) Kim, Ji-Young," Bowling Together" Isn't a Cure-All: The Relationship between Social Capital and Political Trust in South Korea", International Political Science Review / Revue internationale de science politique, Vol. 26, No. 2, Apr. 2005.

(38) Lewis, D.J., Weigert, A.J. "Social Atomism, Holism and Trust", The Sociological Quarterly, Vol. 26, Issue 4, December 1985.

(39) LI., Lianjianang, "Political Trust in Rural China", Sage Publications, Inc., Modern China, Vol. 30, No. 2, Apr. 2004.

(40) Levin, Danile, "The Strength of Work Ties You Can Trust: The Mediating Role of Trust in Effective Knowledge Transfer", Academy of Management Proceedings, Vol. 50, No. 11, November 2004.

(41) Mishler, William And Rose, Richard, "Trust, Distrust and Skepticism: Popular Evaluations of Civil and Political Institutions in Post- Communist Societies", The Journal of Politics, Vol. 59, No. 2, May 1997.

(42) Mary Ann Feldheim, "Public Sector Downsizing and Employee Trust", Intl Journal of Public Administration, 2007.

(43) Maeda,Yasunobu. And Miyahara, Makota,"Determinants of Trust in Industry, Government and Citizen's Groups in Japan", Risk Analysis, Vol.23,No.2,2003.

(44) Newton, Kenneth, "Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy", International Political Science Review, VOL. 22, NO. 2, April 2001.

(45) Pfau, M. And Zhang, W. "The Influence of Political Talk Radio on Confidence in Democratic Institutions", Journal of Broadcasting & Electronic Media, Volume 43, Issue 2, Spring 1999.

(46) Piliavin, J.A. And Charng, H.W. "Altruism: A Review of Recent Theory and Research", Annual Review of Sociology, Vol. 16, 1990.

(47) Patterson, S. C., Boynton, G. R., & Hedlund, R. D., "Perceptions and Preferences of the Legislature and Support for It", The American Journal of Sociology, VOL.75,NO.1, 1969.

(48) P. Collier, "Social Capital and Poverty", Social Capital Initiative, Working Paper No. 4, December 1998.

(49) P. Wenzel, James, "Acculturation Effects on Trust in National and Local Government Among Mexican Americans", Social Science Quarterly, Vol. 87, No. 5, December 2006.

(50) P. Ruscio, Kenneth, "Trust in the Administrative State", Public Administration Review, Val.57,.No.5,1997.

(51) Priest,Hornig,Susanna, And Rusanen,Maria, "The Trust Gap Hypothesis: Predicting Support for Biotechnology Across National Cultures as a Function of Trust in Actors", Risk Analysis, Vol 23, No. 4, 2003.

(52) Panyne, R. L. And Clark, M. C., "Dispositional and situational determinants of trust in two types of

managers", International journal of human resource management, Vol.14,No.1,February 2003.

(53) Porte, T.R And D.S. Metlay, "Hazards and Institutional Trustworthiness: Facing a Deficit of Trust", Public Administration Review, VOL.56, NO.4, July/August 1996.

(54) Rotter, J.B. "Interpersonal Trust, Trustworthiness, and Gullibility", American Psychologist,VOL.35, NO.1 , Jan. 1980.

(55) Bhattacharya, Rajeev, "A Formal Model of Trust Based on Ootcomes", Academy oi Management Review, Vol. 23, No. 3, 1998.

(56) Springer, Christine, " Taking the Time to Rebuild Trust in Government",(Journal for Quality & Participation) , Vol. 30, Issue 3, Mar. 2007.

(57) Sójka, Jacek," The Impact of Trust on Employee Participation in Poland", Journal of Business Ethics, Vol. 21, Nos. 2&3,Sep. 1999.

(58) Tyler, T., Degoey, P., & Smith, H., "Understanding Why the Justice of Group Procedures Matters: A Test of the Psychological Dynamics of the Group-Value Model", Journal of Personality and Social Psychology, VOL.70, NO.5, 1996.

(59) Taylor, J.B. "Establishing Credibility : A Rational Expectations Viewpoint", The American Economic Review, VOL 72, NO 2, May 1982.

(60) Talbott, Strobe, "Democracy and the National Interest ", Foreign Affairs, Vol. 75, No. 6, Nov./Dec.1996.

(61) Veenstra, G., "Explicating Social Capital: Trust and Participation in the Civil Space", Canadian Journal of Sociology VOL. 27, NO. 4,Autumn 2002.

(62) Venkatraman, N. And Zaheer, Akbar," Relational Governance as an Interorganizational Strategy: An Empirical Test of the Role of Trust in Economic Exchange", Strategic Management Journal,Vol. 16, No. 5, Jun.1995.

(63) Wilson, Patricia, " Building Social Capital: A Learning Agenda for the Twenty-first Century", Urban Studies, Vol. 34, Nos. 5&6, 1997.

(64) Warren, M.E, "Democracy and Deceit. Regulating Appearances of Corruption", American Journal of Political Science VOL.50,NO.1,January 2006.

(65) Wang,Weiquan And Benbasat,Izak, "Attributions of Trust in Decision Support Technologies: A Study of Recommendation Agents for E-commerce", Journal of Management Information Systems, Vol. 24, No. 4, Spring 2008.

(66) Wang, Weiquan, Benbasat, Izak, "Trust Building in Virtual Salespersons Versus in Human Salespersons: Similarities and Differences', e-Service Journal, Volume 3, Number 3, Summer 2004/2005.

(67) Williams, Michele, "Disentangling Concepts: The Role of Affct in Trust Development And Cooperation", Academy of Management Review,VOL. 32, NO.2, June 2007

(68) Wang, XiaoHu And Wart, Montgomery, "When Public Participation in Administration Leads to Trust: An Empirical Assessment of Managers's Perceptions", Public Administration Review , Vol.67,Issue 2, March/April 2007.

(69) Y. X. Komiak, Sherrie And Benbasat, Izak, "The Effects of Personaliztion And Famillarity on Trust

And Adoption of Recommendation Agents", MIS Quarterly, Vol. 30 No. 4, December 2006.

- **Reports:**

(1) Business Monitor International, market strategy (Egypt politics), Business Monitor International London, June 2007.

(2) Carnegie Endowment, Arab reform bulletin, Carnegie Endowment, Washington D.C., June 2007.

(3) Freedom House, Freedom of Press 2007, 2007.

(4) International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2007, April 2007.

(5) The Economist, Another flawed election, The Economist, London, June 2007.

(6) The World Bank, Economic Developments and Prospects 2006: Financial Markets in a New Age of Oil, 2006.

(7) World Economic Forum (2007), Arab World Competitiveness Report 2007.

- **Conferences:**

(1) Adriana Alberti, Chief, "Restoring Trust in Government Through Public Sector Innovations", United Nations Headquarters, Vienna, 28-29 June 2007.

(2) Diamond, Larry, "Building Trust in Government by Improving Governance", Paper Presented to the 7th Global Forum on Reinventing Government: "Building Trust in Government" Sponsored by the United Nations Session V: Elections, Parliament, and Citizen Trust Vienna, 27June 2007.

(3) Hibbing, J. R. And Morse, Theiss,"What Would Improve American's Attitudes Towards Their Government?", Paper presented at the Conference on Trust in Government, Princeton University, 2001b.

(4) K. Newton, "Social Trust and Political Disaffection: Social Capital and Democracy", Paper prepared for the EURESCO Conference on Social Capital: Interdisciplinary Perspectives Exeter, 15-20 September 2001.

(5) K. Blind, Peri, "Building Trust in Government in The Wenty-First Century: Review of Literature and Emerging Issues", 7th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Vienna, Austria, 26-29 June 2007.

(6) Schaltegger, A . Christoph, "Trust in Government And Public Debt: An Emperical Analsis", Benno Torgler, 98th Annual Conference on Taxation, National Tax Association Proceeding, Yale University and CREMA, Switzerland, 2005

- **Internet Rsources:**

(1) Hurrelmann, Achim And Schneider, Steffen, "Mapping Legitimacy Discourses in Democratic Nation States: Great Britian, Switzerland, and the United States Compared", TranState Working Papers(24), 2005, available at http://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/28274/1/497823187.PDF

(2) Jong-Ho Kim, "Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject",Sep.2006, Available at http://www.ungc.org/pds/Session%201-Case.Korea.Jongho%20Kim.pdf

(3) J. Camões, Pedro, "Political Trust, Democratic Institutions, and Vote Intentions: A Cross-National Analysis of European Democracies", Second Draf, 16 June 2003, NEAPP Série III (7), available at. http://www.se7enproject.com/works/papers/NEAPPSerieIII(7).pdf

(4) 1) J. Mcallister, Daniel,"Trust in Developing Relationship: From Theory to Measurement", Academy of Management Best Conference, 2006, Avaliable at. http://www.bschool.nus.edu.sg/Staff/bizdjm/McAllisterLewickiChaturvedi06.pdf

(5) Keele ,"Social Capital, Government Performance, and Dynamics of Trust in Government", 23October 2004, available at http://polmeth.wustl.edu/retrieve.php?id=463

(6) M. Kramer, Roderick, "Rethinking Trust", Harvard Business Review, June 2009, Available at. http://www.bridgebetween.org/files/Rethinking%20Trust%20-%20HBR%20June%202009.pdf

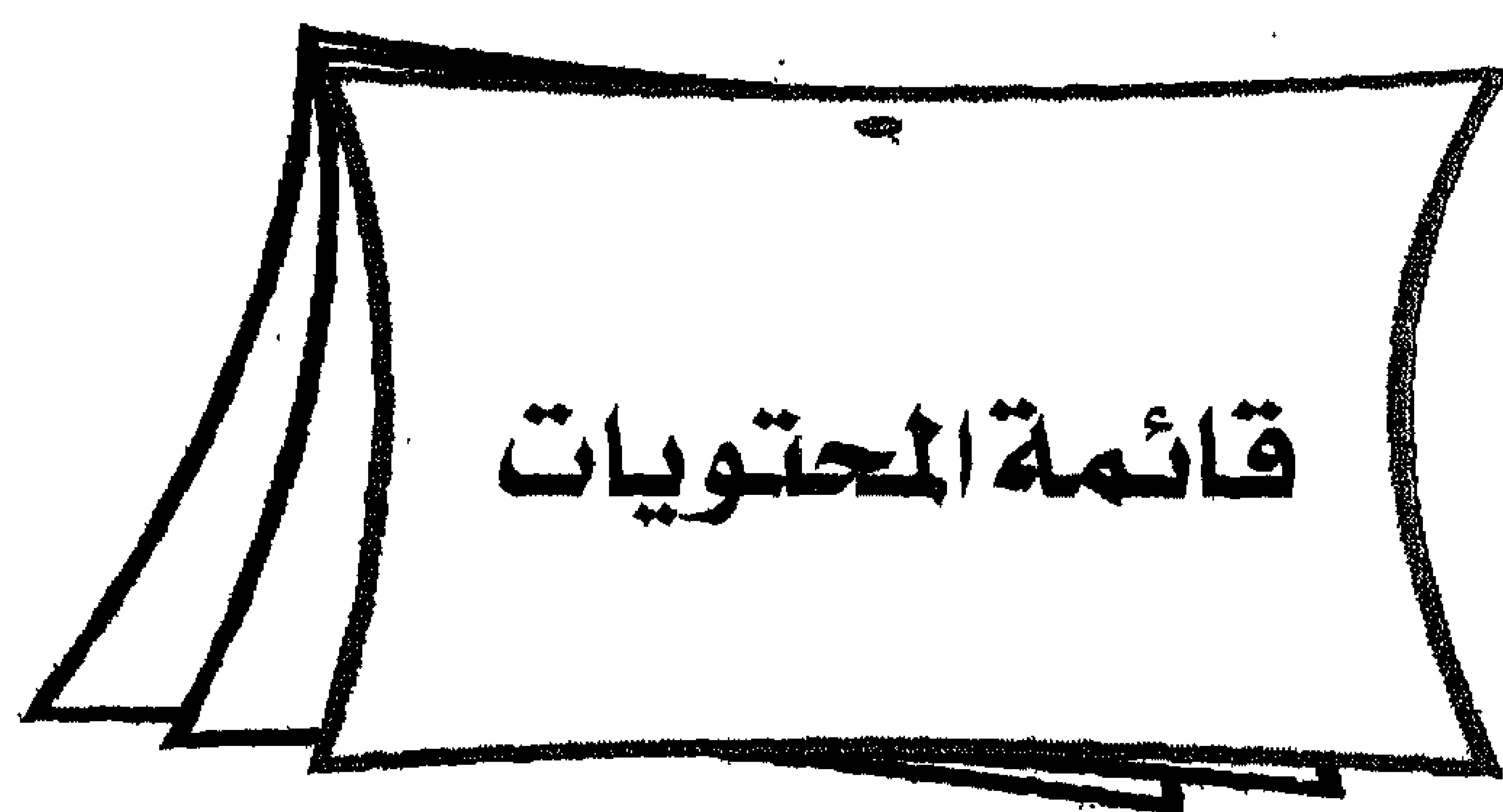
(7) M. Locke, Richard, "Building Trust", Massachusetts Institute of Technology, Available at. http://docs.google.com/viewer?a=v&q=cache:xE3YTUB_lIIJ:web.mit.edu/polisci/research/locke/building_trust.pdf+)+M.+Locke,+Richard,+%22Building+Trust&hl=ar&gl=eg&pid=bl&srcid=ADGEEShfQlQ2a3kBMy15P_cnsMRQsCQbt_2dNFbYG_yf6zalPhxeMKYwGRosxWNWlNNfQlAYR8Mf7mRw_rPzOB-0KnzYlvmqU2Jpi08fv0trFwZpKRMHEQ_9aUy5fBd5M-kGeDFMhCOF&sig=AHIEtbSKhVn6QqNAk_GnJPKPomDaj9toSQ, PP.1:29Z.

(8) Newton, Kenneth, and Norris, Pippa, "Confidence in public institutions: faith,culture or performance?", the Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, 1-5th September 1999, available at. http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/NEWTON.PDF

(9) Maria, Szekelyi-Antal, "The Interpretation of Trust in Empirical Research: Two Examples: Trust in Ethnic and Social Conflicts in Eastern and Central Europe, available at. http://www.szoc.ette.ha/form30242/mai30242/main 2423-9.rtf.

(10) Worthington, Golnn, "Political Trust and Social Capital in Australia", available at http://www.apk.gov.au/library/pabs/rn/2001-02/02rn12.htm.

(11) W. Guinnane; Timothy, " Trust: A concept too many", Center Discussion Paper, NO. 907, economic growth center, Yale University, February 2005,available at. http://www.econ.yale.edu/growth_pdf/cdp907.pdf



قائمة المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

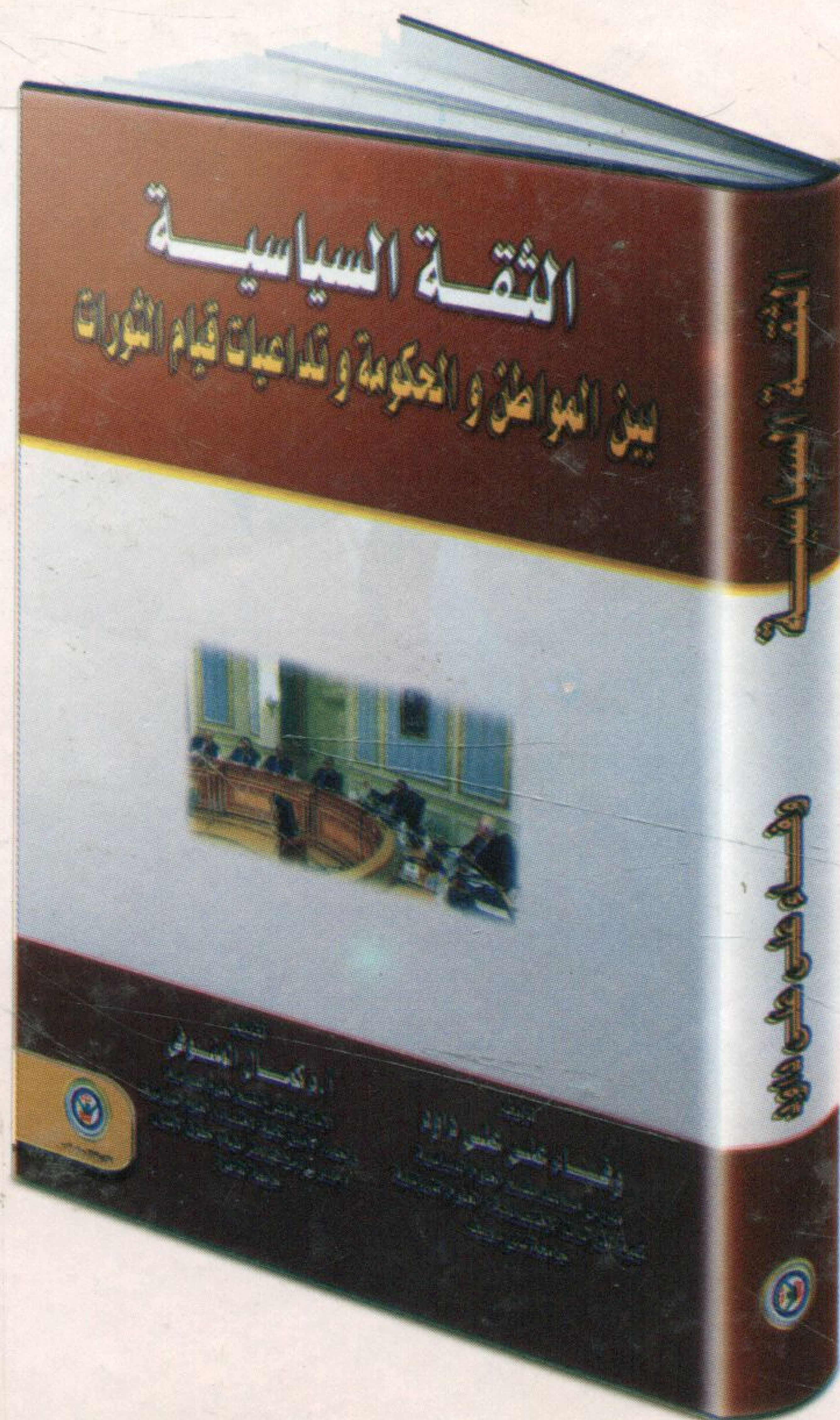
فهرس الملاحق

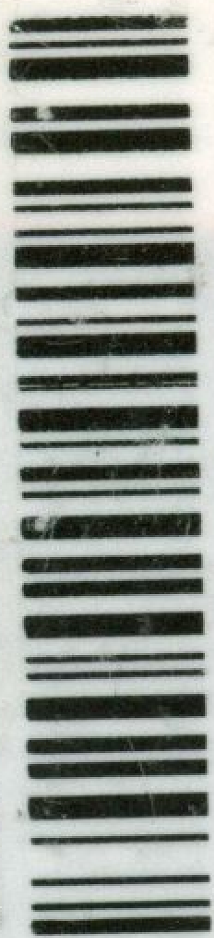


رقم الإيــداع : 2013/11590
الترقيم الدولى : 0-33-6441-977-978

مـع تحـيات
مكتبة الوفـاء القانونيـة
تليفون : 01003738822- الإسكندرية


مكتبة الوفاء القانونية







الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية

